معوقات الوحدة العربية: المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب(*)

معن بشور
رئيس تحرير مجلة «المنابر» في بيروت.

مقدمة

الورقة التي بين أيديكم لا تنطبق عليها مواصفات البحث الأكاديمي والعلمي بقدر ما يمكن اعتبارها خلاصة انطباعات وأفكار وملاحظات تكونت لديّ من خلال تجربة حيّة، ومعاناة ملموسة عشتها في حركة العمل الوحدوي في المشرق العربي خصوصاً.

ولقد دفعني إلى اختيار هذا الأسلوب في الكتابة أيضاً بضعة أسباب تجعل من المعالجة الاكاديمية المألوفة لهذا الموضوع، «المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب» غير ممكنة في الوقت الحاضر.

السبب الأول: الاتصال الوثيق بين هذا الموضوع وبين حساسيات وتعقيدات واقعية نعيشها في حياتنا وعلاقاتنا. وهو اتصال يدفعنا، مهما أظهرنا من جرأة في تجاوزه، إلى أن نبقي مسافة معينة بين التحليل النظري والواقع الملموس لجملة اعتبارات ليس أهمها الخوف، كما قد يتبادر إلى الذهن أول وهلة، وإنما الرغبة في أن تتحكم بهذه المعالجة بشكل عام الروح الايجابية الهادفة إلى الوصول إلى نتائج مثمرة وإلى التأثير الفاعل في مراكز ودوائر فاعلة لم تخرج تماماً عن وحدويتها.

فنحن لسنا في هذا المجال راغبين أو مؤهلين لأن نكون محكمة تاريخ تحاسب وتدين، بقدر ما نطمح إلى أن نكون جزءاً من حركة تؤثر في الواقع الذي نعيشه، وتحاول أن تسعى لترجيح كفة التيار الوحدوي في ميزان القوى المتفاعلة والمتصارعة على أرض الواقع.

(*) قدمت هذه الورقة إلى ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع جامعة صنعاء وعقدت في صنعاء خلال الفترة ٥ ـ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

السبب الثاني: هو صعوبة توافر المراجع الموضوعية ومصادر البحث المتجردة والمتكاملة، إما لأن العديد ممن كتب في هذه القضايا لم يكن متجرداً بما فيه الكفاية، فوقع أسير التحامل على من اختلف معهم، أو أسير التبرير لمرحلة شارك في تحمل المسؤولية فيها، أو لأن البعض قد تقدم بتحليلات وتقويمات جزئية للأحداث والتطورات، وإما بحكم موقعه المحدد في زاوية من زوايا الحركة الفاعلة في الأحداث، أو بسبب محدودية نظرته بالأساس، وعدم قدرته الفكرية على الاحاطة الشاملة بمجريات الأمور وادراك كفة الأحداث ولبّها الحقيقي.

وإذا أضفنا إلى هذين العاملين أيضاً عاملاً لا يقل عنهما أهمية، وهو النقص الكبير في الوثائق والمحاضر الحية، لأدركنا صعوبة ولوج الأسلوب العلمي المألوف في البحث في هذا الموضوع.

إن هذا النقص الكبير في الوثائق والمحاضر للحركة السياسية في بلادنا، لاسيما الداخلية منها، مرتبط بكون حركتنا السياسية ما زالت إلى حد كبير حركة شفهية، وقد زاد من شفهيتها هذه النمو المذهل في أجهزة المراقبة والتفتيش والملاحقة والتنصّت والتجسّس، بحيث يمتنع الكثيرون من العاملين في الحقل العام عن تسجيل مذكراتهم الحقيقية يوماً بيوم، أو عن تسجيل محاضر اجتماعاتهم، أو يعجزون عن الاحتفاظ بها حتى ولو قاموا بتسجيلها، لا سيما ونحن نعرف حجم المداهمات والمصادرات في حياتنا السياسية العربية.

ولا أغالي إذا قلت أن نشر محضر حي وحقيقي واحد من محاضر النقاش لقيادة سياسية وحدوية داخل السلطة أو خارجها، كفيل بأن يسلط الأضواء على جوانب مهمة وكبرى من هذا الموضوع، لأنه يكشف دون صعوبة كيف تفكر هذه القيادات وهي تتعاطى مع مسألة الوحدة، وكيف تُجري حساباتها، وكيف تطرح مخاوفها، وكيف تستثار غرائزها وعصبياتها، وكيف تبتكر الوسائل والتنظيرات الضرورية لدفع خطر الوحدة عنها، ولتحميل الآخرين مسؤولية النكوص عن تحقيقها.

السبب الثالث: هو عدم وجود تعريف محدد للوحدوي في بلادنا، أحزباً كان أم قوة أم فرداً. فهل الوحدة عقيدة أم استراتيجية أم هدف نضالي؟ هل هي مشروع سياسي أم حضاري متكامل؟ وبالتالي هل الوحدوي هو المؤمن بالوحدة كعقيدة، أم أنه كل من يسعى إلى تحقيق الوحدة العربية أياً كانت جذوره ومشاربه الفكرية؟ وهل يمكننا أن نعتبر من يعتبر نفسه قومياً عربياً، ولا يمارس الوحدة، وحدوياً أكثر من الماركسي أو المرتبط بالفكر الديني إذا اعتبر الوحدة العربية هدفاً له على طريق الأممية أو الوحدة الإسلامية؟

إن هذا النوع من التساؤلات وما يرتبط بها من تفاعلات بين هذه التعريفات المتعددة للوحدوي، بل بين مختلف التيارات الفكرية حول قضية الوحدة، هو الذي يدفعني إلى معالجة اتجاهات عامة أكثر مما هو إلى دراسة ظواهر محددة، بخاصة انني من الذين يؤمنون بأن كل من يسعى بصدق لتحقيق الوحدة العربية، بغض النظر عن جذوره الفكرية والعقائدية، هو وحدوي، وذلك انطلاقاً من أن معركة الوحدة في بلادنا هي معركة التحرر الوطني في أمم أخرى، لأنها هي معركة التصفية الحقيقية للمصالح الاستعمارية والنفوذ الأجنبي، ومن دونها لا يمكن استكمال الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي، فهي تحتاج إلى جهد كل القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية والصهيونية. وإذا كانت كلمة (National) باللاتينية تشير إلى توحّد المدلول الوطني والقومي في العديد من الأمم، فإننا نرى في الأمة العربية وجود هذين

التعبيرين معاً، إشارة إلى وجود مرحلتين من التحرر: الأولى وطنية على صعيد القطر، والثانية قومية على صعيد الأمة.

السبب الرابع: هو شعوري بأننا بتنا، نحن معشر المهتمين بالشأن الوحدوي خصوصاً، وبالشأن العام عموماً، من فرط تشابه التجارب التي نعيش، ومن شدة تماثل النماذج الاقليمية التي نواجه، قادرين على فهم بعضنا للبعض الآخر، وعلى القراءة ما بين السطور، وعلى أن يلتقط كل منا، من تجربته المعاشة، العديد من الحوادث والأمثلة التي يسوقها له الآخر.

تبدو هذه المقدمة الاعتذارية في حقيقتها وكأنها دخول في الموضوع نفسه، ذلك أن مسألة النقص في الديمقراطية في بلادنا سواء على مستوى الأنظمة أو على مستوى الأحزاب والحركات، تكاد تشكل واحداً من أبرز المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب في نضالهم من أجل الوحدة.

ولكي لا يساء فهم هذه الملاحظة، أو تفهم بصورة مجتزأة، أسارع إلى القول إن النقص في الديمقراطية لم يعد مجرد عائق بوجه الجماهير العربية التوّاقة إلى الوحدة، ومجرد عقبة تعترض الوحدويين العرب في نضالهم من أجل الوحدة، كما كان الأمر في أوائل هذا القرن حتى أواسطه، وإنما أصبح عائقاً يتسلل إلى قلب أوضاع الوحدويين، وعقبة تخترق صميم علاقاتهم الداخلية، بحيث باتت السمة الأبرز للعديد من الأنظمة والمنظمات ذات الشعارات الوحدوية والجذور القومية، هي سمة النقص في الديمقراطية.

ولكي لا يبعدنا هذا الاستطراد عن المخطط الذي وضعناه لهذا البحث، نجد لزاماً علينا العودة إلى التزام هذا المخطط القائم على ثلاثة محاور.

أولاً: محور الجذور الفكرية والسياسية للمعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب

بادىء ذي بدء، علينا أن نلاحظ أن الصراع في الوطن العربي من مغربه إلى مشرقه، منذ مطلع هذا القرن وحتى الخمسينات، كان في حقيقته صراعاً بين ارادة الوحدة لدى أبناء هذه الأمة وطلائعها الوطنية المجاهدة، وبين مخطط التجزئة والتفتيت الاستعماري الذي لم تكن معاهدة سايكس ـ بيكو إلّا أحد تجلياته الصارخة.

١ ـ الاستقلال القطري والتسوية النصفية

ولا نغالي إذا قلنا إن الاستقلالات القطرية في العديد من الأقطار لاسيّما في المشرق العربي، لم تكن في حقيقتها أكثر من تسوية نصفية قبل فيها المستعمر بمنح الأقطار العربية استقلالها السياسي، مقابل أن تتنازل القيادات الوطنية عن مطلبها بالوحدة مع أقطار أخرى.

وإذا كانت تجربة سوريا ولبنان في مطلع الأربعينات هي التعبير الصريح عن هذه التسوية، حيث تنازل الوحدويون في البلدين عن الوحدة، مقابل أن ينال البلدان استقلالهما، فإن تنازلات مماثلة أقل صراحة قد جرت في العديد من الأقطار العربية الأخرى أو بين شطري اليمن، ناهيك عن الكيانات الصغيرة في منطقة الخليج.

لقد كان الاستعمار يدرك جيداً أن الاستقلال السياسي في ظل كيانات صغيرة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الاستقلال الاقتصادي والأمن القومي، لن يكون أكثر من عملية شكلية يخرج بها الاستعمار من الباب، ليعود بمصالحه وشركاته وامتيازاته من النافذة (كما تقول الأمثال الشعبية).

ولهذا، لم يكن من قبيل الصدفة أبداً أن تجد مصر نفسها بعد ثورة عام ١٩٥٢ وهي تخوض معركة التنمية المستقلة وصيانة الأمن القومي، تصطدم مباشرة بقوى الاستعمار القديم في حرب عام ١٩٥٦، بل لتجد نفسها عشية الانتصار على تلك القوى بفعل صمود شعبها وقيادتها، والتحول في واقع العلاقات والقوى الدولية، على أبواب الوحدة العربية عام ١٩٥٨، وفي قيادة حركة النضال العربي الواحد بأسره.

وبهذا المعنى كان قيام الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨ نتيجة حتمية لسقوط الاستعمار القديم بقيادة بريطانيا وفرنسا، تماماً مثلما كان سقوط تلك الوحدة بمؤامرة الانفصال، هو ايذان بصعود الاستعمار الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة.

بل لعل حلم الوحدة الذي عشناه كان ابن تلك المرحلة الانتقالية، فرصة التسلّم والتسليم بين الاستعمارين القديم والجديد، حيث نجحت قيادة قومية فذة في أن تستفيد منها وأن تعيد رسم الخرائط في المنطقة، ولو إلى حين، بارادة قومية مستقلة.

فالواقع القطري بكل افرازاته الفكرية والسياسية والاجتماعية، المؤسس على منطق التسويات والمساومات المعقودة بين القيادات البرجوازية الوطنية والمستعمرين، كان اللبنة الأولى في بنية التكوين الذاتي للاقليمية العربية التي لم تنجُ من أمراضها حتى القوى الوحدوية ذاتها.

أما المفصل الثاني، فقد جاء مع الانفصال نفسه الذي لم يكن مجرد انقضاض عسكري وسياسي على دولة الوحدة الأولى في العصر الحديث فحسب، بل كان إطاراً لجملة أفكار وتشويهات ضخمة أصابت الفكر الوحدوي العربي، كما أصابت الممارسة الوحدوية، التي يمكن تلخيصها بكلمة واحدة، لقد جعل الانفصال «التجزئة حقيقة وحقاً»، بمعنى أنه أظهر أن التجزئة هي حق لكل كيان قطري لا يجوز الانتقاص منه أو تجاوزه.

وبكلمة أوضح، لقد كرّس الانفصال القطريات العربية ومدها بسند واقعي وتاريخي كبير، وأضفى على المساومات والتسويات النصفية المعقودة بين القيادات البرجوازية الوطنية وبين المستعمر القديم شرعية راسخة، كما استبدل طرفي التسوية القديمة بفئات وطبقات شابّة وجديدة من جهة، وباستعمار فتي جديد من جهة ثانية.

٢ ـ عقدة الانفصال

لقد ترك الانفصال الذي وقع في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١ وأدّى إلى انهيار التجربة الوحدوية الأولى والوحيدة في العصر الحديث، الجمهورية العربية المتحدة، ندوباً بارزة على عقل القوى الوحدوية العربية وسلوكها وعلاقاتها، لا تزال أسيرتها حتى الساعة.

ولقد اعترف جمال عبد الناصر نفسه صراحة في مباحثات الوحدة بهذا الأمر حين قال:

«الحقيقة أننا نعاني عقدة من الوحدة.. ليه.. لأن الكلام الكثير الذي قيل ربّى لنا عقدة»[١].

وقد أدت هذه العقدة إلى تحسس مصري عال من قيام أي تجربة وحدوية جديدة قبل التأكد من توافر ضمانات نجاحها، إلى حد أن الفريق محمد فوزي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة في مصر بعد نكسة عام ١٩٦٧، كشف في الجزء الثاني من كتابه **استراتيجية المصالحة**، عن أن آخر الخلافات التي وقعت بين أنور السادات وبين أركان القيادة في مصر عشية انقلاب ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٧١، قد أخذت شكل الموقف من الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا، الذي أعلن في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٧١، لم يكن ذلك هدفاً للسادات، حسب قول الفريق فوزي، بقدر «ما كان أسلوباً لإلهاء الشعب والقوات المسلحة المصرية عن حماسها لمعركة تحرير الأرض فيما أخذ السيد علي صبري، الذي كان في طليعة المعارضين للرئيس السادات يحلل وينتقد موضوعياً، مبيناً نقاط الضعف وعدم التلاؤم مع الظروف التي تستعد فيها مصر لخوض معركة تحرير الأرض، معترضاً على بعض النصوص التي تفقد مصر حقها القيادي بين دول الاتحاد، وكان نص اصدار قرارات مجلس رئاسة الاتحاد بالأغلبية يحقق وجهة نظره»[٢].

وفي الباب التاسع من «الميثاق»، وهو الذي صدر من حصيلة المناقشات الواسعة التي جرت في مصر بعد نكسة الانفصال، نرى مخصصاً لـ «الوحدة العربية» يركز على «وحدة الهدف» باعتبارها القادرة على «سد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور»، وأنها هي «شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية»، ثم نرى في الفصل ذاته رفضاً لفكرة «القسر» في الوحدة، لأنه «عمل مضاد للوحدة، وهو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية، ومن ثم بالتالي، فهو خطر على وحدة الأمة العربية في تطورها الشامل»، بخاصة أن «الوحدة العربية ليست صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، ولكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير».

ولقد رأى «الميثاق» في بابه التاسع هذا، «إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال».

لقد كان واضحاً من روح الميثاق، كما من روح معظم الخطب التي ألقاها جمال عبد الناصر، إن مصر بعد نكسة الانفصال، أصبحت حساسة من أي مشروع وحدوي عملي، لا لنقص في الوحدوية كما قد يتبادر إلى الذهن، بل لأن ذلك الانقلاب الانفصالي وما رافقه من اتهامات وشتائم وتحريض ترك بصماته البالغة على عقل القيادة الوحدوية في مصر، فأصبحت أكثر حذراً في التعامل مع مسألة الوحدة على المستوى العملي، كما أصبحت أكثر خشية من أن يفسر حماسها للوحدة بأنه محاولة لـ «تسلط مصري» على قطر عربي آخر. لا سيما أن فكرة «التسلط المصري» و «الاستعمار المصري» كانت هي محور أدبيات سائر القوى المعادية لوحدة مصر وسوريا قبيل الانفصال وبعده. وإذا أضفنا إلى هذا كله، شعور مصر القوي، أساساً، بنوع من الاكتفاء الذاتي وامتلاك مقومات الدولة القوية القادرة، واحساسها الداخلي العميق آنذاك بأن تقدمها باتجاه الوحدة هو نوع من التضحية في الأساس، استطعنا أن ندرك حجم الحذر والتردد الذي طبع السلوك في مصر تجاه الوحدة.

---

(١) انظر: **محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ ابريل ١٩٦٢** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٢)، ص ١٢.
(٢) محمد فوزي، **استراتيجية المصالحة**، ج ٢، ص ١٦٨.

وبالمقابل، تركت تجربة الوحدة والانفصال بصماتها الواضحة على فكر حزب البعث في المشرق وعلى سلوكه وأوضاعه. فإضافة إلى ما أصاب الحزب من انشقاقات كبرى كنتيجة للمواقف من هذه التجربة خلال الوحدة وبعد الانفصال، في الأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦٢، وإلى حد كبير عام ١٩٦٤، وتوقيع بعض أبرز قياديه على «وثيقة الانفصال» عام ١٩٦١، فقد بقي البعثيون عموماً إلى وقت قريب أسرى تفسيرات متعددة لحقيقة ما جرى، يختلفون حولها، ويندفعون أحياناً إلى انشقاقات وصراعات، بل إلى تبني تيارات فكرية مختلفة عن فكر البعث الأساسي.

فلقد اعتبر عدد كبير من البعثيين ان فشل تجربة الوحدة يعود إلى حل الحزب لنفسه عشية وحدة عام ١٩٥٨، (وهو أمر كان قد عارضه أساساً البعثيون المصريون وكانوا تنظيماً ناشئاً في مصر آنذاك). وكنتيجة لهذا الدرس، أصبح أي حديث عن حل الحزب يعتبر كفراً بالمفاهيم الحزبية، الأمر الذي أنشأ نوعاً من «الصنمية» العقائدية وارتقاء بالأداة إلى مستوى الهدف، أو إلى مستوى يفوق الهدف نفسه، بخاصة أن الحزب ليس بالقوة ذاتها في كل الأقطار العربية، وبالتالي، فإذا كان لا يقبل أن يفرض أحد عليه أن يحل ذاته، فلا يحق له بالمقابل أن يفرض صيغته على الآخرين، بل لا بد أن يبدي مرونة في ايجاد صيغة تستوعب تجربته وتجربة الآخرين. هذه المرونة كانت تبدو آنذاك تكراراً لتجربة مرفوضة.

وبالمقابل رأى بعثيون آخرون أن نكسة الانفصال مردها إلى تشويش في الفكر القومي الوحدوي عموماً، وفي فكر البعث خصوصاً، فاندفعوا في محاولة لتوضيح هذا الفكر وايديولوجيات أخرى كانت قائمة لدى تأسيس البعث وانتشاره ونموه. ولقد أدى هذا الاعتماد إلى الدعوة لإعادة ترتيب الأولويات في فكر البعث وبرامجه وسلوكه، كما أدّى إلى الدعوة لتراجع الرجحان المعنوي للوحدة بين أهدافه كما سيظهر فيما بعد.

ولأن بعض قادة البعث رأى أن أحد أسباب فشل الوحدة الرائدة يعود إلى الاستعجال في اعلانها وإلى أن الظروف لم تكن مهيأة لهذا الاعلان، طرح هذا البعض شعار «الوحدة المدروسة» بوجه شعار «الوحدة الملموسة» بعد ثورتي ٨ شباط/ فبراير في العراق ١٩٦٣، و٨ آذار/ مارس في سوريا ١٩٦٣، وابان محادثات القاهرة في ربيع ذلك العام. فكانت النتيجة أن انفجر الصراع المدمر بين أبرز قوتين وحدويتين في الوطن العربي هما: قيادة عبد الناصر وحزب البعث، وهو الصراع الذي ما زلنا نعيش نتائجه المأساوية حتى الساعة، والذي لم ينجب لنا لا وحدة ملموسة ولا وحدة مدروسة.

ولعل أكثر الآثار المترتبة عن تجربة الانفصال الدراماتيكية هي تلك المتعلقة بحركة القوميين العرب، التي وإن لم تكن طرفاً مباشراً في تجربة الوحدة والانفصال، فقد أحدث فشل الوحدة فيها زلزالاً داخلياً كبيراً جعلها تتوجه بعيداً في بحث أزمة العمل القومي، فكراً وتنظيماً، ولتنفتح داخل حلقاتها نقاشات عميقة ومهمة أدت مع نكسة عام ١٩٦٧، وهي التي كانت تمثل ذروة الانهيار للحركة القومية برمتها، إلى أن تتبنى تنظيمات الحركة المختلفة في الأقطار العربية الماركسية اللينينية كنهج، والعمل التنظيمي داخل كل قطر كصيغة حزبية.

٣ ـ البلبلة الفكرية

لقد ساهمت القطرية كإطار آخذ في الترسّخ، والانفصال كواقعة آخذة في اطلاق تفاعلاتها وتأثيراتها في كل اتجاه، في إحداث بلبلة فكرية وسياسية واسعة النطاق داخل صفوف الوحدويين،

كما أدّت إلى أزمات وشروخ في بناهم الداخلية تركز أبرزها، دون شك، في الدعوة إلى «وضوح نظري وفكري للحركة القومية بخروجها من حال التشويش والضبابية» التي كانت تكتنفها، والتي كانت، حسب الرأي آنذاك، تقف وراء كل هذه النكبات والتراجعات.

وبدلاً من أن تكون هذه الحاجة الموضوعية والملحقة إلى الوضوح النظري والفكري، دافعاً إلى انغماس المثقفين الوحدويين في دراسة معمقة وجادة وعلمية لحقائق التطور السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، بقصد اكتشاف قوانينه الخاصة، ولإطلاق مؤسسات الدراسة والبحث والتدقيق والاحصاء، لكي تقوم بمسح شامل للأوضاع العربية، بكل طاقاتها وامكاناتها، كما بمشاكلها وتحدياتها، وجدنا القوى الوحدوية العربية لاسيما في المشرق تنقسم عموماً (ما عدا بعض الاستثناءات) بين تيارين:

– **التيار الأول**: تيار اكتفى من الدراسة والبحث بالاطلاع على بعض الأفكار والتجارب التقدمية والماركسية في العالم، فلمس بعض عناصر البحث المتشابهة بين مضمونها العام، وبين أزمتنا الخاصة، فعمد إلى نوع من الترجمة شبه الحرفية لهذه الأفكار والتجارب معزولة أحياناً حتى عن سياقها الحي، ولغتها الأصلية، وأخذ ينشرها بين شباب متعطش إلى ثقافة وفكر وصيغ قادرة على تقديم الحلول للمشكلات التي تبرز في وجهه، بخاصة إذا كانت هذه الثقافة وهذا الفكر والصيغ مسنودين بنجاحات عملية نسبية في تجاربها.

ومما زاد الأمر تعقيداً، أن العديد من الحركات القومية والوحدوية، بفعل شعبيتها الواسعة الناجمة عن نشرها لأفكارها القومية والوحدوية، داخل السلطة أو على مشارفها، جعلت لهذه الأفكار والترجمات تأثيرات مضاعفة، فهي لم تمتحن بين الجماهير وعلى مستوى الشعب لمعرفة مدى تلاؤمها مع حاجات الناس وهمومهم، بل شقت طريقها مباشرة إلى داخل الأطر الحاكمة، أو شبه الحاكمة، واستخدمت أحياناً كغطاء في صراعات على السلطة لم تعد خافية على أحد، وتحولت البلاد التي تحكمها قوى وحدوية قومية بالأصل إلى مسرح لاختبار هذه الأفكار والتجارب الجديدة.

فحصلت مفارقة ملفتة، حيث ان هذه القوى والأحزاب والحركات وصلت إلى ما وصلت إليه من القوة والنفوذ والتأثير بسبب أفكارها وبرامجها القومية الأصلية، لكنها بعد وصولها إلى مواقع القرار والتأثير بدأت تتغير ملامحها الأصلية وتصبح في نظر نفسها ونظر الجماهير من حولها، أمراً مختلفاً، بل أحياناً معاكساً للشيء القديم. فابتعدت هذه القوى بذلك عن الوحدة لخلو أدبياتها المترجمة أساساً من الهم الوحدوي – فالفكرة الوحدوية تكاد تكون من خصوصيات الثورة العربية حيث إن معظم البلدان الأخرى التي تخوض تجارب اشتراكية لا تواجه مشكلة التجزئة – كما ابتعدت عن الجماهير التي هي قاعدة الوحدة وقوتها الأساسية.

– أما **التيار الثاني** فهو التيار المتمسك بالأصولية القومية بحرفيتها، الرافض لكل هذه الأفكار «الهجينة» والطارئة، بل هو لفرط رفضه هذا، بالغ في محافظته على نحو جعله هو الآخر أيضاً بعيداً عن أوسع قطاعات الشعب الفاعلة من عمال وفلاحين وشباب، وهم قادة الوحدة وقوتها، وبالتالي أظهر الفكرة القومية الوحدوية وكأنها بالفعل فكرة شائخة جامدة، يمينية، ترفض التطور والتقدم، كما ترفض التعاطي مع المسألة الاجتماعية والاشتراكية.

فنشأ من هذا الأمر تباعد بين هذا التيار وبين العمل الوحدوي نفسه، لأنه أدى إلى ابتعاد

هذا التيار عن الجماهير، كما عن الاتجاه الفكري الوحدوي الذي هو بالضرورة اتجاه دينامي متحرك متطور مدعو إلى استيعاب سريع لكل المتغيرات على جميع الأصعدة.

ثانياً: محور تجليات وتعابير المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب

وسط هذه التربة من الرسوخ الواقعي للقطرية، بل اتجاهها نحو المزيد من التفتت، ومن التراجع السياسي لفكرة الوحدة مع حادثة الانفصال وتفاعلاتها، ومع البلبلة الفكرية والنظرية الهائلة التي سادت تلك المرحلة، نمت وبسرعة مذهلة أزمة العمل الوحدوي العربي لدى القوى الوحدوية الحاكمة وغير الحاكمة، وعبرت عن نفسها بجملة مظاهر وتحديات يمكن تلخيصها بالتالي:

١ ـ انكسار الارادة الوحدوية

لم يعد مُختلفاً عليه في سائر الأدبيات الوحدوية ومن خلال مراجعة التجارب الوحدوية المختلفة في العالم بأسره، ان وراء قيام كل دولة وحدوية كان هناك ارادة قوية وحازمة تتوافر لقيامها، سواء تجلت هذه الارادة عند حاكم طامح إلى التوسع ، أو طبقة تبحث عن أسواق لمنتوجاتها، أو شعب يريد أن يحقق ذاته القومية، ويحمي استقلاله وكيانه.

كما لم يعد صعباً أن نلاحظ أن التجربة الوحدوية الجدية اليتيمة التي قامت في عصرنا العربي الحديث، ما كان لها أن تقوم لولا تلاقي ارادات وحدوية حقيقية حاكمة أو مؤثرة في البلدين اللذين قامت بينهما الوحدة وهما مصر وسوريا.

فهذه الارادة ليست قادرة على تجسيد الحقيقة القومية في واقع دستوري وسياسي فحسب، بل انها لدى العديد من الأمم، استطاعت أن تحول الواقع الدستوري للدولة الموحدة إلى حقيقة قومية تجمع بين شعوب متعددة الجذور القومية في اطار انتماء واحد للدولة الواحدة، كما هو الحال في الولايات المتحدة، وسويسرا، وحتى فرنسا التي كانت تضم قبل قيام دولتها المركزية جملة قوميات وشعوب، ما لبثت أن اندمجت في قومية الاقليم ـ القائد لهذه الدولة هو اقليم ايل دوفرانس[٣].

هذه الارادة الوحدوية هي التي تعطي لهدف الوحدة «رجحاناً معنوياً»، وتجعل للوحدة نضالاً خاصاً بها يختلف عن النضال الخاص بالحرية أو الاشتراكية، وتدعو إلى خوض المعارك في سبيلها مهما بلغت التضحيات، كما هو الأمر مع معارك الاستقلال والحرية والحقوق الاجتماعية والمطلبية.

بل، إن هذه الارادة هي التي تحدد شعارات محددة لوحدة محددة بين قطرين عربيين أو أكثر تؤهلهما ظروفهما لقيام وحدة بينهما، وتبدأ بعملية التعبئة الشعبية في سبيل تحقيق هذه

---

(٣) انظر: نديم البيطار، **من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

الشعارات، وتحدد المواقف الداخلية والخارجية في ضوئها، وتشكل أداة ضغط على الحكومات لتحقيقها، وتبدو سعيدة لتقديم أغلى التضحيات في سبيلها، بل تهيىء الظروف المختلفة للانسجام مع متطلباتها.

مثل هذه الارادة الوحدوية القومية العارمة بلغت ذروتها في أواسط الخمسينات، وحققت انتصارها التاريخي مع ولادة الجمهورية العربية المتحدة، ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى درجة التلاشي تماماً هذه الأيام.

فباستثناء المطلب الخاص بتوحيد شطري اليمن، وهو مطلب يتعلق باستعادة وحدة قطر واحد أكثر مما هو دعوة إلى وحدة قومية، وباستثناء محاولات متكررة تقدم عليها القيادة الليبية بين الحين والآخر لتحقيق انجاز وحدوي مع هذا البلد العربي أو ذاك، علينا أن نعترف بوضوح أننا لا نجد في كل برامج وشعارات القوى الوحدوية العربية، الحاكمة أو غير الحاكمة، أي شعار وحدوي محدد بين بلدين عربيين يدعو للنضال في سبيله.

حتى في حال وجود نظامين عربيين متناحرين، يدعم كل واحد منهما معارضة النظام الآخر، لا نلاحظ أن برامج هذه المعارضة تحتوي على بند صريح يدعو إلى الوحدة مع البلد الذي يدعمها فيما لو وصلت هي إلى الحكم.

لقد كانت الأربعينات والخمسينات مليئة بشعارات وحدوية محددة، كوحدة المغرب الكبير وكوحدة مصر والسودان، وكوحدة الخليج العربي، وكوحدة العراق وسوريا، وكوحدة لبنان وسوريا... الخ، لكن هذه الشعارات الوحدوية المحددة غابت تماماً لتحل محلها الأحاديث العمومية عن الوحدة العربية وعن ضرورتها وأهميتها وعن فوائدها العميمة وعن الحاجة الماسة إليها، على نحو بات من الصعب التفريق بين الوحدوي الحقيقي والوحدوي المزيف.

وتحت شعار فهم الظروف الموضوعية وعدم القفز فوقها، انتشرت في أدبيات الفكر الوحدوي العربي تنظيرات ودعوات لأشكال من التكامل الاقتصادي العربي، أي توحيد مناهج التربية والتعليم، أو وحدة المواصلات والاتصال بين البلدان العربية، وهي دعوات لها دون شك أهميتها وفوائدها المعروفة، لكنها لا يمكن أن تكون كلها بديلاً عن الوحدة، وأحياناً كثيرة لا يمكن أن تقوم أصلاً من دون ارادة سياسية وحدوية حاسمة.

وانتشرت في بعض الأدبيات الوحدوية كذلك مفاهيم غير دقيقة تأخذ شكل المبالغة في الحماس عن الوحدة، **كالحديث عن حتمية الوحدة العربية** داعية إلى الاطمئنان إلى قيامها، متجاهلة أن المقصود بهذه الحتمية لم يكن على **الاطلاق الغاء دور الارادة** في تحقيقها، بقدر ما كان تسليح هذه الارادة بتحليل علمي يضعها في اطار حركة المستقبل لا خارجه.

وإذا كان البعض يجد الأعذار للقوى الحاكمة عن عدم طرح مثل هذه المشاريع المحددة والأهداف المعنية، فما هو العذر الذي يجده هذا البعض للحركة الشعبية العربية الوحدوية غير الحاكمة، في تلكوئها عن طرح مثل هذه البرامج والشعارات والنضال في سبيلها، سوى أن هذه الحركات باتت هي الأخرى أسيرة الواقع الرسمي العربي، تعارض نظاماً اقليمياً إلى حد الاشتباك الدموي المسلح معه، فيما ترتبط بالمقابل بنظام لا يختلف بجوهر تركيبته عن ذاك النظام وتضطر إلى مراعاته ومسايرته؟

إن الارادة الوحدوية العربية اليوم شبه غائبة عند معظم القوى الوحدوية العربية داخل السلطة وخارجها، وبالتالي يشكل غيابها هذا العائق الذاتي الرئيسي لدى هذه القوى. وقد يحاول البعض أن يعتبر أن لغياب هذه الارادة الوحدوية أسبابه وظروفه، وهو بالطبع كذلك، لكن أحداً لا يستطيع أن يفسّر كيف يكون المرء وحدوياً إذا لم يحدد لنفسه هدفاً وحدوياً محدداً تماماً، مثلما كيف يمكن أن يكون المرء اشتراكياً إذا لم يتقدم ببرنامج عمل يوصل إلى الاشتراكية، أو أن يكون ديمقراطياً ولا يحدد موقفه من قضايا تتصل بحقوق الانسان البديهية؟

٢ ـ الشعار الوحدوي والمشروع القطري

ليس صعباً أن يلاحظ المراقب لحركة الوحدويين العرب، على اختلاف قواها وتنظيماتها ومجموعاتها، انها انصرفت لاسيما بعد الانفصال، إلى نوع من الاستغراق في العمل القطري الداخلي على حساب التوجه الوحدوي العام، وأنها باتت إلى حد كبير أسيرة ميل إلى الانكفاء الفعلي داخل مجتمعاتها الاقليمية، والغرق في الحسابات والاعتبارات المحلية على حساب الأهداف القومية العامة. ومرد مثل هذا الاستغراق القطري أو الانكفاء الاقليمي، هو جملة أسباب وعوامل فكرية وسياسية وعملية يمكن ايجازها بالتالي:

أ ـ سيطرة فكرة الوصول إلى السلطة، والاحتفاظ بها، على العديد من هذه القوى. ولأن السلطة بطبيعتها قطرية في واقعنا العربي الراهن، فمن الطبيعي أن يسيطر على فكرة واهتمام الساعين إليها، أو الحريصين عليها، الهم القطري، والحسابات القطرية، بخاصة إذا بتنا ندرك ان أحد أبرز شروط القوى الخارجية على أي نظام أو حكم في المنطقة للبقاء، هو شرط البقاء داخل حدوده الاقليمية وعدم التفكير بأية مغامرة خارجية، لاسيما إذا كانت من النوع الوحدوي.

ب ـ إن الفشل الذي أصاب الحركة القومية العربية الحديثة في أكثر من موقع، لاسيما بعد نكسة الانفصال وهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد دفع العديد من المجموعات والعناصر القومية والوحدوية الجذور، إلى نوع من رد الفعل على أسلوب العمل القومي السابق المتجاهل للخصائص والظروف الاقليمية، والقافز فوقها باتجاه ما يعتبره هؤلاء مغامرات وحدوية وقومية غير مضمونة النتائج. وقادهم رد الفعل هذا إلى الغرق في العمل القطري.

ج ـ طغيان فكرة الدولة ـ النموذج على عقل وسلوك العديد من القوى الوحدوية الحاكمة، انطلاقاً من جذور واقعية وفكرية متنوعة أبرزها:

ـ فكرة ترتيب البيت قبل الانصراف إلى البحث في العلاقة مع البيوت الأخرى (وهنا يكمن سؤال: هل القطر أو الاقليم أو الكيان بيت مستقل أم هو غرفة في بيت؟ وهل يمكن ترتيب الغرفة بمعزل عن المساهمة في ترتيب البيت بأسره؟).

ـ فكرة بناء الاقليم ـ القاعدة، الذي يبدو أنه شرط أساسي لقيام أي وحدة. ففي ضوء هذه الفكرة الصحيحة جرى التبرير لسلوك البناء القطري المنعزل عن التوجهات الوحدوية ودون دراسة ما إذا كان الاقليم المعني مؤهلاً لأن يكون الاقليم ـ القاعدة في العملية الوحدوية، ودون الوقوف أمام ما إذا كانت ظروف هذا الاقليم الموضوعية والذاتية تهيئه لمثل هذه المهمة.

ـ فكرة «الثورة في بلد واحد» أو «الاشتراكية في بلد واحد»، وهي الفكرة التي أطلقها ستالين في التجربة السوفياتية بوجه فكرة «الثورة الدائمة» التي أطلقها تروتسكي.

وعلى الرغم من الفروقات الكبرى الواضحة بين بناء الاشتراكية في بلد كبير مترامي الأطراف متعدد القوميات كالاتحاد السوفياتي، وبين بنائها في كيان صغير مجتزأ من أمة واحدة، فإن النموذج الستاليني الناجح، عموماً، بقي ذا جاذبية خاصة لدى بعض القوى والقيادات الحاكمة، لأنه يحمل في طياته نجاحاً في السلطة رغم ما رافقه من قسوة في العلاقة مع الآراء المعارضة، وانغلاق في الممارسة، وفردية في السلطة.

ولعلها من المفارقات الملفتة أن ستالين في مقال كتبه في صحيفة «البرافدا» بتاريخ ١٩٤٧/٩/١١ في العيد الـ (٨٠٠) لتأسيس موسكو قال: «إن أروع خدمة قدمتها موسكو هي صيرورتها مركزاً لتوحيد روسيا المجزأة في دولة واحدة، وحكومة واحدة، وقيادة واحدة. وكل بلد في العالم لم يستطع التحرر من التجزئة الاقطاعية والتنازع بين الأمراء، لا يمكنه أن يأمل في المحافظة على استقلاله وتحقيق تقدم اقتصادي وثقافي محسوس... البلد الموحّد في دولة مركزية يستطيع وحده التوصل إلى تقدم ثقافي اقتصادي محسوس وتوطيد استقلاله».

د ـ إن الحركة القومية الحديثة في غمرة حرصها على اعطاء القومية العربية مضمونها الاجتماعي والديمقراطي، ومن خلال اكتشاف الترابط بين مشروع التجزئة الاستعمارية وبين أدوات طبقية محلية، وممارسات الاستبداد والعسف، ركزت على تلازم الوحدة العربية مع النضال من أجل الاشتراكية والديمقراطية. إلاّ أن هذا الحرص على التلازم الذي لم يخفف أبدا من أرجحية النضال من أجل الوحدة، تحول مع الزمن، لاسيما بعد الانفصال وفي غمرة وصول قوى وحدوية إلى السلطة، إلى أفكار تتحدث عن التساوي بين الأهداف الثلاثة للنضال العربي: الوحدة والاشتراكية والحرية، لا بل عن تلازمها «الميكانيكي» إلى درجة أن أي خطوة على طريق التحويل الاشتراكي ستؤدي حتماً إلى الوحدة، وكذلك بالنسبة إلى الحرية.

لا بل بدأت تتعالى موجات النقد داخل الحركات الوحدوية نفسها للفكر الذي يعطي الوحدة رجحاناً على غيرها، حتى وصل الأمر بـ «المنطلقات النظرية» التي أقرها المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٦٣، (وكان يتسلم آنذاك السلطة في العراق وسوريا تحت قيادة واحدة)، إلى القول بصراحة في الباب المخصص لـ «الوحدة»: «ولهذا اعتبرت القضية الاشتراكية في بعض كتابات تلك المرحلة التي اتسمت بطابع العداء ازاء انحرافات الحركة الشيوعية المحلية وبطابع الانفعال فرعاً من القضية القومية، مما طمس في أذهان البعض حقيقة الصراع الطبقي كمحتوى حقيقي ومنطلق نضالي أساسي للقومية العربية».

وفي ظل هذا المناخ الفكري والايديولوجي الذي ساد مجمل صفوف الحركة القومية والوحدوية طيلة الستينات، استعيض عن النضال الوحدوي بالسعي إلى احداث التحويل الاشتراكي في قطر واحد، حيث بات ممكناً لنا اليوم أن نسأل: هل نجحت بحق تجارب التحويل الاشتراكي في ظل كيانات محدودة الحجم والطاقات والأسواق والامكانات، وبالتالي محدودة الطبقة العاملة؟ أم أننا أضعنا فرصاً ثمينة على طريق الوحدة في غمرة صراع مفتعل بين يسار ويمين داخل الحركة القومية الوحدوية دون أن نربح الاشتراكية؟

وإذا كانت مهمة ماركس التاريخية على الصعيد الفلسفي أنه أوقف ديالكتيك هيغل على قدميه بعد أن كان واقفاً على رأسه حين اعتبر المادية مضمونه الفعلي، وحين تعامل مع أسلوب وعلاقات الانتاج كبنية تحتية في تفسير تطور المجتمع البشري، فلقد كان مفترضاً أن تكون مهمة الاشتراكيين الوحدويين العرب، أن يوقفوا التفسير الماركسي الكلاسيكي للتطور الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا على قدميه بدلاً من أن يبقى واقفاً على رأسه، وذلك من خلال اعتبار البنية

السياسية في وطننا العربي، وهي بنية التجزئة، هي البنية التحتية التي تحكم مسار العلاقات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فهل يمكننا اعتبار التطور الاجتماعي والاقتصادي في القطر الواحد في الوطن العربي هو نتاج التحولات الداخلية المستقلة في البنية الاقتصادية الاجتماعية لهذا القطر، أم أنه محكوم بعلاقات هذا القطر، كجزء من الوطن الكبير بأسره، بالسوق الرأسمالية العالمية والاحتكارات الامبريالية على الصعيد الاقتصادي، وبالمخططات والمشاريع الاستعمارية على الصعيد السياسي، وفي مقدمتها التجزئة التي هي الاحتياطي الاستراتيجي للاستراتيجية الاستعمارية في المنطقة، هي الحامي الفعلي لهذه المصالح...!

وإذا كانت الأشكال السياسية والقانونية للدول في معظم المجتمعات ليست في النهاية إلّا انعكاساً لطبقية العلاقات الانتاجية ومن أجل حماية مصالح الطبقات المهيمنة أو المسيطرة، فإننا نصادف في الوطن العربي حالة مغايرة، بل معاكسة إلى درجة كبيرة. حيث نجد أن الأساس هو الكيان السياسي، بحدوده وإطاره وتركيبه الداخلي، أما الطبقات المحلية المسيطرة وحتى العلاقات السياسية، فقد وجدت بعد ذلك من أجل حماية هذه الكيانات السياسية وتكريسها وليس العكس. وهذا أمر طبيعي حين نعلم أن حال التجزئة في بلادنا ليست تعبيراً في الأساس عن مصالح الطبقات الاقطاعية أو البرجوازية في بلادنا، بقدر ما هي تعبير عن مصالح النظام الرأسمالي العالمي، في مرحلتيه الاستعمارية والامبريالية. فهذا النظام أدرك منذ البداية الأهمية الاستثنائية التي يتحلى بها الوطن العربي، سواء على صعيد موقعه الاستراتيجي المهم، أو على صعيد ثرواته الطبيعية الهائلة، أو على صعيد أسواقه الواسعة، أو على صعيد الدور الخطير العام الذي يستطيع أن يلعبه في حياة البشرية جمعاء، فيما لو استوحى شروط وحدته وتحرره وتقدمه، لهذا فقد رسم هذا النظام الرأسمالي العالمي منذ البدء استراتيجية سيطرته على هذه المنطقة بربطها باستراتيجية تجزئته لها. وبعد ذلك خصص لكل كيان أو اقليم داخل هذا الوطن دوره المحدد، وطرقه المهيأة لحمايته وللدفاع عن المصالح الامبريالية فيه، وبالتالي لنمط انتاجه وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. فنشأت لدينا أنماط انتاج مفتعلة ومشوّهة، وبالتالي، أشكال تطور يعلوها التردد والارتباك بشكل مستمر، حتى أمكن القول، إذا جاز التعبير، إنه إذا كان للطبقات في العالم كياناتها ودولها فللدول والكيانات في بلادنا طبقاتها الخاصة بها.

فلا الاقطاع في بلادنا، في الجزء الأكبر منه، هو وليد الانتقال من مرحلة «العبودية» أو «الرق» إلى المرحلة التي يصبح فيها الفلاح مالكاً لـ «رقبته» وغير مالك لـ «وجهه» و «انتاجه» بقدر ما هو وليد قرارات «سياسية» «فوقية» باقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي لهذا «الوالي» أو لذاك «الباشا». فالطبقة هنا تكونت من ضمن منظور سياسي ولأغراض سياسية محددة، ولم تتكون السياسة لتعبّر عن مصالح طبقية محلية.

والأمر نفسه ينطبق على البرجوازية في بلادنا ـ إذا صح تسميتها بهذا الاسم أساساً ـ التي لم تكن في أغلبيتها نتاج تطور طبيعي في وسائل وعلاقات الانتاج، بقدر ما كانت، حيث وجدت، وليدة التبعية المطلقة للسوق الرأسمالية العالمية تشرف على توزيع انتاجه في الأسواق المحلية وتؤمن لمصانعه المواد الخام، والطاقة الضرورية من موارد بلادها الطبيعية. وهكذا نجد في بلادنا برجوازيين وطبقة برجوازية دون أن نجد نمط الانتاج الرأسمالي الذي يقف وراء ولادة هذه الطبقات. وليس أوضح على هذه العلاقة «المقلوبة» بين الطبقات والكيانات السياسية إلّا ذاك القانون الذي يحكم العلاقة بين حجم الكيان وحجم الثروة الطبيعية المتوافرة له.

إننا نجد أنفسنا، إذا أجلنا النظر في الكيانات السياسية العربية القائمة، أمام ظاهرة غريبة وفريدة في الوقت ذاته: وهي أنه كلما زادت الثروة في موقع من الوطن العربي، كلما كان حجم الكيان صغيراً (والحجم هنا بالمعنى البشري والجغرافي)، وكلما كان حجم الكيان كبيراً وجدناه محروماً من الثروات الطبيعية الوافرة.

وليس صعباً أن نكتشف أن وراء هذه الظاهرة، دون شك، قانوناً آخر للتجزئة وضعته القوى المضادة للأمة العربية، ويقوم ليس على اضعاف الأمة من خلال تجزئتها فقط، وانما على اضعاف الكيانات القطرية ذاتها أيضاً، من خلال سلبها لأي مقومات أو قوى تسمح لها بأن تلعب دوراً توحيدياً في المنطقة العربية.

فهناك كيانات تعاني مشكلة الغنى بسبب صغر حجمها ووفرة مواردها، وهناك كيانات تجابه مشكلة الفقر بسبب كبر حجمها وقلة دخلها، بحيث يصبح الحل الوحيد لمشكلة الغنى والفقر بيد القوى الأجنبية التي تستخدم موارد الغنى لتطوير اقتصاداتها ومستويات معيشتها، وتوزع فتات غناها على الكيانات الفقيرة كي تبقيها أسيرة هيمنتها، وسيطرتها المباشرة، وهكذا تتحكم بالغني والفقير على حد سواء، فتحكم الأول من خلال امتلاكها الفعلي لثرواته، وتحكم الثاني من خلال المساعدات الشحيحة التي تزوّده بها بين الحين والآخر. وعلى قاعدة هذا التقسيم المشوه للثروة، والأنماط المفتعلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، تستدرج هذه الكيانات إلى عمليات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ضمن الأطر الاقليمية المحدودة، حيث تتحول هذه التنمية الكيانية أو الاقليمية في النهاية لتصب في أحد اتجاهين أو في الاتجاهين معاً:

– ان تتحول التنمية الاقتصادية إلى تنمية للمصالح القطرية والاقليمية، وللقوى التي تصبح معادية لأي اتجاه يحقق التكامل الاقتصادي العربي وفق المبادىء الاقتصادية المعروفة بتقسيم العمل والتخصص والفائدة المقارنة، فنجد مثلاً طفرة في المشاريع المتماثلة لعدد من الكيانات الصغيرة المتجاورة (كالحديد والصلب أو النسيج أو البتروكيميائيات... الخ)، على نحو يتجاهل أبسط الشروط الاقتصادية الضرورية من توافر الموارد إلى توافر اليد العاملة والخبرات إلى توافر السوق أيضاً. فتترسخ الحدود السياسية بحواجز اقتصادية جديدة، وتتحول البرجوازيات والبيروقراطية المحلية الى برجوازيات متناقضة واقليمية بدلاً من أن يكون لهذه البرجوازية أو البيروقراطية بحكم نزوعها نحو التوسع، طموحات في السوق القومية الواسعة.

– أن تتحول التنمية الاقتصادية في هذه الكيانات إلى عملية لتنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان السوق الرأسمالية العالمية، على نحو يصعب معه فك هذا الترابط وانجاز مهام التحرر الوطني، بل تتحول هذه العملية التنموية، بسبب عدم مراعاتها للشروط الاقتصادية الضرورية، إلى مجرد عملية هدر بالنسبة إلى الكيان الصغير، وعملية نهب واسعة النطاق بالنسبة إلى المركز الرأسمالي الامبريالي بحيث يصبح هذا النهب مثلثاً: فهو أولاً نهب للثروات الطبيعية من خلال الاحتكارات العالمية؛ وهو ثانياً نهب للموارد من خلال تحويل هذه الكيانات إلى مجرد أسواق لسلع الغرب الرأسمالية والاستهلاكية؛ وهو ثالثاً نهب لأنه يحول هذه الكيانات إلى مستورد جديد لسلع الغرب الرأسمالية والانتاجية، التي غالباً ما تكون قد تجاوزتها التطورات الصناعية المتقدمة.

وهكذا، ففي حين تكون حركة الوحدة العربية هي الضمانة للحفاظ على الثروات العربية، ولتطوير الموارد العربية، ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة ومتوازنة ومتكاملة، تصبح

استراتيجية التجزئة في جوهرها هي تشكيل السياسات والمصالح والفئات الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يضرب حركة الوحدة في الصميم ويبقي الثروات العربية في غير يد أصحابها. وإذا أضفنا إلى هذا تجاهل العديد من الوحدويين لنظرة شمولية لقضايا الاشتراكية والتنمية في الوطن العربي، واكتفاءهم بالتحليل الاشتراكي للعلاقات الداخلية دون التركيز على تحليل اشتراكي للعلاقات الرأسمالية العالمية وموقع الوطن العربي بأسره من ضمنها، بل حتى دون دراستهم الجادة لتطور أشكال الملكية في الوطن العربي عبر التاريخ، استطعنا أن ندرك حجم التشوه الفكري الذي أصاب العديد من مدارسنا وقوانا القومية والتقدمية، وأوقعها أسيرة لعبة الامبريالية والتجزئة بدلاً من أن تكون خارجها لتحاربها وتجهضها.

وبعد أن شهدت الساحة الوحدوية انقسامات وانشقاقات وصراعات دموية مدمرة تحت شعار عدم تحديد نظري للاشتراكية في هذا الحزب أو ذاك، نقرأ في ندوة أجرتها حديثاً مجلة «المستقبل العربي» حول إشكالية الاشتراكية[٤]، وشارك فيها نخبة من كبار المفكرين الاشتراكيين والماركسيين، اقراراً بأن ليس هناك نظرية محددة للاشتراكية، بقدر ما هناك اتجاه عام يحكم مسارها.

٣ ـ الاداة الوحدوية والمعوقات التنظيمية

إذا كان التنظيم هو في جوهره التوسط بين النظرية والتطبيق، فإن علينا أن نسجل أن المناقشات بين الوحدويين العرب حول فكرة «التنظيم القومي الموحد» أو «الحركة العربية الواحدة» ما زالت محدودة جداً، الأمر الذي يشير إلى أن الوحدويين العرب هم مشدودون إما إلى النقاشات النظرية البحتة الخاصة بقضية الوحدة، أو إلى متطلبات التطبيق العملي المعزول عن آفاق النظرية، وبالتالي إلى متطلبات العمل القطري المنعزل جوهرياً عن أبعاده القومية.

ولكي نكون أكثر دقة، يمكن أن نشير إلى أن العديد من أدبيات القوى والحركات الوحدوية تشير إلى أهمية وضرورة وجود «التنظيم القومي الموحد» أو «الحركة العربية الواحدة»، وتعتبرها هدفاً تنظيمياً لها، مثلما تعتبر الوحدة العربية هدفاً استراتيجياً لها، لكن هذه الأدبيات قلما تتناول هذه المسألة من زاوية إمكانية تحقيقها، أو من زاوية دراسة التجارب العربية الموجودة وأسباب تعثرها على هذا المستوى، أو حتى من زاوية الشروط والظروف الواجب توافرها كي يتمكن مثل هذا التنظيم من البقاء والنمو والانتصار ضمن فهم محدد لآلية التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأمة العربية، وما إذا كانت قوانين هذا التطور ستساهم في انضاج مثل هذه الشروط والظروف أم لا!

وإذا كان من المفيد في هذا المجال ترداد بعض الضرورات التي تساق عادة في معرض التأكيد على أهمية قيام هذا التنظيم الموحد، فإنه من الضروري التوقف بشكل خاص أمام أسباب تعثر التجارب الراهنة في هذا المجال على طريق استكشاف وسائل الخروج منها وتجاوزها. بل للتساؤل بشكل جدي: هل يمكن أن تقوم وحدة عربية دون أداة تنظيمية موحدة؟

فمن ضرورة عقائدية تعتبر التنظيم تجسيداً للنظرية السياسية وانعكاساً لملامحها

---

(٤) «ندوة المستقبل العربي: حول اشكالية الاشتراكية (حلقة نقاش)،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ١٠٦ ـ ١٣٩.

الأساسية، إلى نظرة أخلاقية تشدد على الترابط بين طبيعة الوسيلة وطبيعة الغاية، إلى ملاحظة سياسية تكتشف عبر التجربة العربية المعاصرة حتمية التناقض بين تنظيم قطري التكوين وبين حركة الوحدة العربية؛ ومن ضرورة واقعية تلاحظ أن وجود مثل هذا التنظيم هو صمام الأمان الذي يمنع غرق كل فرع من فروعه في قضية قطره الخاصة ومشكلاته الحادة، فيشكل ما يشبه الرافعة القومية من قلب الهموم القطرية والمنبه الوحدوي من الأوهام الاقليمية، إلى ضرورة نضالية تركز على أن مثل هذا التنظيم هو وحده القادر على منع استفراد أي قطر من قبل القوى الاستعمارية والصهيونية، التي غالباً ما تلجأ إلى اعتماد تكتيك الاستفراد هذا لإخضاع كل قطر بمفرده من ضمن برنامج الاخضاع الشامل للأمة العربية بأسرها... تكتمل إلى حد كبير لائحة المبررات والضرورات الداعية إلى قيام هذا التنظيم القومي الموحد.

غير أن هذه الضرورات على أهميتها، ووجاهتها، لم تنجح حتى الآن في تأسيس تنظيم قومي شامل لكل أقطار الوطن العربي دون استثناء وبالدرجة المتساوية من الفعالية، بل انها لم تنجح حتى في منع حركة قومية كحركة القوميين العرب مثلاً من الانفراط إلى مجموعة من التنظيمات القطرية، كما لم تنجح أيضاً في حماية حزب البعث وهو أول من مارس مقولة التنظيم القومي الموحد، من أن يتعرض لعدة انفجارات داخلية وانشطارات، كانت تأخذ في كل مرة إلى حد كبير، طابعاً قطرياً، بل لم تمنع من أن يطرح بعض أبرز قادته ومناضليه عام ١٩٦٢، بعد نكسة الانفصال، فكرة العمل كتنظيمات قطرية تلتقي بين الحين والآخر في مجلس قومي.

من هنا، يقودني هذا الأمر بالتأكيد إلى ضرورة عرض أبرز المعوقات والصعوبات في وجه قيام التنظيم القومي الموحد.

- **الصعوبة الأولى** هي ما أدت إليه ظروف التجزئة من حدود سياسية وجغرافية بين الأقطار، وضعف وسائل الاتصال، السريع والسهل بينها، وارتفاع كل أشكال الحواجز بين الجماهير العربية في الأقطار المختلفة. وتزداد هذه الحواجز ارتفاعاً، وتشتد الهوة اتساعاً، كلما اشتد وهج النضال في أحد الأقطار، واتسعت فعاليته كيف تمنع انتقاله وتأثيره إلى القطر الآخر.

إن هذا الواقع يدفع الكثير من المناضلين إلى **الطريق الأسهل وهو طريق العمل داخل القطر**، متجنبين الاصطدام بالحواجز العديدة المرفوعة في وجههم، بل إنهم نتيجة اشتداد ظروف النضال داخل قطرهم، وقسوة ملاحقة السلطات المحلية لهم، يلجأون إلى شكل من **أشكال المساومة** مع سلطات الأقطار المجاورة، تمنحهم فيها هذه السلطات شيئاً من الدعم أو اللجوء أو الطمأنينة، ويمنحونها هم وعداً بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بكل ما يعنيه ذلك من تراجع عن نصرة المناضلين في تلك الأقطار تجنباً لاغضاب حكوماتها. ويترك هذا الواقع، نتيجة ضعف الاتصال وتعدد الأجواء الخاصة بكل قطر، آثاره السلبية، حتى في التنظيمات القومية التركيب، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف في الوحدة الفكرية لفروع هذه التنظيمات نفسها وتباين في الأجواء النفسية والتحليلات السياسية وتفاوت في الهموم والتركيز، فتقوى الروح القطرية داخل التنظيم القومي الموحد، ويزداد التهرب من الالتزام بالمركزية القومية للتنظيم.

إن عدم وجود **صحيفة مركزية واحدة** تصل إلى كل الأعضاء في جميع الأقطار، وعدم سهولة وصول النشرات الداخلية التنظيمية في الوقت المناسب إلى الأقطار كافة، وصعوبة انتقال الأشخاص بين قطر وآخر لاسيما القياديين داخل التنظيم والمؤثرين فيه، كلها أمور تؤدي بالضرورة إلى اضعاف التوجيه الفكري والسياسي والاعلامي المركزي، وإلى سيادة أنماط متباينة

من هذا التوجيه داخل كل قطر منسجمة مع ظروف القطر ومع الخلفية الثقافية والاهتمامات الفكرية ومستوى القيادات داخل القطر ذاته، بل تؤدي أيضاً وإلى حد كبير إلى طبيعة التحديات السياسية والفكرية التي يواجهها التنظيم في قطر معين. فحيث يجد التنظيم ذو المنطلقات القومية والتقدمية، التحدي الأساسي الذي يجابهه من جانب حركات يسارية أو ماركسية، نجده يندفع أكثر في تعميق هويته القومية وطابعه التراثي، في حين نجده في قطر آخر، حيث يجد التحدي من تنظيمات ذات طبيعة دينية يركز على الجانب الاجتماعي والاشتراكي في أفكاره. وهكذا نجد فروع التنظيم نفسه، ورغم المنطلقات الفكرية الواحدة بشكل عام، يتجه كل منها للتركيز على ناحية أكثر من الناحية الأخرى، على نحو يقود في النهاية إلى تهديد الوحدة الفكرية للتنظيم ذاته.

ـ أما **الصعوبة الثانية** وهي مرتبطة بالأولى أيضاً، فهي أنه نتيجة لواقع التجزئة ينشأ تباين مهم في الأوضاع والظروف بين قطر وآخر، يفرض نفسه بشكل تباين في التحليلات السياسية وأساليب العمل والنضال، وينعكس على شكل تعدد في المهمات والبرامج والتوجيهات العامة.

فظروف أحد الأقطار مثلاً، وفي مرحلة من نضاله، تتيح فرص العمل الديمقراطي العادي من حرية تعبير وتنظيم واجتماع... الخ، الأمر الذي يفرض على التنظيمات العاملة فيه التركيز على أساليب النضال الديمقراطي، فتخوض المعارك الانتخابية (برلمان بلديات... الخ)، وتعتمد التحالفات السياسية المنسجمة مع هذا النوع من النضال، وتبني تنظيماتها بشكل أكثر علنية وانكشافاً، وتتجنب الأساليب غير الديمقراطية في العمل، كالعنف الثوري أو الكفاح المسلح... الخ. في حين أن ظروف قطر آخر خاضع للاحتلال الأجنبي تفرض حمل السلاح، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح في العمل الثوري، وهذا بالتأكيد ينعكس على طبيعة التنظيم نفسه، وتوجهاته واهتماماته، ونوعية قياداته وأفراده، ووسائل عمله، وشكله التنظيمي، وعلاقته بالجماهير. بينما تفرض ظروف قطر ثالث خاضع لشكل قاس من الدكتاتورية والارهاب أسلوباً دقيقاً من العمل السري، وأشكالاً من التمويه والتضليل وحتى التآمر، تصرف جهداً كبيراً ووقتاً كثيراً في متطلبات هذا البناء وأصوله على حساب الديمقراطية في العلاقات، والنقاشات الفكرية التي تعتبر في ظل هذه الأجواء نوعاً من الترف غير المرغوب فيه. فالاجتماع قصير ويجب أن يكون مخصصا للمهمات العملية، وعدد أفراده محدود جداً، والسرية تقتضي ألاّ يعرف العضو كثيراً وألاّ يسأل كثيراً... فيصبح التنظيم أقرب إلى الآلة المحكمة، في حين يكون التنظيم في الظروف الديمقراطية السهلة أميل إلى التسيّب والانفلاش، بينما تعطي ظروف مجابهة الموت اليومي في الكفاح المسلح المناضل شيئاً من الثقة الكبيرة بالنفس، التي إذا لم ترافق بوعي كبير تتحول إلى شيء من «الذاتية» و «التعالي» في التعامل مع المناضلين في المستويات الأخرى.

إن هذا التباين في الأوضاع والظروف بين قطر وآخر، لا ينعكس في التباين على مستوى البرامج المطروحة والمهمات الواجبة وأساليب النضال المتاحة فقط، وإنما ينعكس تفاوتاً في الأمزجة والمشاعر والهموم والتكوينات الذاتية والنفسية لأعضاء التنظيم في الأقطار المختلفة أيضاً، على نحو يساهم في تشكيل القاعدة الفكرية والسياسية والتنظيمية، وحتى النفسية، للتشقق والتمزق داخل التنظيم القومي نفسه وعلى أسس قطرية في كثير من الأحيان.

ـ اما **الصعوبة الثالثة** التي تواجه مسألة قيام تنظيم قومي موحّد، **فهي** تلك المرتبطة بالنشوء الواقعي لمجموعة من التجارب الشعبية والنضالية السياسية والتنظيمية في الأقطار

المختلفة، لكل منها خصوصيتها وتعبيرها الدقيق عن ظروف القطر الذي تعمل ضمن حدوده، ونجاحها في استقطاب أوسع الجماهير داخل هذا القطر.

إن هذه التجارب غير مستعدة لأن تخسر هويتها وخصوصيتها ورصيدها الخاص، بالاندماج في عمل تنظيمي موحد على المستوى القومي، كما أن العمل من خلفها لتشكيل خلايا وفروع مرتبطة بتنظيم قومي موحد، مسألة صعبة إن لم نقل مستحيلة، وغير مستحبة إذا لم تكن مرفوضة، لاسيما ان هذه التجارب بتعبيرها الناجح عن مرحلة من مراحل نضال القطر، إنما يكون لها بريقها القطري وتجاوبها الجماهيري، فيبدو العمل التنظيمي الذي يتعدى حدود القطر وكأنه امتداد لقطر آخر، وليس جهداً قومياً يتجاوز الأقطار برمتها، لاسيما إذا كان هذا العمل التنظيمي يرتبط بشكل أو بآخر بسلطة معينة أو بتجربة حزبية ذات مكانة بارزة في أحد الأقطار.

– **والصعوبة الرابعة** تطرح قضية القيادة المركزية لهذا التنظيم القومي الموحد ومصدر قوتها وشرعيتها وقدرتها على أن تلزم الفروع المختلفة لهذا التنظيم بقراراتها واتجاهاتها.

صحيح أن الأنظمة الداخلية، واللوائح المرعية الاجراء هي التي تحدد أشكال الالتزام وشروطه، لكن هذه الأنظمة ذاتها، واللوائح إياها، يجب أن تكون تعبيراً عن قوى فعلية تنفذها وتسهر على تطبيقها. فدساتير الدولة وقوانينها ليست ملزمة للمواطنين والمؤسسات لأنها مجرد دساتير وقوانين، بل لأن الدولة تملك من القوى ما يمكنها من تطبيق هذه الدساتير والقوانين أيضاً.

والأمر ذاته بالنسبة إلى قيادات الأحزاب والتنظيمات، فهي محتاجة إلى قوى ربما مختلفة في طبيعتها عن القوى التي تأتمر بأمر الدولة، كي تتمكن من ضبط قواعدها والمنظمات الحزبية المرتبطة بها. وإذا كانت العقوبات الحزبية مثلاً هي شكل من أشكال ضبط العضو ومنعه من ارتكاب المخالفات، فإن هذه العقوبات وحدها لا تكفي إذا كان «التمرد» أو «عدم الانصياع» من عمل فرع بأكمله، لاسيما حين يكون الفرع حاكماً في قطر معين، وحين يكون بيد هذا الفرع من الوسائل والامكانات ما يسمح له بتنفيذ تمرده هذا. فالمركز القيادي كي يكون قادراً على ضبط التنظيم القومي بكل فروعه يجب أن يكون ممتلكاً اضافة إلى الشرعية التنظيمية، السيطرة الكاملة على الفرع الأقوى والقطر الأكبر الذي هو في حالة الوطن العربي مصر. فحين لا يكون مثل هذا المركز القيادي القومي في قطر بوزن مصر وحجمها، وبالتأكيد ليس ضرورياً أن يكون أعضاؤه كلهم مصريين، فإنه من السهل جداً على فروع الأقطار المتماثلة في الحجم والتأثير والنفوذ أن تتفلت من سيطرة المركز القيادي القومي، أو أن تتحول علاقاتها معه إلى شكل من أشكال التناحر.

إن الحالة الأخرى التي يمكن لهذا المركز القيادي القومي فيها أن يكون قيادياً «فعلاً» وقومياً «فعلاً» فهي حين يتوحد قطران على الأقل، وتكون القيادة المسيطرة في القطرين، قيادة قومية فعلية قادرة على أن تقود التنظيم القومي في أقطار أخرى.

ولأن إحدى الحالتين غير متوافرة، فإن وجود قيادة قومية قوية وقادرة لتنظيم قومي حقيقي وشامل، تواجه صعوبات متعددة، وأزمات كثيرة، رأينا لها نماذج عديدة في تجاربنا الحزبية المعاصرة.

– أما **الصعوبة الخامسة** فهي المرتبطة بوصول أحد فروع التنظيم القومي إلى السلطة في أحد الأقطار. في تلك الحالة، تصبح قيادة هذا الفرد المسلحة بالامكانات والوسائل التي توفرها السلطة أقوى من قيادة التنظيم القومي ذاته، وينشأ تعارض أو تناقض بين المركزين القياديين،

أحدهما يتمتع بالشرعية التنظيمية القومية والآخر بقوة السلطة القطرية. ويتفاقم هذا التعارض وتزداد حدة هذا التناقض في اللحظة التي يبرز فيها التناقض الآخر بين متطلبات النضال القومي الواسعة التي يعبّر عنها المركز القيادي القومي، وبين امكانات السلطة القطرية وظروفها المحدودة التي يعبر عنها المركز القيادي في القطر الحاكم.

وتناقض من هذا النوع يأخذ طريقه إلى الحل عبر أسلوبين لا ثالث لهما، إما ضياع المركز القومي للقيادة الحاكمة داخل القطر، فيتحول التنظيم القومي إلى مجرد امتداد لهذا الحكم، أو تمرد القيادة الحاكمة في القطر على المركز القيادي القومي وخروجها عن نطاق الالتزام بها. وفي الحالتين، تظهر الصعوبة الواضحة في وجه قيام التنظيم القومي الموحد.

ـ **الصعوبة السادسة** التي تحتاج إلى بحث مركز، هي تلك المتصلة بموقع مصر في اطار التنظيم الموحد، لأن العديد من مشكلات التنظيمات القومية سابقاً كانت نتيجة ضعفها في مصر، تماماً مثلما ما زالت احتمالات ولادة نوعية جديدة للحركة العربية الواحدة، مرتبطة بمصر أيضاً دون التقليل طبعاً من أهمية التجارب والأقطار الأخرى.

فموقع مصر المهم في قلب الوطن العربي بين المشرق والمغرب، وفي قلب العالم بأسره، وحجمها البشري الحضاري، وامتلاكها لأبرز وأعظم تجارب النهضة العربية المعاصرة منذ أوائل القرن التاسع عشر، كلها أمور تجعل لمصر موقعاً خاصاً في حركة الوحدة العربية، ولشعب مصر دوراً متميزاً في حركة الثورة العربية. فالوحدة بين أي قطرين عربيين، لا تكون مصر أحدهما أو لا تكون متجهة نحو مصر، لا يمكن اعتبارها وحدة عربية بكل ما في الكلمة من معنى، فهي إما وحدة مغربية أو مشرقية، وحدة سورية أو وحدة يمنية أو وحدة خليجية... الخ. وكذلك، فإن أي تنظيم قومي، يقوم ولا يكون لمصر دور بارز فيه، يكون فاقداً لواحدة من أبرز خصائصه القومية.

ولأن لمصر هذا الموقع، ولشعبها هذا الدور، فإن في مصر حساسية خاصة ضد كل ما يأتي من خارجها بقصد توجيهها أو قيادتها، إلّا إذا كان هذا وافداً إليها كي يستقر فيها «ويتمصّر» إلى حد كبير في قلبها، فيخرج منها إلى العرب، ولا يكون قادماً إليها منهم.

وبالمقابل، لأن لمصر هذا الحجم وهذا العمق الحضاري والتاريخي، فإن فيها نزوعاً نحو الاكتفاء، فهي من الأقطار العربية الأكثر قدرة على أن تعيش لوحدها وبمفردها، وهي من الأقطار الأكثر قدرة على أن تتصرف كأمة مستقلة، ولهذا لا تحرص الحركات التي كانت تولد في قلب مصر في السابق، على أن يكون لها تنظيماتها الشقيقة في الخارج، طبعاً إلا إذا استثنينا عبد الناصر وتجربته الفذة.

صحيح أن تجربة عبد الناصر كانت في تطورها تجربة قومية، تجربة أدركت مصر من خلالها حاجتها إلى العرب، كما تأكد العرب من خلالها من حاجتهم إلى مصر، لكنها كانت تجربة في السلطة أيضاً. فالعمل القومي ممارسة ثورية تتجاوز الكثير من القيود والاعتبارات. والسلطة واقع قطري محكوم بألف حساب وحساب. وبين هذا التجاذب المستمر بين السلطة والثورة، عاشت تجربة عبد الناصر تحقق، في لحظات منطق الثورة، أعظم معارك الأمة العربية، ولتتراجع مع تنامي نفوذ السلطة ومراكز النفوذ لتعيش أمر النكسات في حياة العرب.

كانت الثورة تدفع بعبد الناصر باتجاه الجماهير العربية، باتجاه تنظيمها وتأطيرها، واطلاق

حركتها العربية الواحدة، والسلطة كانت تشد عبد الناصر بعيداً عن هذه الجماهير، وعن فكرة العمل المنظم، وعن فكرة العمل الثوري ذاته.

وكان من الطبيعي في ظل هذا التجاذب ألا تنجح تجارب التفاعل التي عقدها قائد مصر مع أكثر من تنظيم قومي كان موجوداً خارج مصر. فمصر ترفض أن تستورد، وكانت هذه التنظيمات تدفع بعيداً عن فهم مصر لتغرق في أقطارها وهمومها الاقليمية. وهكذا، أضاعت على الأمة العربية فرصة تاريخية كبرى، ففي سنوات من عمرها توافر لها القائد المحبوب من أوسع الجماهير، وتوافر لها الاقليم الأكبر يحمل على عاتقه لواء الدعوة للوحدة، لكن لم يتوافر لهذا القائد ولهذا الاقليم الأداة الوحدوية، كما لم يتوافر لتلك الأدوات الوحدوية ذاك القائد وذلك الاقليم.

واليوم يتشكّل داخل مصر حزب وحدوي ناصري، لكنه بالتأكيد يواجه صعوبات تتعلق، بشرعية وجوده القانوني داخل مصر، كما يواجه صعوبات قانونية وسياسية أكبر فيما لو قام باعتبار نفسه جزءاً من حركة قومية منظمة موجودة خارج مصر، الأمر الذي يتطلب بالضرورة ابتكاراً وابداعاً في ايجاد صيغ العمل القادرة على تحقيق كل ايجابيات التنظيم القومي الموحد مع القدرة على مواجهة صعوباته.

إن مثل هذا الأمر يمكن معالجته أولاً بتشكيل جبهة تضم كل القوى الوحدوية في الوطن العربي على طريق بناء الحركة العربية الواحدة وبتشكيل مؤسسات عمل قومية، ثقافية واعلامية ونقابية ومهنية واقتصادية، ينخرط فيها مناضلون من كل المشارب والقوى الموجودة فعلاً، ويتفاعلون في اطارها؛ وثانياً، بالاستمرار في أداء مجموعة من صيغ اللقاء والتفاعل القومي (كندوات، ومخيمات شباب، ولجان مناصرة لقضايا ذات طبيعة قومية)، حتى تنضج الظروف الموضوعية والذاتية للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى التنظيم القومي الموحد.

إلّا أن المناخ الأفضل دائماً لولادة التنظيم القومي الموحد هو في أجواء النضال الوحدوي نفسه، ففي ظل وحدة النضال العربي تولد وحدة العمل والأداة النضالية العربية، وفي ظل تراجع النضال الوحدوي تتراجع بالضرورة كل الصيغ والأدوات الموحدة.

٤ ـ النضال الفلسطيني والخطاب القومي

بقدر ما كان اغتصاب فلسطين محاولة استعمارية صهيونية مكشوفة لاقامة حاجز بشري يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، ويمنع اي احتمالات وحدوية بين مصر وبلاد الشام بشكل خاص، مكرراً بذلك مشاريع الغزو الصليبي، فإنه كان، بالمقابل، فرصة تاريخية كبرى لشحذ الهمم الوحدوية في الوطن العربي، ولاطلاق الروح القومية ولإيجاد الخطر الخارجي الذي يساهم في تحريك عناصر الوحدة في داخل المجتمع الواحد.

وبالفعل من الصعب فصل التحولات الثورية والقومية التي شهدتها الأمة طيلة العقد الأول بعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ عن روح التحدي القومي والحضاري الذي أطلقته الهزيمة العربية في فلسطين، كما أنه من الصعب أيضاً ألّا نرى قيام الوحدة المصرية ـ السورية بعد عشر سنوات فقط على تلك النكبة في اطار بعيد عن الرد القومي عليها، بخاصة أن قيام الكيان الصهيوني كان يستهدف أساساً فصل مصر عن سوريا بالتحديد، كما أن تلك الوحدة ولدت عملياً

في أجواء معركة مصر ضد العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦، التي كانت تل أبيب هي المبادرة ورأس الحربة فيه.

وعلى مستوى الشعب الفلسطيني، كانت القناعة شبه مطلقة بأن الوحدة العربية هي الطريق الوحيد للتحرير، وتوزع الشباب الفلسطيني على الحركات القومية الوحدوية الموجودة ضمن هذه القناعة، كما لعب بعضهم دوراً في تأسيس حركات قومية وحدوية بارزة، كما كان الأمر في تأسيس «حركة القوميين العرب» التي لخصت شعاراتها في الترابط الوثيق بين الوحدة والثأر لفلسطين «وحدة، تحرر، ثأر». وحظيت قيادة عبد الناصر باجماع فلسطيني قلّ نظيره، لاسيما أن شعب فلسطين رأى فيه صلاح الدين الجديد، فصادق كل من كان يصادق عبد الناصر، وعادى كل من كان يعاديه.

وحين اختلف عبد الناصر مع حزب البعث بعد فترة قليلة من قيام دولة الوحدة، نجح عبد الله الريماوي (نائب رام الله السابق في البرلمان الأردني وأمين سر حزب البعث في القطر الأردني)، في قيادة الغالبية الساحقة من القاعدة البعثية في الضفة الغربية وتجمعات الفلسطينيين خارج تنظيم حزب البعث، وشكل معهم «القيادة الثورية» لحزب البعث والموالية بوضوح لقيادة عبد الناصر.

وفي زمن الانفصال في دمشق، لعب أبناء فلسطين المقيمون في سوريا دوراً كبيراً في التظاهرات المعادية للانفصال والمتمسكة بالوحدة. كما كان لأعداد كبيرة منهم ممن التحقوا بقوات «الاستطلاع» في الجيش السوري، الدور البارز في المحاولة الانقلابية الناصرية ضد حكم البعث في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣. كيف لا والجمهورية العربية المتحدة كانت «جمهورية الأماني الفلسطينية» و «دولة الطوق» التي ستضع «اسرائيل بين فكي الكماشة»، وكان الشعار الهادر يومذاك «اليوم الوحدة.. وغداً العودة».

باختصار، كان الفلسطينيون بكبارهم وصغارهم، بنسائهم وشيوخهم هم حزب الوحدة بكل ما تعني الكلمة من معنى، فهل كان «الوحدويون العرب» بالمقابل حزب فلسطين؟

حين بدأت حرب فلسطين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ هرع الوحدويون والقوميون، كغيرهم من المعادين للصهيونية، إلى فلسطين ليشاركوا في القتال على أرضها، والدفاع عن ترابها، واستشهد منهم من استشهد، وعاد الباقون يحولون خيبتهم إلى نقمة على الأوضاع العربية، ويعتبرون قضية فلسطين هي المقياس وهي المحك الذي يجب أن تحاكم في ضوئه كل الأنظمة والقوى والقيادات دون استثناء. وكان هذا المناخ الثوري الذي أشاعته النكبة، هو التربة الخصبة لعمل الحركة القومية الوحدوية بمختلف تعبيراتها، فحصلت انقلابات في سوريا، وحصلت تطورات واغتيالات ومشاريع ثورات في الأردن ولبنان واليمن، وقامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر التي اتخذت وبسرعة منحاها القومي الوحدوي الواضح، وتراكم الفعل القومي والوحدوي حتى أنجب الوحدة المصرية ـ السورية.

ولقد كانت فلسطين دون شك، في القلب من كل هذه التطورات، محركاً ومحرضاً، حافزاً وملهماً، لكن أين كانت كل هذه التطورات من فلسطين؟

لقد جرت دون شك مناوشات ومعارك، وحصلت أحداث مهمة تداخل فيها العنصر الاسرائيلي مع عناصر الاستعمار الغربي، لكن كان واضحاً في ذلك كله غياب استراتيجية واضحة لدى

الوحدويين العرب بالنسبة إلى فلسطين، اللهم سوى الشعار المعروف: «الوحدة طريق فلسطين».

ولقد كان جمال عبد الناصر أكثر القادة الوحدويين جرأة حين اعترف بصراحة عام ١٩٦٥: «بأنه ليس لديه خطة لتحرير فلسطين...» أما الآخرون الذين كانوا ينتقدون غياب البعد الفلسطيني المحدد في سياسة عبد الناصر، فلم يظهروا من الجدية القدر الكافي الذي يحمل الجماهير العربية على الاعتقاد بأن انتقاداتهم ليست أكثر من مزايدات أو تسجيل نقاط في صراعات القوى والأنظمة ومراكز النفوذ. ومع قوى الانفصال اكتملت دورة المأساة الفلسطينية، فبعد أن ضاعت الأرض، ضاع الأمل أيضاً.

غير أن الانفصال كان في الوقت ذاته فرصة للوطنية الفلسطينية كي تراجع تجربتها النضالية السابقة، وتتوقف عند دروس مسيرتها الثورية الطويلة، حتى بتنا لا نرى اليوم مناضلاً فلسطينياً واحداً ممن رافقوا ولادة المرحلة الحالية من النضال الثوري الفلسطيني، الا ويعتبر أن لحادث الانفصال أثراً أساسياً في الانعطاف التاريخي، للمسيرة النضالية الفلسطينية. فبين الانفصال (أيلول/ سبتمبر ١٩٦١) وانطلاقة العمل الفدائي على يد ثوار العاصفة (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥)، مرّ العمل الوطني الفلسطيني بمخاض تاريخي شمل كل التجمعات الفلسطينية واتخذ أكثر من شكل، وأكثر من تحرك، وأكثر من اطار. فعلى صعيد الأحزاب القومية الفكر والتنظيم، التي كان مناضلوها الفلسطينيون طيلة الخمسينات منهمكين انهماكاً كلياً في مهمات النضال القومي العام ضد الاستعمار ومشاريعه وعلى طريق الوحدة وقيامها، معتبرين أن هذا الانفصال يصب تلقائياً في مجرى التحرير، جاءت ردة الانفصال لتطلق شعوراً بارزاً بأن فلسطين تحتاج إلى نضال خاص بها جنباً إلى جنب مع النضال القومي التقدمي العام، وانعكس هذا الشعور على صعيد الواقع في برامج وتنظيمات وجبهات، فقام حزب البعث بالعمل على تفريغ عدد من شبابه الفلسطينيين في مطلع عام ١٩٦٣ لتشكيل تنظيم خاص للمباشرة بالعمل الفدائي المسلح، بينما عمدت حركة القوميين العرب إلى تشكيل منظمة خاصة بالعمل المسلح «أبطال العودة»، بدأت أعمالها الأولى بالتنسيق مع رئاسة أركان جيش التحرير الفلسطيني آنذاك، وذلك في عمليات استطلاعية داخل الأرض المحتلة لتصبح بعد نكسة عام ١٩٦٧ العمود الفقري للمنظمة المعروفة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقبل خروج الجبهة الديمقراطية منها عام ١٩٦٩.

ومع انشغال البعث في مشاكل السلطة وخلافاتها الحادة اثر حركتي شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٣ في العراق وسوريا، تعثرت المحاولة الأولى في ميدان الكفاح المسلح، في حين لعب انشغال حركة القوميين العرب في مستلزمات المعركة الداخلية في داخل معسكر الثورة العربية وما نتج عنه من خصومات أربكت، وتحالفات كبّلت، وعلاقات كان لا بد من مراعاتها، دوراً مهماً في تحجيم تلك المحاولة ومنعها من أن تأخذ دوراً وحجماً تاريخيين.

وعلى الصعيد الآخر، وفي ظل تراجع العمل الوحدوي والقومي بشكل عام، ولد العشرات من التنظيمات الفلسطينية بآفاق سياسية متماثلة، وبطموحات نضالية متشابهة، تنطلق في معظمها من منطلقين أساسيين:

- ضرورة انتشال العمل الفلسطيني من متاهات التمزق العربي.
- ضرورة القيام بعمل فلسطيني ما يعيد قضية فلسطين إلى قلب الحياة العربية والعالمية.

وفي هذا الإطار برزت حركة «فتح» كواحدة من أكثر هذه التنظيمات جدية وطليعية وريادة،

لتطلق الرصاصة الأولى في مسيرة الثورة الفلسطينية المستمرة منذ حوالى ١٣ عاماً دون توقف.

ومع هذه الرصاصة الأولى ولدت مرحلة من النضال الفلسطيني، تاريخية دون شك، مرحلة التوجه الفلسطيني، والتركيز الفلسطيني، والتركيب الفلسطيني، والبندقية الفلسطينية. كل هذا بقصد ابراز الشخصية الفلسطينية التي كادت أن تضيع بين دوامة العمل الرسمي العربي (حيث الغي الكيان الوطني لشعب فلسطين)، وبين متاهات الانقسام في صفوف التقدميين العرب. وكانت هذه المرحلة الفلسطينية الجديدة دون شك رداً على هذا التراجع في النضال العربي، ولكنها كانت أيضاً ـ ودون شك ـ متأثرة بطابع المرحلة العربية الجديدة التي افتتحها عهد الانفصال، وهي مرحلة القطرية، مرحلة الانكفاء إلى داخل القطر، بل كانت رد فعل واضح على مرحلة التركيز على البناء الداخلي من تنمية واصلاحات اجتماعية وغيرها، مرحلة تأجيل خوض غمار المعارك القومية الكبرى. فاعتمدت سياسة «التوريط» إلى حد كبير لهذه الأنظمة والقوى.

وبقدر ما كان الظرف العربي العام في ذلك الحين سبباً في التكوين الخاص بانطلاقة الثورة الفلسطينية، فقد كان هناك أسباب خاصة بالوضع الفلسطيني ذاته تدعو إلى المحافظة على هذا التكوين في مراحله الأولى:

ـ كان هناك حاجة ملحة إلى إبراز وتركيز الشخصية الفلسطينية.

ـ كان هناك حاجة ملحة إلى تركيز الجهد الفلسطيني المحدود في اطار محدد يمنع الهدر، ويوقف تبديد الطاقات في معارك غير ضرورية للثورة العربية كما لتحرير فلسطين.

ـ كان هناك حاجة ملحة إلى تطمين الأوضاع الرسمية العربية بأن التعاطي مع قضية فلسطين لن يأخذ شكلاً تفجيرياً يهدد الأنظمة والحكومات، بل شكلاً تحريرياً متجهاً نحو العدو الصهيوني وحده، رغم أنه لم يكن صعباً على هذه الأنظمة والحكومات أن تدرك العلاقة الأكيدة بين مقاتلة العدو الصهيوني، وبين ما يمكن أن يطرأ من تطورات على صعيد الأقطار العربية ذاتها.

وإذا استثنينا المواقف المؤيدة لحزب البعث في المشرق والثورة الجزائرية في المغرب (ولأسباب متعددة ومتباينة لا مجال لتعدادها الآن) نجد أن الموقف القومي والتقدمي العام في الوطن العربي والعالم من انطلاقة الثورة الفلسطينية في البداية، لم يكن ليساعد على تعميق الطابع القومي لهذه الانطلاقة، بل كان بما اتخذه في البداية من تشكيك بها، وسلبية منها، والتزام بالموقف الرسمي لـ «القيادة العربية الموحدة» تجاهها، يقوي داخلها كل نزعات التقوقع والانغلاق. وبهذا المعنى، فقد اتخذت القطرية الفلسطينية طابعاً «اضطرارياً» و «دفاعياً» منذ اللحظة الأولى، فكانت بذلك «القطرية» الوحيدة المبررة، والمقبول بها نسبياً بالمنطق القومي. ففي حين كانت القطريات العربية ترسيخاً للتجزئة في وجه الوحدة، كانت «القطرية الفلسطينية» في الجزء الأكبر منها تجسيداً للشخصية الوطنية في وجه العدو الغاصب المستوطن الحريص على الغاء كل ما يمت إلى فلسطين والفلسطينيين بصلة.

وبهذا المعنى، فإننا نرى اليوم أن انتفاضة الضفة والقطاع رغم طابعها المحلي والقطري، فهي في مضمونها وتفاعلاتها واحدة من أبرز الحركات القومية حضوراً وفعلاً وتأثيراً. فـ «القطرية الفلسطينية» كانت ـ إلى حد كبير ـ نتيجة لا سبباً. وكانت نتيجة التحدي الصهيوني الذي كاد يهدد شعب فلسطين بالضياع، وقد ساعده في ذلك الطمس الرسمي العربي لكيان فلسطين وشعبها. وكانت نتيجة لتفشي الروح الاقليمية أيضاً، في الأوضاع العربية التي ضعفت معها

روابط الالتزام القومي بمتطلبات معركة التحرير، وكان هذا الجو من أبرز نتائج الردة الانفصالية.

وإذا تمكنت «الاضطرارية» و «الدفاعية» من أن تفسرا إلى حد كبير، وتبررا إلى حد ما، التكوين الأساسي لانطلاقة المقاومة الفلسطينية، فانهما لا تنفيان مطلقاً أن هذه المقاومة قد اضطرت بسبب ذلك أن تحمل في أحشائها طيلة مسيرتها الطويلة شيئاً من التناقض بين واقعها وطموحها، بين تركيبها ومتطلباتها، بين اطارها وآفاقها، وان هذا التناقض بين الذاتي في تركيب المقاومة وتكوينها، وبين الموضوعي في دورها ومداه، هو المصدر الرئيسي للأزمة التي تعيشها المقاومة باستمرار، بل «الممر الضيق جداً» الذي طالما وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها فيه منذ ولادتها.

فهي على الصعيد الذاتي في تكوين وتركيب وإطار محكوم اضطرارياً بالقطرية، وهي على الصعيد الموضوعي في وضع وطبيعة وعلاقات محكومة ضرورة بالقومية. وعلى قاعدة هذا التناقض، وحول طرفيه تتم اليوم واحدة من أكبر عمليات الاستقطاب الفلسطيني والعربي والدولي. فكل قوى الردة والتخلف والثورة المضادة تتجمع اليوم حول موضوعية تغليب الطابع الذاتي الاضطراري للمقاومة على الطابع الموضوعي الضروري لها، تمهيداً للإجهاز عليها بكل أشكالها وأنماطها وسماتها ومفاهيمها. فهذه القوى جميعها تدعو المقاومة الفلسطينية إلى اعتبار أن «ما اضطرت إليه اضطراراً» هو القاعدة، وهو العقيدة، وهو المقياس، وإن كل مسألة أخرى برزت مع تطور هذه المقاومة، وتعميق مسيرتها، وتواصل نضالاتها، هي مسألة عارضة وعابرة يجب التخلي عنها، والتنكر لها. فـ «الثورة الفلسطينية هي فلسطينية، هي للفلسطينيين وحدهم، وكل تفاعل أو تواصل أو احتكاك مع الجماهير العربية هو تجاوز لمنطق الثورة ولأصالتها بل ولحدودها أيضاً..» والهدف هنا دون شك مزدوج:

– التنصل من الالتزام بالقضية الفلسطينية وترك الفلسطينيين وحدهم يتحملون أعباءها.

– وضع الفلسطينيين المتروكين وحدهم في حال من الحصار والضعف يدفعهم دفعاً إلى القبول بحلول تصفوية على حساب قضيتهم.

ومما ساعد ويساعد هذه القوى المضادة في مهمتها الشاقة هذه، دون شك، هو تخلف الحركة الشعبية العربية، بأحزابها وحركاتها وقواها، عن الارتفاع إلى مستوى متطلبات المعركة المصيرية مع العدو، وعن اعطاء قضية فلسطين الموقع المركزي الذي تستحقه في برامجها وممارساتها الفعلية، وعن انتهاج أسلوب الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد كأساليب استراتيجية في نضالها. بل إن ما يساعد تلك القوى المضادة للثورة ويعزز منطقها كذلك، هو بروز نوع من «الخطاب القومي» يدعو الفلسطينيين باسم قومية المعركة إلى التخلي عن كيانهم الوطني وقرارهم المستقل لحساب كيان قومي لم يقم بعد، وقرار قومي غير موجود في الوقت الحاضر، الأمر الذي يظهر وكأن «القومية» هنا هي دعوة لتنازل الفلسطيني عن قطريته لحساب قطرية أخرى تبرز في كل مرة من هذه الجهة أو تلك.

ومما زاد الأمر خطورة هو أن يترافق هذا الحوار مع صدامات دموية مدمرة وصراعات مسلحة تشمل مخيمات اللجوء الفلسطيني، الأمر الذي يسهل دون شك عملية الانزلاق التدريجي إلى منطق هذه القوى، وتغطية خطوات التنازل والمساومة.

هكذا وجد الوحدويون العرب الحقيقيون أنفسهم أمام مأزق خطير: فهم من جهة مدعوون باسم «خطاب قومي» رافض للكيانية والقطرية والمساومة إلى أن يجدوا أنفسهم في مواجهة ارادة

شبه اجماعية لدى الشعب الفلسطيني (وهو حزب الوحدة أساساً) تعبّر عن نفسها ببرامج وسياسات، وبممثل شرعي وحيد. وهم من جهة أخرى مدعوون باسم هذا التمثيل الشعبي والوحيد إلى الموافقة على سياسات وتصرفات وأطروحات قد تكون القيادة الفلسطينية مضطرة إلى سلوكها لاعتبارات سياسية وعملية متعددة، ولكنها لا تتفق تماماً مع نظرة الوحدويين العرب إلى حل جذري عميق للقضية الفلسطينية، وتضعهم على مشارف الموافقة على حلول وتسويات نصفية لا يستسيغونها.

وجوهر المأزق هنا نابع من قصور وتقصير تعاني منه المدرسة القومية العربية الحديثة عموماً: **فالقصور** هو في فهم جوهر التسوية المطروحة للقضية الفلسطينية، **والتقصير** هو في العجز عن وضع استراتيجية جدية تنقل المقاومة الحالية للوجود الصهيوني من اطار قطري إلى اطار شعبي قومي شامل.

فعلى مستوى **القصور** أن الأوان لأن ندرك أن التسوية المطروحة اليوم ليست مجرد قرار دولي يطلب الاعتراف به، ولا مجرد صك متبادل يجري التوقيع عليه. التسوية هي أكثر من هذا، هي حركة في أرض الواقع العربي باتجاه تشكيل أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية معينة تضمن لاسرائيل بقاءها وتوسعها، وللامبريالية مصالحها واحتكاراتها، ولقوى التخلف العربي ديمومتها واستمرارها.

وإذا جاء تلخيص مجمل هذه الأوضاع بكلمة واحدة لقلنا بأن التسوية المطروحة اليوم هي تكريس للتجزئة الراهنة، بل تعميق لها واعطاؤها أبعاداً جديدة، فتتجزأ الأجزاء، وتتجزأ القضية الواحدة، ويتجزأ القرار الواحد، وتتجزأ المصلحة العربية الواحدة، فيصبح القطر في وجه القطر الآخر، والجزء داخل القطر في وجه الجزء الآخر، والطائفة في وجه الطائفة، والأقلية في وجه الأكثرية. فتكريس التجزئة وتعميقها يعني تكريس الهيمنة الامبريالية، وتكريس الوجود الصهيوني، وتكريس الرجعية والدكتاتوريات، بل تزييف كل جهد باتجاه التقدم والتحرر والاشتراكية. وبهذا المعنى تصبح الانفصالية هي القاعدة، والاقليمية هي المقياس، والطائفية والعنصرية والقبلية هي الإطار، وحينذاك يصبح منطق اسرائيل في البقاء قوياً، وقوة اسرائيل في وجه التفتت العربي منطقاً.

وهكذا، فإن الانفصالي أو الاقليمي، مهما تظاهر العكس، فهو «تسووي تصفوي» لأنه باقليميته وانفصاليته يلاقي التسوية الاستسلامية في منتصف الطريق، فهو يذهب إليها بضعف الاقليمية ومساومتها، وعزلة الانفصالية وتفريطها، وهي تأتي إليه بحماية الامبريالية ومساعداتها، وقوة الواقع الراهن الفاسد ودعمه.

والوحدوية العربية كفكرة لا تقبل التجزئة، وكنضال للطبقات الكادحة لا يقبل التجزؤ، وكتنظيم لا ينحصر في حدود الأقطار والأقاليم والكيانات، هي الرد التاريخي على حركة التسوية الامبريالية. وهكذا فلا تصد حقيقي لهذه التسوية من خارج الوحدة العربية، من خارج منطقها وقوتها وجوها وحركتها التاريخية. والاستسلام لا يمكن مقاومته ضمن منطق الأقطار ومصالح الأقطار وواقع الأقطار وعجز الأقطار أيضاً.

أما **التقصير** فهو في عجز القوى الوحدوية العربية عن التعامل عموماً حتى الآن مع النضال الفلسطيني من خلال فهمه في اطار سياقه الداخلي ولغته المتميزة، كما في عجزها عن التقاط الروافد

المتعددة للمقاومة العربية الراهنة ضد الغاصب الصهيوني وحلفائه الاستعماريين وصبها في اطار حركة مقاومة عربية واحدة. فالمقاومة الفلسطينية، التي ارتقت منذ نهاية العام الماضي إلى ثورة شعبية مذهلة في فلسطين المحتلة، والمقاومة اللبنانية الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني لأجزاء من لبنان التي كانت مفاجأة مباركة ومذهلة للأمة العربية والعالم أجمع، والتي هي في جوهرها ثمرة واضحة لتفاعل قومي مع التجربة الفلسطينية المسلحة كما مع العمق العربي الاستراتيجي لسوريا، ومظاهر المقاومة الشعبية الرائعة في مصر ضد التطبيع والوجود الصهيوني، وأوجه الرفض الشعبي الباسل لمشروع ضم الجولان إلى الكيان الصهيوني، وتمسك عرب الجولان بهويتهم العربية السورية، يمكن أن تشكل عناصر مكتملة لمشروع مقاومة عربية واحدة موحدة، لا يجبر المحتل الاسرائيلي على الانسحاب من أراض احتلها عام ١٩٦٧ كما ينص قرار مجلس الأمن (٢٤٢) فقط، وانما يوجد معادلات جديدة، وموازين قوى متحركة من شأنها أن تضع الأمة بأسرها على طريق الوحدة أو المجابهة الموحدة مع العدو.

فباستثناء لجنة قومية تم تشكيلها عام ١٩٨٢ في مصر لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني ابان الغزو الصهيوني للبنان، لا نجد أي جهد عربي شعبي أو رسمي يُبذل لدعم هذه الأوجه المتعددة من حركة المقاومة العربية بشكل موحّد، بل يسعى إلى فتح القنوات بينها لكي تتحول بالفعل إلى حركة واحدة.

إنني أدرك دون شك المصاعب التي تواجه مثل هذا الجهد، كما أدرك حجم الحساسيات والعقد التي تنشأ في طريقه، لكن خطوة توحيد المقاومة العربية للوجود الصهيوني مع مراعاة خصوصية كل مقاومة وأوضاعها وظروفها اليوم، تشكل نصف الطريق إلى الانتصار في المعركة ضده، كما تشكل الاطار القومي الحقيقي الذي يحمي القضية الفلسطينية من محاولات التفريط أو التآمر، ويجدد طاقات النضال في شرايينها، ويمنع استغلال التخاذل أو التواطؤ الرسمي العربي لكي يبرر التراجعات والانهيارات فيها، كما يشكل الاطار الحقيقي لوحدة النضال العربي الحقيقي الذي هو المدخل الطبيعي والسليم للوحدة العربية نفسها.

٥ ـ الاقليمية والسلطة

حين ركز التحليل الماركسي على المضمون الطبقي للدولة داعياً إلى تصفيته، عبر تصفية الدولة نفسها كحماية للاستغلال، وإلى رؤية المجتمع الشيوعي النهائي بلا دولة، كان هذا التحليل يدرك بحق بأن الدولة والسلطة ليستا أداة محايدة كما قد يبدو للبعض، بل ان لهما وظيفة خاصة بهما تخدم من خلالها الطبقات المسيطرة، بل قد توجد هي الأخرى طبقة مستقلة جديدة، من المنتفعين بها، والمستأثرين بخيراتها، والحريصين على أدائها. هذه الطبقة التي اصطلح على تسميتها بالبيروقراطية، هي التي تشير إليها عملية اعادة البناء (البيريسترويكا) الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي في معرض نقدها للتجربة الستالينية بأنها قد استبدلت مفهوم «المركزية الديمقراطية» بـ «المركزية البيروقراطية».

هذا المضمون الطبقي للدولة وللسلطة في التحليل الماركسي، يمكن أن يضاف إليه في أمة مجزأة كأمتنا إلى العديد من الدويلات والكيانات الاقليمية، مضمون آخر هو «المضمون الاقليمي» للسلطة أو الدولة. فالدولة القطرية في الوطن العربي هي حارسة لمصالح وطبقات خارجية بأغلبها عبر وجهها المزدوج: القمعي والاقليمي. والتجزئة والاقليمية هما الاطار الاستراتيجي لحماية

المصالح الاستعمارية، أما القمع والمطاردة كما الترهيب والترغيب، فهما من الأدوات التكتيكية في خدمة هذا الاطار. والسلطة والاقليمية بهذا المعنى هما صنوان في حياتنا العربية المعاصرة. وأقصر الطرق للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها هو طريق العمل الاقليمي، كما أن أفضل سبل حماية الاقليمية وتعزيزها هو تغذية أوهام السلطة لدى القوى السياسية الوحدوية.

إن هذه المقدمة النظرية لا تلغي أبداً الفهم الموضوعي لقيام الدولة القطرية كمظهر من مظاهر الكيان الوطني بوجه الاستعمار، ولا تنكر أبداً أن الدولة القطرية تشكل دون شك صمام أمان بوجه العديد من النزعات التفتيتية التي تعصف بمجتمعنا العربي اليوم على أسس عنصرية أو طائفية أو مذهبية أو قبلية. كما أن هذه المقدمة لا تتجاهل أبداً أن بعض البلدان العربية الحالية، والعريقة الجذور، لم يكن قيامها مرتبطاً بمشروع التجزئة الاستعمارية أبداً، بقدر ما كان مشروع التجزئة الاستعمارية يقوم على فكرة اضعافها ومنعها من التحول إلى قاعدة لعمل وحدوي ينطلق منها ويستقطب حولها. وأورد هنا على سبيل المثال الدولة المصرية، والدولة المغربية؛ فالأولى كانت على الدوام، مرشحة لقيادة عمل وحدوي في المشرق، والثانية لقيادة عمل وحدوي في المغرب.

إلّا أن التركيز على العلاقة بين السلطة والاقليمية أمر ضروري لا سيما في الكيانات الصغيرة جداً، حيث الكيان نفسه ليس أكثر من سلطة فئة محددة ذات طابع معين وامكانات كبيرة، تحاول أن تفرض بالقوة وبالمال مقومات ثقافية واقتصادية واجتماعية لهذا الكيان.

والتسوية التي أشرنا إليها سابقاً في معرض حديثنا عن أن العديد من الاستقلالات القطرية كان ثمرتها، وهي القاضية بأن يتنازل الأجنبي عن استعماره المباشر، مقابل أن يتنازل الوطني عن تمسكه بالوحدة، هذه التسوية ما زالت مستمرة أيضاً وربما عبر تفاهم ضمني غير مباشر ولكن بأطراف جديدة وفتية، أحدها الاستعمار الجديد الفتي الذي بدأ بالصعود مع نهاية الخمسينات أي عشية الانفصال، والطرف الآخر هو العديد من القوى التقدمية الشابة التي أدركت أن ثمن وصولها إلى السلطة واحتفاظها بها يكون في ابتعادها عن الوحدة، وفي اختلاق شتى المبررات لتحقيق ذلك.

ولم يعد صعباً على المواطن العربي أن يلاحظ أن القوى الاستعمارية قد تتساهل مع شتى أنواع الشعارات المتطرفة، وعلى جميع المستويات، إذا ابتعد أصحابها عن الوحدة، وهي تتشدد إلى أبعد الحدود حتى مع أصحاب الاتجاهات المعتدلة إذا كانوا يسعون إلى نوع من الفعل الوحدوي الجاد.

غير أن أخطر ما أنجبه هذا الزواج الكاثوليكي بين السلطة والاقليمية في بلادنا، هو أنماط من الأنظمة والعلاقات البعيدة كل البعد عن الديمقراطية وحقوق الانسان. فالاقليمي يخشى الديمقراطية بأبسط تعريفاتها وأشكالها الحقيقية، لأنها شكل من أشكال حكم الشعب الذي لا بد ان يختار الوحدة العربية. والسلطوي يخشى الديمقراطية أيضاً لأن فيها تهديداً لتفرده وامتيازاته، ورقابة على تصرفاته وممارساته. فعلى قاعدة العداء للديمقراطية ترسخ هذا الحلف بين الاقليمية والسلطوية، وتلاقت عليه أنظمة متباينة في الأصول الفكرية والاجتماعية، ومتناقضة في البرامج السياسية والأشكال التنظيمية. وكانت خطة القوى الاقليمية الخارجية والداخلية المضمرة تقوم على أنها تستطيع عبر تغذية النزعات السلطوية لدى القوى الوحدوية نفسها أن تفسد توجهاتها الوحدوية، كما تضعف قدراتها الوحدوية.

لقد بتنا نجد وحدويين في السلطة مثلاً يملكون الرغبة في تجاوز الواقع الاقليمي الذي يعيشونه، لكنهم يعجزون عن ذلك بسبب الحصار الموضوعي الذي أخذ هذا الواقع يفرضه عليهم ويفسد أي توجه وحدوي لهم. ولعل أخطر أنواع هذا الحصار هو ذاك المتمثل بغياب الديمقراطية، لاسيما في العلاقات بين الوحدويين أنفسهم. فمثل هذا الغياب وما يرافقه من أعمال قمع وتنكيل وتعذيب وملاحقة للمعارضين بحجة الدفاع عن النظام والسلطة، يسبب أزمة ثقة عميقة بين قوى هذا النظام والسلطة، مهما كانت وحدوية في نياتها وتوجهاتها، وبين الجماهير والقوى الوحدوية الأخرى التي هي قاعدة الوحدة ونصير أي توجه وحدوي داخل السلطة. وأزمة الثقة تتحول إلى هوة تتسع يوماً بعد يوم بين من يفترض بهم أن يكونوا في خندق الوحدة الواحد، وتمتلىء بشتى أنواع الممارسات التعسفية، وتمتد آثارها وتفاعلاتها إلى خارج القطر نفسه فتترك بصماتها السلبية على الاندفاعة الوحدوية للجماهير نفسها، وتتراجع حركة العمل الوحدوي، وتبدو الوحدة وكأنها دعوة للانخراط في سجن هذا النظام أو ذاك.

وإذا أضفنا إلى هذا النقص الكبير في الديمقراطية الذي تتلاقى على قاعدته الاقليمية والسلطوية، حاجة القوى الحاكمة إلى عصبية فعالة تناصرها في الحكم وتذود عنها، نجد أن هذه القوى تميل تلقائياً إلى التخلي عن العصبيات التي تقوم على العقائد والأفكار والمبادىء (لأنها عصبيات متعبة ومناكفة ومثيرة للأسئلة والاستفهام حول قضايا عدة) وتبدأ بالاعتماد على عصبيات تقليدية لا تهتم كثيراً بالمسائل السياسية أو العقائدية بل ينصرف همها إلى أمرين لا غير: حماية النظام والسلطة من جهة، والتنعم بخيراتها وامتيازاتها من ناحية أخرى (وأحياناً بسرعة كبيرة خوفاً من فقدانها)، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى المزيد من ابتعاد القيادات والقوى الوحدوية الحاكمة عن قاعدتها الأصلية، وتصبح محاصرة أكثر فأكثر بهذه العصبية التقليدية التي تعتمد عليها، والتي تشيع حولها أجواء الحذر والشك والارتياب بـ «الآخر» الأمر الذي يزيد الفجوة بين القيادات والقوى الوحدوية داخل القطر الواحد، وبين الأقطار المختلفة، ويجعل كلاً منها أسيراً لواقع اقليمي، وربما طائفي أو عشائري أو جهوي، يصعب عليه أن يتمرد عليه.

وقد تمر على البلد المعين ظروف استثنائية صعبة، يضطر في كثير من الأحيان إلى مواجهتها بمفرده، لأن الأقطار والكيانات الأخرى تكون إما غير قادرة أو غير راغبة أو غير مؤهلة لمساعدته، فتبرز المشاعر الاقليمية هنا باجراء اشكالها لتتحدث عن تخلي الآخرين و «أين العرب»... الخ، على نحو تتسلح معه الاقليمية والسلطوية بسلاح جديد يبعدها عن الوحدة وأخطارها.

إن الاقليمية والسلطوية وما بينهما من ترابط وتشابك، يشكلان دون شك أبرز المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب، بل هما من أبرز الشباك التي قلما افلتت منها هذه القوى والقيادات الوحدوية. وإذا كانت الديمقراطية بأبسط مفاهيمها التي تتيح درجة معتدلة من مشاركة الشعب ومراقبته هي التربة الصحية لمعالجة هذين الخطرين على الوحدة، فإن العمل الجبهوي الصادق المتكافىء على مستوى القطر، كما على مستوى الأمة العربية، هو الأداة الصالحة لمنع التفرد والاستغراق في لعبة السلطة وانعكاساتها الخطيرة على مستوى الوحدة.

لقد أظهرت التجارب العربية المعاصرة دون صعوبة، ان استفراد تنظيم قومي وحدوي أو قيادة وحدوية قومية بالسلطة في قطر واحد، سيقود هذا التنظيم بالضرورة إلى مزالق الاقليمية والقطرية والتناحر مع القوى الوحدوية الأخرى، وربما داخل التنظيم نفسه، بينما حين تمكن مثل هذا التنظيم أو القيادة من خلق اطار عمل جبهوي ومساحة ديمقراطية معقولة، نجح في اطلاق

اشعاعات وحدوية، بل في انضاج الظروف لقيام تجربة وحدوية جادة كوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

٦ ـ شخصنة السلطة وعصبوية التنظيم

في محاولاته الجادة لتحديد القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية يحرص نديم البيطار على إبراز «السلطة المشخصنة» التي تستقطب ولاء الشعب عبر الحدود الاقليمية بأنها «أحد هذه القوانين الأساسية الثلاثة»، ويستعرض بشمولية ملفتة في كتابه **من التجزئة إلى الوحدة** صحة هذا القانون في العديد من التجارب السياسية والفكرية، مبرزاً العناصر التي يتشكل منها ما يمكن تسميته بـ «ديالكتيك شخصنة السلطة» الذي تفرزه «المراحل الانتقالية الثورية»، فيتضح له أن السلطة المشخصنة هي نتيجة اتجاهات موضوعية مستقلة وليست ثمرة اطماع فردية وارادة شخصية.

ولقد شملت دراسته هذه تجارب متنوعة كالتجربة الشيوعية (ستالين، ماوتسي تونغ)، والتجربة الليبرالية الأمريكية (واشنطن، لنكولن)، والتجربة الديمقراطية اليعقوبية (روبسبير، نابوليون)، والتجربة الديمقراطية الاشتراكية (سان سيمون، فوريه، برودون، بلانكي)، والتجربة الديمقراطية الدينية (كالفن، لوثر، بوذا، كونفشيوس، لاوتسي).

وفي كتاباته عن الوحدة العربية في أوائل الستينات، يحرص المفكر التونسي محمد المسعود الشابي على التركيز بأن عدم وجود «عصبية قومية» تتجاوز الواقع الاقليمي، كان من أبرز أسباب انفراط تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، مؤكداً على أن استيلاد مثل هذه العصبية القومية، انما يتم عبر ايجاد تنظيم قومي موحد شامل لكل الأقطار، يقود عملية الوحدة ويمنع تحول الصراع داخل دولتها إلى انقسام ذي طابع اقليمي، بل يصبح الانقسام سياسياً داخل حركة قومية.

لست أدري إذا كانت مثل هذه الأفكار هي التي تفسر المبالغة في دور القائد أو التنظيم في تجربة القوى الوحدوية العربية الراهنة، الحاكمة منها أو غير الحاكمة. غير أن ما لا شك فيه أن وجود قائد بمستوى جمال عبد الناصر، نجح إلى حد كبير في توفير الرمز القومي الذي اخترق كل الحدود الاقليمية ليحظى بما يشبه الاجماع الشعبي العربي، كما أن حزباً كحزب البعث لعب دون شك في الخمسينات دوراً تاريخياً في انضاج الظروف القومية التي أدت إلى قيام الوحدة الرائدة. إلّا أن السؤال الرئيسي في هذا المجال يبقى: أليست هناك شروط لهذه «السلطة المشخصنة» يجب توافرها في القائد أو الزعيم لكي تتحول ظاهرته إلى عنصر توحيد لا إلى عنصر تفكك وتناحر؟ و «العصبية القومية» المطلوب ايجادها، أليس العمل الوحدوي الجاد، والاندفاع على طريق إسقاط الحواجز والحدود الاقليمية هما الشرطان الضروريان لقوميتها، بينما غياب مثل هذين الشرطين يحولها إلى «عصبية» قطرية أو جهوية تتناقض حتى مع الوحدة عينها؟

إننا نلمس في تجارب القوى الوحدوية المعاصرة محاولات «شخصنة للسلطة» ومظاهر تصل إلى حد «عبادة الفرد» تقف وراءها دون شك ظروف استثنائية يمر بها البلد أو الجهة المعنية، وكفاءة متميزة يتمتع بها القائد المعني، وتغذيها أجهزة اعلام باتت متخصصة في هذا النوع من الدعاية، وكتل من القوى والأفراد يجيدون المسايرة والتملّق. لكننا نلمس في الوقت نفسه أن هذه المحاولات تكاد تتكرر في عدة أقطار، وفي عدة جهات في وقت واحد، الأمر الذي يجعلها في عديد من الأحيان عائقاً جديداً يضاف إلى لائحة المعوقات القائمة حالياً بوجه الوحدة، بل وتشهد هذه

الجهات والأقطار صراعاً اضافياً حاداً يـأخذ شكـل صراع بين القـادة أنفسهم، الذين وصلـوا في أقطارهم أو أحزابهم إلى مستوى رفيع جداً من الامساك بالسلطة، والتمتع بالاشادة والمديح إلى ما يشبه «التأليه»، بينما هم لا يتمتعـون بالقـدر نفسه من التقـدير في الأقطـار الأخرى أو الأحـزاب الأخرى. فينشأ هنـا تناقض ليس بـين القادة والـزعماء أنفسهم فحسب، بـل بين صـورة القائـد الاستثنائية عن نفسه وعن سلطته ودوره في بلـده أو حزبـه أو تنظيمه، وبـين صورتـه العاديـة في البلدان أو الأحزاب الأخرى، فتبدو وكأن العملية الوحدوية التي لا بد أن تقوم في ظروف كظـروفنا على درجة من التكافؤ بين القادة والزعماء والأقطار وكـأنها انتقـاص من دور كل واحـد منهم ومن سلطته، الأمر الذي يجعله يفضّل الابتعاد عن العمل الوحدوي نفسه.

أما على مستوى الأحزاب والتنظيمات، فإن حاجتها إلى تأكيد ذاتها وبناء عصبيتها الذاتيـة يقيمان حواجز نفسية وعملية بينها وبين الأحزاب والتنظيمات الأخرى، وتـزدهر عمليـة المفاضلـة المقابلة بين كل هذه المجموعات بكل ما تثيره هذه العملية من عناصر الحسد والحقد الداخلي، الذي سرعان ما ينفجر لدى أول احتكام عملي، بخاصـة أن لكل حزب أو تنظيم من سياق تطوره الداخلي أو نضاله الذاتي، ما يجعله محكوماً بنظرة معينة، إلى نفسه وإلى الآخرين، فيبالغ في تقدير نضالـه وتضحياته، وقد عاشها يوماً بيوم، بينما يميل إلى التقليـل من تقديـر نضال الآخـرين وتضحياتهم وهو الذي لم يعشه، فينشأ هنـا أيضاً مـا يشبه «حـوار الطرشـان» في العلاقـات بين التنظيمـات، وتغيب النظرة الموضوعية التي هي أساس كل تفاعل هادىء مثمر متكافىء على طريق الوحدة.

إن القوى المعادية للوحدة وللأمة تدرك جوانب الضعف هذه في قياداتنا وتنظيمـاتنا، فتجيـد اللعبة هذه إلى أبعد الحدود، فتبـدأ أجهزتهـا المختلفة بخطـة تضخيم هذا القـائد تـارة وتحجيمه لمصلحة غيره تارة أخرى، وتسليط الأضواء على هذا التنظيم اليوم، ثم القاء الظلال على صورته في يوم آخر، الأمر الذي يجعل معظم القيادات والتنظيمات لاهثة وراء استعادة سراب من الأضواء لم يعـد موجـوداً، وراء اعادة نفسهـا إلى الصورة مهمـا كلف الأمر، ولـو أدى بها الحـال إلى افتعال اشتباكات دامية وصراعات حادة داخل الصف الواحد لإثبات وجودها. وإن فقدان المعايير الدقيقة لمواصفات القائد ـ الرمز، وعدم ضبط العصبويـة التنظيمية في اطـار المصلحة الـوطنية والقـومية، يشكلان اليوم دون شك أحد أبرز العوائق الذاتية لدى القوى الوحدوية العربية، سواء في سعيهـا لتوحيد نفسها أو لتوحيد بلدانها.

٧ ـ غياب المشروع الحضاري العربي المتكامل

لقد قدمت الحركة القومية الوحدوية منذ مطلع هذا القرن، وحتى أواسط الخمسينات، معالم رئيسية للمشروع الثوري العربي الجديد، فأعطت للقـومية العـربية مضمـونها التقـدمي التحرري وآفاقها الانسانية، وأكدت على دور الانسان وحقوقه المتميزة، وركزت على الـوحدة العـربية كـوعاء سياسي لصيانة حركة الاستقلال والتنمية. لكن هذه العناوين الرئيسية المهمة لم تكن وحدها كافية لمواجهة التحديات العملية والواقية، لاسيما حين انتقلت هذه الحركة من موقع التبشير والمعارضـة إلى موقع المسؤولية والسلطة، فانكشفت الحاجة إلى ما يملأ هذا النقص المهم في الفكـر الوحـدوي العربي.

وكما أوضحنا في مكان آخر من هذه المقالة، لاحظنا أن العديد ممن تصـدوا لمهمة نقـد هذا الفكر والتركيز على عجزه وخوائه، وأبرزوا الحاجة إلى أهمية الوضوح النظري والبرنامج المتكامـل،

اكتفوا بالحديث النقدي وإبراز أهمية التطوير الفكري دون أن يقوموا بمحاولات جادة على هذا الطريق.

وبقيت الأجيال العربية الجديدة أسيرة الصراع بين فكر سليم في إطاره العام، لكنه يفتقر إلى التحديد والتخصيص والتعميق، وبين نقد سليم في توجهه العام، لكن دون أي تقدم جدي على طريق تجاوز الثغرات والنواقص. وأدى هذا الضياع، دون شك، إلى وقوع العديد من الشباب العربي فريسة مدارس فكرية ونظرية تعطي الفرد الشعور بالامتلاء النظري، لكنها لا تقدم حلولاً حقيقية لمشاكل المجتمع الحيّة إما لأنها بعيدة عن هذه المشاكل في المكان، أو لأنها بعيدة عنها في الزمان. وكانت الثغرة الكبرى في هذا كله، أن الوحدويين العرب، بمعظم مدارسهم وتياراتهم، لم يدركوا أن الخطوة الصحيحة على طريق اكمال ما خطه الأوائل وتعميق ما طرحوه، انما تبدأ بالانغماس الجاد في دراسة تاريخهم، واستخراج قوانين حركته وتطوره، وفي مسح واقعهم بكل جوانبه، وتحديد مشاكله الحقيقية للوصول إلى حلول تفصيلية لها، حتى إذا أكملوا مثل هذه الدراسة، ملأوا بذلك الهيكل العام الذي ورثوه عن الجيل الذي سبقهم باللحم والدم والحياة القادرة على تحويله بالفعل إلى مشروع حضاري حي.

وليس من قبيل التشهير أن نؤكد في هذا المجال أن معظم القوى الوحدوية قد وصل إلى السلطة، إن لم يكن كلها، ولم يكن يمتلك دراسة حقيقية تفصيلية عن أوضاع البلد الذي يحكمه، بل بقيت معلوماته أسيرة الجزئيات، والانطباعات غير الدقيقة، والثقافة السمعية إلى حد كبير.

وإذا كان من كلمة لا بد من توجيهها في هذا المجال، فهي بالتأكيد كلمة تقدير لمركز دراسات الوحدة العربية ـ وعدد من المراكز المشابهة ـ الذي بدلاً من أن يكتفي القائمون عليه بالحديث عن أهمية الدراسات وضرورتها، شرعوا في إعدادها فعلاً، وقدموا مسحاً كبيراً لمجمل قضايا الماضي والحاضر والمستقبل، التي تشكل دون شك قاعدة ثقافية وفكرية لأي مشروع سياسي وحضاري وحدوي حقيقي.

غير أنني في الوقت نفسه، أجد من واجبي أيضاً التنبيه إلى أنه لا يعادل خطأ ابتعاد السياسي الوحدوي عن الثقافة والاطلاع والبحث، سوى ابتعاد المثقف والباحث والأكاديمي عن متابعة حياة السياسة والنضال. فإذا كان الخطأ الأول يقود السياسي إلى الاجترار وضيق الأفق والارتباك، فإن الخطأ الثاني يقود المثقف والباحث إلى الجفاف والعبثية والعدمية في بعض الأحيان، بل يحوله أحياناً إلى أداة غاشمة في يد سلاطين التجزئة والاستبداد والقهر.

٨ ـ الشمولية القومية و «الجزئيات» الوطنية

لقد دفع حماس الأجيال السابقة من الوحدويين العرب لفكرة الوحدة القومية إلى حصر كل بحوثهم وكتاباتهم ونضالاتهم بهذه الفكرة، وبالتأكيد على عناصر الوحدة والتماثل في المجتمع العربي، وأهملت بذلك دراسة المكونات والتناقضات الداخلية في كل قطر، وسبل استيعابها على نحو لا يسمح بتحويل بعضها إلى عوائق على طريق الوحدة القومية، بل يمنع استخدامها كعناصر تفجير داخل المجتمع القطري نفسه. فقد تركز اهتمام الوحدويين العرب فكرياً وسياسياً على الاطار العام، فأهملوا الجزئيات والتفاصيل الضرورية لإنجاز بناء قومي كبير ومتماسك، الأمر الذي أدى إلى التفجير المتلاحق لهذه القضايا، سواء تلك المتصلة منها بمسائل الأقليات العرقية والدينية والطائفية، أو تلك المتعلقة بخصوصيات معينة يتسم بها بعض الأقطار والكيانات.

واتضحت أهمية هذا العائق الذاتي لدى قوى الحركة الوحدوية العربية، في تباين نظراتها ومواقفها المبدئية والسياسية من جملة القضايا الحساسة في الوطن العربي، فانقسم هؤلاء بين مؤيد لحق «البوليساريو» في الانفصال عن المغرب، بينما تمسك الآخرون بوحدة الكيان والتراب المغربي، وتخلى البعض عن دعم ثورة ارتريا بحجة قيام نظام تقدمي في الحبشة، فيما استمر البعض الآخر بالدعم المبدئي لهذه الثورة، واستخدمت قضايا كالانفصال في جنوب السودان وفي شمال العراق في لعبة الصراعات السياسية، دون التوقف بشكل واضح أمام الجوانب المبدئية فيها.

ولعل المحنة اللبنانية بأوجهها المتعددة، بما فيها الجانب المتعلق بالوجود الفلسطيني المسلح والمدني، قد كشفت التناقض الحاد في نظرة القوى الوحدوية الحاكمة وغير الحاكمة إلى هذه المسألة، بل التغيير الملفت في موقف القوة نفسها بين مرحلة وأخرى، الأمر الذي أظهر مدى اخضاع قضايا حساسة ومصيرية لاعتبارات سياسية وآنية مباشرة.

إن مثل هذه التناقضات والتأرجح في المواقف ما كان ممكناً له أن يقوم أو يستمر، وأن يخدم أحياناً مشاريع التفتت والتمزق في الأمة، لو تمكن الوحدويون من دراسة عميقة لطبيعة هذه المشكلات، وتحديد موقف مبدئي حاسم منها يمنع أية امكانية للتلاعب أو التحوير أو التزييف فيها. لا بل ان مثل هذه الدراسة العميقة لطبيعة هذه المشكلات، والفهم المتجرد الدقيق لخصوصيات كل قطر، كان من شأنه أن يجعل الحركة الوحدوية العربية أكثر تأثيراً وعمقاً داخل هذه الأقطار، بل الأقدر على توفير الحلول الديمقراطية السليمة للمشكلات المطروحة بأفق قومي تقدمي وانساني طبع الفكر القومي المعاصر بشكل عام.

إن تولي القوى الوحدوية العربية اليوم مهمة صيانة الوحدات الوطنية لكل قطر، والدفاع عنها ومقاومة مشاريع التفتت والهيمنة، هو الذي يشكل دون شك حجر الزاوية في المشروع الوحدوي القومي العام، ويوقف في العمق الزحف الهجومي للقوى المضادة التي تتسلل من داخل كل ثغرات بنياننا القطري أو القومي على حد سواء.

٩ ـ تأثيرات التخلف في الممارسة الوحدوية

تقدم حركة الوحدة نفسها، في مجتمع متخلف أو متأخر نسبياً، على أنها دعوة إلى الارتقاء الفعلي فوق جملة علاقات وقيود ورواسب، الأمر الذي يضعها أيضاً بمستوى الثورة الحضارية إلى حد كبير. كما تبدو حركة الوحدة العربية في محاولتها لمجابهة كل القوى المتربصة بها والمعادية لها، بحاجة إلى أساليب ووسائل استثنائية في مسيرتها، بخاصة أن القوى المعادية تمتلك من الوسائل والامكانات والقدرات حجماً ونوعاً، ما يجعلها متفوقة إلى حد كبير على قوى الوحدة. من هنا يأخذ النضال من أجل الوحدة بعداً جديداً كصراع بوجه كل عوامل التأخر والتخلف الكامنة في مجتمعنا، فيما تحاول هذه العوامل أن تطبع بصماتها على كل جوانب الحياة والعمل في هذا المجتمع، بما فيه العمل الوحدوي نفسه. ولعل أبرز هذه العوامل التي نلمس تأثيراتها في حركة العمل الوحدوي هي، أولاً، **روح الفردية والشللية** في العمل، وعدم الاستعداد للاندماج في مشاريع كبرى لتحقيق الأهداف الكبرى.

وإذا كانت المخاطر الحقيقية لهذه الروح الفردية تتجلى بشكل خاص مع وصول حامليها إلى مراكز السلطة والقرار، بحيث تنعكس تسلطاً وقمعاً وعسفاً والغاء للآخرين، فإن من مخاطرها الأخرى أنها تتحول أيضاً إلى عنصر من عناصر إدامة التشتيت والتمزّق في الحركة الوحدوية، بل

في المجتمع نفسه الذي ترتبط وحدته إلى حد كبير بوحدة حركته الوحدوية والتوحيدية. وتنتشر هذه الظاهرة، التي يطلق عليها في الأدب السياسي المعاصر اسم «دكاكين» أو «بوتيكات»، حسب اللهجة العامية المصرية في بلدان المشرق العربي، حيث نمت كالفطر بعد غياب عبد الناصر، كتعبير عن الفراغ الذي تركه من جهة، ولقيام العديد من المتنفذين المحليين بمعاملة أنفسهم بأنهم «ناصر صغير» في حيّهم أو قريتهم، وربما أيضاً كنتيجة لخطط ذكية هدفها ضرب الحركة الناصرية وتحويلها إلى أقنية صغيرة تصب في هذا النظام العربي وذاك، ولدى هذا الجهاز العربي أو ذاك.

إن مثل هذه الظواهر قد لا تكون فعالة بالمعنى الايجابي بحد ذاتها، لكنها مع تكاثرها البكتيري وسهولة تفريخها تشكل أثراً سلبياً في مجمل العمل القومي والوحدوي، بخاصة انها تحول التعددية الناصرية إلى نوع من «المذهبية» أو «الفرقية» أو «الطائفية» الجديدة لتستخدمها في صراعاتها الضيقة والمحدودة، وأحياناً الدامية.

العامل الثاني المرتبط بظروف التأخر الاجتماعي العام، هو في **ضعف تقاليد وروح العمل المشترك**، التي تتطلب درجة من الوعي والقدرة على احترام الرأي الآخر، والتعامل معه في اطار عمل محدد، فإما انسجام في كل شيء أو رفض للتعاون في أي شيء، فلا حلاً وسطاً مع هذه العقلية، ولا قدرة على بناء جسور عمل محدودة تتطور لتصبح بناء واحداً متكاملاً. ويتفرع عن ذلك عامل ثالث أيضاً وهو **ضعف الاهتمام بالمؤسسات وعدم احترام الحد الأدنى من استقلاليتها** الضرورية لها لكي تحقق أهدافها. فالعمل الوحدوي بنظر هؤلاء هو عمل سياسي أولاً وأخيراً، ولا مكان فيه لمؤسسات ذات طابع ثقافي أو اجتماعي أو مهني، وإذا وجدت فيجب أن تخضع للهيمنة المباشرة للقيادة السياسية، وأن تكون في خدمة أهدافها الدعائية أو الأمنية المباشرة.

أما العامل الرابع الذي يكشف حجم تأثيرات ظروف التأخر الاجتماعي والحضاري على العمل الوحدوي خصوصاً، والعمل السياسي عموماً، فهو في **محدودية النظرة** إلى الأشياء عموماً، وفي ضعف النظرة الاستراتيجية العامة، وفي الانغماس في الراهن وفي الجزئي، وفي عدم الاحتفاظ بقدرة دائمة على الاطلال على ما هو أبعد من هذا الراهن أو الجزئي.

إن هذه السمة المشتركة لدى معظم العاملين في الشأن السياسي في مجتمعنا العربي تعكس نفسها في ضعف **الأداء الثقافي**، حيث يبقى التوجيه الثقافي محصوراً بأساليب وطرائق معينة لا تجديد فيها ولا تنويع، كما في ضعف **الأداء التنظيمي**، بحيث يبقى الإطار الحلقي والتراتبية الهيكلية المعروفة، هو الإطار الوحيد للعمل دون أي تطوير أو إغناء بأساليب تنظيمية جديدة تفسح في المجال للمبادرات الخلاقة، التي كثيراً ما يجد أصحابها أنفسهم خارج التنظيمات والأحزاب.

ولعلها من المفارقات الملفتة أنه في الوقت الذي نجد فيه التاجر العربي، أو الصناعي العربي، أو الأستاذ الجامعي العربي، أو حتى المزارع العربي قادراً على إدخال آخر ما أنتجه العصر من وسائل وأدوات إلى مجال عمله، نجد أن الحزبي العربي، والسياسي العربي، ما زال أسير الأساليب القديمة إياها والمستمرة منذ عشرات السنين، في نشر الأفكار وتعبئة الجماهير والتعبير عن المواقف.

١٠ ـ ضعف التربية الوحدوية

على الرغم من أن شعبية شعار الوحدة العربية كبيرة لدى المواطن العربي، فإن الممارسة الوحدوية الحقيقية لا تحظى بالحماس ذاته الذي يحظى بها الشعار، لأن في الممارسة الوحدوية ما

يعاكس السائد ويغالب المألوف ويتعارض على المدى القصير، وربما المتوسط، مع مصالح قوى وفئات وجماعات لا يستهان بحجمها في المجتمع.

إن هذه الحقيقة تتطلب بالمقابل أن تقوم الحركة الوحدوية بدرجة من التربية الوحدوية لأعضائها بالدرجة الأولى، وللجماهير بالدرجة الثانية، وهي تربية لا تكتفي بشرح فوائد الوحدة وحسناتها فحسب، بل تعتبر أن هذه الوحدة بحاجة إلى نضال خاص بها، وإلى تضحية أحياناً بالعاجل والراهن والمباشر لمصلحة الآتي والمقبل والبعيد الأمد. والتربية هنا لا تنحصر بالتبشير والوعظ فقط، وإنما باستحداث أساليب متعددة يتم فيها امتحان وحدوية العضو واستعداده للتضحية في سبيل العمل الموحّد، كما يتم فيها ابتكار الوسائل والمعارك الوحدوية الكفيلة بزج مجموعات كبيرة من أفراد الشعب فيها حتى يصبح الهم الوحدوي جزءاً من حياتها الوحدوية.

إن الوحدة، ككل فكرة سامية، هي بنظر المواطن العادي أكبر من أن تعاش كل يوم، وأكبر من أن يكون له دور في تحقيقها، والتربية الوحدوية الأصيلة، والمفقودة اليوم، في حركتنا الوحدوية، هي تلك التي تشعر هذا المواطن أن الوحدة حقيقة يومية وأن قيامها أو فشلها يعتمد عليه هو. والوحدة، ككل فكرة سامية أيضاً، يمكن أن تبقى مجرد شعار يرفعه حزب أو قائد أو مجموعة، لكي تستقطب تأييد الجمهور وعطفه، لكن هذا النوع من التعاطي السياسي مع الوحدة هو أخطر أنواع التعاطي، لأنه يعتبرها رصيداً مليئاً، مهمة التنظيم أن يسحب منه لسد حاجته، بدلاً من أن يعتبرها مشروعاً حيوياً يحتاج إلى كل جهد منه لكي يتحول إلى حقيقة حيّة.

إن غياب التربية الوحدوية، وبالتالي حلول التربية الحزبية الضيقة أو الشخصوية أو الطائفية أو المذهبية، يشكل اليوم واحداً من أبرز العوائق الذاتية لدى الوحدويين العرب.

ثالثاً: محور آفاق تجاوز هذه المعوقات

على الرغم من أن معالجة هذا الجانب ليست من اختصاص هذه الورقة، إلّا أنني حرصت على التطرق إليها بإيجاز شديد، انطلاقاً من فرضية بسيطة تقوم على أن الجذور الموضوعية الفكرية والسياسية لهذه العوائق، آخذة في الضمور والانحسار، وإن آفاق عمل شعبي وحدوي عربي باتت مفتوحة مرة أخرى.

فالدولة القطرية التي رسمت حول نفسها «هالة»، واستدرجت إلى شباكها العديد من الوحدويين، تعاني اليوم من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية حادة، تكاد تهدد وجودها نفسه وتعرضها إلى خطر التفتت والتقسيم.

والنزعات السلطوية المطلقة التي سادت لمرحلة غير قصيرة، فسجنت من ضمن ما سجنت نزعات الوحدة وتياراتها الرحبة، باتت تواجه اليوم مأزقاً شديداً يتمثل في تصاعد الدعوات من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان، والتساؤلات حول الانجازات.

والقوى الوحدوية باتت تدرك، في أغلبها، أهمية تكاملها، وخطأ التفرد والاستفراد، كما بدأت تكتشف أهمية الانفتاح على التيارات الفكرية الأخرى، لاسيما تلك التي لا تستبعد الوحدة العربية كهدف مرحلي من أهداف نضالها، سواء أماركسية كانت أم دينية مستنيرة.

ومؤسسات البحث والدراسة والاستشراف المستقبلي تواصل عملها بشكل مطّرد وملفت، في

محاولة لاحاطة شاملة بكل جوانب المجتمع العربي على طريق بلورة المشروع الحضاري العربي الجديد.

وتعزيز فكرة الحوار والاحتكام إلى المنطق، وسقوط الديماغوجية بشكل عام، كلها امارات بدأت تطبع السلوك الثقافي والفكري العربي، الأمر الذي يعبّر عن نضج ويساهم في انضاج رؤية فكرية وحدوية متكاملة.

واتجاه المقاومة العربية نحو الوجود الصهيوني بدأ يتصاعد بشكل ملفت داخل فلسطين، وفي غير قطر عربي، الأمر الذي يعيد القضية المركزية الموحدة إلى وهجها ودورها التوحيدي، بخاصة إذا أدرك الوحدويون العرب كيف يتجاوزون الأفخاخ المنصوبة والمتعلقة بمسألة «التسوية»، دون أن يترك ذلك انقسامات جديدة، وجراحاً مثخنة في جسم الحركة الشعبية العربية، وإذا ما أدركوا أيضاً كيف يصوغون الإطار الجامع لمظاهر المقاومة العربية الراهنة في حركة واحدة.

ومصر، الاقليم ـ القاعدة، بدأت تشهد صحوة قومية عربية بارزة بعد محاولات تغييب دورها وعزلها عن العرب، تلك الصحوة التي تجسدت بالحركة الشعبية المقاومة للتطبيع والوجود الصهيوني، وبنجاح الناصريين في تشكيل حزبهم المناضل، وفي تكوين منظمات مقاتلة ضد الوجود الصهيوني.

كذلك، فإن بوادر النهوض القومي المتمثلة بنمو الارادة الشعبية اللبنانية الرافضة للحرب الأهلية، والمتمسكة بوحدة لبنان وعروبته، وبتصاعد المقاومة اللبنانية الباسلة ضد المحتل الاسرائيلي، والمستندة كلها إلى عمق استراتيجي عربي ـ سوري، وبنجاح العراق في استعادة أراضيه المحتلة، والانتصارات التي حققتها الثورة الارترية في تحرير الأرض على طريق انتزاع حق شعبها في تقرير مصيره، وانكفاء العديد من الحروب الجانبية في شمال افريقيا، وعودة العلاقات الطبيعية بين شطري اليمن على طريق الوحدة، كلها إمارات من شأنها أن تساهم في دفع المناخ الوحدوي إلى الأمام، وفي تجاوز العديد من العوائق الذاتية التي برزت في جو الانحسار والتناحر والحروب الأهلية والجانبية.

كذلك، فإن ما يجري داخل الاتحاد السوفياتي من مراجعة و «إعادة بناء» ودعوة إلى «العلانية» و «المجاهرة» و «النقد الذاتي» وكسر للمنطق السلطوي «الايعازي المغلق»، سينعكس بالضرورة على بلادنا، وسيكون له تأثيره الكبير في اضعاف البناء المنطقي والفكري الذي قام عليه العديد من الأنظمة التقدمية، فبرر لها كل سلوكها القمعي وعلاقاتها المغلقة، ونزعاتها الفوقية والوصاية والتعالي على الجماهير وأساليب الايعاز القسري، الاداري والحزبي، وممارسات الطبقة البيروقراطية التي فاقت كل وصف أو تصور.

إلّا أن هذه المؤشرات الايجابية، على أهميتها، يجب ألّا تحجب بالمقابل مجموعة حقائق واتجاهات خطرة وخطيرة، أولها **استماتة قوى التجزئة** المحلية والخارجية في الدفاع عن وجودها ومصالحها؛ وثانيها **اتجاه هذه القوى** إلى تفكيك الكيانات القائمة إلى كيانات أصغر، وتشجيع الحروب الأهلية على أنواعها بهدف منع لجوء هذه الكيانات إلى حل أزماتها الراهنة بالتوجه الوحدوي؛ وثالثها **وضع أفكار، وعقائد، وقوى**، متماثلة في توجهها، وقريبة إلى قلب المواطن العربي، وعقله، في وجه بعضها البعض. ولعل أخطر هذه المحاولات هي محاولة إيجاد صدام

مفتعل بين العروبة والإسلام لضرب الإثنين معـاً، ورابعها **السعي لإجهـاض النضال الفلسطيني** كمحرك وحافز للنضال العربي الوحدوي بأسره، عبـر أشكال مختلفـة ومتعددة، بـدءاً من التفريط والتنازل ووصولاً إلى التصفية والتآمر.

ولعل إجهاض الانتفاضة الشعبية المباركة على أرض فلسطين وهي التي أشاعت ما أشاعتـه من أجواء التفاؤل والأمل والثقة بـالنفس على المستـوى القومي بشكـل خاص، هـو اليوم الهـدف المركزي للقوى والمخططات المعادية لفلسطين والوحدة، الـذي تتلاقى حوله كل المجموعات والفئـات والقوى صاحبة المصلحة في إدامة الوضع الراهن، والمستفيـدة من مناخـات التفكك العـربي، ومن إزدهار المنطق الاقليمي والتقسيمي في الأمة العربية.

إن لقـاء عربيـاً ونضاليـاً حول الانتفـاضة اليـوم، والارتفاع إلى مستـوى أدائها ومعـانيـه ودلالاته، من شأنـه أن يشكل بداية للخروج من أزمة التفتت التي تعيشها القوى الوحدوية العربية، ويؤسس لأرضية عمل مشترك تكون صالحة لبناء العديـد من مؤسسات العمـل والفكر والنضـال، التي تخترق الحدود الاقليمية وتبني علاقات الوحدة فيما بينها لكي تصبح قادرة على انجـاز وحدة الأمة بأسرها فيما بعد، لاسيّما إنجاز بناء حركة المقاومة العربية الواحدة □

الطاقة والتنمية في الوطن العربي(*)

علي أحمد عتيقة

الممثل المقيم والمنسق لانشطة الأمم المتحدة الانمائية ـ الأردن.

مقدمة

ترتبط الطاقة بعملية التنمية ارتباطاً عضوياً من حيث إنها المصدر الوحيد للمقدرة على أداء جميع أنواع العمل، الذهني والجسدي والآلي. ولما كان العمل بجميع أشكاله يشكل القاعدة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن توافر الطاقة بالشكل المناسب وبالقدر المطلوب لأداء العمل اللازم يعد شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية. ورغم أن هذا الارتباط العضوي بين الطاقة والتنمية نشأ مع بداية الحضارة الإنسانية، فأهميته لم تظهر إلى حيز الدراسة والإهتمام إلّا مع التغيرات الكبيرة التي واكبت الثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن نظراً إلى توافر مصادر الطاقة، مثل الفحم بكميات كبيرة، مع استمرار الإعتماد الواسع على الطاقة الحيوانية والبشرية في النقل والأعمال الزراعية، فإن الاهتمام بالعلاقة بين استهلاك الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لم يرقَ إلى مستوى القضايا الكبيرة في السياسات القطرية والعلاقات الدولية إلّا بعد منتصف هذا القرن، عندما حل النفط محل الفحم كمصدر أول للطاقة وبخاصة بعد تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام ١٩٦٠.

وخلال الأعوام العشرة الأولى، بعد تأسيس الأوبك، كان انتاج النفط يتزايد بمعدلات عالية تفوق معدلات الزيادة في الطلب عليه رغم أن هذه الأخيرة كانت تتجاوز ٧ بالمائة سنوياً أثناء عقد الستينات. لقد نتج عن هذا الوضع انخفاض ملموس في مستوى أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من ذلك العقد وانخفاض مستمر في تلك الأسعار الحقيقية، بسبب عامل التضخم النقدي الذي بدأ ينمو في الدول الصناعية المستوردة للنفط. ورغم نجاح الأوبك النسبي في الحد من قدرة

(*) في الأصل، ورقة قدِّمت إلى: دورة تخطيط الطاقة التي تنظمها وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمجموعة الأوروبية، عمان، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

شركات النفط العالمية على تخفيض أسعاره الرسمية المعلنة، فإنها لم تفلح في السيطرة على معدلات الإنتاج ولا، بالطبع، على انخفاض سعر النفط الحقيقي الناتج عن انخفاض القوى الشرائية العالمية للدولار الأمريكي، الذي كان ولا يزال يمثل الوحدة الحسابية لتسعير النفط الخام. كل ذلك ساعد على جعل النفط المصدر الأول للطاقة، وبالتالي زاد من اعتماد دول العالم عليه بخاصة الصناعية منها، حتى بلغت نسبة الزيادة في الطلب على النفط معدلات أكبر من نسبة الزيادة في الإنتاج الفعلي والمتوقع.

كان ذلك في بداية العقد الماضي عندما أصبحت الطاقة الإنتاجية للنفط تتضاءل أمام معدلات الطلب، وقامت بعض الحكومات العربية، وهي ليبيا والجزائر والعراق، باتباع سياسة السيطرة الوطنية على ملكية وادارة قطاع النفط في بلدانها عن طريق التأميم والحد من الإنتاج.

وكانت النتيجة الطبيعية للتطورات سالفة الذكر أن تتجه أسعار النفط الخام إلى الارتفاع السريع، الأمر الذي أدى، كما يعلم الجميع، إلى تطورات وتغييرات عالمية مهمة في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية والإقليمية، لا يسمح لنا المجال أن نتعرض إلى مضمونها وآثارها التي ما زالت معنا حتى الآن. ولكن ما يهمنا هنا هو انتشار الاهتمام بموضوع حديثنا اليوم وهو العلاقة بين الطاقة والتنمية بشكل عام، وفي الوطن العربي بشكل خاص.

لقد أظهرت الدراسات الأولية التي تمت في السبعينات أنه طوال فترة توافر الطاقة بكلفة مالية ضئيلة، كانت معدلات استهلاك الطاقة تعادل أو تزيد على معدلات النمو الاقتصادي متمثلاً في نسبة الزيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). أي أن العلاقة الرقمية بين نسبة الزيادة في الطلب على الطاقة ونسبة الزيادة في إجمالي الناتج المحلي كانت تساوي واحداً أو أكثر حسب مستوى النمو وكفاءة استعمال الطاقة في مختلف الدول الصناعية والنامية. غير أنه مع بداية ارتفاع أسعار الطاقة، بسبب ارتفاع أسعار النفط، ازداد الاهتمام بالتعمق في دراسة طبيعة العلاقة بين الطاقة والتنمية بهدف زيادة كفاءة استعمال الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وكذلك العمل على احلال مصادر الطاقة الأخرى، مثل الفحم والغاز والطاقة النووية، محل النفط كلما أمكن ذلك ولو تطلب الأمر استثمارات مالية ضخمة.

وبالفعل، نجحت الدول الصناعية الغربية واليابان في تخفيض عامل استعمال الطاقة من حوالى واحد قبل ارتفاع أسعار النفط، إلى النصف في الآونة الأخيرة وإلى أقل من ذلك بالنسبة إلى الطلب على النفط. وكنتيجة لهذا التطور العلمي والاقتصادي التاريخي ظهرت مدرسة جديدة في العلاقة بين الطاقة والتنمية تقوم على أساس الفصل بين معدلات الطلب على الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي، أي أنه أصبح بالإمكان أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي، بينما تنخفض معدلات استهلاك الطاقة بفضل عامل كفاءة الانتاج الهادف إلى المحافظة على الطاقة.

وعلى الرغم من التسليم بهذه الحقيقة العلمية، فإن استمرارها من دون حدود يعتبر في نظري أمراً غير قابل للتحقيق، وذلك بسبب العلاقة العضوية بين الطاقة والتنمية من جهة، وبينهما وبين الزيادة الديمغرافية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي يمكن أن تنقل العلاقة الرقمية بين الزيادة في التنمية والزيادة في استهلاك الطاقة، إلى الحد الأدنى المتاح تكنولوجياً، فلا بد أن يؤدي استمرار النمو الاقتصادي بعد ذلك إلى زيادة في استهلاك الطاقة ولو بنسب منخفضة. وفي الواقع، هذا هو الوضع الذي وصلت إليه معظم الدول الصناعية عدا تلك التي تنتمي إلى الكتلة الإشتراكية الشرقية، حيث مازال أمامها مجال واسع في هذا الشأن.

أما بالنسبة إلى البلدان النامية فإن الأمر أبعد من ذلك بكثير ليس من حيث كفاءة استعمال الطاقة فحسب، بل من جانب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت في مراحلها الأولى، وتواجهها صعوبات داخلية معقدة وعراقيل وضغوط خارجية شرسة، مثل شروط التبادل التجاري والمديونية وتحكم الدول الصناعية القليلة في شؤون العلم والتكنولوجيا والمال والأمن العسكري. كل هذا يجعل العلاقة بين الطاقة والتنمية في الدول النامية تختلف اختلافاً أساسياً عما هي عليه في الدول الصناعية. وتزداد حقيقة هذا الواقع في الدول النامية المصدرة للطاقة مثل أكثرية الأقطار العربية. لذلك فإنه من الضروري أن ننتقل إلى التركيز على طبيعة العلاقة بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي ككل، بهدف التعرض السريع إلى طبيعة تلك العلاقة وأبعادها والتعرف على المشاكل الناجمة عنها، والفرص التي تتيحها للتعاون والتكامل بين الأقطار العربية المصدرة والمستوردة للطاقة.

أولاً: الوضع الحالي في البلدان العربية

إذا كانت العلاقة بين الطاقة والتنمية، في الدول الصناعية والنامية المستوردة للطاقة، تتمثل في كون الطاقة هي المصدر الوحيد للقدرة على أداء العمل، وبالتالي إحداث التنمية، فإن هذه العلاقة في الوطن العربي تزداد قوة وخطورة، لأن النفط والغاز لا يوفران المصدر الوحيد للطاقة من أجل التنمية المحلية فحسب، بل الأهم من ذلك، هو الاعتماد شبه الكلي على تصدير النفط وبدرجة أقل، الغاز، إلى أسواق العالم من أجل الحصول على العائدات المالية اللازمة لمتطلبات الإستهلاك والاستثمار من أجل التنمية في جل الأقطار العربية. وما يزيد من خطورة هذا الدور المزدوج للعلاقة بين الطاقة والتنمية العربية، ويجعل التصدي للتحديات الإنمائية وغيرها التي تواجه الأمة العربية أمراً في غاية الصعوبة، هو الواقع الذي تعيشه البلدان العربية. وأهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الواقع يمكن تلخيصها في العناوين التالية:

١ ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم مما تحقق من تقدم في مجال التنمية في جل الأقطار العربية، خلال العقدين أو الثلاثة الماضية، لا تزال خصائص التخلف الأساسية تسود الوطن العربي. ورغم التقدم الكبير الذي حصل في التعليم لا تزال نسبة الأمية تشكل حوالى ٤٠ بالمائة بشكل عام، وتزيد على ٨٠ بالمائة في عدد من الأقطار العربية.

هذا من حيث الكم. أما عن الكيف، فمن المتفق عليه أن مستوى التعليم قد انخفض مع انتشاره عبر الوطن العربي. كما أن الأقطار التي نجحت في إعداد وتأهيل عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، لم تنجح في ملاءمة العرض مع الطلب في العمل لديها أو في الاقطار العربية. أما طبيعة اقتصادات البلدان العربية فهي تعتمد أساساً على انتاج وتصدير عدد قليل من المواد الأولية واستيراد الجزء الأكبر من حاجاتها الغذائية والصناعية، مع استيراد المزيد من الخبرات التكنولوجية الأجنبية. أما عن مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، فهي تعد أيضاً دون المستوى اللازم لإحداث التقدم المنشود في الوطن العربي ككل. كما أن مستوى الاستثمار في البحث العلمي وتحسين الإنتاجية المحلية لا يزال أقل من المعدل العالمي بكثير، ودون المعدلات التي وصلتها بعض الدول النامية. ومن خصائص التخلف التي يتسم بها الوطن العربي هو بطء

التطور، والتقدم في الإطار المؤسسي لأنظمة الدولة والمؤسسات الأهلية. كل هذا يجعل من البلدان العربية منطقة متخلفة عن موكب الحضارة المعاصرة، على الرغم من مظاهر التقدم المستوردة من الخارج وبأسعار باهظة التكليف.

٢ ـ التجزئة السياسية

نظراً إلى دخول البلدان العربية عصر الإستقلال القطري منفردة وتحت ظروف متباينة وفي أوقات متفاوتة، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ التجزئة السياسية في الوطن العربي الواحد. ولا شك أن أكبر تحد يواجه البلدان العربية اليوم هو العمل على الحد من هذه التجزئة القطرية وما تسببه من انقسامات حادة في معالجة قضايا التنمية والأمن ذات الطابع المشترك.

٣ ـ تشتت الموارد الاقتصادية

لا شك أن بين الآثار الضارة بالمصلحة العامة والناتجة عن التجزئة السياسية الحادة تشتت الموارد الاقتصادية، الطبيعية منها والبشرية. فالموارد الاقتصادية المتكاملة في الوطن الواحد تشتتت بين أجزاء سياسية مختلفة، حيث أصبح المال والطاقة في جهة، مثلاً، والموارد الزراعية من جهة أخرى، واليد العاملة والأسواق الكامنة، في جهة ثالثة، والمعادن وغيرها في جهة رابعة، وهكذا إلى نهاية القائمة. وما يزيد من صعوبة هذا الوضع هو الخلافات الحادة التي تعصف بالعلاقات العربية بالنسبة إلى القضايا المصيرية المشتركة، الأمر الذي يحد من إمكانية تنمية التبادل التجاري والتكامل اللازم بين الموارد المشتتة.

٤ ـ الغزو الخارجي والتسلط الأجنبي

من المعروف أن الوطن العربي ككل، قد تعرض للغزو الخارجي والاحتلال والتسلط الأجنبي خلال فترة طويلة من تاريخه القديم والحديث. ولكن، ربما كانت أخطر مرحلة في هذا الجانب هي الحقبة الأخيرة التي تغلغل فيها الغزو الخارجي للدول الإستعمارية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن الحالي. إن التجزئة السياسية التي أشرنا إليها سابقاً تعود في جذورها إلى هذه الحقبة من تاريخ النفوذ الأجنبي في الوطن العربي.

إن الغرض من التوقف أمام بعض الخصائص المهمة للواقع العربي الراهن هو معرفة مدى تأثير هذه الخصائص في العلاقة بين الطاقة والتنمية التي هي موضوع حديثنا اليوم. فمن المعروف أن الطاقة في شكل نفط وغاز تعتبر أهم الموارد الطبيعية التي تملكها غالبية الأقطار العربية بدرجات متفاوتة. كما أنه من المعروف أن هذه الأقطار تعتمد على هذين المصدرين لتوفير استهلاكها الداخلي من الطاقة، والتصدير إلى أسواق الدول الصناعية من أجل الحصول على العائدات المالية اللازمة للإستهلاك والتنمية.

وبدخول اليمن العربية إلى مرحلة انتاج وتصدير النفط، أصبح عدد الأقطار العربية المصدرة للطاقة ثلاثة عشر قطراً، وينتظر أن تدخل اليمن الديمقراطية مرحلة الإنتاج والتصدير خلال العام المقبل، كما أن للسودان إمكانات تصديرية جيدة، في حال تسوية قضية التمرد في الجنوب. إذاً، يمكننا القول بأن هنالك ثلاثة عشر قطراً عربياً مصدراً للطاقة، وقطرين يمتلكان

القدرة على التصدير. أما المغرب والأردن فيوجد لديهما بعض الإنتاج النفطي القليل، وهنالك احتمالات علمية لامكانية اكتشافات جديدة تحتاج إلى متابعة وإنفاق. هذا من حيث انتشار الوجود النفطي في الوطن العربي بصورة عامة، أما من حيث كثافة هذا الوجود فإنها مركزة في سبعة أقطار عربية أعضاء في منظمة الأوبك وهي: السعودية، الكويت، العراق، ليبيا، الإمارات العربية، الجزائر وقطر. إن هذه المجموعة من البلدان النامية تعتبر أكبر مصدر للطاقة في العالم، وبالتالي الأكثر اعتماداً على هذه السلعة الحيوية الاستراتيجية، كما أنها تمتلك أكثر من نصف احتياطات النفط و٢٠ بالمائة من احتياطات الغاز التي يتركز معظمها في الجزائر وقطر (غاز حر غير مصاحب للنفط).

وأما المجموعة الثانية من الأقطار العربية المصدرة للطاقة فهي عُمان ومصر وسوريا وتونس والبحرين واليمن العربية وهي تعد ثانوية من حيث أهميتها في إنتاج وتصدير الطاقة، غير أنها مع ذلك أصبحت تعتمد على تصدير هذه السلعة اعتماداً متزايداً. وهنالك مجموعة ثالثة تتكون من المغرب والأردن ولبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتي، لا تمتلك حتى الآن مصادر للطاقة تكفي حتى لحاجاتها المحلية اللازمة للإستهلاك والتنمية. إن هذه المجموعة، إضافة إلى السودان في الوقت الحاضر، تعتمد على استيراد الطاقة إما من الأقطار العربية المصدرة للنفط أو من خارج الوطن العربي.

من الواضح أن توزيع مصادر الطاقة واستهلاكها في الوطن العربي، رغم انتشاره بصورة عامة في خمسة عشر قطراً، فهو يتفاوت من قطر إلى آخر. فمن حيث الاحتياطات المؤكدة للنفط والغاز، يتراوح التفاوت ما بين خمسة مليارات ونحو ٢٠٠ مليار برميل، كما أن الاستهلاك يتباين ما بين نصف برميل و٩٦ برميلاً للفرد في العام. غير أن استهلاك الطاقة في الوطن العربي ككل لا يزيد على ٢٥ بالمائة من اجمالي الانتاج الحالي، الأمر الذي يوفر نحو ٧٥ بالمائة منه للتصدير.

ربما كان من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يتسم بها الوطن العربي تدني استهلاك الفرد للطاقة، باستثناء بعض الأقطار التي تستعمل الطاقة لتكرير النفط أو تسييل الغاز أو صهر الألومنيوم للتصدير إضافة إلى تحلية مياه الشرب واستهلاك وسائل النقل والقطاع المنزلي، حيث توفر الطاقة لهذه الأغراض بأسعار مدعومة ومنخفضة جداً. فإن تمكُّن الوطن العربي من التغلب على سمة التخلف وعامل التجزئة وتشتت الموارد يجعله ينتج جل حاجاته من السلع والخدمات، مستفيداً من موارد الطاقة المتوافرة لديه. وبالتالي، بقليل من اعتماده على تصدير الطاقة بأسعار متدنية واستيراد السلع الغذائية والمصنعة بأسعار عالية.

أما في الوقت الحاضر، ومع استمرار خصائص الوطن العربي المشار إليها سابقاً، ستبقى العلاقة بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي تعتمد على أسواق التصدير للنفط الخام والغاز، الأمر الذي يجعلها تتعرض للتقلبات الحادة التي تتحكم فيها عوامل العرض والطلب والموقف التفاوضي القوي للكتل الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وفي مثل هذه الحال، لا يمكن للأقطار العربية المصدرة للطاقة منفردة أن تحقق الفائدة المرجوة من توافر مصادر الطاقة لديها بكميات كبيرة، حتى ولو عادت أسعار النفط إلى الإرتفاع السريع. فلا توافر الطاقة ولا المال وحدهما يمكن أن يحققا التقدم المطلوب في حال استمرار البلدان العربية في وضعها الراهن من التخلف والتجزئة وتشتت الموارد الاقتصادية والبشرية. ومن أخطر العوامل التي تكمن في استمرار الوضع في البلدان العربية على ما هو عليه من خصائص، يأتي عنصر الاعتماد المتزايد على تصدير

النفط الخام القابل للنضوب. صحيح أن المجموعة الأولى من البلدان العربية تملك أكثر من نصف احتياطات العالم من النفط ونحو الخمس من الغاز، ولكن مع استمرار معدلات الاستهلاك الحالي للنفط في العالم، من المتوقع ألاّ يزيد عمر احتياطات النفط المعروفة في جميع بلدان العالم على ٤٠ سنة أخرى، وهي فترة قصيرة جداً لإعداد البلدان العربية إلى مرحلة ما بعد النفط، وكذلك الحال بالنسبة إلى تطوير بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم ككل.

أما بخصوص استراتيجية الدول الصناعية المستوردة للطاقة، فإنها تهدف إلى استنفاد نفط الأوبك بأقل سعر ممكن، وفي الوقت نفسه تطوير مصادر الطاقة التقليدية والجديدة لديها استعداداً لمرحلة ما بعد النفط الرخيص.

وإذا استمر الوضع الراهن لبلدان الأوبك بما فيه من تنافس على حصص السوق واختلاف في المواقف والتوقعات المستقبلية، فلن تكون هناك صعوبة في تنفيذ سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى التحكم في أسواق النفط. وفي هذه الحالة ستكون مجموعة البلدان النامية المصدرة للطاقة وبخاصة الأقطار العربية النفطية الرئيسية هي الخاسر الأكبر. وللأسف، هذا هو واقع الحال في الوقت الراهن، حيث أصبح سوق النفط تحت سيطرة المشترين على الرغم من استمرار مجموعة بلدان الأوبك وبخاصة الأقطار العربية في دورها السابق كمنتج متمم أو أخير. فبدلاً من قيام هذه المجموعة بتحديد السعر والتزامها بانتاج الكمية التي تباع بهذا السعر، أصبحت لا تحدد السعر ولا الكمية بل يتم تحديد الإثنين معاً في السوق الذي كما قلنا أصبح سوقاً للمشترين.

يمكن أن نستنتج من هذا الوضع غير الملائم لمتطلبات التنمية في الوطن العربي بأن دول وكالة الطاقة ستواصل سياستها الرامية إلى سد العجز في ميزان الطاقة لديها، عن طريق الاستيراد من البلدان العربية وبلدان المجموعة الاشتراكية وبقية البلدان النامية. ويقدر هذا العجز في الوقت الحالي بنحو ٢٥ مليون برميل يومياً تغطى عن طريق الاستيراد على النحو التالي: ١٥ مليون برميل من البلدان العربية؛ ٦ ملايين برميل من بقية البلدان النامية المصدرة للطاقة، و٤ ملايين برميل من البلدان الاشتراكية يأتي جلها من الاتحاد السوفياتي والصين.

من الواضح أن هذا الوضع يوفر أكبر قدر من المرونة للدول الصناعية ذات العجز في انتاج الطاقة بخاصة مع استمرار الخلافات القائمة بين الأقطار المصدرة للنفط حول مستوى الانتاج والأسعار. فهي تستطيع أن تنظم مشترياتها النفطية بطريقة تمكنها من جعل المصدرين للطاقة يتنافسون عليها عن طريق تخفيض الأسعار مقابل الحصول على حصة أكبر من أسواقها. ونظراً إلى توافر فائض في طاقة الإنتاج لدى العديد من الأقطار المصدرة للنفط والغاز، بخاصة الأقطار العربية فإن إمكانية مثل هذا التنافس لمصلحة الدول المستوردة تعد كبيرة جداً. وفي الوقت نفسه، يؤدي هذا التنافس بين المصدِّرين إلى انخفاض حاد في العائدات المالية الناجمة عن تصدير الطاقة مع زيادة في معدل استنزاف الاحتياطات النفطية التي ينبغي أن يرشد استهلاكها لأطول فترة ممكنة حتى تتمكن البلدان النفطية من العبور بالنتيجة إلى مرحلة ما بعد النفط.

إن الأضرار الناجمة عن الإستمرار في تصدير الطاقة من الأقطار العربية بكميات كبيرة وأسعار قليلة تعد خطيرة بالنسبة إلى مستقبل التنمية، ليس في البلدان النفطية فحسب، بل في كل الوطن العربي، بسبب علاقة الطاقة بالتنمية في جميع الأقطار العربية من جهة، وتأثر اقتصادات العديد من البلدان العربية غير النفطية بمعدلات التنمية والعائدات النفطية في الأقطار المصدرة

الرئيسية. فكلما انخفضت العائدات النفطية في الأقطار المصدرة، انخفض الانسياب المالي إلى الأقطار العربية غير النفطية على الرغم من أنها تستفيد من انخفاض أسعار النفط بالنسبة إلى استهلاكها المحلي. ولكن في نهاية الأمر تكون الخسارة على الجميع، حيث يمكن أن تستنزف احتياطات الوطن العربي من الطاقة دون الحصول على الأموال اللازمة للتنمية الشاملة وقبل الوصول إلى مرحلة تنوع مصادر الدخل التي لا تعتمد على العائدات النفطية بشكل مطلق.

لا شك في أن احتمال تعرض الوطن العربي لهذه المخاطر المصيرية يعتبر عالياً جداً، ويهدد مستقبله الاقتصادي واستقلاله السياسي. وعلى الرغم مما قد يراه البعض من تفاوت في نصيب الأقطار العربية المختلفة من هذه المخاطر ودرجة تأثرها، فإنني أعتقد بأن الجميع سيتضرر من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تُرى، ما هو السبيل للتغلب على المصاعب التي تعرقل الربط المثمر بين الطاقة والتنمية في الوطن العربي؟

إنني أعتقد جازماً بأن بداية الطريق الصحيح في هذا الاتجاه هو العمل على المستوى القطري والعربي الشامل من أجل التغلب على الخصائص الأربع التي تهيمن على البلدان العربية في الفترة الراهنة والتي تعرضنا لذكرها في مطلع هذا البحث. فلكي ترتبط الطاقة بالتنمية المتواصلة والشاملة في الوطن العربي، لا بد من مواجهة مظاهر وأسباب التخلف الحقيقية مثل الأمية والبطالة وانخفاض الانتاجية وتقليل الإعتماد على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز مع زيادة الصادرات المصنعة وتخفيض المستوردات الغذائية والاستهلاكية المصنعة خارج الوطن العربي. وما من شك في أن مثل هذا التحول الأساسي في مسيرة التنمية يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، العمل على الحد من التجزئة والخلافات السياسية الحادة، وتجميع الموارد الاقتصادية المشتتة والإتفاق على مواجهة المخاطر الخارجية والغزو الأجنبي في قلب الوطن العربي وعلى أطرافه.

كل هذه الأمور المصيرية تشكل قضايا مشتركة بين جميع الأقطار العربية مهما تباينت أحجامها ومواردها الطبيعية والبشرية، وبغض النظر عن مواقفها واتجاهاتها الخارجية الحالية. لذلك فإنني لا أرى مخرجاً من الوضع العربي الراهن إلّا عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي، المبني على تبادل المصالح بين الأقطار العربية، في إطار من الاتفاق السياسي على وحدة المصير والأمن والتنمية في الوطن العربي. إنني أدرك بأن هذا الكلام ليس بجديد، ولكنني أكرره لأنني أعتقد بأنه يمثل الحقيقة التي يجب أن تقال في كل مناسبة حتى يعم الإقتناع بها، والأهم من ذلك أن يتم العمل بموجبها بشكل مشترك متواصل.

ثانياً: تجربة المجموعة الأوروبية

لا توجد أمامنا تجربة في هذا الخصوص أنجح من نهج المجموعة الأوروبية، التي استطاعت أن تحقق الوفاق السياسي والتكامل الاقتصادي بين بلدان كانت إلى فترة قريبة منقسمة متناحرة، قامت بينها حروب طاحنة، كان آخرها الحربين العالميتين، خلال النصف الأول من هذا القرن. وعندما قررت وضع نهاية لهذا الأسلوب من التعامل في حل خلافاتها، أصبحت تتمتع بأطول فترة من السلام والأمن والتنمية في تاريخها القديم والحديث. كما أنها بدأت تظهر للعالم ككتلة اقتصادية وسياسية يحسب لها حساب، بل توشك أن تصبح قادرة على أن تلعب دور التوازن بين الدولتين الرئيسيتين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

ومن المعروف أن المجموعة الأوروبية اتبعت أسلوب المراحل والتدرج المدروس في تنفيذ سياساتها الجماعية الهادفة إلى التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي. وحتى تعطي الفعالية اللازمة لهذا الأسلوب البراغماتي العملي، قامت بتأسيس منظمة مركزية مشتركة لإعداد الدراسات اللازمة لتشخيص المشاكل واقتراح الأولويات، ثم متابعة وتقويم التنفيذ المشترك لما يتم إقراره من برامج ومشروعات، في إطار السياسة العامة الملتزمة بالأهداف الكبرى طويلة المدى للمجموعة الأوروبية ككل؛ والقاعدة الثانية التي اتسمت بها أعمال المجموعة هي العمل على مساعدة البلد أو القطاع الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يتضرر من جراء عملية التعاون والتكامل حتى يتمكن من التكيف مع الوضع الجديد. وهذا يعني أنه لا يمكن أن تكون المنافع والأضرار متساوية بين جميع الأطراف المشاركة في عملية التعاون والتكامل في جميع الأوقات، بل حتى تنجح عملية التكامل الاقتصادي، لا بد من إعانة الأجزاء والقطاعات المتخلفة حتى تتمكن من مواكبة مسيرة التقدم الجماعي والإستفادة منه؛ أما القاعدة الثالثة التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية في أعمالها فهي تنفيذ ما يتفق عليه وتأجيل، وليس إهمال، ما يختلف عليه حتى تتوافر الشروط والظروف والقناعات اللازمة للإقتناع والإتفاق الجماعي. وهنالك استعداد كبير للعمل والصبر من أجل الإلتزام بهذا الأسلوب؛ والقاعدة الرابعة التي يعتمد عليها العمل الأوروبي المشترك هي تشجيع أفضل القدرات البشرية المؤمنة، الملتزمة بهذا النوع من العمل على الإنخراط في المؤسسات الأوروبية المشتركة وتزويدها بكل ما تحتاجه من إمكانات مالية وغيرها للقيام بواجباتها على أحسن وجه.

بناء على اتباع هذا الأسلوب العلمي والعملي في الوقت نفسه، والالتزام بمتطلباته القصيرة والطويلة المدى، استطاعت المجموعة الأوروبية أن تحقق ما لم يتحقق في تاريخ البشرية الطويل، ألا وهو التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي الهادف إلى تأسيس تجمع قوي، بالطرق السلمية وعن طريق الحوار والتفاهم بين دول ذات سيادة، كانت، كما أسلفنا، حتى فترة قريبة، متناحرة متقاتلة.

وما لا شك فيه أن نجاح المجموعة الأوروبية في هذا الإنجاز العظيم يمثل منعطفاً تاريخياً وقفزة حضارية لا بد أن يكون لها تأثيرها الإيجابي والسلبي في البلدان النامية بخاصة الأقطار العربية. فبالقدر الذي تهتدي الأقطار العربية بمثل هذا الأسلوب في التعامل فيما بينها، بقدر ما تكون آثار السوق الأوروبية في استعمال الطاقة من أجل التنمية في الوطن العربي ايجابية، والعكس صحيح أيضاً.

ومن المهم أن نتذكر أن أول خطوة رئيسية في طريق التكامل الأوروبي كانت تأسيس مجموعة الفحم والصلب (الفولاذ) مدعومة بمشروع مارشال الشهير، لإعادة بناء أوروبا، بعد ما أصابها من دمار أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أن الفحم كان آنذاك يمثل المصدر الرئيسي للطاقة، ويوفر الصلب أو الفولاذ، المادة الأساسية للصناعات الثقيلة، بما فيها الصناعات الحربية. وباتباع هذا الأسلوب القطاعي، بدأت المجموعة الأوروبية أعمالها منذ أكثر من أربعين عاماً، بجعل الطاقة موضع اتفاق فوق الصلاحيات والسيادة القطرية الضيقة. ثم قامت بالعمل نفسه في قطاعات أخرى من اقتصاداتها، حتى وصلت اليوم إلى الإعداد لإعلان قيام السوق الأوروبية الموحدة، التي بدأت بستة أعضاء ثم توسعت إلى اثني عشر عضواً، تمتد من اليونان حتى بريطانيا شمالاً واسبانيا والبرتغال جنوباً. وعلى الرغم مما يوجد بين هذه الأقطار من

اختلافات عقائدية ولغوية، وتباين كبير في هياكلها الاقتصادية ومراحل النمو والتطور التي تمر بها، فقد اتفقت على مصالحها الكبرى المشتركة التي ترتبط بمصير أجيالها المقبلة وتحدد طبيعة دورها في الشؤون الدولية.

لقد واجهت المجموعة الأوروبية الكثير من المصاعب والتحديات الكبيرة في مسيرتها التاريخية نحو التكامل بالطرق السلمية، لكنها لم تتحول عن طريقها أو تتهاون في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الكبرى وإن غيرت أسلوبها أو مراحل تنفيذ برامجها من حين إلى آخر حسب الظروف والمعطيات ذات العلاقة بأعمالها. وفي الوقت نفسه توافرت للمجموعة الأوروبية ظروف سياسية ملائمة لتعاونها. فبعد أن خرجت دول المجموعة من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصادياً ومهددة سياسياً، أصبحت الولايات المتحدة تؤازر وتدعم التعاون والتكامل الأوروبي الجماعي، الهادف إلى الوقوف أمام التيار الشيوعي الذي اجتاح قطاعات واسعة من شعوب القارة بدعم وتأييد من الاتحاد السوفياتي. كما أن البلدان الأوروبية كانت آنذاك تتمتع بمستوى عال من التعليم والتقنية والوعي الاجتماعي والسياسي مقابلة بالأقطار العربية اليوم. أما مقابل ذلك فتتمتع الأقطار العربية بتقارب تاريخي وتجانس ثقافي ومصالح مشتركة واضحة المعالم، لم تتوافر للأقطار الأوروبية عند بداية عملها المشترك.

* * *

والآن، وبعد الحديث عن العلاقة بين الطاقة والتنمية ثم عن تجربة المجموعة الأوروبية، قد يسأل سائل هل نحن خرجنا عن موضوعنا الأصلي؟

إذا كان الجواب لا، فما العلاقة بين الموضوعين؟ إن الجواب عن هذا السؤال الكبير في نظري يكمن في العودة إلى الخصائص الأربع التي يتسم بها الوطن العربي في الوقت الحاضر. وهي التي تعوق تقدمه ومقدرته على استعمال الطاقة من أجل التنمية. فالبلدان العربية في وضعها الحالي لن تتمكن من تحقيق معدلات النمو المطلوبة لتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها، بل حتى لمواكبة معدلات الزيادة الديمغرافية، الأمر الذي يعني عدم القدرة على المحافظة على مستويات المعيشة المتدنية الحالية بالنسبة إلى الأغلبية الكبرى من سكان الوطن العربي.

إذا كان هذا هو المتوقع في الظروف الراهنة، تُرى ما هو العمل المطلوب لتغيير هذا الوضع إلى الأفضل؟ إنني لا أنوي الجواب عن هذا السؤال الآن.

وإذا ما توافرت الإرادة السياسية في التكامل العربي الشامل أو حتى على مستوى مجموعات من الأقطار العربية في المشرق والمغرب، فإن الطاقة يمكن أن توفر القاعدة الأولى والأساسية لبداية التكامل الاقتصادي مثلما وفرت الطاقة (الفحم والصلب) البداية في التعاون الأوروبي.

في هذا الخصوص، هنالك حاجة ماسة إلى تنظيم مؤسسة عربية مشتركة في شؤون الطاقة، بهدف الإستفادة مما يوجد عند أقطارها الأعضاء، من مصادر طاقة تقليدية وجديدة، في دعم التنمية الشاملة المتكاملة فيما بينها، واستثمار العائدات المالية الناتجة عن تصدير الطاقة لمصلحة مثل هذه التنمية الطويلة المدى، مستفيدة من الزيادة التي لا بد أن تتحقق من ارتفاع أسعار النفط المصدر، بفضل توحيد الموقف وزيادة التصنيع والاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية. وهنالك عامل آخر يساعد على رفع أسعار النفط العالمية وهو الاتفاق بين الأقطار العربية، ذات الاحتياطي الكبير والقليل، على تأجيل الانتاج من الحقول الصغيرة مرتفعة الكلفة وتعويضها من

زيادة العائدات الناتجة عن تخفيض الإنتاج بما يتلاءم مع مستوى الطلب العالمي. فعندما تتبع الأقطار العربية جميعها، أو البعض منها، أسلوب السياسة المشتركة في شؤون الطاقة والتنمية، فإنها تستطيع أن توفر الطاقة اللازمة للتنمية المحلية بكلفة قليلة، وتصدر من الطاقة الكمية التي توفر لها السعر المناسب لحاجاتها التنموية. إنني أدرك تماماً مدى الصعوبات والمحاذير والأعذار التي تقف دون تحقيق مثل هذا العمل الكبير. ولكن مع ذلك، ورغم كل ما يمكن أن يقال ضد تطبيق هذه الفكرة، فإنني أعتقد جازماً بأنه لا مفر منها إذا ما أردنا للعلاقة بين الطاقة والتنمية أن تأخذ مداها ومكانتها المركزية، وتلعب دورها الصحيح في البلدان العربية.

ثم تأتي بعد قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة بها قطاعات اقتصادية واجتماعية مهمة، مثل الزراعة والمياه والمعادن والبيئة. والأهم من ذلك الثروة البشرية بجميع أنواعها. كل هذه القطاعات ينبغي أن تخضع لأسلوب وأولويات العمل المشترك الملتزم، الجاد في تحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار العربية المشاركة فيه. ومن المطلوب لمثل هذا العمل، كي ينجح، الاستفادة من دروس الماضي بما فيها من فشل ونجاح، بغية معرفة أسبابهما. غير أنه مع ذلك لا بد من الابتعاد عن أسلوب الماضي في العمل العربي المشترك، والعمل على دراسة تجربة المجموعة الأوروبية والاستفادة من أسلوبها في العمل، كلما كان ذلك ملائماً لظروفنا وأهدافنا المشتركة. ومن حسن الحظ أنه توجد أعمال عديدة، في مجال النفط والطاقة والتنمية، يمكن الإستفادة منها في تقويم الماضي وتحديد معالم المستقبل. ففي مجال الطاقة، هناك تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومؤتمر الطاقة العربي الذي انعقدت منه أربع دورات خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧. وهنالك العديد من الدراسات والمشروعات والتوصيات التي تمت أثناء هذه الحقبة العربية، يمكن أن تساعد على معرفة ما يحتاج إلى استمرار وتطوير، وكذلك معرفة، ما ينبغي إيقافه أو عدم تكراره.

وفي الختام، أود أن أشكر القائمين على تنظيم هذه الدورة بخاصة وزير الطاقة هشام الخطيب ومعاونيه ومنهم ابراهيم بدران ورشاد أبو راس وأحمد السعدي، على دعوتهم لي والإصرار على مشاركتي لهم هذه الدورة، وهم بذلك قد ساهموا في اعادتي إلى حلم كبير عشته لمدة أربعة عشر عاماً أثناء عملي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. ويتمثل هذا الحلم في جعل الطاقة العربية المادية والبشرية توفر القاعدة الأساسية للتنمية العربية المشتركة، والتكامل الاقتصادي والتوازن السياسي المطلوب لحل مشاكل الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل القريب والبعيد. ورغم أنني قد صحوت من هذا الحلم منذ فترة قصيرة، فأعتقد أن العودة إليه والعمل من أجله أفضل وأرحم من الإستسلام لواقع التجزئة والتشتت الذي تعيشه بلداننا العربية اليوم، رغم ما فيها من مصادر للطاقة وإمكانات مادية وبشرية كبيرة □

السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧(*)

حسن أبو طالب

خبير بوحدة العلاقات الدولية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

مقدمة

ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٧ عرفت مصر تطورات كثيرة في علاقاتها العربية، كما مارست بدورها أدواراً مختلفة. وما بين هذين التاريخين تولى حكم مصر رئيسان مختلفان، كل منهما له بصماته الخاصة على السلوك المصري الخارجي. وتظهر هذه البصمة الخاصة أكثر ما تظهر في المحيط العربي، الذي يمثل بدوره البيئة الإقليمية الأكثر التصاقاً والأكثر تأثيراً وتأثراً بالسلوك المصري.

وهذه الدراسة تعنى بالأساس بمحاولة تفهم أبعاد الدور المصري في المجال العربي طوال هذه المرحلة، مع إبراز أوجه الخلاف القائمة وأوجه التشابه إن وجدت بين مرحلتيها الرئيسيتين. ونقطة البدء التي تقوم عليها الدراسة هي أن السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية هي حصيلة متغيرات مصرية وعربية ودولية في آن واحد. **فمصرياً**، إن السياسة الخارجية، وإن كانت تعد مخرجاً رئاسياً بالدرجة الأولى، فهي في الوقت ذاته حصيلة التوازنات الإجتماعية والاقتصادية المسيطرة على التشكيلة الإجتماعية المصرية في لحظة تاريخية معينة.

وعربياً، إن السلوك المصري هو حصيلة الأفعال المصرية والعربية بالقدر نفسه الذي هو حصيلة ردود الأفعال المصرية والعربية معاً. وكلا الأمرين ـ الفعل ورد الفعل المصري والعربي معاً ـ يمثلان سلسلة من التحركات والسلوكيات التي يساهم تراكمها، في فترة تاريخية معينة، في تشكيل طبيعة العلاقة القائمة كما يحدد أفاق تطور هذه العلاقة ونتائجها المتوقعة.

أما **دولياً**، ونظراً إلى ترابط العلاقات والقضايا العربية المختلفة مع سياسات ومواقف القوى

(*) في الأصل ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الثاني للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

الدولية المختلفة، فإن المناخ الدولي، إنفراجاً أو حرباً باردة، ما كان له سوى أن يلقي بظلاله المتعددة الدرجات على الواقع العربي بكل ما فيه من مشاكل وطموحات وتحركات. والسياسة الخارجية المصرية لا تعد استثناء، ولكنها في واقع الحال، ومن خلال النظرة الفاحصة إلى دورها في المحافل الدولية وتطورات علاقاتها بالقوتين العظميين، تكشف عن تلك الصلة العميقة بين تأثيرات المناخ الدولي وبين طبيعة وحجم دورها في المجال العربي.

في ظل هذا الفهم العام ستحاول هذه الدراسة توضيح أبعاد توجه وسلوك السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية في عهد الرئيس السادات وفي الفترة الرئاسية الأولى لمبارك. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت مرحلة الرئيس السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) تمثل بدورها مرحلة مكتملة نمو العناصر، بخاصة البداية والنهاية، فإن المرحلة الثانية ـ وهي الفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٨٧) ـ تمثل بدورها مرحلة مفتوحة، بمعنى أنها ما زالت قابلة لمزيد من التطورات، وما زال هناك الكثير أمام الدور المصري في المجال العربي. ومع ذلك، فإن ضرورات الدراسة تستدعي الوقوف عند عام ١٩٨٧ باعتباره يمثل نهاية حقبة متكاملة في حكم الرئيس مبارك، في الوقت الذي لا نغفل فيه الاجتهادات المتعددة لتطور الدور المصري عربياً فيما بعد ١٩٨٧.

وبناء على ما سبق سيتم معالجة كل مرحلة على حدة ثم يتبعها نظرة مقابلة لأبعاد الدور المصري عربياً في كلا المرحلتين.

أولاً: مراحل تطور السياسة العربية ـ المصرية

١ ـ مرحلة الرئيس السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)

يمكن القول إن هناك دافعين أساسيين وراء سياسة مصر في الوطن العربي خلال حقبة السبعينات، وهما الحاجة إلى إجماع عربي للوصول إلى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والثاني هو الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والمالية الضخمة[١]. أما من حيث الأساليب والوسائل التي اتبعت لتحقيق هذين الهدفين فقد اختلفت من فترة زمنية إلى أخرى. وهنا يجب الإشارة إلى ثلاث مراحل[٢] أساسية في سياسة مصر الخارجية تجاه الوطن العربي وهي على النحو التالي:

أ ـ مرحلة سياسة الحشد العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)

تعد هذه المرحلة من حيث الجوهر إمتداداً، بدرجة أو بأخرى، للمرحلة الأخيرة في حكم عبد الناصر (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، حيث تبلور هدفها الرئيسي في محاصرة النتائج والآثار السلبية لهزيمة

---

(١) Ali E. Hillal Dessouki, «The Primacy of Economics: The Foreign Policy of Egypt,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1984), p. 142.

(٢) انظر في التقسيم الثلاثي في مراحل السياسة الخارجية المصرية تبعاً للعلاقة بين الدور المصري والحاجة إلى موارد اقتصادية خارجية وانعكاس ذلك على التحول إلى التبعية للخارج، في: نادية مصطفى، «سياسات تعبئة الموارد: السياسة الخارجية لمصر في عهد أنور السادات،» في: **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ٢٧٣ ـ ٣٢٦.

حزيران/ يونيو على الصُعد السياسية والاقتصادية والعسكرية. أما من حيث الأسلوب فقد طرح الرئيس السادات نموذجاً ذا شقين، **الشق الأول** منهما هو اتباع سياسة تعايش مع جميع الأنظمة العربية دون تفرقة بين تلك التي كانت تسمى النظم الرجعية أو النظم الراديكالية. وقد أدت هذه السياسة من حيث الواقع إلى تطوير علاقات مصر بمجموعة البلدان الخليجية، وبصفة خاصة السعودية، كما نسجت علاقة خاصة بين السادات والملك فيصل، وساعد على ذلك التغيرات التي شهدتها مصر في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، ولكن دون أن يكون ذلك بديلاً كلياً للعلاقات بالبلدان العربية الفاعلة الأخرى، بخاصة سوريا والجزائر والعراق[٣].

وقد أبرز السادات مثل هذه السياسة بالحاجة إلى تكوين جبهة عربية عريضة لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي لم يفرق بين عربي وآخر[٤]. ولكي تكون مثل هذه الجبهة العربية فعالة، اهتمت السياسة المصرية بالدعوة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والتأكيد على التضامن العربي ومحاولة إصلاح الخلافات العربية[٥]. كما برزت في هذه المرحلة تأكيدات السادات على تمسك مصر بشمولية الحل للقضية الفلسطينية ورفض الحلول الجزئية على الرغم من تقديم مبادرات لفتح القناة ـ اعتُبرت نموذجاً للحل الجزئي ـ كما حدث في شباط/ فبراير ١٩٧٢. وقد أدت هذه السياسة إلى تحقيق صورة طيبة من التضامن العربي الفعّال مثلما حدث في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

أما **الشق الثاني** فهو خاص بالسلوك الزعامي الذي عبر عنه الرئيس السادات في تلك المرحلة المبكرة من حكمه، إذ لم يظهر أدنى رغبة في ممارسة دور زعامي عربي على النمط الناصري، في الوقت الذي قابل ذلك نزوع بعض رؤساء البلدان العربية المسماة بالراديكالية (كالجزائر والعراق) إلى لعب دور زعامي عربي، أو بعبارة أخرى، محاولة ملء المكان الشاغر الذي خلفه عبد الناصر[٦].

وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى الطبيعة الخاصة للإتصالات التي كانت تجمع الرئيس السادات والقادة العرب، وهي تلك الاتصالات الثنائية ذات الطبيعة الشخصية التي اعتبرت بديلاً عن أسلوب القمم العربية الذي أنشأته القيادة الناصرية، ولكنه لم يقدم الكثير لجهة تكتيل الوطن

---

(٣) انظر في تفسير ابقاء الرئيس السادات صلاته مع النظم الراديكالية في هذه المرحلة وهو التحسب لفشل المبادرات السلمية التي كان يعلنها الرئيس السادات، في: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٩.

(٤) مزيد من التفصيلات عن سياسة التعايش التي اتبعت في هذه المرحلة: حسن أبو طالب، «العلاقات المصرية ـ العربية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣،» في: سعد الدين ابراهيم، حسن أبو طالب ووحيد عبد المجيد، **مصر والعرب** سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٥٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤)، ص ٣٢ ـ ٣٧.

(٥) من المناسبات الأولى لقيام مصر والسعودية بمحاولة وساطة بين المقاومة الفلسطينية والأردن ما تم في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ كأحد تطبيقات المسعى المصري لحل الخلافات العربية وكأحد دلائل التقارب المصري ـ السعودي في هذه الفترة. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن أبو طالب، «السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٦.

(٦) تشير إحدى الدراسات إلى أن الرئيس أنور السادات وانسجاماً مع رؤيته لذاته كزعيم متحضر عربي الاتجاه لم يجد حاجة إلى الصراع على زعامة العرب ولذا لم يكن لديه سبب ليميز بين الأقطار العربية على أساس انظمتها. أنظر: سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٣.

العربي لمواجهة العدوان الاسرائيلي فيما بعد ١٩٦٧. ولذلك لم تشهد المرحلة ما بين ١٩٧٠ وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ انعقاد أي قمة عربية موسعة حتى في الوقت السابق للمعركة، الذي يفترض، من الناحية النظرية البحتة، مثل هذا اللقاء العربي الموسع[٧].

من ناحية أخرى كان السادات في اتصالاته مع القادة العرب يربط بين هذه الاتصالات وبين الإصرار على خوض المعركة دون أن يفصح عن مضمون هذه الاتصالات[٨].

ب ـ مرحلة بداية الخلافات المصرية ـ العربية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)

شهدت هذه المرحلة الخلافات المصرية ـ السورية وبداية الانسحاب المصري من القضايا العربية، وهي الفترة التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر. وعلى الرغم من أن الحرب وما حدث فيها من تضامن قد ولّدت أفكاراً متفائلة حول دور العرب كقوة دولية متميزة في التفاعلات الدولية عامة وفي تفاعلات منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فإن هذه الأفكار لم يُتح لها فرصة الاستمرار فترة أكبر من الزمن. وهناك أسباب عديدة تصب كلها في تصاعد الخلافات العربية حول أسلوب إدارة الحرب والأسلوب الأمثل للاستثمار السياسي لنتائج المعارك الحربية ولعملية الحظر النفطي التي صاحبت هذه المعارك[٩]. وقد ترافقت هذه الخلافات مع تطورات الأزمة اللبنانية وبداية الحرب الأهلية وانغماس كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية فيها بدرجات مختلفة. وقد خضعت هذه القضايا لعملية من المساومات المختلفة بين كل من مصر وسوريا والمنظمة وجاءت النتائج أشبه بمقايضة مصرية سورية بمساعدة سعودية حين اعترفت مصر بدور سوري متميز في الحرب الأهلية اللبنانية مقابل توقف سوريا عن مهاجمة اتفاقية فك الاشتباك الثانية الموقعة في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ على الجبهة المصرية[١٠].

وفي هذه الفترة عرفت مصر تطورين داخليين مهمين، أولهما، تدشين سياسة الإنفتاح الاقتصادي رسمياً؛ والثاني، التوجه التدريجي نحو نظام التعدد الحزبي المقيد. أما خارجياً فقد تكرس فعلياً التوتر المصري ـ السوفياتي في الوقت الذي استعيدت فيه العلاقات المصرية ـ الأمريكية رسمياً. وقد كان الشعار الذي رفع كموجِّه للسياسة الخارجية المصرية هو **مصر أولاً** والذي عنى في شق منه التخلي عملياً عن أي توجهات قومية بالمعنى الذي ساد في حقبة عبد الناصر. كما يمكن اعتباره مقدمة للخطوات التي اتخذت فيما بعد بشأن التسوية السياسية المصرية ـ الاسرائيلية.

ومن الزاوية الاقتصادية فقد طرح في هذه المرحلة أفكار عديدة عن أن حاجة مصر ـ لمتابعة جهود تنميتها ـ هي مجرد رأس المال العربي والدولي على السواء. وقد وضحت هذه الرؤية فيما عرضه السادات من تحليل ـ تضمنته ورقة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤ ـ للأوضاع الداخلية

---

(٧) محمود رياض، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٤٢٣.

(٨) جمال زهران، **السياسة الخارجية لمصر ٧١ ـ ١٩٨١** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ١١٧.

(٩) عن الخلافات بين مصر وسوريا حول توقيت رفع الحظر النفطي وارتباط ذلك بخطوات كيسنجر لفك الاشتباك عن الجبهة السورية، انظر: اسماعيل فهمي، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ١٣٨ ـ ١٤٤.

(١٠) عن ملابسات هذه المقايضة، أنظر: سامي منصور، **مذبحة لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١)، ص ٢٤٣ ـ ٢٦١.

ولمدى الترابط بين قضية التنمية والمتغيرات الجديدة التي نشأت في المنطقة العربية بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، والتي قادت إلى تراكم الثروة لدى البلدان العربية النفطية في الوقت الذي تعاني فيه مصر ـ لأسباب عديدة ـ من قصور في مواردها المالية، وبالتالي تعثر مشروعاتها التنموية. وفي محاولة لجذب رؤوس الأموال العربية طرحت السياسة المصرية نموذجاً يقوم على أساس فتح الأبواب لرأس المال العربي وللتكنولوجيا والادارة الغربية تمهيداً لدمجها بالعمالة والأسواق المصرية.

ويذهب بعض الآراء إلى القول بأن ورقة تشرين الأول/ اكتوبر تمثل الإعلان عن التحول في توجه السادات لتجسد عدة أمور معاً، من ناحية أولوية قضية التنمية على قضية الحرب، والدور المستقل. ومن هنا جاء تركيز السادات على أن حرب تشرين الأول/ اكتوبر هي آخر الحروب؛ ومن ناحية ثانية عكست هذه الورقة تصور القيادة المصرية لأسس ومنطلقات سياسة الإنفتاح الاقتصادي[١١].

ما يهمنا في هذا المجال هو أن سياسة مصر الخارجية عربياً في هذه المرحلة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) قد اقترنت بأمرين: **الأول**، هو متابعة سياسة تسوية سياسية خاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، بمشاركة أمريكية، دون الإهتمام بالنتائج السلبية لهذه السياسة على صيغة التضامن التي تولدت أثناء حرب ١٩٧٣. وأيضاً دون الاكتراث بالانتقادات العربية التي كانت توجه لهذه السياسة المصرية بخاصة من بلدان مثل العراق وسوريا والجزائر، بل محاولة مقايضة بعض هذه الانتقادات بالتنازل عن مساحات من القضايا كان لمصر فيها دور قيادي بارز والمثال الواضح هو الحالة اللبنانية.

الثاني، هو حرص القيادة السياسية على إنشاء وتكريس روابط سياسية واقتصادية بخاصة مع الأقطار العربية النفطية، وبوجه خاص الخليجية، في محاولة للاستفادة من ثرواتها النفطية في تدعيم نموذج التنمية الانفتاحي في مصر. وعلى الرغم من محاولات الحكومة المصرية في هذا الصدد، بل محاولات السادات شخصياً، لدفع البلدان العربية النفطية للتساهل في إقراض مصر ومنحها معونات مالية ودفع المستثمرين العرب ـ أفراداً وهيئات حكومية ـ للاستثمار في مصر، فإن النتائج لم تكن مشجعة، حيث أصرّت هذه البلدان على ضرورة التزام مصر بشروط معينة وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي شروط كانت مرفوضة إلى حد كبير لتأثيرها في الأوضاع الاجتماعية في مصر تأثيراً سلبياً ومفاجئاً. وتدل تجربة هيئة التعاون الخليجي لتنمية مصر طوال عام ١٩٧٦ على أن هذه البلدان لم تكن راغبة في مساعدة مصر مادياً بالقدر الذي تأمله، وإنما كانت مستعدة فقط لتقديم جرعات محدودة من المساعدة تكفي لمنع انهيار الوضع في مصر وحسب. ففي حين قدرت مصر حاجتها بـ ١٢ مليار دولار، لم تقدم الهيئة سوى مليارين فقط. وجاء ذلك بعد أحداث ١٧ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ التي كشفت مدى التدهور الاقتصادي في مصر وما يمكن أن يسببه ذلك من سقوط النظام القائم، وهو أمر كان يخشاه بعض البلدان النفطية[١٢].

---

(١١) انظر في ذلك: مصطفى، «سياسات تعبئة الموارد: السياسة الخارجية لمصر في عهد أنور السادات،» ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(١٢) حول تجربة هيئة الخليج في مصر، انظر: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠**، ط ٢، ٢ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ١٥٥ ـ ٢٥٥، و رضا هلال، **صناعة التبعية: قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٩٨ ـ ٩٩، و ١٠٤.

وهكذا تبددت الآمال التي عقدها السادات حول تكوين روابط اقتصادية وسياسية قوية مع البلدان النفطية الخليجية تكون سنداً لسياسة الإنفتاح الاقتصادي[١٣]. ويبدو أن البديل الذي رآه السادات ممكناً لتجاوز مصر أزمتها الإقتصادية الحادة هو التوجه بقوة نحو الحل السياسي لمشكلة الأرض المحتلة. وهكذا اجتمعت المسؤولية العربية الخليجية على وجه التحديد إلى جانب مسؤولية السادات وراء التدهور الذي حدث في مجمل البيئة العربية مثلما توضحه تطورات هذه المرحلة.

ج ـ مرحلة التردي والمقاطعة العربية لمصر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)

تبدأ هذه المرحلة بزيارة السادات للقدس وحتى نهاية حكمه في السادس من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١، وهذه المرحلة ذات مرحلتين فرعيتين: الأولى، من الزيارة وحتى توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩. كان محورها متابعة مصر لسلوك الإتصالات والمفاوضات مع اسرائيل على الرغم من معارضة بعض البلدان العربية لذلك وتحفظ البعض الآخر. والواقع أن السادات قد اعتبر أن انقسام البلدان العربية بين رافضة ومتحفظة وأخرى مؤيدة للزيارة هو دليل على عدم امكانية تعرض الوطن العربي لمبادرته ولعدم القدرة على افشالها تماماً. وعلى الرغم من التعثر الحاد الذي أصاب الاتصالات المصرية ـ الاسرائيلية عدة مرات في هذه المرحلة، فقد وضح تصميم السادات على استكمال هذه الطريق دون التلميح لاحتمالية التراجع عنها حتى ولو من قبيل الضغط على اسرائيل. وفي الوقت ذاته برزت محاولات من الوطن العربي لإعادة صياغة العلاقات المصرية ـ العربية وتقديم العرب الدعم الاقتصادي المناسب لمصر لدفعها إلى التخلي عن مواصلة سلوك التسوية المنفردة مثلما حدث في قمة بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ (القمة العربية الثامنة)، إلا أن هذه المحاولات لم تفلح.

كما شهدت هذه المرحلة تفجر إحدى القضايا التي ظُن أنها قد حسمت من قبل وهي قضية عروبة مصر. وقد عكس الحوار الذي دار بين المفكرين والساسة المصريين على صفحات الجرائد والمجلات وجود تيار قوي ينادي بإعلاء الوطنية المصرية على القومية العربية بل والحياد في المنازعات والقضايا العربية، باعتبار أن التدخل أو التورط في مثل هذه القضايا العربية، هو أحد الأسباب وراء أزمة مصر الإقتصادية. وقابل ذلك تيار آخر أكد على أن الانتماء الحقيقي لمصر هو الانتماء العربي. وقد دلل الحوار على المدى الذي وصل إليه بعض التيارات السياسية في مصر ورغبته في الإنكفاء إلى الداخل والتحلل من أي التزامات عربية[١٤].

أما المرحلة الفرعية الثانية فهي مرحلة ما بعد المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، التي تمت فيها عملية المقاطعة العربية لمصر. ومن المفارقات في هذا الصدد أن الأساس القانوني الذي بنيت عليه قرارات المقاطعة العربية يعود إلى اقتراح مصري كان قد قدم في عهد حكومة النحاس باشا في نيسان/ ابريل ١٩٥٠ إلى مجلس الجامعة العربية وأقر بالإجماع في حينه، ونص على عدم جواز أي دولة من دول الجامعة القيام بالتفاوض أو عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو

---

(١٣) حول زيادة أعباء الديون وخدمتها وما تمثله من ضغوط على الاقتصاد المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، ومسألة المعونات العربية في الفترة نفسها، انظر:

Khalid Ekram, ed., *Egypt: Economic Management in Period of Transition* (Baltimore, Mad.:Johns Hopkins University Press, 1980), pp. 358-361.

(١٤) انظر في ذلك: **عروبة مصر: حوار السبعينات**، اشراف سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨).

اقتصادي مع اسرائيل، وأن الدولة التي تُقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية، وأن تطبق بشأنها قرارات مقاطعة سياسية وقنصلية واقتصادية وتجارية ومالية[١٥].

وهكذا عزلت مصر عربياً بعد انفرادها بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، دون وجود أي غطاء عربي لمثل هذه العملية من التسوية ولنتائجها. ولم يتوقف الأمر عند حد خروج مصر عن الإجماع العربي بالتوقيع منفردة على صلح مع اسرائيل، ولكن ترتب على الإتفاق تحطيم التزامات مصر العربية أيضاً[١٦]، على الرغم من محاولة الربط بين المعاهدة وبين الاستمرار في محادثات الحكم الذاتي التي تضمنها إطار كامب ديفيد كتعبير عن اهتمام مصر السادات بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية ولقضية الأراضي العربية المحتلة.

أدى هذا التطور ومضاعفاته إلى اختلال جذري في الإمكانات الكلية العربية. فالإنعزال المصري كان معناه فجوة شديدة في الإمكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالإلتزام بإنهاء حالة الحرب مع العدو الإسرائيلي. كذلك تسبب الإنعزال المصري في نشأة أو تقوية أنماط معينة في السياسات العربية تمثلت في محاولة كل من العراق وسوريا للاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام العربي، وأثّر هذا التنافس ليس في العلاقات بين القطرين فقط ولكن في علاقات كل منهما بإيران ومنظمة الخليج العربي أيضاً. كما فرضت التطورات على تونس، التي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً مؤقتاً للجامعة العربية، أن تتخلى عن كثير من قواعد سلوكها السياسي وتتوجه نحو الشرق ومشكلاته[١٧].

وإذا كانت اتفاقات كامب ديفيد، ثم المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، قد نجحت في تحييد مصر عسكرياً واستبعاد الخيار العسكري من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن مصر حاولت القيام بدور عسكري ولكن في إطار مختلف عن إطار المواجهة مع اسرائيل، وهو ما وضح في التوجهات المصرية التي سعت إلى الإنخراط أكثر فأكثر في إطار الاستراتيجية الأمريكية والغربية عموماً، واستهدفت مواجهة ما سمي بمد النفوذ السوفياتي في المنطقة؛ وهكذا برزت محاولة الحلول محل ايران ـ بعد سقوط الشاه ـ كقاعدة متقدمة في الاستراتيجية الغربية في المنطقة[١٨].

كما شهدت هذه المرحلة تزايد التوتر المصري ـ الليبي في الوقت الذي نشطت فيه سياسات التكامل مع السودان. وهكذا بدا أن اللجوء المصري إلى السودان هو البديل لكسر سياسة العزلة العربية من جانب، وأنه البديل للتوجه العربي القومي من جانب آخر. وينطبق التحليل نفسه على سعي مصر إلى تطوير تحالفات جزئية مع كل من الصومال وعُمان.

وفي نهاية هذه الحقبة وصلت العلاقات المصرية ـ العربية إلى أدنى مستوى لها، وانعكس

---

(١٥) انظر في ذلك محاضر مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، بغداد ٢٧ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٩، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٥١٠.

(١٦) نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، ص ٧٦.

(١٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، وط ٤ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٢١.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول دور مصر في الخليج وارتباطه بالتوجه نحو مزيد من التحالف مع الاستراتيجية الغربية، انظر: علي الدين هلال، «مصر وأمن الخليج: مشكلة الدور المزدوج،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٨.

ذلك على مجمل الإدراك السلبي الذي عبر عنه السادات لطبيعة النظام العربي وطبيعة النظم العربية الحاكمة، أو الحكام العرب أنفسهم، في الوقت الذي استمرت فيه أجهزة الإعلام العربية في كيل السباب للسادات والنظام في مصر، واستمرت أيضاً محاولات بعض النظم العربية إحراج مصر في المحافل والمنظمات الدولية. ومع اغتيال السادات في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ غاب عنصر مهم في معادلة العلاقات المصرية ـ العربية، في الوقت الذي بدا فيه أن ثمة تغيرات كبرى قد تحدث على صعيد السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية وقضاياها المختلفة.

٢ ـ الفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)

مثلما سبقت الإشارة من قبل، فإن الوقوف عند عام ١٩٨٧ نابع من كونه نهاية للفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك، وبالتالي يمكن معالجتها باعتبارها فترة متكاملة وقابلة للمقابلة بعهد السادات، في الوقت الذي لا يتم فيه تجاهل أننا بصدد نهاية مفتوحة وأن هناك الكثير الذي يمكن توقعه في مجال السياسة الخارجية المصرية عربياً واقليمياً ودولياً.

ورث مبارك نظاماً سياسياً يتسم بست سمات، ثلاث منها في المجال الداخلي، وثلاث في المجال الخارجي. فسمات المجال الداخلي هي:

ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي وما رافقها من أزمة تمويلية حادة على الرغم من المعونات التي حصلت عليها مصر من الدول الغربية، مع ارتفاع المديونية الخارجية.

ـ نظام تعددحزبي مقيد، في الوقت الذي وجدت فيه قوى سياسية ترى أن لها الحق في تنظيم نفسها سياسياً وحزبياً دون ملاحقة من أجهزة الدولة.

ـ المواجهة مع التيار الاسلامي الراديكالي، التي بلغت ذروتها في حادث المنصة واغتيال السادات ذاته.

أما في المجال الخارجي فهناك:

ـ التحالف مع الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة، يقابله عداء ومواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

ـ سياسة السلام مع اسرائيل.

ـ عزلة مصرية في المجال العربي مع تشكيك في قدرة مصر على القيام بدور يتسم بسمات قومية في القضايا العربية المختلفة.

ثمة علاقة وثيقة بين سمات المجال الداخلي وسمات المجال الخارجي، كما يظهر في الجزء السابق من هذه الدراسة كالعلاقة بين الأزمة الاقتصادية والاتجاه نحو التسوية المنفردة. وإذا وجدت مقابلة بين ما ورثه مبارك وبين ما انتهت إليه فترة رئاسته الأولى فسوف تختلف الصورة إلى حد كبير دون أن يعني ذلك ضرورة الوصول إلى أحكام قيمية، كأفضل أو أسوأ.

وعلى الرغم من وجود بعض عناصر الإستمرارية، ولاسيما في المجال الداخلي، سوف تختلف الأمور من حيث الدرجة والكثافة[١٩]. وإذا نظرنا إلى المجال الخارجي فسوف تتضح ثلاث مفارقات على النحو التالي:

---

(١٩) حول بعض مظاهر الاستمرار والتغير في المجال الداخلي بين ما انتهت إليه حقبة الرئيس السادات والأشهر =

الأولى: خروج مصر من حالة العزلة العربية التي ورثها مبارك عن سلفه السادات، وهذه تمثل خروجاً عن أحد الموروثات.

الثانية: الإبقاء على خصوصية العلاقة بالولايات المتحدة، ولكن دون أن يعني ذلك استمرار العداء والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، بل وصلت التطورات إلى حد إعادة العلاقات الدبلوماسية ومعها قدر من الدفء وفتح الأبواب أمام مزيد من علاقات التعاون. وهنا أيضاً يوجد اختلاف بين ما انتهت إليه فترة رئاسة مبارك الأولى وبين احد موروثات حقبة السادات[٢٠].

الثالثة: وهي أنه على الرغم من الإبقاء على سياسة السلام والمصالحة مع اسرائيل كخيار استراتيجي، هناك نقاط اختلاف جوهرية تتعلق بحالة هذا السلام وما ارتبط به من تطبيع تعرض لشيء من الجمود، فضلاً عن فك الإرتباط بين العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ومفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني التي استهدفت إيجاد قيادة فلسطينية محلية كبديل عن المنظمة ودورها، في الوقت الذي برزت فيه خلافات جوهرية بين مصر واسرائيل حول سبل تسوية القضية الفلسطينية، كذلك استعادة العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير التي اعتبرت الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

ويتضح من هذه المفارقات الثلاث إلى أي مدى حدثت تغيرات في الموروثات الثلاثة الأساسية التي ميزت بداية الفترة الرئاسية الأولى لمبارك. ولا حاجة للتدليل على مدى الترابط والتداخل بين قضايا كل مجال وآخر عربياً واقليمياً ودولياً، فالتغير في أحد المجالات الاسرائيلية مثلاً، هو مدخل لاحداث تغيير في مجال آخر، وهو المجال العربي، والعكس صحيح أيضاً. ويصدق ذلك على التغيرات التي أصابت مجالي العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة والتطورات الإيجابية التي عرفتها تفاعلات مصر مع الاتحاد السوفياتي، رغم اصرار الدبلوماسية المصرية على عدم الربط بين المجالين، والتعامل مع كل طرف دولي باعتباره حقيقة منفصلة بذاتها. وإذا كان لمثل هذا الفصل ما يبرره من الناحية السياسية ـ الاعلامية، فإنه لا يعد بأي حال حقيقة علمية.

ثانياً: السياسة المصرية في المجال العربي
سمات التغير، المداخل، المراحل

هناك علاقة قوية بين التغير في السياسة، والتغير الذي يحدث في شخوص القائمين على السلطة. وتبدو هذه العلاقة في الدول التي يلعب فيها الرئيس دوراً غير محدود في تقرير أهداف ووسائل السياسة الخارجية. وعادة ما تثار التساؤلات حول ما يحمله الرئيس الجديد من أفكار وسياسات. وقد أثيرت مثل هذه التساؤلات بقوة في أعقاب تولي مبارك الحكم خلفاً للسادات، ولم يكن منبع هذه التساؤلات واحداً كما كانت أهداف كل طرف تختلف عن الأطراف الأخرى بقوة إلى حد التناقض. فاهتمام إسرائيل والولايات المتحدة بما يحمله مبارك اختلف ولا شك عن أهداف الأطراف العربية التي أثارت الاهتمام نفسه بتولي رئيس جديد لمصر. وفي إحدى الإشارات المبكرة

= السبعة الأولى من حكم الرئيس مبارك وصلة ذلك باحتمالات التغيير في السياسة الخارجية، انظر: أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٠٦ ـ ١١١.

(٢٠) انظر الجزء الخاص بالعلاقات السوفياتية ـ المصرية، في: **الموقف العربي**، العدد ٥٢ (آب/ اغسطس ١٩٨٤)، ص ٧٤ ـ ٨٥.

عن مضمون ووسائل السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد السادات، أشار وزير الدولة المصري بطرس غالي إلى العناصر التالية[٢١]:

١ ـ فيما يتعلق بالتسوية والعلاقات مع اسرائيل

أ ـ إن السلام والمصالحة مع اسرائيل خيار استراتيجي وليسا عملاً تكتيكياً.

ب ـ إن القضية الفلسطينية هي جوهر المشكلة، والسلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإن هدف مصر هو التوصل إلى سلام شامل، وهكذا فإن دورها في مباحثات الحكم الذاتي ليس التوصل إلى اتفاق نهائي وإنما إلى ترتيبات انتقالية سيتم وفقاً لها إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وان مصر لا تدعي التحدث باسم الفلسطينيين أو أن لديها تفويضاً لاتخاذ القرار نيابة عنهم[٢٢].

ج ـ إن مصر لا تدعي احتكار الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلام، ولذلك فهي ترحب بمبادرات ومقترحات جديدة سواء عربية أو غير عربية.

د ـ إن العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل ستستمر على المستوى نفسه ووفقاً لما نصت عليه معاهدة السلام أي علاقات طبيعية، التي لا توحي بأي شكل من الأشكال بوجود علاقات خاصة أو تحالف أو تعاون استراتيجي بين الدولتين، وإن مثل هذا التعاون يمكن تصور قيامه عندما يتحقق السلام الشامل والعادل[٢٣].

هـ ـ إن المحاولات لاقامة توافق استراتيجي ضد الهيمنة الأجنبية والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط لا يمكن أن تقوم على أرض صلبة ما لم يتم تحقيق تقدم ملموس بالنسبة إلى القضية الفلسطينية[٢٤].

٢ ـ بالنسبة إلى العرب

أ ـ إن الخلاف الحالي بين مصر والعرب ليس أول خلاف ولن يكون الأخير، وإن فكرة أن مصر معزولة أو يمكن أن تعزل هي فكرة يمكن رفضها بسهولة: وإن التصالح على المستوى الرسمي بين مصر وحكومات البلدان العربية الأخرى مآله إلى التحقيق: وإن التقارب بين القاهرة والعواصم العربية لا بد وأن يأخذ في اعتباره حقائق العلاقات القائمة بين مصر واسرائيل: وإن مصر لن تكون الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تحتفظ بعلاقات مع كل من اسرائيل والبلدان العربية[٢٥].

ب ـ إن التعاون في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات ليس حتمية تاريخية فقط ولكنه

---

(٢١) بطرس بطرس غالي، «سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٧٨ ـ ٨٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

ضرورة سياسية أيضاً، ولكن ما يمكن أن نتساءل بشأنه هو الشكل الذي سوف يتخذه هذا التعاون. ونظراً إلى أن جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لا وجود لها اليوم لأن ظروف ١٩٨٢ ليست هي التي كانت سائدة سنة ١٩٤٥، من المهم أن نتساءل عما إذا كان ينبغي أن نقيم نموذجاً معدلاً من الجامعة، وهل ينبغي أن يعدل ميثاق الجامعة العربية الصادر سنة ١٩٤٥ أو أن يستعاض عنه بميثاق جديد تماماً، وأي شكل ستكون عليه المنظمة وما يجب أن تتضمن من أجهزة[٢٦].

ج ـ إن هناك علاقة خاصة بالسودان، وإن مصر لم تتخل قط عنه وتعتبر أي عدوان على السودان عدواناً على مصر ذاتها[٢٧].

إلى جانب هذين المجالين، شملت مقالة بطرس غالي إشارة خاصة إلى أن عدم الإنحياز هو من العناصر الجوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وأن التعاون الوثيق بين مصر والولايات المتحدة يجد حدوده في تمسك مصر بالمبادىء الأساسية لعدم الإنحياز[٢٨].

ويمكن القول إن هذا المقال قد عكس بصورة أو بأخرى الإطار العام للسياسة الخارجية المصرية فيما بعد رحيل السادات، أو بعبارة أخرى عكس التوجه العام الذي ارتضته القيادة السياسية الجديدة، وهذا التوجه يكاد يظل هو ذاته الذي يمثل الأطر العريضة لحركة السياسة الخارجية المصرية عربياً واسرائيلياً ودولياً طوال السنوات الست ما بين ١٩٨١ و١٩٨٧ مع اختلاف في بعض التفصيلات غير المخلة بالتوجه العام، التي نشأت بفعل تطورات الأحداث ذاتها. ويبرز في هذا المجال تخلي السياسة الخارجية المصرية فيما بعد حزيران/ يونيو ١٩٨٢ عن موضوع مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني في الوقت الذي أكدت فيه حاجة المنطقة إلى السلام الشامل والعادل الذي لا يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني.

من ناحية أخرى يمكن القول إن هذا المقال المبكر قد تضمن ثلاث رسائل أساسية:

ـ **الرسالة الأولى** للقوتين العظميين عبرت عن نفسها باهتمام السياسة الخارجية المصرية بعد ١٩٨١ بسياسة عدم الانحياز.

ـ **الرسالة الثانية** وقد وجهت للعرب وتضمنت تطميناً بأن القيادة المصرية تؤمن بحق الشعب الفلسطيني وأن مصر لن تكون بديلاً عن قيادته، وأن مصر تفتح أبوابها للعرب دون شروط، وأن العلاقات مع اسرائيل لن تكون بديلاً للعلاقات مع العرب على الرغم من الخلافات القائمة. بعبارة أخرى، تضمنت الرسالة الموجهة للعرب محاولة إزالة اللبس والغموض الناشىء بين التزام مصر ناحية اسرائيل والالتزام ناحية العرب وقضيتهم المركزية، القضية الفلسطينية.

ـ أما **الرسالة الثالثة**، فقد وجهت إلى اسرائيل واستهدفت بدورها إزالة شكوكها حول مدى التزام مصر في ظل رئيسها الجديد بسياسة السلام والمصالحة معها. وفي الوقت نفسه التأكيد على المبادىء العامة التي تؤمن بها مصر لدفع عملية التسوية في المنطقة واقامة سلام شامل وعادل.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٨.

وفي إطار هذا التوجه العام بدأت السياسة المصرية في التأكيد على بعض الحقائق المترابطة التي تعكس بدورها هذا التوجه.

وعلى صعيد السلوك المصري تجاه المنطقة العربية، فيمكن القول إن هذا السلوك قد تطور عبر مرحلتين رئيسيتين: مرحلة وقف التدهور في علاقات مصر العربية؛ ومرحلة إبراز وتأكيد السمات القومية للسياسة الخارجية المصرية.

وفيما يلي إشارة إلى طبيعة وقضايا كل مرحلة:

أ ـ مرحلة وقف التدهور

وتبدأ هذه المرحلة في أعقاب تولي مبارك الحكم وحتى قيام اسرائيل بغزو لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية امتزجت فيها عناصر التغير بعناصر الاستمرارية، كما برزت خلالها بعض التوجهات العربية الإيجابية ازاء مصر ورئيسها الجديد.

في إحدى الدراسات المبكرة عن سلوك السياسة الخارجية المصرية في بداية عهد مبارك أشار أحمد يوسف إلى أنه خلال الشهور السبعة الأولى لرئاسة مبارك اتسمت سياسته الخارجية إزاء اسرائيل بعدة سمات كانت بدرجة أو بأخرى استمراراً لبعض السمات التي عرفتها السياسة الخارجية المصرية في الفترة الأخيرة لحكم السادات. وتبرز هذه السمات في الإستمرارية الأكيدة فيما يتعلق بالأساس القانوني لعملية السلام في الشرق الأوسط[٢٩]، وفيما يتعلق بالموقف من استمرار عملية السلام، بحيث تفضي إلى تسوية أشمل. اتفق مبارك بوضوح مع السادات في محورية المشكلة الفلسطينية بالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، كذلك اتفق مبارك مع السادات في تكييف المشاركة المصرية في مباحثات الحكم الذاتي من زاوية أنها لا تعني أن مصر تتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم. وبالنسبة إلى قضية تمثيل الفلسطينيين حَافَظَ مبارك على خط السادات في اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لشعب فلسطين دون أن تكون الممثل الوحيد. وكذلك هناك اتفاق بين الرئيسين حول أهمية الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والعرب، واسرائيل والمنظمة[٣٠].

أما عن نقاط الاختلاف، أو عناصر التغير فهي اثنتان: النقطة الأولى منهما يمكن أن تدور بصورة أو بأخرى حول رفض تقديم تنازلات جديدة، وهو ما طبق في رفض الربط بين إتمام انسحاب اسرائيل من سيناء وبين توقيع اعلان مبادىء للحكم الذاتي وأسلوب معالجة مشكلة طابا؛ أما النقطة الثانية فتتعلق بموضوع زيارة مبارك إلى اسرائيل ورفضه لأن يتضمن برنامجها زيارة للقدس ورفض اسرائيل بالتالي اتمام الزيارة على هذا الأساس[٣١].

أما في مجالات العلاقات بالوطن العربي، فتشير الدراسة المذكورة إلى وجود عناصر للتغير والاختلاف على النحو التالي:

ـ إن الشك في انتماء مصر العربي الذي عبّر عنه السادات، قابله حرص من مبارك في التأكيد عليه وإعلانه، والتأكيد على أن مآل الأمور الطبيعي هو عودة مصر إلى الوطن العربي.

---

(٢٩) أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» ص ١١٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١٧.

ـ ايقاف الحملات الدعائية المضادة للوطن العربي والبدء في سياسة عدم اطلاق أي كلمة ضده ولو على سبيل الرد على الهجوم على مصر من جانب أي بلد عربي آخر، وهذه نقطة اختلاف عما كان عليه الوضع في نهاية حكم السادات، وقد ترتب على هذه السياسة حدوث تحسن في المناخ العربي[٣٢].

ـ إن نقطة الاتفاق التي جمعت بين السادات ومبارك بدت في أن أساس العودة هو أن تكون بمبادرة من العرب وليس من مصر، مع التأكيد من قبل مبارك على أن أبواب مصر مفتوحة للبلدان العربية دون إحراج من مصر.

ـ التأكيد على رفض الحرب ضد أي دولة جارة أيّاً كانت، اسرائيل أو أي بلد عربي والمقصود هو ليبيا.

ـ التأكيد على العلاقة المتبادلة بين حاجة مصر إلى العرب، وحاجة العرب إلى مصر، على عكس ما قاله السادات في السابق من أن العرب هم الذين يحتاجون إلى مصر دون أن تحتاج مصر إليهم[٣٣].

ـ إن الموقف من حرب الخليج في هذه الفترة المبكرة كان شبه حرفي لموقف السادات، ولأن تولي مبارك للرئاسة في مصر قد أعقبه تغير في الظروف في منطقة الخليج وبسبب تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية فقد كان طبيعياً أن يبدي اهتماماً أكبر بأمن الخليج عبّر عن نفسه في التأكيد بأن مصر لا تقبل أي مساس بأمن البلدان العربية في الخليج وسلامة أراضيها، مع الإعراب عن الأمل في انتهاء الحرب، في الوقت الذي استمر فيه تقديم السلاح والذخائر للعراق[٣٤].

وفي ظل هذا التقويم المبكر، تبدو الغلبة لعناصر الاستمرار، وإن عناصر التغير ليست محسوسة كمياً بالقدر الكافي. ومع ذلك فإن مجرد المواقف الجديدة التي عبّر عنها مبارك ـ من الناحية الكيفية ـ بخاصة فيما يتعلق بعدم الهجوم الإعلامي والسياسي على البلدان العربية والتأكيد على ضرورة زوال الخلافات وعودة العلاقات المصرية ـ العربية إلى جانب رفض زيارة اسرائيل ورفض تقديم تنازلات جديدة، كان لها مردود ايجابي في المنطقة العربية. وبدا ذلك في تصاعد اتجاهات سياسية واعلامية في المنطقة العربية نادت بأهمية مقابلة الوطن العربي لهذه التوجهات الإيجابية في السياسة الخارجية المصرية بتوجهات إيجابية مماثلة، في الوقت الذي وجد فيه بعض الآراء أن هذه التغيرات لا تمس سوى القشور ولا تطول اللب الذي هو مراجعة اتفاقات كامب ديفيد ورفض المقولات الإسرائيلية ـ الأمريكية وإعادة الاعتبار للمعيار الوحيد للتضامن العربي الذي هو مجابهة العدو الصهيوني[٣٥].

والواقع أن التقويمات المختلفة لأوجه التغير التي أتى بها مبارك في هذه المرحلة تبدو طبيعية، نظراً إلى غلبة عناصر الاستمرار على عناصر التغير، ويمكن تفسير ذلك بكون هذه الفترة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: انعام رعد، «معيار استعادة مصر مجابهة العدو الصهيوني،» المصدر نفسه، ص ٣٠٩، و ابو علي مصطفى، «لا مبرر لاستمرار الجدل حول اتجاهات النظام المصري،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٧ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

مبكرة للغاية، ويمكن اعتبارها بمثابة فترة انتقالية. وكسمة كل الفترات الانتقالية تمتزج فيها عناصر الاستمرار بعناصر التغير، الأمر الذي يجعل إيجاد تقويم نهائي أمراً عسيراً. فضلاً عن ذلك، فإن تعقيدات الوضع العربي في هذه الفترة وحاجة مصر إلى توفير مناخ سياسي مناسب، دون توتر مع اسرائيل أو مع العرب ويؤهل إلى انسحاب اسرائيل واسترداد سيناء، كانت كلها عوامل لم تسمح إلّا ببعض التغيرات المحدودة على النحو المشار إليه.

ب ـ المرحلة الثانية: حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

هذه المرحلة يمكن اعتبارها مرحلة التأكيد على السمات القومية للسياسة الخارجية المصرية في المجال العربي، التي انتهت عملياً باستعادة العلاقات الدبلوماسية ـ على أسس ثنائية ـ مع غالبية البلدان العربية التي كانت ملتزمة بقطع العلاقات مع مصر.

إن تأمل تطورات السياسة المصرية في هذه المرحلة يكشف عن مدخلين أمكن من خلالهما استعادة بعض السمات القومية للسياسة المصرية، وهما القضية الفلسطينية وحرب الخليج. وفيما يلي توضيح للسلوك المصري الخارجي تجاه هاتين القضيتين.

(١) مدخل القضية الفلسطينية

إذا كان الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ يمثل علامة فارقة من تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإن الحكم نفسه يصدق على علاقات مصر واسرائيل من جانب وعلى علاقة مصر واسرائيل فيما بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية من جانب آخر. وقد مثلت جملة المواقف المصرية التي اتخذت أثناء الغزو وأثناء حصار بيروت وما تلاها من مذابح في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، منعطفات حقيقية في هذا المجال. وكان مثيراً في ذلك الوقت أن تعلن الخارجية المصرية في ٢ تموز/ يوليو أن علاقة مصر باسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ولذلك فقد توقفت العملية التالية للسلام وهي التوصل إلى حل باقي المشكلات القائمة.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي توحي فيها السياسة المصرية بالفصل بين ما تم التوصل إليه من تطور في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وبين ما يمكن التوصل إليه بشأن القضية الفلسطينية وهو ما يمثل الجزء الثاني من إطار كامب ديفيد.

وقد توالت المواقف المصرية على نحو شمل عودة العلاقات بمنظمة التحرير، والترحيب بالوثيقة التي وقعها زعيم المنظمة ياسر عرفات في ٢٢ تموز/ يوليو ـ أثناء حصار بيروت ـ وقضت بقبول جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتكثيف الإتصالات بالإدارة الأمريكية لوقف العدوان الاسرائيلي، ودعوتها ـ أي الادارة الامريكية ـ إلى البدء فوراً في حوار مع الشعب الفلسطيني[٣٦].

كما توالت الاتصالات المصرية ـ الفرنسية وانتهت بإعداد مسودة مشروع مشترك لتسوية

---

(٣٦) في تفصيلات هذه المواقف المصرية بعد غزو لبنان، انظر: وحيد عبد المجيد، «الموقف المصري من الغزو الاسرائيلي للبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

أزمة الشرق الأوسط، إلّا أن التحفظ الأمريكي على هذا المشروع وعلى التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد حال دون تمريره في مجلس الأمن[٣٧].

وحين انتهت التطورات بخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان دون ارتباط هذا الخروج بحل شامل للقضية الفلسطينية، أبدت مصر تحفظها على خطة الخروج التي أعدها المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، والتي ركزت على ترحيل المقاومة من لبنان. ولكن اضطرار منظمة التحرير للموافقة على الخروج من لبنان، دفع مصر إلى تحديد موقفها بوضوح من مستقبل التسوية في الشرق الأوسط، فوضع مبارك ثلاثة شروط رئيسية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي وهي:

- اعتراف أمريكا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
- ضرورة وقف كل الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها اسرائيل في الأراضي المحتلة.
- اتخاذ اجراءات معينة لاعادة الثقة إلى المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة.

ثم عادت القاهرة لتضيف شرطاً جديداً، وهو الحصول على تفسير أمريكي واضح لإطار كامب ديفيد ينطوي على تحديد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكانت مصر قد حددت في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ آب/ اغسطس عام ١٩٨٢ تصورها لهذه الحقوق الفلسطينية وهي الحق في إقامة دولة؛ الحق في العودة والتعويض؛ الحق في التفاوض على قدم المساواة؛ الحق في الاعتراف؛ الحق في القبول والرفض؛ والحق في الأمن[٣٨].

ومع استمرار اسرائيل في سياسة قتل الأبرياء من المدنيين، حتى بعد توقيع اتفاق خروج المقاومة من لبنان، وعلى أثر مذابح صبرا وشاتيلا، اتخذت مصر قراراً باستدعاء سفيرها من اسرائيل في ٨٢/٩/٢٠ وحددت ثلاثة شروط لعودة السفير إلى تل أبيب وهي:

- انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان.
- تحديد المسؤولية في مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا.
- السير بالقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[٣٩].

كما اتخذت مصر مواقف عديدة مست عملية التطبيق في المجالات التجارية والسياحية[٤٠]، كما شمل التحول في الموقف المصري عدم الإصرار على إطار كامب ديفيد كأساس لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتي، والقبول بأي تسوية سلمية يتفق عليها جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات التي أصابت الموقف المصري، فيما بعد غزو لبنان وخروج المقاومة الفلسطينية كانت محلاً للانتقاد من الجانب الاسرائيلي.

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول المشروع المصري ـ الفرنسي، انظر: نادية محمود مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٢، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٩ ـ ٤٤.

(٣٨) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٣٩) هالة مصطفى، «العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد احداث لبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ٩٣.

(٤٠) انظر في تفصيلات ذلك: المصدر نفسه، ص ٩٤.

وقد واصلت السياسة المصرية اقترابها من منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني ومن قيادة عرفات لها، وبدأ ذلك أثناء حصار مدينة طرابلس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ التي وصل إليها وفد من المعارضة المصرية ساهم في تأمين الاتصالات وترتيب الأمور على نحو كفل خروج عرفات ومن معه من طرابلس بحراً تحت حماية مصرية جوية وبحرية، اضافة إلى ترتيب لقاء رسمي بين مبارك وعرفات في القاهرة تم في ١٩٨٣/٣/٢٢[٤١]. وكان اللقاء بداية لمرحلة من التقارب المصري ـ الفلسطيني تركز خلالها جهد الدبلوماسية المصرية على ايجاد صيغة تحرك مشترك فلسطيني ـ أردني بغية التوصل إلى تشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة الخاصة بأزمة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القرار (٢٤٢). كما حاولت السياسة المصرية تعديل مبادرة ريغان وذلك من خلال العلاقات المصرية ـ الأردنية ومحاولة إحياء المشروع الفرنسي ـ المصري، والسعي إلى تحديد اتفاقات كامب ديفيد عن طريق البدء بعملية السلام بهدف إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ولمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون والتنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير[٤٢].

وفي إطار هذه التطورات المتلاحقة بلور بطرس غالي الرؤية المصرية لحل أزمة الشرق الأوسط بثلاث نقاط أساسية:

الأولى: إن نقطة البداية في السلام الشامل تنطلق من التوجه لحل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها، بشرط أن يتم ذلك من خلال مشاركة نشطة لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأن يكون هذا التوجه للحل تحت مظلة موقف عربي منسق يرتفع إلى مستوى الأحداث.

الثانية: ان اسرائيل تتحمل مسؤولية جسيمة في استمرار تردي أوضاع المنطقة باستمرار تعنتها ووقوفها ضد حركة التاريخ.

الثالثة: ان نقطة الضعف الأساسية في الموقف العربي تتمثل في أنه لا يوجد هناك رؤية عربية شاملة متفق عليها، يمكن اعتمادها منهجاً عملياً للتحرك نحو إنقاذ المنطقة من مخاطر تثبيت الإحتلال والاستيطان الاسرائيلي، وانقاذها من خطر الاستنزاف البشري والاقتصادي في حرب الخليج[٤٣].

ولتحقيق ذلك تحركت السياسة المصرية حتى نهاية هذه المرحلة، أي حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في عدة مسارات على النحو التالي:

ـ مسار الحرص على وحدة المنظمة وتأييد قيادتها الشرعية ـ قيادة عرفات ـ في مواجهة محاولات الإنشقاق عليها.

ـ مسار دفع الحوار الأردني ـ الفلسطيني للتوصل إلى رؤية مشتركة تكون بمثابة قاعدة للتحرك المشترك، وقد بدا أن هذا المسار قد حقق نتائج إيجابية مع توصل الطرفين إلى اتفاق عمان

---

(٤١) سميح شبيب، «العلاقات الفلسطينية ـ المصرية الرسمية منذ زيارة عرفات (١٩٨٣/١٢/٢٢) لغاية «اعلان القاهرة» (١٩٨٥/١١/٧)،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٢ ـ ١٦٣ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

في نيسان/ ابريل ١٩٨٥. ومع تعرض هذا الاتفاق فيما بعد إلى صعوبات عديدة وصلت إلى حد الغائه في العام ١٩٨٦، كانت السياسة المصرية تسارع إلى محاولة دفع الطرفين لمواصلة الحوار وعدم قطع الصلات بينهما[٤٤].

ـ مسار الضغط على الإدارة الأمريكية ومناشدتها بفتح حوار ـ وليس تفاوضاً ـ مع المنظمة وهو ما تبلور في عدد من الأفكار التي تقدم بها مبارك في زيارته إلى الولايات المتحدة في شباط/ فبراير وأيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٥، وهو المسار الذي لم يأت بثمار إيجابية نظراً إلى تحفظات الإدارة الأمريكية في هذا الشأن[٤٥].

ـ مسار تأييد المؤتمر الدولي باعتباره صيغة متاحة ومؤهلة لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة، وهي الصيغة التي تنال تأييداً واسعاً من جميع الأطراف العربية. وجاء تركيز السياسة المصرية على هذه الصيغة بعد تعثر الإتفاق الأردني ـ الفلسطيني واستمرار الرفض الأمريكي للاعتراف بالمنظمة. ومن جانب آخر نتيجة للتطورات الإيجابية في العلاقات المصرية ـ السوفياتية منذ عام ١٩٨٥، وكان من ضمن نتائجها بلورة قناعة مصرية بأهمية أن يكون هناك دور سوفياتي في التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وأن الصيغة الأنسب لهذا الدور هي المؤتمر الدولي.

وعلى الرغم من أن الموقف المصري من المؤتمر الدولي في سنواته الأخيرة قد أخذ صيغاً عديدة من طبيعة وصلاحيات المؤتمر، إلّا أن السياسة المصرية، وكما يبدو من تحركاتها الأخيرة، تجعل من صيغة المؤتمر الدولي الذي تشترك فيه القوى الخمس الكبرى إلى جانب الأطراف المعنية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي أساساً للتحرك نحو التسوية، دون أن تربط ذلك بالاصرار على صيغة محددة لهذا المؤتمر، انتظاراً لما تصل إليه قناعات الأطراف المعنية الأخرى. وفيما يعتبر بعض التقويمات أن الموقف المصري لا يؤيد بقوة صيغة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة، تعتبر السياسة المصرية أن موقفها هذا يقوم على أسس مرنة، وأن عدم وضع شروط محددة وجامدة هو نوع من توفير الفرص الأفضل لانعقاد المؤتمر الدولي ذاته[٤٦].

ـ مسار الضغط على اسرائيل للاعتراف بالمنظمة مقابل اعتراف المنظمة بها وبقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ومن الصحيح القول إن هذا المسار لم يؤد إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد. وصحيح أيضاً الاستنتاج بأن هذا المسار يتوافق مع الإطار العام الذي تتحرك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ولاسيما بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢، ومن ثم فهو يمثل نقطة اتفاق وتلاق مصري ـ فلسطيني.

ـ مسار حث دول الجماعة الأوروبية للقيام بدور ايجابي لدفع عملية التسوية السياسية عبر الضغط على كل من الادارة الامريكية والحكومة الإسرائيلية للاعتراف بدور المنظمة في عملية التسوية السياسية، ولقبول صيغة المؤتمر الدولي.

---

(٤٤) حول الموقف المصري المساند لاتفاق عمان، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، تحرير السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ٣٦٨.

(٤٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٣.

(٤٦) حول تطور الموقف المصري من المؤتمر الدولي وملابساته، انظر في ذلك: حسن أبو طالب، «مواقف الدول العربية المشاركة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧٨ ـ ٨١.

ـ مسار تأييد الانتفاضة وإدانة السلوك الإسرائيلي الارهابي في مواجهتها، ومحاولة توظيفها لإقناع الأطراف المعنية وبخاصة الإدارة الأمريكية واسرائيل بأن السبيل هو الحل السلمي والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

يمكن القول إن هذه المسارات مجتمعة كانت تمثل بدورها مساراً كلياً في اتجاه البلدان العربية مجتمعة يقوم على أساس أمرين متلاصقين معاً: **الأول**، وهو أن مصر تسعى إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية؛ **والثاني**، هو أن علاقة مصر باسرائيل رغم كل ما يشوبها من توتر وضغوط متبادلة يمكن توظيفها في هذا الشأن لغرض التوصل إلى اعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

(٢) مدخل الحرب العراقية ـ الإيرانية

سبق القول إن السلوك المصري في المرحلة المبكرة من رئاسة مبارك الأولى كان متماثلاً، إلى حد كبير، مع السلوك الذي أبداه السادات في نهاية حكمه. إلّا أن متابعة السلوك المصري يكشف عن تغيير كبير في الأسس التي استند إليها في تأييد العراق وفي حجم هذا التأييد سياسياً وعسكرياً. ويمكن القول إن ملامح هذا التغيير تظهر في أمرين رئيسيين:

أ ـ نوعية المساندة والتأييد المصري، حيث لم يعودا مجرد تعاطف مع قطر عربي أو نوع من رد الجميل، بل تعبيراً عن موقف عربي قومي في مواجهة تحديات من دولة جارة غير عربية. ومن هنا كانت استجابة مصر لطلبات العراق العسكرية في حدود الامكانات المصرية المتاحة، فضلاً عن الاستجابة، رغم مصاعب مصر الاقتصادية، لطلب عراقي بتأجيل سداد بعض المبالغ المستحقة على العراق من صفقات الأسلحة والمعدات. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار المساندة المصرية لم يقترن بأي ادعاءات مصرية بالإشتراك في الحرب، بل كان التأكيد هو عدم مشاركة أي جندي مصري في المعارك[٤٧].

ب ـ الربط بين أمن الأقطار الخليجية ـ في مواجهة التحديات الايرانية ومحاولة توسيع رقعة الحرب كما حدث في بعض مراحلها بخاصة في نهاية ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧ ـ وبين أمن مصر القومي ذاته. ومن الجائز القول إن مثل هذا الربط بين أمن أقطار الخليج وأمن مصر القومي نبع من إدراك جملة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها مصر إذا ما قدر لايران تحقيق انتصار في مواجهة العراق. ويمكن القول إن جملة المخاطر المحتملة هي على النحو التالي:

ـ إن الانتصار الإيراني سيمثل ـ ولو بطريقة غير مباشرة ـ إضافة إلى رصيد القوة الإسرائيلية الواقعة على الحدود الشرقية لمصر.

ـ إنه قد يدعم من دور وحركة التيارات الإسلامية الناشطة في المنطقة، بما يحمله ذلك من احتمالات للإنشقاق الديني والطائفي في المنطقة كلها.

ـ إن الانتصار الإيراني سوف يفتح الباب للطموحات الاقتصادية الايرانية في منطقة

---

(٤٧) حول بعض المساعدات المصرية من السلاح للعراق وعدم المشاركة المباشرة في المعارك، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ٣٩٠.

الخليج الغنية، بما يعنيه ذلك مباشرة من حرمان مصر من مصادر مهمة للتمويل والتعامل الاقتصادي الذي يساهم في حل المشكلات الاقتصادية في مصر.

ـ يرتبط بهذا كله التأثير في هيبة مصر ومكانتها العربية والإسلامية والدولية، وهي هيبة ومكانة تمثل في ذاتها رصيداً قوياً للدولة المصرية يساهم في تقوية موقفها في جميع علاقاتها الدولية[٤٨].

وإذا كان مثل هذه المخاطر المحتملة يمثل بدرجة أو بأخرى بواعث مصرية لمساندة العراق والوقوف مع الأقطار الخليجية للحفاظ على أمنها واستقرارها، فإن مخاطر مماثلة مثلت بدورها بواعث لدى الأقطار الخليجية لفتح المجال أمام مصر لاستعادة دورها في المنطقة العربية. إلّا أن الملاحظ أن تأكيد الأقطار الخليجية على خطأ استمرار سياسة عزل مصر عن الوطن العربي لم يكن مقروناً بالتسليم بصواب نهج كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[٤٩].

بناء على المدخلين السابقين وما حدث فيهما من تطورات عكست، بدرجة أو بأخرى، رغبة القيادة المصرية في إعلاء السمات القومية للسياسة الخارجية المصرية، الأمر الذي مهد لعملية استعادة العلاقات الدبلوماسية بغالبية الأطراف العربية. والواقع أن عملية التمهيد هذه لم تكن شأناً مصرياً وحسب، بل كانت شأناً مصرياً ـ عربياً مشتركاً. وتدل التفاعلات المصرية ـ العربية التي تمت في غضون الأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧، على أن غياب الشق الرسمي الدبلوماسي لم يمنع من وجود تفاعلات حقيقية ونشطة بين مصر والكثير من البلدان العربية، كتبادل زيارات كبار المسؤولين وعقد اتفاقات اقتصادية واعلامية ونقابية، وفي مجال الأمن والشرطة، فضلاً عن وقوف بعض البلدان العربية مواقف مؤيدة لعودة مصر إلى الكثير من المنظمات الدولية كالمؤتمر الإسلامي وبعض المنظمات غير الحكومية التي تعرضت فيها عضوية مصر إلى التجميد، والتي عادت إليها مصر حتى قبل قرار قمة عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، مثل الإتحاد العربي للألعاب الرياضية، واللجنة الكشفية العربية، والمجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب، واتحاد الغرف التجارية العربية وغيرها.

ويبرز في مجال التمهيد لاستعادة العلاقات الدبلوماسية العربية بمصر، دور الأردن والإمارات العربية والكويت، وفي مراحل متأخرة كل من السعودية والعراق، فضلاً عن مساهمات منظمة التحرير في هذا الصدد، التي تعود إلى خريف عام ١٩٨٣. وقد وضحت أدوار هذه الأطراف العربية الإيجابية في قمة الدار البيضاء الطارئة التي عقدت في آب/ اغسطس عام ١٩٨٥، والتي طرحت فيها قضية عودة مصر، وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار عربي بهذا الصدد، فإن مجرد طرح القضية للنقاش دلل على وجود إتجاه عربي رسمي قوي يريد استعادة العلاقات بمصر. وكان لجهود هذه الأطراف العربية مجتمعة دورها الكبير في قرار قمة عمان فيما بعد.

وقد وصل التوجه العربي للسياسة الخارجية المصرية إلى ذروته قبيل قمة عمان الطارئة بما يقارب الشهر، وظهر ذلك في الخطاب الذي وجهه مبارك في بداية فترة رئاسته الثانية في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، وهو الخطاب الذي تضمن للمرة الأولى تصوراً لما يجب أن تكون عليه

---

(٤٨) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٤٩) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٨٧، المصدر نفسه، ص ٤١٨.

العلاقة بين مصر والبلدان العربية على الرغم من عدم وجود العلاقات الدبلوماسية. وقد أشار مبارك إلى عدة عناصر تشارك معاً في تشكيل هذا الدور المصري في المجال العربي، وهذه العناصر هي[٥٠]:

أولاً: التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا، وبالذات، لكيفية الحفاظ على الأمن القومي للأمة العربية.

ثانياً: الحفاظ على استقلال الارادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربي.

ثالثاً: التزام كل قطر عربي باحترام المواثيق الأساسية التي قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة، وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وأن مصر ستظل وفيّة لهذه المواثيق وأمينة عليها.

رابعاً: التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل في شؤون الأقطار الأخرى.

خامساً: توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأسس التي تحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة في المنطقة، ويجب أن يكون هذا التصور بعيداً عن العنصرية والتمييز العرقي والطائفية، ورافضاً لدعاوى التوسع الاقليمي والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق.

سادساً: العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها ودياً.

سابعاً: الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي.

وبعد اعلان هذا التصور المصري بأسابيع قليلة، الذي تضمن تأكيدات باحترام مصر لمواثيق العمل العربي المشترك، دشنت قمة عمان مرحلة جديدة في العلاقات المصرية ـ العربية.

ثالثاً: مقابلة وملاحظات

يمكن القول إن هناك مضموناً عربياً واحداً للسياسة الخارجية المصرية. ويعني هذا المضمون ببساطة متناهية نوعاً من الالتزام النوعي والقيمي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولاسيما قضيتي الأمن القومي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كذلك يمكن القول إن هذا المضمون بتعريفه المبسط هذا ينصرف أيضاً إلى السياسات الخارجية لجميع البلدان العربية. أما عن وسائل التعبير عن هذا المضمون العربي فهي لا تختلف وحسب بين بعض البلدان العربية وبعضها الآخر. وإنما ضمن البلد نفسه أيضاً في مراحله التاريخية المختلفة، وبين رؤسائه وقياداته الذين يتوافدون عليه بين حقبة وأخرى. ومن هذا المنظور يمكن الحديث عن المراحل المختلفة وعن التغيرات في السلوك السياسي الخارجي المصري فيما بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٧. وفي الوقت نفسه مع عدم إغفال العلاقة بين المضمون ـ بالمعنى المشار إليه ـ والسلوك الذي هو تعبير

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

عن هذا المضمون، كذلك مع عدم إغفال العلاقة الجدلية بين السلوك المصري في لحظة معينة وبين بواعثه ومردوداته ونتائجه المختلفة عربياً ودولياً. وفي هذا الصدد يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

١ ـ إن كلا الرئيسين، السادات ومبارك توليا السلطة، ولم تكن تفاعلات مصر العربية في أفضل صورها. فالسادات تولى السلطة وكان هناك عدم ثقة، وشكوك يبديها بعض البلدان العربية في مدى التزام مصر بالقضية الفلسطينية، وبالعمل على تحرير الأرض العربية؛ أما مبارك فقد تولى السلطة، ومصر تشهد حالة من العزلة العربية سياسياً واقتصادياً، صاحبها غياب ملموس للفاعلية المصرية في البيئة العربية.

وبالنسبة إلى النهايات، فقد وصلت تفاعلات مصر العربية في نهاية عهد السادات إلى أسوأ الحالات، (المقاطعة والهجوم الإعلامي والسياسي المتبادل... الخ)، على الرغم من مرور هذه التفاعلات، في لحظة بعينها، بأفضل حالات التضامن والدور القيادي المصري الفاعل، كما حدث في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وبالنسبة إلى حقبة مبارك، وعلى الرغم من بدايتها العسيرة عربياً، فقد انتهت إلى انفراج ملموس واستعادة العلاقات الدبلوماسية بغالبية البلدان العربية. وللوهلة الأولى تبدو المقابلة أنها لمصلحة الفترة الرئاسية الأولى لمبارك.

٢ ـ إن التطورات والتغيرات التي صاحبت السياسة الخارجية المصرية في المجال العربي أثناء عهد السادات صاحبها تغيرات أساسية وجوهرية في كلا المجالين، الداخلي (الإنفتاح والتعددية الحزبية)، والخارجي الدولي الخاص بالعلاقات بالقوتين العظميين (الارتباط بالغرب والعداء للسوفيات).

ومن ثم فإن بعض الاجتهادات التي تحاول أن تربط بين التحولات في المجالات الداخلية والعربية والدولية تبدو صحيحة، وبخاصة حتى العام ١٩٧٧، وهو التاريخ الذي أثبت فيما بعد، وجود قدر من الإنفصال بين تطورات المجالات الثلاثة.

يبدو ذلك مختلفاً بالنسبة إلى خبرة رئاسة مبارك الأولى، حيث إن أداء السياسة الخارجية المصرية عربياً لم يصاحبه أي تغيرات في المجال الداخلي الذي ظل على حاله في خطوطه العريضة، مع بعض اللمسات التي لم تغير من جوهر الأمور. فالإنفتاح صار انتاجياً ـ أو هكذا رفع الشعار ـ والتعددية الحزبية المقيدة شهدت قليلاً من الإنفراج.

٣ ـ أما الأزمة الاقتصادية، أو بعبارة أخرى، قلة الموارد المالية المصرية، فقد اختلف توظيفها من حقبة إلى أخرى. ففي حين اعتبرت رسمياً أحد بواعث تحول السياسة المصرية بقوة نحو الأقطار النفطية العربية منذ بداية السبعينات وحتى العام ١٩٧٧، وبعد الخبرة السيئة مع هذه الأقطار مثلما وضح في تجربة هيئة الخليج للتنمية في مصر، اعتبرت أيضاً باعثاً قوياً نحو التوجه للحل السلمي الإنفرادي.

فالأمر قد اختلف في الفترة الرئاسية الأولى لمبارك حيث لم تظهر، على الأقل من الناحية العلنية، أي علاقة بين إعلاء السمات للسياسة المصرية وبين الأزمة الاقتصادية التي تعانيها مصر. وقد وضح حرص القيادة السياسية على نفي أي صلة بين الأمرين، في كل مرة أثير فيها الحديث عن وقوف مصر إلى جانب البلدان الخليجية مقابل مساندة الأخيرة اقتصادياً ومادياً لمصر. وبدا ذلك واضحاً فيما أعلنه مبارك أثناء جولته الرسمية الأولى للبلدان الخليجية التي أعادت العلاقات الدبلوماسية، والتي تمت في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. وقد يرى بعض الإجتهادات أن ثمة

صلة قائمة بالفعل في البواعث الكامنة لدى الطرفين، مصر من جانب والبلدان العربية الخليجية من جانب آخر، وهو اجتهاد يصعب التدليل عليه، علمياً على الأقل، فيما يتعلق بالأعوام الثلاثة الماضية، التي شهدت الانفراج الملموس في تفاعلات مصر والعديد من البلدان العربية الأخرى.

وفي سياق الحديث عن المضمون العربي لسياسة مصر الخارجية في الفترة الرئاسية الأولى لمبارك، تبرز ثلاث إشكالات وهي: إشكالية العلاقة بين الالتزام المصري تجاه التعاقدات القانونية مع اسرائيل من ناحية، والالتزام المصري نحو العرب من ناحية أخرى؛ وإشكالية أسس العودة المصرية للجامعة العربية، ثم إشكالية أي جامعة تعود مصر إليها.

والواقع أن الاشكالية الأولى قد وجدت حلاً تمثل في الصياغة المصرية القائلة بأنه لا تعارض بين الأمرين، لأن كلاً منهما له طبيعته المختلفة عن الآخر، ولأن كلاً منهما لا يمثل بديلاً عن الآخر، ولأن توجه البلدان العربية العام ناحية الحل السياسي للقضية الفلسطينية يلغي ـ وفق الرؤية المصرية ـ وجود هذه الإشكالية من أساسه.

أما الإشكاليتان الثانية والثالثة فتبدوان حتى الآن بلا حل، ويرجع ذلك إلى أمرين تختلط فيهما المعايير القانونية مع المعايير السياسية وهما:

أ ـ إن استعادة غالبية البلدان العربية لعلاقاتها الدبلوماسية ـ وفق قرار قمة عمان ـ إستند إلى الأسس الثنائية، أي أنه قرار سيادي خاص بكل بلد عربي وليس إلى الأسس الجماعية التي تتيح لمصر استعادة دورها في اطار الجامعة العربية. ويبدو ذلك نابعاً من وجود بلدان عربية فاعلة ـ مثل سوريا والجزائر وليبيا ـ ما زالت تصرّ على أن أساس العودة المصرية للجامعة لا بد وأن يرتبط بالغاء اتفاقات كامب ديفيد ذاتها لأنها الأساس في قرار المقاطعة المتخذ في العام ١٩٧٩.

ب ـ الأمر الثاني يبدو أمراً قانونياً بحتاً وهو خاص بميثاق جامعة الدول العربية ذاتها الذي يقوم في شق منه على عدم الإعتراف باسرائيل والصلح معها.

وتدل مراجعة السياسة المصرية خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، على أن الرؤية المصرية لحل هذه الإشكالية تكمن في أمرين، أولهما أن مصر غير مصرّة على العودة إلى الجامعة في الوقت الذي ستقبل فيه مثل هذه العودة إذا ما قوبل القرار العربي في هذا الشأن بحالة من الإجماع؛ الثاني وهو التلميح بأن الجامعة العربية ـ كمنظمة اقليمية ـ تحتاج إلى مراجعة شاملة في أسسها القانونية والتنظيمية حتى تتواءم مع المتغيرات الجديدة عربياً ودولياً. ويمكن الاستنتاج أن الموقف المصري أميل إلى إعادة النظر في تكوين وتنظيم الجامعة بما يسمح قانونياً باستيعاب نتائج عملية التسوية السياسية سواء التي انفردت بها مصر حتى الآن، أو المحتمل التوصل إليها إذا شاركت أطراف عربية أخرى، كالأردن والمنظمة وربما سوريا، وفق أي صيغة للحل السياسي. ويمكن القول إن حل هاتين الإشكاليتين (القانونية والسياسية) سوف يساهم في إزالة كثير من القيود أمام الدور المصري في المجال العربي □

دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)(*)

حسنين توفيق ابراهيم

مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة بلورة بعض القضايا والإشكالات، والإجابة عن بعض التساؤلات، وطرح بعض الاحتمالات المشروطة المتعلقة بالدور أو بالأدوار المتوقعة والممكنة لمصر في النظام الاقليمي العربي، في المستقبل المنظور. فما هي أهداف ومصالح مصر في الوطن العربي، وما هي أولوياتها؟ وهل هناك استراتيجية عربية لمصر، ما هي أبعادها وملامحها، وآليات تنفيذها؟ وماذا تستطيع مصر أن تقدم للوطن العربي؟ وما هي الفرص والإمكانات التي تسمح لها بممارسة دور عربي نشط؟ وما هي القيود والعقبات التي يمكن أن تعرقل ذلك؟ وماذا يريد العرب من مصر؟ وماذا يستطيعون أن يقدموا لها؟ وهل هناك رؤية عربية أو تصور عربي واضح لعودة مصر ودورها في الوطن العربي؟ وإذا كان للعرب حقوق إزاء مصر فما هي التزاماتهم نحوها؟... الخ. كلها تساؤلات مفتوحة، لا تزال بحاجة إلى إجابات واضحة ومحددة. وتأتي هذه الدراسة في إطار الإجتهاد لبلورة إطار عام يمكن في ضوئه الإجابة عن بعض هذه التساؤلات، وتقديم بعض التوقعات والاجتهادات لمستقبل دور مصر العربي.

لقد اتخذت القمة العربية الطارئة في عمّان (٨ ـ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) كنقطة بداية لهذه الدراسة، نظراً إلى أنه في أعقاب القمة، وكنتيجة مباشرة لها، عادت العلاقات الرسمية بين مصر والعديد من البلدان العربية. حيث اعتبرت القمة «أن العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية». وبعيداً عن الظروف والملابسات والمساومات التي جرت في القمة لإصدار القرار الخاص بعودة العلاقات مع مصر، حيث جاء لتحقيق نوع من التوفيق بين وجهات النظر المؤيدة للعودة والمعارضة لها، فإنه في أعقاب عودة العلاقات الثنائية بين مصر والكثير من البلدان العربية، أعيد فتح ملف «العلاقات المصرية ـ العربية»، وظهر العديد من التصريحات الرسمية والكتابات

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الثاني للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

الصحفية (المصرية والعربية) المتضاربة حول طبيعة وحدود الدور العربي المتوقع لمصر، والصورة المتوقعة للعلاقات المصرية ـ العربية خلال المرحلة المقبلة. كذلك تزايد اهتمام الباحثين والأكاديميين بالموضوع، فنظمت بعض الندوات، وحتى قبل قمة عمان كانت قضية عودة مصر، ودورها العربي مطروحة في الكثير من المناقشات والحوارات والكتابات التي تناولت النظام العربي بالدراسة والتحليل[١].

وقبل الدخول في تفاصيل الدراسة نسجل الملاحظات التالية كإطار عام للتفكير:

١ ـ يغطي المجال الزمني لهذه الدراسة المستقبل المنظور، وفي هذا الإطار تحاول أن تثير بعض القضايا والمشكلات والإحتمالات المشروطة المرتبطة بسياسة مصر ودورها في الوطن العربي خلال النصف الأول من التسعينات. لذلك سوف تتطرق إلى بعض التفاصيل التاريخية ـ في حدود ـ وتحلل الأوضاع الراهنة في مصر والوطن العربي بقدر ما تسمح بإلقاء الضوء على المستقبل. ولا تدعي هذه الدراسة الإجابة عن جميع التساؤلات أو التعرّض لكل الأمور المتعلقة بدور مصر العربي. لكنها ستبلور بعض التساؤلات وتطرح بعض القضايا والمحددات التي يعتقد كاتب الدراسة أنها ستلعب دوراً مهماً في تحديد نمط العلاقات المصرية ـ العربية، ودور مصر العربي خلال المرحلة المقبلة.

٢ ـ تنطلق هذه الدراسة من توجه عام مفاده ضرورة رسم استراتيجية عربية واضحة لمصر. فلقد أكدت الخبرة التاريخية أن قوة مصر ودورها في التأثير في النظام الدولي من جانب، وأن جزءاً من شرعية أي نظام سياسي فيها من جانب آخر، ترتبط بدورها وفاعليتها في النظام العربي. فمصر قوية ومؤثرة عندما تندمج في دائرتها العربية، وتمارس دورها ومسؤولياتها فيها، وهي ضعيفة وتابعة عندما تنعزل وتنكفىء على ذاتها وتتقوقع داخل حدودها. كما أن الوطن العربي من دون مصر عرف المزيد من الفوضى والإنقسام والتشتت، ففشلت البلدان العربية أو بعضها في سد الفراغ القيادي والسياسي الذي نجم عن خروج مصر من الصف العربي. كذلك تهاوت أوهام تحقيق التنمية والأمن وصيانة الاستقلال الوطني وتحرير الأرض ووضع حد للعربدة الإسرائيلية. ومع تزايد الإحساس بإخفاق المشروع القطري، وبأبعاد الأزمة الشاملة التي تهدد النظام العربي ذاته، ارتفعت مطالب الكثير من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، والتنظيمات السياسية والشعبية (المصرية والعربية)، بل والعديد من النظم السياسية، مؤكدة ضرورة العمل على رأب الصدع، ووقف الإنهيار. وفي هذا الإطار يأتي الحديث عن عودة مصر إلى الوطن العربي، فليس من مصلحة مصر ولا من مصلحة العرب استمرار الأوضاع الراهنة. فالأمر يتطلب إعادة هيكلة للعلاقات المصرية ـ العربية على أسس جديدة.

٣ ـ ليس هنا مجال لمناقشة بعض الثوابت مثل قضية «عروبة مصر». فلقد حسمت هذه المسألة بحكم الانتروبولوجيا والجغرافيا والتاريخ واللغة والدين والثقافة، والتفاعلات السياسية

---

(١) أنظر على سبيل المثال: محمد السيد سعيد، «المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (عمان ١٥ ـ ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٦٠ ـ ١٧٣؛ انظر الأعمال الكاملة (الأوراق والتعقيبات والمناقشات) التي تضمنتها ندوة «رؤية النظام العربي... الواقع والطموح» التي نظمها مركز الدراسات العربية (لندن) بالقاهرة خلال الفترة ٦ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٨، والمنشورة كاملة بمجلة: **الباحث العربي**، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٠ ـ ١٠٥، والعدد الخاص بندوة، «مصر في العالم العربي (عمان ٣ ـ ٤ تشرين الأول ١٩٨٣)،» **مجلة الأفق العربي**، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤).

والحضارية. والذي يجب التأكيد عليه هو أنه في لحظات العزلة والإنكفاء على الذات عادة ما يتم التشكيك في «عروبة مصر» بشكل مخطط من قبل النظام السياسي، وبعض القوى الاجتماعية المرتبطة به، هذا إلى جانب بعض القوى الأجنبية التي ـ كانت ولا تزال ـ ترى أن من مصلحتها عزل مصر عن الوطن العربي. أما في مراحل المد القومي والانتشار الاقليمي لمصر، فلا مجال لإثارة مثل هذه الدعاوى[٢]. وعلى الرغم من القطيعة الرسمية بين مصر وأغلب البلدان العربية خلال السبعينات، استمرت العلاقات الشعبية والإنسانية، وذلك من خلال العمالة المصرية في البلدان العربية وتحويلاتها المالية، وحركة الخبراء والمدرسين المصريين نحو البلدان العربية، والتفاعلات الثقافية والفكرية[٣].

ولقد حسم الرئيس مبارك مسألة الهوية العربية لمصر منذ توليه السلطة فأكد «أن عروبة مصر هي قدرها وشرف لها، وأن علاقتها بالعرب هي علاقة الجزء بالكل. وتحتم هذه العلاقة روابط العقيدة والجغرافيا والتاريخ والحضارة والهموم والآمال المشتركة». ومنذ البداية مارس نظام مبارك بعض الاجراءات لتخفيف حدة التوتر في العلاقات المصرية ـ العربية مثل وقف حملات الهجوم الصحفية والإعلامية على البلدان العربية عدا ليبيا، والتأكيد على «أن مصر تفتح قلبها وذراعيها لأي بلد عربي يريد التعامل معها، وأن مصر لن تستخدم العنف والقوة ضد أي قطر عربي»[٤].

٤ ـ ان طبيعة وحدود دور مصر العربي ليست مسألة اختيار قيمي أو ايديولوجي فحسب، ولكنها محصلة لتداخل وتفاعل عديد من العوامل والمتغيرات الموضوعية المتعلقة بالأوضاع الداخلية في مصر (عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وشعبياً)، وبالأوضاع والتطورات الإقليمية العربية (حقيقة توازنات القوى في النظام العربي، والتغيرات التي يشهدها هذا النظام)، والأوضاع الشرق أوسطية (علاقات مصر باسرائيل، وسياساتها إزاء كل من تركيا وايران). وكذلك يمثل النظام الدولي بتحولاته وتفاعلاته عاملاً مؤثراً في دور مصر العربي. ومن هنا، يجب النظر إلى جميع المتغيرات السابقة في إطار متشابك من التفاعلات والتأثيرات المتبادلة.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، أنظر: **عروبة مصر: حوار السبعينات**، اشراف سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)؛ فاروق يوسف أحمد، **السلام وأزمة الهوية في مصر** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢)؛ علي ليله، «دور العمالة المصرية في التنمية العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٢ ـ ٣٦؛ عبد الحميد الموافي، «أبعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٢٠ ـ ١٩٨؛ محمد رضا محرم: «العودة إلى العروبة،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، و «عروبة مصر وأعباؤها،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٢٧؛ أنور عبد الملك، «احتجاب مصر واطلالة على المستقبل،» في: المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٣١٦؛ طارق البشري، «مصر في اطار الحركة العربية،» في: المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٤٢، ويحيى الجمل، «الوجود العربي في مصر،» في: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٥٢.

(٣) بطرس بطرس غالي، «سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) اقتباس بتصرف من: سعد الدين ابراهيم، «ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ،» في: ابراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩. انظر أيضاً: أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٠٥ ـ ١٣٢.

أولاً: إطلالة نظرية وتاريخية

تتضمن هذه الإطلالة تحديداً موجزاً لمفهومي الدور والنظام الإقليمي العربي، مع لمحة سريعة عن التحول في دور مصر العربي من مركز القيادة إلى العزلة، وظروف وملابسات عودة العلاقات المصرية ـ العربية.

١ ـ في التعريف بمفهوم الدور

حدد محمد السيد سليم مفهوم الدور في العلاقات الدولية بأنه «تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية لدولته، وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها، وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الاقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة». ويتضمن مفهوم الدور كذلك، الممارسة الفعلية له، أي ترجمة التصور إلى سلوكيات وقرارات عملية. وهنا تثار قضية الإتساق بين الدور كتصور أو كتوجه عام وبين ممارسة هذا الدور، ولا يعتبر الدور تصوراً فقط، لكنه اقتناع وقدرات وإمكانات أيضاً لممارسته بفاعلية واقتدار.

ويمتد هذا المفهوم ليشمل تصور صانع القرار لأدوار الفاعلين الدوليين الآخرين، وبخاصة إذا كانوا أعداء أو منافسين. ويمكن أن تمارس الوحدة الدولية أكثر من دور في الوقت نفسه. ولقد طرح أساتذة العلاقات الدولية عدة أدوار متصورة يمكن أن تمارسها الوحدة الدولية في إطار علاقاتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية(٥).

٢ ـ حول مفهوم النظام الاقليمي العربي

شهدت ندوة نظمها مركز الدراسات العربية (لندن) بعنوان «رؤية النظام العربي ـ الواقع والطموح»، وذلك في القاهرة خلال الفترة ٦ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٨، نقاشاً وجدلاً واسعين حول مفهوم النظام الإقليمي العربي. فقد رفض البعض ـ وهم قليلون ـ فكرة وجود نظام عربي، بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدولة العربية. فمعظم الأقطار العربية في نظرهم ليست دولاً بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدولة في الغرب، فهي أقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة منها إلى الدول، وهي في الغالب دول الأمراء والرؤساء والمشايخ والقبائل والطوائف. وكذلك في ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها. هذا إلى جانب غياب آليات لتحديد التوجهات، وضبط التفاعلات وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام. واعترض آخرون على مفهوم النظام العربي من زاوية أنه غامض ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٣)، ص ٤٥ ـ ٥٠؛ بهجت قرني، «المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٣٣ ـ ١٤٧؛ ودودة بدران، «مصر وحرب الخليج،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، القاهرة، ٦ ـ ٩ أيار/ مايو ١٩٨٦، و

K. Holsti, «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 14 (1970), pp. 233-329.

النظام السياسي الوطني في هذا القطر أو ذاك، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل مفهوم «النسق العربي» و «المنظومة العربية»[٦].

ودون التوغل في الجدل حول مفهوم النظام العربي، فإن الدراسة ستتبنى التعريف الذي قدمه جميل مطر وعلي الدين هلال لمفهوم النظام الاقليمي، وطبقاه على النظام الاقليمي العربي. فأي نظام اقليمي، يتعلق بمنطقة جغرافية معينة؛ ويتكون من ثلاث دول على الأقل ليست بينها أي من القوتين العظميين؛ ويتضمن شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الصراعية والتعاونية، الإيجابية والسلبية بين وحداته، إلى جانب وجود إطار من المؤسسات والقواعد والآليات التي تحكم عمل النظام؛ بهذا المعنى يمكن الحديث عن نظام اقليمي عربي بدأ في التبلور منذ تأسيس جامعة الدول العربية. وتمثلت أهم عناصره في: البلدان العربية بما يجمعها من علاقات جغرافية وتاريخية وثقافية، وبما ينتظمها من عناصر للتوحد والاندماج، وأخرى للفرقة والاختلاف، والعقيدة القومية باعتبارها إطاراً فكرياً للنظام، وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة التي تعد بمثابة الإطار المؤسسي له. هذا إلى جانب الدور القيادي الذي مارسته مصر في النظام الاقليمي العربي خلال الخمسينات والستينات، حيث كانت بمثابة «محرك النظام».

ولقد شهد النظام الاقليمي العربي ـ بالمعنى السابق ـ فترات من التماسك والقوة والفاعلية، ولكنه دخل حالة التأزم والانتكاس منذ منتصف السبعينات نتيجة لعدة تطورات، أبرزها: خروج مصر من الصف العربي وتخليها عن تقاليدها التاريخية، وذلك بإبرام معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل؛ وحدوث حالة من الضعف والترهل ـ لم يسبق لها مثيل ـ في الجامعة العربية، باعتبارها الإطار المؤسسي للنظام، بحيث نقلت من القاهرة إلى تونس؛ وتزايد حدة الصراعات العربية ـ العربية، واستفحال بعضها، حيث تحولت إلى صراعات ممتدة، وأضحت الجامعة العربية بمثابة مرآة عاكسة لهذه الصراعات؛ والأخطر من ذلك هو انكسار العقيدة القومية للنظام على مستوى الفكر والممارسة، وبروز تياري القطرية والطائفية، وضمور الإهتمام العربي بالقضايا القومية، وبخاصة القضية الفلسطينية، التي كانت بمثابة البؤرة للعمل العربي المشترك، والتي تحولت في ظل ظروف معينة إلى عامل للفرقة والانقسام بين العرب[٧].

صفوة القول: إن هناك نظاماً اقليمياً عربياً، له صفة الاستمرارية، وقد يمر بلحظات من القوة والتماسك وبمراحل من التهرؤ والانتكاس، ولا يمكن أن يزول إلّا بقيام دولة الوحدة العربية، أو باندلاع ثورة في معظم المنطقة تحدث تحولات جذرية إيجابية أو سلبية في أسس النظام ومكوناته، أو باندماجه في نظام إقليمي آخر كالنظام الشرق أوسطي.

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول المناقشات التي دارت حول مفهوم النظام العربي، أنظر العرض الكامل لأوراق ومناقشات الندوة في مجلة: **الباحث العربي**، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

(٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال،**النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، وجميل مطر، «توازن القوى في النظام الاقليمي العربي: الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٨٩ ـ ٩٤.

٣ ـ التحول في دور مصر: من القيادة إلى العزلة

لا يوجد اختلاف على أن مصر مارست دور الدولة ـ القائد في النظام الاقليمي العربي، منذ بداية تبلور هذا النظام حتى عام ١٩٦٧. فهي التي كانت «تبادىء وتتحرك وترسي قواعد اللعبة الاقليمية وتحدد جدول الأعمال العربي»[٨]. ولقد سلمت البلدان العربية بالدور القيادي لمصر، على الرغم من الحساسيات والتوترات التي سببها هذا الدور النشط لبعض النظم العربية التي رأت فيه تهديداً لوجودها ذاته. وفي إطار إيمان القيادة السياسية بوضعية مصر القيادية في دائرتها العربية مارست عدة أدوار، عكست في مجملها مجموعة من المسؤوليات المصرية إزاء الوطن العربي وعلى رأسها دور الدفاع والحماية، والدور التحريري، والدور التوحيدي، وأخيراً الدور التنموي[٩].

وبغض النظر عن تقويمنا للايجابيات والسلبيات في أداء النظام وممارسته لهذه الأدوار، فإنها عكست رؤية واضحة لمكانة مصر ووظيفتها في الوطن العربي[١٠]، وقدرة من قبل النظام على ترجمة القدرات والإمكانات المصرية إلى تأثيرات وفاعليات سياسية لمصر في الدائرة العربية. ولم يكن الدور القيادي لمصر نابعاً من فراغ أو وليد صدفة، بل استند إلى عدة أسس ومصادر مادية ومعنوية أبرزها: الموقع الاستراتيجي لمصر باعتبارها قلب الوطن العربي وحلقة الاتصال بين المشرق والمغرب العربيين؛ إلى جانب ثقلها البشري وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، وقدراتها العلمية والتكنولوجية، وتماسك بنيانها المجتمعي، وعمق تجربتها التاريخية والحضارية؛ إضافة إلى تبنيها لمشروع سياسي قومي دشن معاني تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الإجتماعية على المستوى الداخلي، وتحقيق الوحدة العربية وتحرير الأرض على المستوى العربي، ورفض الاستعمار والأحلاف والتبعية على المستوى الخارجي. ولقد وجد هذا المشروع، الذي تبنته قيادة سياسية امتلكت رصيداً شعبياً على المستويين المصري والعربي، صدىً لدى الجماهير العربية التي رأته تعبيراً عن مطالبها وآمالها[١١]. كما أن تميز مصر عن بقية البلدان العربية خلال هذه الفترة من حيث القدرات والإمكانات، وعدم وجود قوى إقليمية عربية منافسة للدور المصري، كان عاملاً مهماً في تدشين وتأكيد المركز القيادي لمصر.

ومن أبرز النتائج التي ترتبت على هزيمة ١٩٦٧، إضمحلال واهتزاز الدور القيادي لمصر. فقد كانت الهزيمة ضربة قوية للنظام المصري بايديولوجيته ومؤسساته وسياساته وزعامته. ونتيجة لذلك اتسمت ممارساته بعد الهزيمة بقدر من الواقعية في الفكر والسلوك، فقبل بالتعايش والتنسيق مع النظم المحافظة لإزالة آثار العدوان الذي أصبح له أولوية على هدفي تحرير فلسطين وتحقيق التحرير السياسي والاجتماعي في البلدان العربية[١٢]. ومن هنا ظهرت بلدان المواجهة وبلدان

---

(٨) سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعرب**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٥٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤)، ص ٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: أحمد فارس عبد المنعم، «رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥،» في: ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ١٩٩ ـ ٢١٥.

(١٠) حول رؤية عبد الناصر لدور مصر العربي كما جاء في خطابه السياسي، أنظر: محمد السيد سليم، «التحليل الناصري للسياسة الخارجية،» في: المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٩٨.

(١١) أحمد يوسف أحمد، «الأثر المحتمل لانتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية على العلاقات العربية ـ العربية،» **المنار**، العدد ١٤٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٢) حسن أبو طالب، «العلاقات المصرية ـ العربية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣،» في: ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعرب**، ص ٩ ـ ٥٠.

الدعم، وسعى النظام المصري كذلك لتدعيم العمل العربي المشترك ومحاصرة الخلافات العربية. وعلى الجانب الآخر مثلت الهزيمة نقطة بداية لتصاعد الدور السياسي للبلدان المحافظة، وبخاصة النفطية، وذلك نتيجة لانكسار الحركة القومية من جانب، وامتلاك هذه البلدان لمصادر الدعم والمساندة المادية من جانب ثانٍ. ولقد تدعم هذا التطور بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط.

وعقب وفاة عبد الناصر، وتولي السادات السلطة في مصر، عبر الأخير عن درجة من الاستمرارية في التأكيد على وحدة الصف العربي لإزالة آثار العدوان، وانتهى الأمر بقيام تكتل عربي شمل مصر وسوريا والسعودية، كان الركيزة الأساسية لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

كان من أهم النتائج التي ترتبت على نصر ١٩٧٣ خلق وتدعيم شرعية جديدة للسادات، فقد كان قبل ذلك يستمد شرعيته باعتباره خليفة لعبد الناصر ويشكل استمراراً له. وما أن اكتسب السادات شرعية ذاتية حتى بدأ في تهيئة الرأي العام المصري لإحداث تحولات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي، شكلت انقلاباً على جميع التوجهات والسياسات الناصرية، فاتجه إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية المقيدة في الداخل، واندفع إلى التسوية والتفاوض مع اسرائيل والقطيعة مع الاتحاد السوفياتي، وتوثيق الأواصر والعلاقات بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة على المستوى الخارجي[١٣].

وعلى الرغم من أن نصر ١٩٧٣ كان فرصة تاريخية لاستعادة تقاليد الدور القيادي لمصر، إذ كانت القيادة السياسية المصرية قد نجحت في استثمار النتائج العسكرية للحرب سياسياً، واستمرت في حشد الموقف العربي خلفها، إلّا أن اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية مثلت بدايات خروج مصر وانعزالها عن النظام العربي. وجاءت زيارة السادات إلى القدس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧) وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المنفردة مع اسرائيل، وما تلاها من مقاطعة عربية لمصر، وتجميد لعضويتها في الجامعة العربية، ونقل الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة من القاهرة، جاءت لتعلن عزلة مصر رسمياً، ومن ثم تخليها عن تقاليدها التاريخية في مجال قيادة الوطن العربي.

فما بين عزلة مصر وخروجها من الصف العربي منذ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، وبين عودة علاقاتها الثنائية بالعديد من البلدان العربية في نهاية عام ١٩٨٧، حدث العديد من التحولات والتغيرات على مستوى مصر وعلى مستوى النظام العربي، ومن ثم فإنه عند تحليل الدور المتوقع لمصر في النظام العربي خلال المرحلة المقبلة، لا بد من أخذ هذه التحولات بعين الاعتبار لما ستتركه من آثار في طبيعة وحدود هذا الدور.

ويكفي هنا التأكيد على سقوط المقولة التي كان السادات يرددها دائماً، وهي أن مصر تستطيع أن تفعل كل شيء دون العرب، لكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً دون مصر. فقد عرف المصريون المآسي عندما شق نظامهم طريقه بعيداً عن العرب. وعرف الوطن العربي حالة من العجز والفوضى والإختراق من قبل قوى إقليمية ودولية ـ لم يسبق لها مثيل ـ في ظل غياب مصر.

---

(١٣) انظر: ابراهيم، «ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ،» في: ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ١٤ ـ ١٥.

٤ ـ ظروف وملابسات عودة العلاقات المصرية ـ العربية

على الرغم من استمرار العلاقات المصرية ـ العربية على المستوى الشعبي خلال فترة القطيعة الرسمية، وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذها النظام المصري منذ تولي مبارك، لتهدئة التوتر في العلاقات المصرية ـ العربية[١٤] إلّا أن هذه الإجراءات لم تفلح بعد في عودة مصر إلى النظام العربي.

وهناك ثلاثة تطورات جاءت بظروف وفرص مؤاتية لعودة العلاقات المصرية ـ العربية: **أولها**، اندلاع الحرب بين العراق وايران، والتزام النظام المصري بعد فترة ليست طويلة من اندلاع الحرب بمساندة وتأييد العراق من منطلق الإلتزام القومي[١٥]؛ **وثانيها**، الغزو الإسرائيلي للبنان، وقيام مصر باتخاذ اجراءات متشددة بعض الشيء كإدانة العدوان الاسرائيلي، وسحب السفير المصري من تل أبيب، والهبوط بإجراءات تطبيع العلاقات مع اسرائيل إلى مستوى أدنى؛ **وثالثها**، تصعيد الأعمال العسكرية في حرب الخليج بصورة شكلت تهديداً لأمن البلدان الخليجية وتدهور الثقة في إمكانات الاعتماد على قوى أجنبية للحماية والأمن بخاصة بعد تكشف فضيحة «ايران ـ غيت»، الأمر الذي خلق الاقتناع لدى هذه البلدان بأهمية وجود مصر كاحدى الركائز التي يمكن الاعتماد عليها للحماية والأمن[١٦].

وصفوة القول: إن عودة العلاقات الثنائية بين مصر وأغلب البلدان العربية كانت محصلة لزيادة اهتمام مصر التدريجي بقضايا ومشكلات الوطن العربي، وما ارتبط بذلك من إبراز لالتزاماتها القومية، وتزايد إحساس الكثير من البلدان العربية بالعجز والتردي دون مصر، ومن ثم بضرورة وجودها كعنصر فعّال في عملية مواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد أمن هذه البلدان. وعلى هذا الأساس حسمت أغلب بلدان الخليج أمرها على استعادة العلاقات مع مصر بغض النظر عما سيسفر عنه مؤتمر قمة عمان.

وإذا كانت ظروف وملابسات عودة العلاقات العربية ـ المصرية قد ارتبطت بصفة أساسية بالتصعيد العسكري في حرب الخليج، بما مثله من مخاطر وتهديدات مباشرة للبلدان الخليجية النفطية، فإن هذا يعكس حقيقة التبدل في سلم الاهتمامات والأولويات العربية خلال الأعوام

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٠٥ ـ ١٣٢، و

Ali E. Hillal Dessouki, «Egyptian Foreign Policy since Camp-David,» in: William B. Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp-David* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988), pp. 94-111.

(١٥) حول الدور المصري في مساندة العراق في حرب الخليج، أنظر: ودودة بدران، «مصر وحرب الخليج،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التوقعات المستقبلية لحرب الخليج، و

Philip H. Stoddard, «Egypt and the Iran-Iraq War,» in: Thomas Naff, *Gulf Security and the Iran-Iraq War* (Washington, D.C.: National Defence University Press; Philadelphia: Middle East Research Institute, 1985), pp. 25-57.

(١٦) لمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد ثابت، «حدود دور مصر العربي بعد عودة العلاقات،» **اليقظة العربية**، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٧٦ ـ ٨٩؛ سعد الدين ابراهيم، «مصر والوطن العربي وتحديات المستقبل،» **المنتدى**، السنة ٣، العدد ٢٩ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٦، ووحيد عبد المجيد، «القمة العربية الطارئة... والنظام الاقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٩٥ ـ ١٠٣.

القليلة الماضية. حيث لم تعد القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، بل هبطت في سلم الأولويات، نتيجة لصعود قضايا ومشكلات أخرى رأى العديد من النظم العربية أن لها الأولوية.

وهكذا، كانت حرب الخليج بمثابة نافذة لعودة مصر إلى الوطن العربي، ولو على مستوى العلاقات الثنائية مع أغلب البلدان العربية، هذا دون أن تتخلى عن اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل.

ثانياً: دور مصر العربي: إدراك القيادة المصرية

إنطلاقاً من التعريف السابق لمفهوم الدور، ما هي تصورات ومدركات القيادة السياسية المصرية لدور مصر العربي؟ وليس المقصود بالقيادة السياسية هنا شخص رئيس الدولة فقط، بل أن تُفهم بالمعنى الواسع، بمعنى النخبة المركزية أو الاستراتيجية التي يقوم أعضاؤها على مؤسسات وأجهزة لها وزنها في الدولة، ومن ثم يمكن أن يمارسوا أدواراً - بدرجات متفاوتة - في عملية صنع القرار. لذلك سيكون التركيز على الشخصيات ذات الصلة بالقضايا والشؤون العربية والخارجية أكثر من غيرهم مثل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية.

وليس الهدف هنا القيام بعملية تحليل مضمون لخطب وتصريحات مبارك وبعض عناصر النخبة الحاكمة، لكن الهدف هو استخلاص الدلالات العامة والمضامين المباشرة وغير المباشرة لبعض الخطب والتصريحات المتعلقة بتصور دور مصر العربي، وسياساتها العربية، وبخاصة تلك التي جاءت في مناسبات تتصل بالعلاقات المصرية - العربية.

ومن خلال تتبع بعض خطب وتصريحات مبارك وبعض المسؤولين، يمكن القول بأن تصور النخبة الحاكمة لدور مصر العربي يدور حول عدة محاور، أهمها[١٧]:

١ - المساهمة في حماية الأمن القومي للأمة العربية، وتأكيد التزام مصر بالمواثيق العربية، وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، مع التأكيد الحاسم على أن التزامات مصر تجاه اسرائيل لا تتعارض مع التزاماتها العربية. ففي لقاء لمبارك مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية أكد «إننا ملتزمون باتفاقية الدفاع العربي المشترك، ولو أنني لم أكن في حاجة إلى هذا، فاتفاقية الدفاع العربي المشترك لا تتعارض مع معاهدة السلام مع اسرائيل، وأن كامب ديفيد عبارة عن إطار ليس فيه أي التزام. لا يوجد شيء يشير إلى أولوية الالتزامات وهو ما كان الإسرائيليون يرون وضعه في المعاهدة ونحن رفضنا ذلك... ليس هناك اطلاقاً تعارض بين اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومعاهدة السلام مع اسرائيل»[١٨].

وأكد المعنى نفسه بصدد التزامات مصر العربية، المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري في تصريح له نشرته جريدة «صوت العرب» نقلاً عن مجلة «الشراع» اللبنانية، حيث ذكر أن «التزامات مصر نحو العرب تفوق أي التزامات أخرى ومنها كامب ديفيد»[١٩].

---

(١٧) أنظر نصوص التصريحات والخطب التي تم الاعتماد عليها في جريدة: **الأهرام**: ٢٨/١٠/١٩٨٧؛ ٨/١١/١٩٨٧؛ ١٧/١١/١٩٨٧؛ ١٩/١١/٨٧؛ ٢٨/١١/١٩٨٧؛ ١٢/١٢/١٩٨٧؛ ١٢/١/١٩٨٨؛ ١٣/١/١٩٨٨؛ ١٤/١/١٩٨٨؛ ١١/٢/١٩٨٨؛ ٢١/٢/١٩٨٨، و ١٦/٨/١٩٨٨.

(١٨) **الأهرام**، ١٣/١/١٩٨٨.

(١٩) انظر جريدة: **صوت العرب**، ٨/١١/١٩٨٧.

ويلاحظ المتتبع للخطاب السياسي لمبارك بعد عودة العلاقات، تركيزه على الربط بين أمن مصر وأمن الخليج، وتأكيده استعداد مصر وعدم ترددها في مساعدة البلدان الخليجية في حالة تعرضها للخطر (موقف مصر ازاء التهديد الاسرائيلي بتدمير الصواريخ التي حصلت عليها السعودية من الصين)، مع نفي ما يشاع عن أن علاقة مصر بالخليج هي علاقة تأجير وإيجار وارتزاق.

وبخصوص البعد العربي للدبلوماسية المصرية، أكد بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية «ان مصر تستطيع من خلال الإدارة الإيجابية والنشطة لعلاقاتها العربية ان تخلق شبكة من العلاقات الفاعلة، وان تطور أشكالاً من الممارسات الإقليمية في إطار تصور واضح للأمن المصري وللأمن العربي وللعلاقات المتداخلة بينهما، على أساس من وضوح الأهداف وطبيعة القدرات والإمكانات المتاحة لكل قطر»[٢٠].

ولما كانت المساهمة في حماية الأمن القومي العربي تتضمن بعض الالتزامات والمسؤوليات العسكرية، التي يمكن أن تشمل إرسال القوات، لم تحدد القيادة المصرية موقفاً صريحاً معلناً بهذا الخصوص. ففي معرض الإجابة عن سؤال حول حقيقة موقف مصر، إذا ما طلبت الكويت تحت ضغط إيراني قوات مصرية، أكد مبارك «انا لا استطيع الحديث عن هذا الموضوع صحفياً، فعندما انشر او اظهر كل اوراقي فإنني بذلك أقدم الخدمة للقوى المعادية. أنا أقول الآن فقط ان الكويت دولة صديقة وصديقة جداً، ودولة عربية إسلامية، ويهمنا كيانها وبقاؤها بكرامتها وسيادتها»[٢١].

٢ ـ المساهمة في تحقيق التضامن العربي؛ بمعنى سعي مصر لوقف الإنهيار والتردي والتفسخ في النظام العربي، وخلق الوفاق والتكامل الفكري والاقتصادي والعسكري بين البلدان العربية. وذلك من منطلق اقتناع القيادة بأنه ليس هناك من سبيل لحماية الأمن القومي العربي، وحل القضية الفلسطينية سوى التضامن العربي. ولم يطرح النظام المصري التضامن العربي بمعنى الوحدة، ولكن بمعنى أشكال متقدمة من التنسيق في شتى المجالات. وفي حديث لجريدة «السياسة» الكويتية نشرته «الأهرام» بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨ أكد مبارك المعاني السابقة فذكر: «اقول دائماً يا عرب يجب أن تجلسوا لتصنعوا استراتيجية موحدة، اتفقوا على الأهداف، على أن تكون طرق التنفيذ مرنة فالأمن القومي العربي موضوع هام». وفي إطار رؤيته لطبيعة التضامن العربي أضاف «نحن لا نقول وحدة عربية كما ينادي البعض، فهذه افكار غير مطروحة الآن، بل نقول أمة عربية نريدها مترابطة على طريقة منظمة الوحدة الافريقية، او دول السوق الأوروبية المشتركة»[٢٢].

وفي هذا السياق أكد بطرس غالي «أنَّ دور مصر هو الإسهام الفعّال في حماية الأمن القومي للأمة العربية، مع إدراك حدود الموقف المتاح، وحدود الممكن في إطار الوضع العربي الراهن»[٢٣]. ولتعميق اجراءات التضامن والتنسيق بين البلدان العربية اقترح مبارك أن «تجتمع القمة العربية كل ستة شهور بدلاً من انعقادها كل خمس سنوات»[٢٤].

ولما كان الخلاف المصري ـ السوري، أحد مظاهر عدم التوافق في الوطن العربي، فقد أكدت القيادة المصرية استعدادها لتصفية الخلافات مع سوريا. ذكر مبارك في أحد تصريحاته «ما زلت امد

---

(٢٠) **الأهرام**، ١٩٨٨/١/١٢.

(٢١) من حديث للرئيس مبارك في: **السياسة الكويتية**، المنشور في: **الأهرام**، ١٩٨٧/١٠/٢٨.

(٢٢) **الأهرام**، ١٩٨٧/١٠/٢٨.

(٢٣) بطرس بطرس غالي، «منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ١٩.

(٢٤) من حديث الرئيس مبارك لجريدة: **الاتحاد** (الامارات العربية المتحدة)، والمنشور في: **الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/١٢.

يدي للرئيس حافظ الأسد... لست أريد شيئاً منه ولا من سوريا... خلاصة الأمر أنني كنت وما زلت أمد يدي لسوريا كدولة عربية لعلنا نصل إلى مصالحة تخدم أهداف الأمة العربية»[٢٥]. وكذلك حرص النظام المصري على تبديد التحفظات السورية بشأن كامب ديفيد، فأكد في أكثر من مناسبة أن معاهدة السلام ليست ضد القضية الفلسطينية، ولا تنقض اتفاقية الدفاع العربي المشترك ولن تنتقصها، ولا يمكن لمصر أن تفرط في شبر أرض أو تتفاوض على فلسطين من وراء ممثلي الشعب الفلسطيني»[٢٦].

ونظراً إلى ما يمكن أن ينجم عن عودة مصر إلى الجامعة العربية من انقسامات داخل الجامعة، تضر بمساعي التنسيق والتضامن العربيين، حددت القيادة المصرية موقفها في هذا الشأن على نحو ما ذكره مبارك «إنني لا أوافق على عودة مصر إلى الجامعة العربية على حساب خلافات تزيد العرب تمزقاً، ونحن في مصر طلاب توحد عربي ووفاق قومي، يكون قوة دفع لحل قضايانا، ومشاكلنا، ويعيد للأمة العربية وزنها وتأثيرها الدولي، وإذا كانت عودة مصر إلى الجامعة تؤدي إلى انسحاب البعض من الجامعة، فإننا لا نحبذ هذه العودة، حفاظاً على وحدة الموقف العربي»[٢٧].

لقد طرح النظام المصري بعض القواعد كإطار عام يجب أن يحكم علاقات التضامن والتنسيق بين البلدان العربية، منها: التزام جميع الأقطار العربية في علاقاتها بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

٣ ـ تحقيق السلام وحل المشكلة الفلسطينية، حيث يؤكد الحكم في مصر على الإلتزام بالتوجه السلمي الرامي إلى تحقيق سلام عادل ودائم، يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ذكر مبارك في خطابه في الندوة العلمية لقضايا الأمن «لقد اخترنا السلام نضالاً وهدفاً ومصيراً ولن نتراجع مهما كانت العقبات»[٢٨].

وينصب التركيز الأساسي للتوجه المصري فيما يتعلق بعملية السلام على فكرة المؤتمر الدولي، وتسعى الدبلوماسية المصرية لإزالة العقبات التي تعيق انعقاد المؤتمر، بخاصة تلك المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني. وفي إطار تركيز السياسة المصرية على فكرة المؤتمر الدولي أكد مبارك «أن كامب ديفيد مرحلة انتهت، وليس هناك أي قيود تعوق حرية مصر المطلقة في تطبيق معاهدة الدفاع المشترك إذا وجدت تطبيقها صالحاً للعرب وللأمن القومي»[٢٩].

٤ ـ التنسيق مع البلدان العربية في المجالات المختلفة، وبخاصة في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والعمالة... الخ. وتصريحات المسؤولين المصريين التي تتضمن هذا المعنى كثيرة.

٥ ـ تقديم نموذج للبلدان العربية. ومعالم هذا النموذج غير بارزة في خطاب القيادة السياسية، وإن كان هناك حديث متزايد حول التجربة الديمقراطية في مصر. وقد أكد عصمت عبد المجيد وزير الخارجية في حديثه أمام ندوة «رؤية النظام العربي»، التي نظمها معهد الدراسات العربية

---

(٢٥) **الأهرام**، ٢٨/١٠/١٩٨٧.
(٢٦) من حديث للرئيس مبارك لجريدة: **الاتحاد**، والمنشور في: **الأهرام**، ١٢/١٢/١٩٨٧.
(٢٧) نقلاً عن: زكريا نيل، **الأهرام**، ٢٨/١١/١٩٨٧.
(٢٨) **الأهرام**، ١١/٢/١٩٨٨.
(٢٩) نقلاً عن: **المنار**، العدد ٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨).

(لندن) بالقاهرة خلال الفترة ٦ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٨، أن مصر تقدم للعرب نموذجاً يمكن الإحتذاء به في مجال الممارسة الديمقراطية.

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص عدة نتائج حول إدراك القيادة السياسية المصرية لدور مصر العربي:

أولاً، لا يمكن الحديث عن وجود رؤية استراتيجية واضحة ومحددة ـ معلنة ـ لدى النخبة الحاكمة المصرية، عن دور مصر العربي في الوقت الراهن والمستقبل. فهناك نوع من الغموض وعدم الوضوح في تحديد ماهية أهداف مصر عربياً؛ وماهية أعبائها ومسؤولياتها إزاء الوطن العربي؛ وماهية التزامات العرب نحو مصر؛ وماهية الأساليب الأفضل لانجاز ذلك؛ كلها تساؤلات لا يستطيع المرء أن يعثر على إجابات واضحة عنها في الخطاب المعلن للقيادة السياسية المصرية. كما أن ما هو مطروح في هذا الخطاب يتسم بقدر من العمومية والغموض. فالحديث عن مساهمة مصر في حماية الأمن القومي العربي لا يتضمن تحديداً لماهية أبعاد الأمن القومي العربي في نظر القيادة المصرية. يرتبط بذلك عدم تحديد ماهية المخاطر الأساسية التي تهدد هذا الأمن؛ وماهية الأساليب الأفضل لضمانه؛ وماهية مظاهر وقدرات وحدود مساهمة مصر في حماية الأمن القومي العربي؛ وماهية الأدوار المتوقعة من الآخرين في هذا الصدد. كذلك الحديث عن دور مصر كعامل للتضامن العربي لا يتضمن تحديد الآليات التي تستطيع مصر من خلالها أن تصفي خلافاتها مع بعض البلدان العربية كخطوات على طريق التضامن، إلى جانب عدم الاستقرار النسبي في علاقتها مع السودان.

وهكذا، يبدو عدم الوضوح في الأهداف العربية لمصر، إلى جانب عدم الوضوح في الآليات التي تمكن مصر من القيام بدور عربي نشط وحيوي في إطار عملية التغير والتبدل التي يشهدها النظام العربي، والتي يجب ألّا تغيب عنها مصر وألا تقبل أن تكون على هامشها. ويعطي ذلك الانطباع بعدم وجود قرار استراتيجي مصري لتنشيط دور مصر عربياً، وأن الأمر متروك للتطورات والأحداث، دون المبادءة والتحرك من جانب النظام المصري للتأثير في هذه الأحداث أو لتوجيهها وجهة معينة، لذلك يغلب طابع الترقب ورد الفعل على السلوك المصري إزاء الوطن العربي.

ثانياً، غياب تصور واضح لدور مصر العربي، وعدم وجود تصور معلن من قبل القيادة المصرية للأدوار المحتملة للأطراف الأخرى (العربية وغير العربية) الفاعلة والمؤثرة في التفاعلات العربية. فالمهارة السياسية تقتضي طرح جميع الاحتمالات لمصادر قوة وأدوار الآخرين، وتصور جميع البدائل الممكنة للتعامل معها. وهنا تثار قضايا محددة ترتبط بالرؤية المصرية لحاضر ومستقبل دور كل من اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. فلا شك في أن الدور الاسرائيلي العدواني تجاه العرب قد تزايد ـ بشكل غير مسبوق ـ في ظل السلام مع مصر، وغيابها عن دائرتها العربية. ويصبح السؤال حول ماهية مقومات الإستمرار في هذا الدور الاسرائيلي؛ وماهية إمكانات استيعابه وتقليصه في إطار إعادة صياغة العلاقات المصرية ـ العربية. وإذا كانت اسرائيل قد هدفت من وراء كامب ديفيد إلى عزل مصر عن الوطن العربي، فما هي امكانات تحجيم هذا الأثر السلبي لكامب ديفيد موضوعياً، وذلك عن طريق خلق تضامن مصري ـ عربي حقيقي؟ ولا شك في أن المسؤولية بهذا الصدد تقع على عاتق كل من مصر والعرب.

وتثار في هذا السياق أيضاً قضية التحولات التي يشهدها النظام الدولي الراهن، وبخاصة فيما يتعلق بتطور العلاقة والتعامل بين القوتين العظميين، وانعكاس ذلك على النظام العربي

عامـة، وعلى دور مصر العربي بصفة خاصة. فأين مصر من هذه التطورات التي تتسم بحالة من السيـولة الـدولية، وبـوجود بعض التغـيرات في مواقف القـوتين العظميـين في إطار إعـادة تـرتيب الأوضاع بينهما على مستوى المواجهة المركزية، وربط ذلك بامكانات التوصل إلى اتفاقات وتسويات للصراعات الاقليمية[٣٠].

وهناك كذلك قضية الرؤية المصرية لدور بعض الأطراف العربية الأخرى الفـاعلة في النظـام العربي، وبخاصة سوريـا والعراق والسعـودية والجـزائر. فمـا هي مقومـات واحتمالات التعـاون والتنافس مع هذه البلدان؟ وكيف يمكن تحجيم وتقليص مجالات الصراع وتدعيم جسـور التعاون؟ وما هي آليات استيعاب التداعيات السلبية الناجمة عن احتمالات التنافس والصراع فيما بينها؟

وإذا كانت ايران قد تركت بعض الآثار والتداعيات السلبية في النظام العربي سـواء في عهد الشاه، أو إيران الثورة ـ التي جاءت بتحديات من نوع جديد ـ فما هي الآثـار المحتملة لايـران في النظام العربي خلال المرحلة المقبلة، وبخاصة بعـد انتهاء الحـرب العراقيـة ـ الايرانيـة، وأين هو موقع مصر؟ كلها قضايا وأمور متشابكة، يجب أن يكون لدى صانع القرار السياسي المصري بدائل وتصورات مدروسة بشأنها، تسمح بامكانية التخطيط بعيد المدى لسياسة خارجيـة مصرية نشطـة وفعالة على المستوى الخارجي بصفة عامة، وعلى المستوى العربي على وجه الخصوص.

ثالثاً، إن تركيز القيادة المصرية في خطابها السياسي على الـربط بين أمن مصر وأمن الخليـج يعكس عدة دلالات: فهناك من جانب، دور البلدان الخليجيـة في التمسك بـاستعادة العـلاقات مـع مصر من منطلق الإحساس بأهميتها كرصيد استراتيجي للمسـاهمة في حمـاية أمن هـذه البلدان. وهناك من جانب ثانٍ ما يـردده البعض عن نظرة مصر إلى مـا يمثله الخليـج من أهمية اقتصـادية بـالنسبة إليهـا (القروض، المعـونات، العمـالة)، في وقت يضـع فيه النظـام السياسي المصري حـل المشكلة الاقتصادية في مقدمة اهتماماته. وهناك من جانب ثـالث، تزايـد الإهتمام العـربي والدولي بصفة عامة بحرب الخليج وتدني الاهتمامات العربية والدولية بالقضايا القومية الأخرى، بخاصـة القضية الفلسطينية ـ وإن كانت الإنتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة قد أعادت هذه القضية إلى بؤرة الاهتمام من جديد ـ ومن هنا فإن زيادة الاهتمـام المصري بأمن الخليـج تأتي في إطـار هذا الإتجاه العام.

وقـد يبدو منطقيـاً أن تختلف الأوزان النسبية للمنـاطق العربيـة المختلفة في سيـاسة مصر العربية، طبقاً للظروف والملابسات المتعلقة بكل منطقة ومدى انعكاسها على الأمن الوطني المصري. لكن تأكيد الإرتباط بين مصر ومنطقة عربيـة بعينها دون المنـاطق الأخرى ـ كـأن يتم التأكيـد على نغمة الارتباط بين أمن مصر وأمن الخليج ـ دون النظر إلى ذلك في إطار تصور أوسع للأمن القومي العربي من شأنه تقليص دور مصر العربي، واختزاله في جزء بدلاً من الكل.

رابعاً، ان ما هو معلن من تصور القيادة السياسيـة المصرية لـدور مصر العربي، لا ينم عن رغبة أو سعي للقيام في الوقت الراهن أو المستقبل المنظور بدور الدولة ـ القائد في المنطقة العـربية. فـالقيادة المصريـة تقنع بـدور المساهمـة أو المشاركـة في النظام العـربي، دون الطموح إلى مـركز

---

(٣٠) علي الدين هلال، «النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي،» **الباحث العربي**، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٤٥ ـ ٥٠.

القيادة. ومن هنا كان تأكيدها على المساهمة في حماية الأمن القومي العربي، والمشاركة في تحقيق السلام، والسعي لتحقيق التضامن العربي.

خامساً، إن ثمة انطباعاً عاماً يمكن أن يستخلصه المرء من خطاب القيادة السياسية المصرية وممارساتها على الساحة العربية، مفاده عدم الاستعداد وتجنب التورط عسكرياً أو سياسياً في مشكلات الوطن العربي، ومن ثم تفضيل أسلوب التحرك في إطار تحركات الآخرين وممارسة رد الفعل، دون المبادأة أو اتخاذ المبادرة.

ويمكن فهم النتائج السابقة، في ضوء طبيعة النظام السياسي القائم في مصر، وطبيعة التحولات التي حدثت في كل من مصر والنظام العربي منذ منتصف السبعينات. فالنظام الراهن في مصر «يعرف حدود قوته، فمنذ اللحظة الأولى لسلطته أدرك أن الظروف التي دفعت به إلى السلطة كانت رغم عنفها تحمل معنى معيناً»[٣١]. ومن هنا يسعى في توجهاته وسياساته الداخلية والخارجية للتوصل إلى نقاط وسط بين توجهات وممارسات نظامي سلفيه عبدالناصر والسادات على المستويين الداخلي والخارجي[٣٢]. لذلك يحرص على التوصل إلى عدد من التوازنات والتواؤمات بين التزامات مصر القومية ومصالحها الوطنية. ويؤكد على الفصل بين التزاماتها العربية والتزاماتها تجاه اسرائيل. ويتحرك من أجل تحقيق درجة من التوازن في السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية لمصر بصفة عامة.

أما التحولات التي حدثت في المجتمع المصري والنظام العربي منذ منتصف السبعينات، والتي سبقت الإشارة إليها، فما زالت تفرز بعض آثارها السلبية في سياسة مصر العربية. فمصر اليوم ليست هي مصر الخمسينات والستينات. ومشكلاتها الداخلية ـ وبخاصة الاقتصادية ـ وارتباطاتها الخارجية وبخاصة إزاء اسرائيل والولايات المتحدة تشكل قيوداً على حركتها السياسية في الوطن العربي. كما أن النظام العربي اليوم ليس هو النظام الذي عرفته فترة الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، فاليوم هو نظام مأزوم، لا توجد قوة سياسية وفكرية تحركه وتحكم تفاعلاته.

وهكذا، في ظل وضعية الأزمة والمشكلات التي تعيشها مصر، وفي ضوء مظاهر الضعف والشلل في النظام العربي، يتقلص الدور المصري إلى مستوى المساهمة في تفاعلات النظام، والعمل على وقف الإنهيار وتحقيق التضامن العربي دون الطموح إلى أكثر من ذلك، على الأقل في المستقبل المنظور.

ثالثاً: دور مصر العربي: ادراك بعض القيادات العربية

بعيداً عن تصريحات بعض القادة العرب، التي تدخل في باب المجاملات وقواعد البروتوكول، أو في باب المهاترات غير المسؤولة، يكشف التأمل في عدد من تصريحات بعضهم ومتابعة ممارستهم

---

(٣١) محمد حسنين هيكل، «هواجس مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ١٥.

(٣٢) ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعرب**، ص ١٠٨، و

Lillian Craigharris, ed., *Egypt: Internal Challenges and Regional Stability* (London: Routledge and Kegan Paul, 1988), p. 55.

السياسية، عن اتجاهين أساسيين بخصوص عودة مصر ودورها في النظام العربي[٣٣]:

الاتجاه الأول، تمثله بلدان الخليج وكل من الأردن والمغرب والعراق والصومال واليمن العربية وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أكد هذا الإتجاه ضرورة عودة مصر إلى النظام العربي دون أن تلغي التزاماتها إزاء اسرائيل، ولكن، دون تدعيمها وتقويتها أيضاً.. وحتى عام ١٩٨٧ استمرت هذه البلدان غير قادرة على مواجهة مجموعة البلدان الرافضة لعودة مصر. لكن مع التصعيد العسكري في حرب الخليج، وزيادة احساس بلدانه العربية بالخطر والتهديد، ونتيجة للموقف المصري المساند للعراق في الحرب، وكذلك نتيجة للتغيرات النوعية الملحوظة في مواقف وسياسات مصر إزاء القضايا العربية، حيث تزايد اهتمامها بهذه القضايا، وأكدت في أكثر من مناسبة أن كامب ديفيد مرحلة قد انتهت، وأنها لا يمكن أن تشكل قيوداً على إرادة مصر والتزاماتها العربية، وأن المطروح الآن هو المؤتمر الدولي لحل المشكلة الفلسطينية، ونظراً إلى العزلة النسبية التي عانى منها بعض البلدان الرافضة لعودة مصر نتيجة لجميع الاعتبارات السابقة، استطاعت هذه البلدان أن تمكن قمة عمان من اتخاذ القرار التوفيقي الخاص بعودة العلاقات مع مصر.

ولقد تضمنت تصريحات حكام بعض هذه البلدان العديد من المعاني منها: التأكيد على أن الوطن العربي خسر الكثير بخروج مصر، وأصابه الوهن والضعف. ذكر الملك حسين في تصريح لـ «**الأهرام**» «ان الوهن والضعف الذي أصاب الأمة العربية امتد إلى جامعة الدول العربية ومؤسساتها، وما ابتعاد مصر الشقيقة الكبرى عن الجامعة إلّا إضعافاً للأسس التي يقوم عليها النظام العربي»[٣٤].

إن ثقل مصر يشكل إضافة مهمة إلى رصيد الأمة العربية، فهذه الأمة تقوى بمصر، تماماً مثلما أن مصر قوية بأمتها العربية. وإن مقاطعة مصر أضعفت الموقف العربي، وغيابها عن النظام العربي شكلي، فهي موجودة، ومؤثرة في محيطها العربي بالفعل والممارسة. وأكد البعض ضرورة عودتها إلى الجامعة العربية، فهي بقدراتها وإمكاناتها أكثر فائدة للعرب وهي داخل الجامعة العربية.

ويفهم ضمنياً من تصريحات حكام بعض هذه البلدان أن الهدف الأساسي من استعادة العلاقات مع مصر هو الاستفادة من قدراتهاوإمكاناتها فيمواجهة الخطر الايراني، باعتباره مصدر التهديد الأول لهذه البلدان؛ وكبح جماح البلدان العربية المسماة بالتقدمية. ومن هنا توقع بعض هذه البلدان من مصر إمكانات تقديم المساعدة العسكرية في حالة تعرضها للخطر، والتي يمكن أن تأخذ شكل تقديم السلاح والعتاد والاستشارات العسكرية أو حتى إرسال قوات (وإن كانت القيادة المصرية لم تحدد موقفاً صريحاً، وظلت حذرة إزاء مسألة إمكانية إرسال القوات)، وإلى جانب مساندة العراق كانت دائمة التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للحرب.

الاتجاه الثاني، مثله كل من سوريا وليبيا والجزائر وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. والمنطلق الأساسي لهذا الاتجاه كما تؤكده تصريحات بعض القادة وممارساتهم

---

(٣٣) انظر نصوص تصريحات بعض الحكام العرب التي تم الاعتماد عليها، في: **الأهرام**: ١٧/١٠/١٩٨٧، ٤/١١/١٩٨٧: ١٢/١١/١٩٨٧: ١٦/١١/١٩٨٧: ٢٠/١١/١٩٨٧: ٤/١٢/١٩٨٧، و٢٠/١٢/١٩٨٧، **والجمهورية**، ٨/١/١٩٨٨، **واكتوبر**، ٥/٦/١٩٨٨.

(٣٤) **الأهرام**، ١٠/١٠/١٩٨٧.

السياسية هو رفض عودة مصر إلى الصف العربي إلّا إذا أسقطت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل، لأنها بهذا السلوك خلقت فرصاً مؤاتية لاسرائيل لتعربد في المنطقة، ومكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الإنفراد بإدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وساهمت في خلق المزيد من الفرقة والانقسام في الصف العربي[٣٥]. وهكذا تعد كامب ديفيد العقبة في طريق عودة مصر الكاملة إلى النظام العربي من وجهة نظر هذه المجموعة.

وهذه مسألة لا يمكن تفسيرها إستناداً إلى الالتزامات العربية والشرعية القومية فقط، وإن خرقت مصر هذه الالتزامات وانتهكت تلك الشرعية، فذلك لسبب بسيط وهو أن المواقف والالتزامات القومية للبلدان الرافضة لعودة مصر بحاجة إلى وقفة وإعادة تقويم. وإذا استثنينا مؤقتاً فكرة الشرعية القومية أو وضعناها في حجمها الطبيعي فإنه يمكن تفسير موقف البلدان الرافضة لعودة مصر في إطار توازنات القوى في النظام العربي، وهي توازنات محكومة بأن تكون متوترة بحكم ظروف نشأة الكيانات السياسية العربية، وطبيعة النخب الحاكمة. «فميزان القوى هو المحدد الأساسي للعلاقات العربية ـ العربية، ولأنه ميزان لقوى هشة، تابعة، غير واثقة من استمرارها، فإنه ميزان محكوم بالتوتر الدائم والتنافس والغيرة والتنابذ على مستوى الزعماء والأنظمة والكيانات... ولكنه ككل ميزان قوى قادر على استيعاب مراحل من التساكن المسالم»[٣٦].

وبخصوص الرؤية العربية لدور مصر، يلاحظ أن حكام البلدان المحافظة[٣٧] يكثرون من استخدام بعض الألفاظ والعبارات التي تنم عن الاعتقاد في دور مصري فعّال، كالحديث عن الشقيقة الكبرى، وصاحبة الإمكانات والقدرات، وأكبر دولة، وصاحبة التاريخ النضالي الطويل، وأن العرب من دون مصر كحلف الأطلسي من دون الولايات المتحدة الأمريكية، أو حلف وارسو من دون الاتحاد السوفياتي على حد تعبير الملك حسين... الخ، وكشفت تصريحات بعضهم في مناسبات مختلفة عن تطلعهم إلى قيام مصر بدور في حماية أمن هذه البلدان، بخاصة في ظل التهديدات التي مثلتها حرب الخليج.

أما حكام بعض البلدان المسماة بالتقدمية، فإنهم يربطون دور مصر العربي منذ منتصف السبعينات بالخيانة والعمالة والتبعية لإسرائيل وأمريكا، ومن ثم لا يرون لها دوراً في المستقبل سوى سعيها لجذب أطراف عربية أخرى لعملية السلام في إطار كامب ديفيد، والعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

ثمة عدة ملاحظات يمكن رصدها بخصوص التصور العربي للعلاقات مع مصر ولدورها العربي.

أولاً، ان مجموعة البلدان الراغبة في عودة مصر بصورة كاملة إلى النظام العربي وقيامها

---

(٣٥) ابراهيم، «ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ،» في: ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ٢٠؛ سعيد، «المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول (عمان ١٥ ـ ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧)،» ص ١٦٠ ـ ١٧٣، وحسن أبو طالب، «قمة عمان وبناء الوفاق القومي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٣٦) غسان سلامة، «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

(٣٧) تستخدم الدراسة مفهومي «المحافظة» و «التقدمية» تجاوزاً مع التسليم بأن هناك الكثير من الانتقادات حولهما، ولم يعودا يعكسان دلالات محددة وواضحة بالنسبة إلى النظم العربية الراهنة.

بدور عربي نشط لم تطرح تصوراً استراتيجياً عربياً تتمكن مصر في إطاره من حل مشكلاتها الداخلية، وتخفيف الضغوط الخارجية الواقعة عليها حتى تمارس دوراً عربياً فعالاً. وإن كان ذلك يشترط وجود رغبة من قبل النظام المصري للقيام بهذا الدور.

ثانياً، ان البلدان الرافضة لعودة مصر، والساعية لتحجيم دورها العربي لم تطرح استراتيجية بديلة تحوز رضاء أغلب الأطراف العربية، تكون بمثابة البديل لكامب ديفيد، وفي الوقت الذي تطالب فيه مصر بالغاء كامب ديفيد ـ بما يتضمنه ذلك من احتمالات الحرب مع اسرائيل ـ لم تقدم تصوراً لمواجهة ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تداعيات في إطار عربي.

ثالثاً، ان البلدان التي تطالب مصر بالتحلل من التزاماتها إزاء كامب ديفيد كشرط مسبق للعودة الكاملة إلى النظام العربي لم تقدر جيداً الظروف والإمكانات الموضوعية لمصر، والتي تشكل قيوداً على حركتها الخارجية. ولم تطرح إمكانية إلغاء كامب ديفيد فعلياً، وذلك بتدعيم العلاقات المصرية ـ العربية، واستيعاب دور مصر في إطار استراتيجية عربية أكبر تمكنها من تصفية الأسس الموضوعية لكامب ديفيد.

رابعاً، أن كلتا المجموعتين يهمها بالأساس من دور مصر أن تكون مستعدة للمشاركة في، أو بالأحرى لقيادة، مواجهة عسكرية مع ايران[٣٨] أو مع اسرائيل دون تحديد لمسؤوليات والتزامات هذه البلدان إزاء مصر، ودون وضع تصور لمبدأ توزيع الأدوار، بحيث تستطيع مصر أن تمارس دورها إلى جانب أدوار محددة للآخرين.

صفوة القول: إنه في ظل غياب استراتيجية عربية لمصر، وفي ظل عدم وجود تصور عربي لعودة مصر ولدورها خلال المرحلة القادمة، فإن الدور العربي لمصر سيظل محكوماً بالتطورات والأحداث الداخلية فيها، وبالتغيرات وتوازنات القوى في الوطن العربي، وإلى أي مدى تشكل خطراً على الأمن المصري. وكذلك بالتطورات في النظام الدولي، وحدود حرية الحركة التي يسمح بها لبعض الفواعل الاقليمية كمصر. لكن في ضوء الأوضاع الراهنة على المستويين المصري والعربي، وانطلاقاً من الخبرة التاريخية، ما هو الدور أو الأدوار المتوقعة والممكنة لمصر في النظام العربي خلال المستقبل المنظور؟ الإجابة عن هذا التساؤل هي جوهر الصفحات الآتية.

رابعاً: دور مصر العربي: الأبعاد/ الامكانات/ القيود

تعرض هذه الفقرة للأدوار المتوقعة لمصر في النظام العربي، وامكانات ومقومات القدرة على ممارستها، وتحديد العقبات والمشكلات التي تحول دون الممارسة النشطة لبعضها.

وتطرح أربعة أدوار يمكن النقاش والحوار حولها، وهي:

١ ـ الدولة ـ القائد

سبقت الإشارة إلى كيفية وديناميات التحول في دور مصر العربي من القيادة إلى العزلة. وفي إطار عودة العلاقات الثنائية بين مصر وأغلب البلدان العربية بعد قمة عمان فما هي قدرات وإمكانات مصر للقيام بدور الدولة ـ القائد في النظام العربي؟

---

(٣٨) وبخاصة قبل وقف اطلاق النار بين العراق وايران، والتفاوض بينهما من أجل التسوية السلمية.

قبل مناقشة هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى أن الساحة العربية شهدت تنافساً صريحاً أحياناً، وخفياً في أحيان أخرى بين عدة بلدان عربية للقيام بالدور القيادي بعد خروج مصر وتخليها عن تقاليدها التاريخية. لكن نظراً إلى اعتبارات عديدة لم يتمكن أي منها من الإنفراد بالقيادة وسد الفراغ الذي نشب عن غياب مصر، لذلك اتسم النظام العربي في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ بانتشار عناصر القوة وتعدد مراكز التأثير، وعانى بذلك من مضاعفات غياب القيادة، التي تلعب دوراً في خلق درجة من التماسك في التوجه والممارسة بين وحدات النظام[٣٩].

لا يمكن القول أيضاً بقدرة أو رغبة النظام الحالي في مصر على ممارسة هذا الدور، وذلك نظراً إلى عدة اعتبارات: فإذا كانت القيادة الاقليمية تصوراً واقتناعاً من جانب، وقدرات من جانب ثان، وفاعلية من جانب ثالث، وغياب أطراف منافسة من جانب رابع، فإن مصر تعاني من قصور ومشكلات في جميع المقومات السابقة. فليس هناك رغبة من قبل الحكم الراهن لممارسة دور قيادي في الوطن العربي، ومن ثم ليس هناك تصور استراتيجي لمثل هذا الدور. بلغة أخرى ليس هناك مشروع سياسي تقدمه مصر للوطن العربي «يمكن أن يجمع النظم العربية ولو مضطرة أو يلهب حماس الجماهير العربية»[٤٠]. ولا يبدو أن نظام الحكم الراهن في مصر لديه الرغبة، ناهيك عن القدرة الموضوعية لبلورة مشروع سياسي جديد يعيد مصر إلى لعب الدور القيادي في الوطن العربي[٤١].

وتتطلب ممارسة الدور القيادي قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، بحدود معينة، وفيما يتعلق بمصر، فهناك ضمور في بعض قدراتها الأساسية، فهي تعاني من تفاقم المشكلة الاقتصادية (الديون، التبعية، ارتفاع الأسعار، البطالة... الخ)، وفشل النظام في وضع حد لها. وتحول الكم البشري إلى عبء له تكلفته السياسية والاجتماعية. كذلك هناك بعض المشكلات والتساؤلات حول الوضع العسكري المصري، حيث يؤكد البعض، وتشير بعض التقارير إلى أن مصر لم تعد تتميز بتفوق حقيقي على بعض البلدان العربية (سوريا والعراق)، وبخاصة في مجال القوات البرية، وإن ظلت تتفوق في مجال الدفاع الجوي، ناهيك عن مقابلتها باسرائيل. كما أن معظم السلاح السوفياتي أصبح قديماً، وربما محدود الصلاحية للاستخدام الميداني، إلى جانب الاتجاه نحو ترشيد عدد العاملين في القوات المسلحة بشكل ملحوظ، ودفع وحدات من الجيش المصري للقيام بأنشطة اجتماعية وتنموية كبناء الطرق والجسور والمنشآت والمخابر. ولقد عبر مبارك عن محتوى المشكلات السابقة بشيء من المرارة حين ذكر «الإنفاق العسكري عندنا ضعيف بل أقول إنه لا يكفي.. نصفه يذهب للمرتبات والباقي للإعاشة وغيرها من الإحتياجات ولولا المعونات لواجهنا موقفاً صعباً، بينما الذين من حولنا يمتلكون معدات لا أول لها ولا آخر»[٤٢]. وبالتالي، ما لم تكن هناك استراتيجية جديدة لبناء القوات المسلحة المصرية، فإن القدرة العسكرية المصرية ستتضاءل في المستقبل المنظور.

يضاف إلى ما سبق مشكلات وتقلصات التطور الديمقراطي ـ الناقص ـ في مصر، وطبيعة القيادة السياسية، حيث يغلب عليها الطابع البيروقراطي، وعدم امتلاك تصور استراتيجي، والتركيز على المشكلات الداخلية، والنظرة الواقعية لمشكلات مصر وامكاناتها. وليس من المتوقع أن

---

(٣٩) Ali E. Hillal Dessouki, *The Crisis of Inter-Arab Politics*.

(٤٠) أحمد يوسف أحمد، «مستقبل الصراعات العربية ـ العربية: أفكار أولية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة العلاقات العربية ـ العربية، القاهرة، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨، ص ١٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٢) نقلاً عن: ابراهيم نافع، **نحن والعالم ونحن وأنفسنا** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٧٦.

يتغير النظام الراهن في المستقبل المنظور لأنه يحظى بتأييد ومساندة المؤسسة العسكرية، ونظراً إلى ضعف القوى المعارضة وتشرذمها وزيادة قدراته القمعية والقهرية. جميع هذه الاعتبارات والمشكلات تشكل قيوداً على إمكانات مصر وقدرتها في ممارسة دور عربي قيادي[٤٣].

هذا إلى جانب بعض القيود الدولية والاقليمية. فالارتباطات الخارجية لمصر وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها باسرائيل وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، تشكل قيوداً على دورها العربي. فهدف كل من اسرائيل وأمريكا هو عزل مصر عن الوطن العربي، ودفعها للإنكفاء على مشكلاتها داخل حدودها. ولقد كانت اتفاقات فك الإشتباك بين مصر واسرائيل حلقة في سلسلة محاولات عزل مصر عن النظام العربي. ذكر محمود رياض في هذا الصدد «منذ وقت طويل كان المطلوب شيئاً واحداً هو إخراج مصر من المعركة، حتى تستطيع إسرائيل أن تنفذ مخططها في دعم وجودها بالأراضي المحتلة ثم تنقض على مصر مرة أخرى بعد أن تكون قد عزلتها عن الأطراف الدولية التي تساعدها بالسلاح أولاً، ثم عن الأمة العربية عموماً»[٤٤]. ومن هنا، فإن هناك ضغوطاً سيكون مصدرها كل من اسرائيل وأمريكا، إذا ما اتجهت مصر لممارسة دور قيادي على المستوى العربي، فلا يتصور أن يقبل كل منهما بسهولة عودة مصر لممارسة دور عربي فعال[٤٥]. ولم يخفِ قادة الفكر الصهيوني والمسؤولون الاسرائيليون هدفهم الخاص بعزل مصر عن الوطن العربي. ذكر أحد الباحثين «ان مقولة تشومسكي الخاصة بنجاح كامب ديفيد في عزل مصر عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة مؤقتة على الأقل، تلقي بالضوء على مقولة روكاش بأن المؤسسة العسكرية قد خططت لذلك من الخمسينات واعتبرت، وتعتبر عزل مصر عن الصراع مسألة أساسية لتثبيت الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة»[٤٦]. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتنظر إلى الدور الاقليمي لمصر على النحو التالي: قيام مصر بجذب أطراف عربية أخرى نحو السلام الذي يجب أن يتم في إطار الرؤية الأمريكية للتسوية، وقيامها بمساندة قوى الاستقرار والاعتدال الموالية للغرب في المنطقة وكبح جماح القوى والنظم التقدمية، واتخاذها كإحدى الركائز الإستراتيجية لتنفيذ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[٤٧].

ويمكن تتبع الجذور التاريخية لمبدأ عزل مصر عن محيطها العربي، ومنعها من الإنتشار الإقليمي في الاستراتيجية الغربية، وهناك العديد من الشواهد التاريخية التي تؤكد ذلك. فالدول الاستعمارية هي التي تكالبت ضد محمد علي، «وذلك لمحاصرة المركز الناشىء من مراكز القوة... وكانت

---

(٤٣) لمزيد من التفاصيل حول القيود على امكانية قيام مصر بدور قيادي، أنظر: أحمد، المصدر نفسه، وسلامة، «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمستقبل».

(٤٤) محمد سيد أحمد، «حوار مع محمود رياض: هل من استراتيجية عربية لمواجهة قضية «التسوية»،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ١٤١. وأنظر أيضاً: حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٣.

(٤٥) عبد المنعم سعيد، «ادارة العلاقات المصرية ـ العربية،» (١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٥ (ورقة غير منشورة).

(٤٦) حسن وجيه، «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة ١، العدد ١ (شتاء ١٩٨٧/ ١٩٨٨)، ص ٨٠ ـ ١٠٠. هذه المقالة عبارة عن عرض نقدي لثلاثة كتب حديثة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي:

Livia Rokach, *Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and others Documents*, A.A.U.G. Information Paper Series, no.23 (Belmont, Mass.: Association of Arab American University Graduate, 1986); Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983); and Grace Halsell, *Prophecy and Politics Militant Evangelists on the Road to the Nuclear War* (Connecticut: Lawrence Hill and Company West port, 1986).

(٤٧) Paul Jabber, «Egypt's Crisis: American Dilemma,» *Foreign Affairs*, pp. 960-980.

معاهدة لندن ١٨٤٠ وتدمير الأسطول المصري هي الخطوات التي أدت إلى انكسار مصر»[٤٨]. وقامت استراتيجية الإستعمار البريطاني في مصر على تكريس عزلتها، وتعميق مفهوم القطرية لدى المصريين، ودفع مصر لتركيز اهتمامها بالسودان وحوض النيل، أو للاتجاه نحو حضارة البحر المتوسط، وذلك بهدف عزلها عن الوطن العربي والعالم الاسلامي[٤٩].

ومع تصاعد الدور القومي لمصر في الحقبة الناصرية اتجهت اسرائيل، بالتنسيق والتواطؤ مع القوى الغربية، لتقليص دور مصر العربي، فكانت حرب السويس عام ١٩٥٦، وعدوان حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧[٥٠].

كما أن التغيرات التي شهدها النظام الدولي في الوقت الراهن، والمتمثلة في اتجاه القوتين العظميين نحو وفاق دولي جديد، دشنته لقاءات القمة المتكررة، ومحادثات واتفاقية الحد من التسلح في الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، وكذلك التوصل إلى بعض التسويات والتفاهم بشأن بعض المشكلات الاقليمية... الخ. مثل هذه التطورات في النظام الدولي يمكن أن تضيق مجال حرية الحركة، وتشكل قيوداً على بعض الأطراف التي يمكن أن تكون فاعلة في النظم الاقليمية، كمصر في النظام العربي. ومن ثم على النظام المصري أن يتفهم جيداً حقيقة التغيرات في النظام الدولي، وما يمكن أن تشكله على حركته من قيود، وما يمكن أن تتيحه له من فرص وإمكانات.

أما على المستوى العربي، فإن النظام العربي اليوم ليس هو نظام الخمسينات والستينات الذي مارست فيه مصر دوراً قيادياً. فهو نظام في أزمة، أسبابها متداخلة ومظاهرها عديدة. لكن المهم هو أن هناك بعض التطورات الراهنة تشكل قيوداً على إمكانية قيام مصر بدور قيادي، أبرزها: وجود بلدان أخرى متطلعة للقيام بهذا الدور، وبروز ظاهرة التجمعات الإقليمية الفرعية التي يمكن أن تكون ـ في ظل ظروف معينة ـ عوامل لتآكل النظام العربي.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة (غياب استراتيجية عربية واضحة لمصر، وعدم الطموح في المستقبل المنظور لممارسة دور قيادي، وتفاقم المشكلة الاقتصادية والضعف النسبي في القوة العسكرية، وتكبل مصر ببعض القيود وخضوعها للضغوط الخارجية) لا يمكن القول بقدرة مصر على ممارسة دور عربي قيادي في المستقبل المنظور. وعلى هذا الأساس لن يتمكن بلد عربي واحد، حتى منتصف التسعينات على الأقل، من أن يمارس القيادة الإقليمية بمفرده، بخاصة وأن أعباء ومسؤوليات الدفاع عن الأمن القومي العربي لا يمكن أن يتحملها بلد بمفرده. لذلك سيظل هناك تعدد في مراكز القوة والتأثير. ويفتح هذا المجال للتفكير في إمكانية وجود قيادة جماعية أو تحالف ـ قائد في النظام العربي. والتحالف القائد لا بد أن يتمحور حول خمس عواصم هي: القاهرة والرياض وبغداد ودمشق والجزائر، ومن ثم لا بد من تصفية الخلافات بين القاهرة ودمشق، والقاهرة والجزائر، وبغداد ودمشق. وذلك في إطار استراتيجية عربية تتضمن تحديداً للأهداف

---

(٤٨) أنور عبد الملك، «احتجاب مصر واطلالة على المستقبل،» في: ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ٢٩١ ـ ٣١٦.

(٤٩) انظر: أحمد، **السلام وأزمة اليهود في مصر**، ص ٥٣، وأمير اسكندر، «مصر والأمن القومي العربي،» **المنار**، العددان ٣٩، و٤٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٦ ـ ١٢.

(٥٠) حول الدور الأمريكي في حرب ١٩٦٧، أنظر: مصطفى علوي، «سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧،» (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).

العربية الراهنة والمستقبلية، وأساليب تحقيق هذه الأهداف، وتوزيع الأدوار الأساسية بين هذه العواصم. ولا شك في أن هذا التطور سيحتاج إلى بعض الوقت، وسيتضمن الكثير من الشد والجذب.

وفي إطار الملاحظات والنتائج السابقة عن احتمالات الدور القيادي لمصر، نورد النتيجة التي خلص إليها هيكل «لا أرى لمصر قيادة إلاّ بمقدار ما هي مستعدة لأن تقود، ولست أرى لها وضعاً متميزاً وسط أمتها إلاّ بمقدار ما هي جاهزة لتحمل مسؤولياتها. ولست أراها متفردة في شيء فلقد انتشر ما كان حكراً عليها في وقت من الأوقات، وفاض على أرجاء الوطن العربي كله، وهذا شيء طيب لأنه على الأقل كفيل بإنهاء نزعات الإنعزال ودعاوى الإستغناء.. يبقى لمصر كمركز مساو ومتفاعل مع غيره من المراكز العربية عدة ميزات الحجم الإنساني والتماسك المجتمعي إلى جانب عمق التجربة التاريخية. ومن شأن هذا الوضع إلى جانب اعتبارات أخرى أن تتحول التراكمات الكمية إلى خلق كيفي جديد»[٥١].

٢ ـ الدولة ـ النموذج

ارتبط جزء من تأثير مصر في دائرتها الإقليمية وفي النظام الدولي عامة بقدرة نظامها السياسي على بلورة وتقديم نموذج سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي، يلقي باشعاعاته وتأثيراته على الآخرين، ويمكن أن يقتدوا به. ولا شك في أن الدولة أو التحالف المتطلع إلى القيادة في نظام اقليمي ما، كالنظام العربي، لا بد أن يمتلك القدرة على بلورة وطرح مثل هذا النموذج. وليس بعيداً عن الأذهان النموذج الذي قدمته مصر الناصرية، والذي استند إلى دعائم التنمية الإشتراكية، والتخطيط المركزي، والتنظيم السياسي الواحد، ومحاربة الاستعمار، ورفض الأحلاف، والتمسك بعدم الإنحياز، والإيمان والعمل من أجل الوحدة العربية، ولقد كان لهذا النموذج تأثيراته البالغة في المنطقة العربية، حيث اقتد به الكثير من النظم العربية، وما زالت اشعاعاته حتى الآن تشمل بعض هذه النظم.

ويفترض في النموذج الذي يقدمه البلد للآخرين، حتى يكون له فاعلية وتأثير: تكامل عناصره وتماسكها، وتطبيق الدولة له بفاعلية واقتدار داخل حدود بلدها، أي لا بد أن تعكس ممارساتها الداخلية والخارجية تمسكها والتزامها بهذا النموذج، بحيث يختفي التناقض بين القول والفعل، بين النظرية والممارسة، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من أزمة مصداقية. وأخيراً لا بد أن يكون هناك قبول كبير لهذا النموذج في الدائرة الإقليمية المستهدفة.

وفي الراهن، ما هو النموذج الذي تستطيع مصر أن تقدمه للوطن العربي؟

في إطار تواضع أحلام وطموحات القيادة المصرية بممارسة دور قيادي في الوطن العربي، فإن فكرة تقديم نموذج سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي تحتذيه البلدان العربية ليس من بين أولوياتها. وينطلق الحكم الراهن في مصر من مبدأ احترام التنوع والتباين في الوطن العربي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وإن كان هذا لا يخفي نغمة التباهي والتفاخر الرسمي بالإنجاز الديمقراطي في مصر، لذلك يرى بعض المسؤولين أن مصر يمكن أن تقدم النموذج في هذا المجال.

---

(٥١) هيكل، «هواجس مستقبلية،» ص ٤ ـ ١٥.

ويؤكد بعض الباحثين المصريين أن النموذج الذي يجب أن تقدمه مصر للعرب يتبلور حول محورين أساسيين هما: الديمقراطية[٥٢]، والتنمية الرأسمالية المستقلة[٥٣]. ومن ثم يقع على عاتق الحكم الراهن في مصر استكمال مهام التطور الديمقراطي «استكمال مرحلة التعبير.. واحترام القوانين القائمة من قبل السلطة السياسية.. وتعديل هذه القوانين وبخاصة قانون مجلس الشعب والمجالس المحلية.. وتعديل الدستور»[٥٤]. وعلى الحكم كذلك «فتح الطريق أمام الرأسمالية المصرية، وتثبيت دور الدولة ونصيبها في الاقتصاد الوطني... مع حل معضلة التكنولوجيا وخلقها»[٥٥].

وثمة عدة انتقادات توجه إلى الطرح السابق بخصوص النموذج الذي يجب أن تقدمه مصر. **أولها**، أن هناك اتجاهاً قوياً له أنصاره في دوائر الحكم في مصر مفاده أن مصر يجب أن تتبنى النموذج الذي ينطلق من خصوصيتها وامكاناتها الذاتية ورفاهية شعبها، بغض النظر عن قبول أو رفض العرب لهذا النموذج. ومن هنا يؤكد النظام مقولة احترام التعدد والتنوع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية الأخرى؛ **وثانيها**، أنه لكي يكون للنموذج فاعلية خارجية لا بد أن يتم تثبيت أركانه جيداً في الداخل.

وكلتا الدعامتين المطروحتين للنموذج غير مستقرتين داخل مصر. فعلى الرغم من الإنفراجة الديمقراطية، إلّا أنها تجربة ناقصة، يشوبها الكثير من القصور[٥٦]. فهناك الإختلال في النظام القانوني المصري، حيث توجد سلسلة من القوانين سيئة السمعة، صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر؛ وهناك الإختلال الكبير بين البناء القانوني ـ المؤسسي من جانب والجسد الإجتماعي من جانب آخر. فالمؤسسات الحزبية القائمة لا تستوعب جميع القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، والملاحظ أن أبرز تيارين في مصر من حيث الحجم والفاعلية (التيار الناصري والتيار الإسلامي) خارج إطار المؤسسات الشرعية. هذا إلى جانب الخلط والتداخل بين السلطات، وغلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وهناك العديد من نواحي الخلل التي تشوب الحياة الحزبية في مصر (فأغلبها أحزاب أشخاص، تفتقد إلى الديمقراطية في داخلها، وتعاني من الخلط وعدم الوضوح في أسسها الفكرية، ولا تعبر عن قوى اجتماعية فاعلة ومحددة، ناهيك عن محدودية قدرتها على التغلغل والانتشار في قطاعات جماهيرية واسعة، وهي في النهاية أقرب ما تكون إلى النوادي السياسية منها إلى الأحزاب). إن أكبر حزب في مصر هو حزب الصامتين أو

---

(٥٢) ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعرب**، ص ١٠٩.

(٥٣) سعيد، «ادارة العلاقات المصرية ـ العربية،» ص ١٢ ـ ٢٠، وعبد المنعم سعيد، «امكانيات التنمية الرأسمالية المستقلة في مصر،» **الأهرام**، ٢/٩/١٩٨٨.

(٥٤) سعيد، «ادارة العلاقات المصرية ـ العربية،» ص ١٢ ـ ١٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٩.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات التطور الديمقراطي في مصر، أنظر: علي الدين هلال، «المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري،» في: حسن نافعة [وآخرون]، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦): علي الدين هلال، «المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، ط ٢ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢): ابراهيم طلعت [وآخرون]، **الديمقراطية هي الحل** (القاهرة: دار المصري الحديث للنشر، ١٩٨٦):

Nazih N. Ayubi, «Domestic Politics,» in: Craigharris, *Egypt: Internal Challenges and Regional Stability*, pp. 49-77;

مصطفى كامل السيد، «تقييم تجربة تعدد الأحزاب ١٩٧٦ ـ ١٩٨١،» في: هلال [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٤٧، وخالد محي الدين، **مستقبل الديمقراطية في مصر** (القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٤).

المهمشين اجتماعياً وسياسياً، الذين يقطنون في الريف، أو أولئك الذين يعيشون على حافات المدن الكبرى في ظل ظروف بائسة، ويشكلون خامة للعمل السياسي العنيف. كما أن الخلل الاقتصادي في المجتمع واتساع الهوة بين الطبقات، وبروز بعض الأنماط القيمية المرتبطة بالفساد واستغلال النفوذ، وانتهاك القانون على المستوى الداخلي، وزيادة تبعية النظام وتقييد ارادته على المستوى الخارجي... كلها عوائق في طريق استكمال التطور الديمقراطي في مصر.

وليست العبرة بمجموعة من المنتوجات أو الأماني الطيبة، التي يتصور البعض أن النظام سيأخذها مأخذ الجد وينفذها عن طيب خاطر ـ فهذا غير محتمل الحدوث، لكن العبرة بتحديد ماهية الظروف والقوى التي من شأنها دفع، أو حتى فرض الإصلاح الديمقراطي في مصر. وإذا كانت التجربة الديمقراطية في مصر ناقصة وغير مكتملة فهل هي مقبولة ومرغوب فيها لدى النظم العربية باعتبارها تشكل الدائرة الأوسع المستهدفة بالنموذج؟

والمؤكد أنه إذا كانت الديمقراطية المصرية تجد صدى وترحيباً من قبل الشرائح المثقفة وبعض القطاعات الشعبية في البلدان العربية، إلّا أنها تمثل مصدراً للقلق والخوف بالنسبة إلى النظم العربية. وقد عبر مبارك عن هذا المعنى بقوله «لعلي لا أبالغ إذا قلت ان إصرارنا على العمل بالديمقراطية هو بحق أحد المصادر الرئيسية لمتاعبنا في المنطقة، لأننا نسوق نموذجاً فريداً ونمارسه. لكننا نتحمل كل المتاعب من أجل الديمقراطية التي أصرّ عليها»[٥٧].

أما بخصوص مقولة التنمية الرأسمالية المستقلة في مصر، فالانتقادات كثيرة[٥٨]، بخاصة وأنه ليس هناك اتفاق عام بين الباحثين والمثقفين حول ظروف وإمكانية انجازها في مصر. وأخذاً بالأحوط أكّد البعض على مقولة تنمية مستقلة قائمة على درجة من التوازن بين دور كل من الدولة والقطاع الخاص، وفي إطار عدد من الضمانات التي تكفل الاستخدام الرشيد للموارد.

ويؤكد البعض، أنه على الرغم من أن مقولة أو شعار التنمية المستقلة مطروح منذ مطلع الستينات، إلّا أنه لم تتم ترجمته إلى سياسات وبرامج وخطط في معظم الأحوال، وبقيت التنمية المستقلة لافتة ايديولوجية وشعاراً لا أكثر، واتجهت الأوضاع في العديد من بلدان العالم الثالث إلى عكس التنمية وعكس الاستقلال. ومن ثم لا بد من البحث عن الأسباب التاريخية والبنائية لعدم قيام تنمية مستقلة أو تعثر جهودها في بلدان العالم الثالث بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة.

كما أن الذين يطرحون مقولة التنمية الرأسمالية المستقلة في مصر يقدمون تصوراً كلاسيكياً للرأسمالية لم يعد قائماً في الدول الرأسمالية ذاتها، فهناك تطور واتجاه عام نحو فتح المجال أمام دور أكبر للدولة في أعتى الرأسماليات. وعلى الجانب الآخر هناك اتجاه عام لتخفيف قبضة الدولة وفتح المجال أمام المبادرات الفردية في دول الكتلة الشرقية وبخاصة الاتحاد السوفياتي، في ظل بيريسترويكا غورباتشيف[٥٩]. إذاً كل الدول تأخذ بمبدأ التدخل، ولكن الاختلاف هو في حجم التدخل وأساليبه.

---

(٥٧) نقلا عن: نافع، **نحن والعالم ونحن وأنفسنا**، ص ١٨٥.

(٥٨) انظر على سبيل المثال: عبد الرحمن زكي ابراهيم، «اطلاق العنان للقطاع الخاص والمبادرات الفردية،» **العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١١٦ ـ ١١٨، ومنى مكرم عبيد، «رد على امكانات التنمية الرأسمالية المستقلة،» **الوفد**، ١٩٨٨/٩/٨.

(٥٩) ميخائيل غورباتشيف، **البيريسترويكا**، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨).

يضاف إلى ما سبق عدم وضوح هوية النظام الاقتصادي المصري، وغياب اتفاق عام حولها كجزء من غياب الاتفاق العام حول العديد من القضايا الجوهرية في المجتمع، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية المصرية، وسرعة التبدل والتغير في القرارات والمسؤوليات... الخ. كلها أمور تثير العديد من علامات الاستفهام حول امكانية تقديم نموذج قائم على التنمية الرأسمالية المستقلة.

ومن الانتقادات في هذا المجال أيضاً عدم التعمق في دراسة ومراجعة تجارب التنمية التاريخية (الإشتراكية والرأسمالية) في مصر، بقصد استخلاص الدلالات العامة، والوقوف على أبعاد الفشل وجوانب النجاح ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك، ومن ثم الإتفاق حول أية استراتيجية للتنمية تتناسب مع ظروف مصر الراهنة وتطلعاتها المستقبلية.

يشير البعض كذلك إلى عدم تبلور طبقة رأسمالية مصرية قادرة على تحمل أعباء وتبعات التنمية على غرار ما حدث في أوروبا، فأغلب شرائح الرأسمالية المصرية تتسم بالتبعية لرأس المال العالمي، وتنخرط في أنشطة طفيلية ـ انتهازية، محدودة العائد التنموي. ناهيك عن استغلالها لجهاز الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل الامتيازات والمكاسب الضيقة[٦٠].

بإيجاز، إن مقولة إمكانية التنمية الرأسمالية المستقلة في مصر بحاجة إلى المزيد من المراجعة والتعمق في الفهم من وجهة نظر تاريخية (تجارب التاريخ)، وواقعية (ظروف مصر الراهنة)، وبنيوية (حقيقة الطبقة الرأسمالية المصرية وتكوينها واتجاهاتها)، ومقابلة (ماذا حدث في تجارب مماثلة)، وذلك قبل إطلاق أي أحكام قيمية على الفكرة. **وخلاصة القول**: إن الحكم الراهن في مصر يعرف حدوده وقدراته، ومن ثم لا يبالغ في إمكانية تقديم نموذج سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي للعرب، وان ما يطرحه بعض الباحثين من إمكانية أن تقدم مصر نموذجاً يستند إلى الديمقراطية والتنمية الرأسمالية المستقلة، بحاجة إلى المراجعة والتدقيق لوجود عقبات تحول دون اكتمال أي من العنصرين داخل مصر، وتخوف النظم العربية الراهنة من فكرة الديمقراطية.

٣ ـ الدولة ـ الوسيط

يتصور البعض دور مصر العربي خلال المستقبل المنظور في قيامها بدور الوسيط على مستويين:

المستوى الأول، الوساطة والعمل من أجل تصفية الصراعات العربية ـ العربية، وخلق حد أدنى من التضامن العربي والحفاظ عليه[٦١]. وغالباً ما تركز القيادة المصرية في خطابها السياسي

---

(٦٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: سامية سعيد امام، **من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع العربي، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، وجودة عبد الخالق، «أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ ـ ١٩٧٧،» في: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **الاقتصاد المصري في ربع قرن** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٣٦٣ ـ ٤٠٦.

(٦١) سلامة، «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمحتمل،» ص ٣٢، و

Michael Weir, «External Relations,» in: Craigharris, *Egypt: Internal Challenges and Regional Stability*, pp. 79-99.

على هذا المعنى وتجعله من أهم أولوياتها العربية. وقد سبق الإشارة إلى العديد من تصريحات مبارك في هذا الصدد. وتعد الجزائر من أبرز البلدان العربية التي يمكن أن تنافس مصر في هذا المجال، حيث شهدت الأعوام القليلة الماضية تصاعداً ملحوظاً للدور السياسي للجزائر على المستوى العربي. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، فإن هناك عدة صعوبات تكتنف ممارسته:

١ ـ إن مصر لا تزال طرفاً في الاختلافات مع عدد من البلدان العربية، وذلك بسبب سياستها إزاء اسرائيل واعتبارات أخرى.

٢ ـ إن ممارسة هذا الدور بفاعلية واقتدار تفترض امتلاك قدرات اقتصادية وسياسية تمكن من خلق الاقتناع وممارسة التأثير وتقديم الإغراءات للأطراف الأخرى وممارسة بعض الضغوط إذا لزم الأمر. وإزاء ذلك لا تقدر مصر إلّا على رفع شعار التضامن العربي، والدعوة إليه بالحسنى، والدقّ باستمرار على نغمة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تشمل العرب جميعاً في حالة استمرار غياب التضامن العربي، خاصة وأن علاقاتها مع بعض البلدان العربية، الأطراف في نزاعات مع بلدان عربية أخرى أو مع دول غير عربية، متوترة.

٣ ـ إن السياسات والتحالفات العربية تتسم بالمرونة والتذبذب وعدم الإستقرار[٦٢]. لذلك فإن العبرة في أي تضامن عربي ليس في قيامه فحسب بل في استمراره وفاعليته أيضاً. وانتهى غسان سلامة في هذا الصدد إلى أن التضامن الفعلي بين النخب الحاكمة غير ممكن إلّا على الحدود الدنيا ولوقت قصير، فالنخب لا تتكامل طالما أن جزءاً من شرعيتها يقوم على التنافس والتنابذ، وأن التضامن القائم منذ عام ١٩٧٠ هو تضامن الأنظمة ضد المعارضة[٦٣]. ويكمل وجهة النظر السابقة ما انتهى إليه أحمد يوسف أحمد من أن «الصراعات العربية ـ العربية في أي مرحلة من المراحل، لا تحل وإنما تتم تهدئتها. أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر، بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان يستعد للإنفجار في أي لحظة، وذلك بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت إلى التهدئة أو التسوية أو ظهور عوامل جديدة تدفع إلى الصراع»[٦٤]. ومن هذا المنطلق، فإن عدم حسم الكثير من الصراعات العربية وتحولها إلى صراعات ممتدة تضرب بجذورها في البنى الثقافية والإجتماعية، يشكل عقبة أمام استمرار أي تضامن عربي فعّال.

خلاصة القول: إن نجاح مصر في تحقيق حد أدنى من التضامن والتنسيق العربيين كهدف قومي رهين بقدرتها على تصفية خلافاتها مع بعض البلدان العربية، وبإعادة ترميم النظام العربي، بما يتضمنه ذلك من عودة مصر إلى الجامعة، وإعادة بعث دورها القومي كإطار تنظيمي للتضامن العربي، والإلتزام بحد أدنى من الاتفاق العربي حول القضايا المصيرية، والمخاطر الأساسية التي تهدد الأمن القومي العربي.

المستوى الثاني، يتصوره البعض في قيام مصر بدور الوسيط بين العرب وأمريكا، بحيث يمكن أن تقود العرب «في مواجهة دبلوماسية مع اسرائيل وأمريكا لاسترجاع ما يمكن استرجاعه من الأرض المحتلة»[٦٥]. ويستند هذا التصور إلى امكانية قيام مصر باستغلال رصيد علاقاتها الخاصة مع

---

(٦٢) Dessouki, *The Crisis of Inter-Arab Politics*.

(٦٣) سلامة، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦٤) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٦٥) ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعرب**، ص ١٠٨.

الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة القضايا العربية. ويمكن لمصر أن تستثمر عدة فرص وأرصدة لمصلحتها في هذا الصدد مثل: الموقع الاستراتيجي، والتخوف الأمريكي من وجود سوفياتي فعّال في المنطقة، وحاجة أمريكا إليها بصدد قضايا غير الصراع العربي ـ الإسرائيلي مثل التصدي لإيران والدول الراديكالية المتعاونة مع السوفيات، وتأمين الدول المحافظة، ومكافحة الإرهاب الدولي[٦٦]. ومن هذا المنطلق تستطيع مصر أن تدفع عملية السلام في المنطقة سواء بالتأثير في الإدارة الأمريكية، أو بممارسة الوساطات وجذب أطراف عربية أخرى نحو السلام[٦٧]. ويبدو أن الحكم الراهن في مصر أكثر اقتناعاً بممارسة هذا الدور، لكن في حدود الإمكانات والظروف، حيث يجعل تحقيق السلام في إطار المؤتمر الدولي هدفاً سياسياً لتحركه على المستويين العربي والدولي.

تبالغ هذه الرؤية في تقدير طبيعة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. فمفهوم العلاقات الخاصة ـ الذي يردده بعض المسؤولين والصحافيين والأكاديميين ـ لا يعبر عن حقيقة وواقع هذه العلاقات. فمصر ليست رهن إشارة أمريكا على طول الخط، كما أن أمريكا لا تستجيب أوتوماتيكياً لكل طلبات مصر. وتشهد العلاقات بينهما فترات من الشد والجذب نظراً إلى اختلاف وجهات النظر بين الجانبين حول عدد من القضايا، أبرزها: تسوية الديون وجدولتها، والمؤتمر الدولي، ومحاربة الإرهاب الدولي، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية... الخ. لذلك، ليس من المتوقع أو الممكن أن تمارس دوراً مؤثراً في الادارة الأمريكية يساوي الدور الإسرائيلي، أو حتى يقترب منه، نظراً إلى اعتبارات عديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها. وتتناقض الرؤية الأمريكية لدور مصر الاقليمي مع أي تصورات مصرية تتعلق بالتضامن العربي أو بتحقيق سلام عادل وشامل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ليس من المتوقع كذلك أن تقنع مصر اسرائيل بتصورها للمؤتمر الدولي. فالموقف الاسرائيلي بهذا الصدد واضح ومتشدد[٦٨]، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين، وطبيعة المؤتمر، ومشاركة الاتحاد السوفياتي فيه.

٤ ـ الدولة ـ المشارك

يمكن لمصر خلال المرحلة المقبلة أن تشارك في تفاعلات وعلاقات النظام العربي، شأنها شأن أطراف عربية أخرى، ويقتصر الاختلاف في نوع ودرجة وفاعلية هذه المشاركة. وثمة عدة عوامل ترجح هذا الدور بالنسبة إلى مصر خلال المستقبل المنظور. فهو لا يتضمن معنى القيام بالدور القيادي وما يتطلبه من قدرات، وما يفرضه من تبعات ومسؤوليات، وما يخلقه من قيود وضغوط اقليمية ودولية. كما أن مشاركة مصر في الوطن العربي يمكن أن تزداد أو تقل طبقاً للظروف، ولطبيعة القضايا المطروحة، ويمكن أن تختلف من منطقة إلى أخرى داخل النظام العربي. فقد تعطي مصر أهمية أكبر لمنطقة الخليج أو لوادي النيل. ويتمشى توجه المشاركة في النظام العربي ـ

---

(٦٦) سعيد، «ادارة العلاقات المصرية ـ العربية،» ص ١٠ ـ ١١.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الغربية لدور مصر في هذا الشأن، انظر:

Hamied Ansari, «Egypt in Search of New Role in the Middle East,» *American Arab Affairs,* no. 12 (Spring 1985), pp. 43-49, and Louis J. Cantori, «Egyptian Policy under Mubarak: The Politics of Continuity and Change,» in: Robert Freedman, ed., *The Middle East after the Israeli: Invasion of Lebanon* (Syracuse: Syracuse University Press, 1986), pp. 323-344.

(٦٨) حول الرؤية الاسرائيلية للمؤتمر الدولي، أنظر: عماد جاد بدرس، «موقف اسرائيل من المؤتمر الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧١ ـ ٨٢.

حسب الظروف والامكانات والأقاليم ـ مع رغبة الحكم في مصر في عدم التورط أكثر مما يجب في مشكلات وهموم الوطن العربي.

وفي ضوء ما يميز مصر من بعض السمات كالثقل البشري والوزن الثقافي والحضاري، والقدرة العلمية والتكنولوجية وإمكانات التصنيع العسكري، فإنها تستطيع أن تشارك بفاعلية وتأثير في عدة مجالات، أهمها الاقتصاد والثقافة والأمن[٦٩]. ففي مجال **الاقتصاد والتنمية**، يمكن لمصر أن تنسق مع البلدان العربية فيما يتعلق بتقسيم العمل بين القطاعات المختلفة حسب الوفورات الاقتصادية. وتستطيع كذلك أن تنمي علاقاتها التجارية مع البلدان العربية استيراداً وتصديراً، وتساهم بفاعلية في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة، بخاصة وأنها تمتلك العنصر البشري والخبرة الفنية. وإذا كانت المشاركة أخذاً وعطاءً فإن مصر تستطيع أن تستفيد من الامكانات الاقتصادية العربية في حل مشكلتها الاقتصادية. وهنا تثار أمور محددة تتعلق بتشجيع الاستثمار العربي، وتنشيط السياحة العربية في مصر، والاستفادة من المعونات والقروض الميسرة التي تقدمها البلدان العربية.

وفي **المجال الثقافي**، تستطيع مصر أن تشارك في النظام العربي من خلال تنشيط حركة التبادل الثقافي مع البلدان العربية، وتشجيع الإنتاج الثقافي المشترك في المجالات المختلفة كالمسرح والسينما. هذا إلى جانب مد وتدعيم الإذاعة المسموعة والمرئية المصرية إلى الوطن العربي بهدف خلق الترابط والتماسك، وتدشين مجموعة من القيم والتصورات المشتركة تتعلق بالهوية والأمن والأصالة. يضاف إلى ما سبق تشجيع التعاون والتنسيق بين الجامعات والمراكز البحثية المصرية ونظائرها من الجامعات والمراكز العربية.

وفي **مجال الدفاع والأمن**، فالمؤكد أنه لا يوجد بلد عربي يستطيع أن يتحمل تبعات الأمن القومي العربي ومسؤولياته بمفرده، نظراً إلى تفاقم التهديدات، وتعقد المشكلات. ومن ثم لا بد من وضع استراتيجية عربية لحماية الأمن القومي العربي تستند أساساً إلى وجود حد أدنى من الإتفاق العربي حول ماهية الأمن القومي، وأساليب حمايته، مع تقنين مبدأ توزيع الأدوار في إطار هذه الاستراتيجية. وفي ظل غياب مثل هذه الاستراتيجية يمكن لمشاركة مصر في الأمن العربي أن تأخذ عدة أشكال، أبرزها: الإلتزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك وتطبيقها، وذلك من خلال تقديم الدعم والمساعدة العسكرية ـ حسب القدرات والامكانات المصرية ـ لبعض البلدان العربية التي يمكن أن يتعرض أمنها للخطر. وتستطيع كذلك أن تساهم في التحالف الذي يمكن أن يمارس دور القيادة في النظام العربي والذي يجب أن يتضمن عدة بلدان هي: مصر والسعودية والعراق وسوريا والجزائر. وبذلك يمكن تحييد التفوق الإسرائيلي ووضع استراتيجية عربية لاحتواء الخطر التوسعي الاسرائيلي. ومثل هذا التحالف ـ القائد، وما يستند إليه من قدرة عسكرية، يمكن أن يشكّل رادعاً لاسرائيل وضماناً لعدالة أي تسوية سلمية.

كما تستطيع مصر أن تساهم بفاعلية في مجال إنشاء صناعة عربية للسلاح، تمثل ركيزة أساسية للأمن العربي، بخاصة وأنها تمتلك الخبرة التاريخية والكوادر الفنية المؤهلة في هذا المجال. وهنا يمكن التفكير في العديد من الصيغ للتنسيق في مجال صناعة السلاح. وأكد بعض المسؤولين العسكريين المصريين هذه المعاني. فقد صرح المشير أبو غزالة بأن هناك اتجاهاً لانشاء

---

(٦٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: سعيد، «ادارة العلاقات المصرية ـ العربية،» ص ٢٥ ـ ٢٩.

ورش لإجراء عمرات كاملة لطائرات البلدان العربية[٧٠]. وطالب اللواء الشاذلي، قائد الدفاع الجوي المصري[٧١]، بـ «إنشاء نظام دفاع جوي عربي موحد، وأضاف أن مصر مستعدة لتلبية كل مطالب التدريب، وأن القوات المسلحة المصرية قد أدخلت تطويراً جذرياً على المعدات الشرقية والغربية»[٧٢].

وليس من المتوقع خلال المستقبل المنظور أن تقوم مصر بإرسال قوات عسكرية خارج حدودها في إطار مساعدتها للبلدان العربية نظراً إلى عدة اعتبارات أهمها: عقدة اليمن، وعدم وجود ضمانات بإمكانية التحكم أن تظل الحرب محدودة في ظل تعقيدات العالم المعاصر، ومن ثم فإرسال وحدات رمزية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التورط. وتمثل المشكلات الإقتصادية ومتطلبات تمويل عملية نقل القوات قيداً آخر على احتمال ممارسة ذلك السلوك. كما أنه ليس من السهل خلق اجماع عام داخل مصر بصدد قضية الدفع بقوات خارج الحدود، بخاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل لا ترتبط مباشرة بالأمن الوطني المصري.

إضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من القيود الإقليمية والدولية في هذا الصدد منها: تخوف بعض البلدان العربية من ممارسة مصر لهذا السلوك خشية أن يصبح سابقة. كما أن هناك تحسباً لاحتمالات ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية إزاء مثل هذا التصرف، وما يمكن أن يسببه هذا من مشكلات لمصر. لذلك تتوخى القيادة المصرية الحذر في هذه المسألة، وكثيراً ما رفض مبارك أن يجيب صراحة عن سؤال: هل مصر مستعدة لإرسال قوات عسكرية خارج حدودها، لمساندة بلدان الخليج في حال تعرضها للخطر؟

الخلاصة، أنه في ضوء الظروف والمحددات الداخلية الراهنة لمصر، وفي ضوء التطورات الحالية التي يشهدها النظام العربي والنظام الدولي، ليس من المتوقع أن تمارس مصر دور الدولة ـ القائد في الوطن العربي خلال المستقبل المنظور، ولكنها يمكن أن تمارس دوراً فعالاً ومؤثراً، وذلك من خلال العمل من أجل تحقيق التضامن العربي، والمشاركة والتنسيق مع البلدان العربية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية. ولا يتوقع لمصر خلال المستقبل المنظور أيضاً أن تمتلك القدرة والرغبة اللتين تمكناها من قيادة العرب في مواجهة عسكرية مع اسرائيل أو إحدى دول الجوار الجغرافي، وإن كانت قدرتها العسكرية يمكن أن تشكل عنصراً أساسياً في إطار استراتيجية عربية للردع.

ولكن على الرغم من التراجع النسبي في دور مصر العربي، لا يمكن القول بأنه تقلص إلى مستوى دور الأطراف أو الهوامش، حيث يبقى لها الوزن الديمغرافي والموقع الاستراتيجي، والقدرة التكنولوجية، والإمكانات العسكرية والفاعلية الثقافية... ومثل هذه العوامل تشكل مقومات موضوعية لدور عربي إن لم يكن قيادياً، لا يمكن أن يكون هامشياً.

خامساً: الدور المصري والتطورات الراهنة في النظام العربي

هناك بعض التطورات الراهنة ستعمل آثارها في النظام العربي خلال السنوات المقبلة. وتعد بمثابة محكات للدور المصري، ومن هذه التطورات، ظاهرة التجمعات الإقليمية الفرعية، والتوازنات

---

(٧٠) «الصحافة المصرية في أسبوع،» **المحروسة**، العدد ٦٧ (١٩٨٨)، ص ٣.
(٧١) **الجمهورية** (٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٨).
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢.

الجديدة للقوى في النظام العربي، وإمكانات التغير في أدوار بعض الفواعل، وبخاصة عقب وقف إطلاق النار واحتمال وضع نهاية للحرب العراقية ـ الإيرانية، واحتمال اندلاع حرب عربية ـ إسرائيلية في المستقبل المنظور. فما هي أبعاد وملامح الدور المصري إزاء هذه التطورات؟

١ ـ مصر والتجمعات الاقليمية الفرعية في الوطن العربي

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مطلع الثمانينات، هناك اتجاه متزايد على مستوى الفكر، وحركة سياسية على مستوى الممارسة، لتشكيل تجمعات مماثلة في المغرب العربي (مجلس تعاون مغاربي)، وفي منطقة الهلال الخصيب (مجلس تعاون مشرقي)، وبين مصر والسودان (مجلس تعاون نيلي). وارتبط تصاعد هذه الظاهرة في الوقت الراهن بعدة متغيرات منها، أزمة المشروع القومي، وفشل المشروع القطري، وتفاقم مشكلة الشرعية بالنسبة إلى النظم العربية، وانحسار الدور المصري (فالاتجاه نحو هذه التجمعات يتزايد مع انكماش دور مصر).

وهناك اتجاهان حول تقويم مثل هذه التجمعات. يرى **الأول**، أنها خطوات ومراحل وسيطة على طريق تحقيق الوحدة العربية، وأن وجودها يقلل المخاطر على الوطن العربي؛ ويؤكد **الثاني**، أنها عوامل لعرقلة التطورات الوحدوية ولتفتيت النظام العربي؛ حيث يترتب عليها أقلمة الموارد والنظر إلى مشكلات أعضائها في أطر إقليمية ضيقة، ووضع العقبات أمام اتخاذ القرار على المستوى العربي الشامل. وبالتالي فهي سياسة هدم لا بناء.

وفيما بين الاتجاهين السابقين، يؤكد البعض أن مثل هذه التجمعات يمكن أن تكون خطوات نحو تدعيم العمل العربي المشترك، ويمكن أن تكون أدوات لتفتيت النظام العربي. ويتعلق الأمر في النهاية بطبيعة الظروف والعوامل والضمانات التي تجعل منها خطوات على طريق العمل العربي المشترك أو العكس.

لكن أين مصر من هذه التطورات؟

لا يتضمن الخطاب المعلن للقيادة المصرية، والكثير من الممارسات السياسية، أي تصور واضح ومحدد بشأن التعامل مع مثل هذه الظاهرة، ويبدو أن الأمر متروك لأسلوب الفعل ورد الفعل حسب التداعيات ومقتضى الحال.

وتتمحور اجتهادات الباحثين المصريين وبعض المسؤولين بخصوص هذا الموضوع، في وجهتي نظر[٧٣]:

الأولى، تقلل من شأن هذه التجمعات، وترى أن احتمال قيام بعضها في المستقبل المنظور (مثل مجلس تعاون مغاربي، مجلس تعاون مشرقي) أمر مشكوك فيه نظراً إلى وجود العديد من العقبات في طريقها؛ وأنه على مصر أن تشجع مثل هذه التجمعات شرط أن تكون موجودة فيها بشكل أو بآخر، وذلك لأنها تقلل من الضغوط والمخاطر على الوطن العربي، وهي لا بد وأن تتجه إن عاجلاً أم آجلاً ـ للتعامل مع مصر. كما أن قيام تجمع في الهلال الخصيب على حدود مصر الشرقية يجب ألاّ يُنظر إليه نظرة عدائية من قبل الحكم في مصر، بخاصة في ظل وجود اسرائيل، فيمكن أن يكون هذا المحور عنصراً للضغط على اسرائيل وبالتالي لتخفيف الأعباء عن مصر.

---

(٧٣) تبلورت هذه الاتجاهات خلال مناقشات ندوة: ادارة العلاقات المصرية ـ العربية، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٨٨.

الثانية، تستند إلى فكرة مفادها أن قيام مثل هذه التجمعات يؤدي إلى عزل مصر. لذلك فإن الموقف المصري يجب أن يقوم على أساس منع قيام أي دولة قوية ـ إلى جانب اسرائيل ـ على حدودها الشرقية تشكل خطراً عليها (تجمع الهلال الخصيب). ويجب أن تمنع قيام أي تجمع مغاربي تكون ليبيا عضواً فيه، لأن ذلك سيشكل تهديداً للأمن الوطني المصري.

وما بين الإتجاهين السابقين هناك وجهة نظر ـ تتبناها الورقة ـ ترى أن قيام بعض هذه التجمعات أمر مشكوك فيه، وحتى إذا قامت، فغالباً ما ستكون تجمعات هشة نظراً إلى العديد من التناقضات التاريخية والبنيوية بين أعضائها، وأن التجمع القائم (مجلس التعاون الخليجي) أقلها من حيث القدرة، ولا يشكل مخاطر على مصر، بخاصة وأن لمصر علاقات طيبة ببلدان المجلس. ولذلك فإن الموقف المصري إزاء التجمعات الإقليمية المحتملة يجب أن يستند إلى عدة أسس منها: ضرورة التقويم الموضوعي لمثل هذه التجمعات من زاوية مقومات قوتها، وعناصر استمرارها، والتداعيات الإيجابية/ السلبية التي يمكن أن تتركها على مصر. فالتحرك المصري يجب أن ينطلق من رؤى وبدائل علمية مدروسة بصدد التعامل مع هذه التجمعات. كذلك على مصر ألّا تختزل دورها في دائرة اقليمية ضيقة، كأن تشكل محوراً سودانياً ـ مصرياً ـ ليبياً، أو محوراً سودانياً ـ مصرياً، كرد فعلٍ على هذه الظاهرة، وإن شكلت تجمعاً بهذا المعنى فيجب ألّا تقتصر عليه، بل من المحتم أن تكون موجودة في المحاور الأخرى، ولو من خلال توثيق علاقاتها مع بعض البلدان داخلها. وبالتالي تستطيع تحييد بعض التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عن قيام بعض هذه التجمعات. كذلك على الحكم في مصر أن يسعى إلى بلورة مشروع سياسي يقدمه للوطن العربي، بما يتضمن ذلك من ضرورات المبادأة واتخاذ المبادرة والخروج من حالة التردد والتخبط بشأن سياسة مصر العربية. ويجب العمل من أجل إحياء دور الجامعة العربية لتكون بمثابة الإطار الأوسع الذي يشمل هذه التجمعات وينسق بينها، ويضمن عدم تقوقعها في دوائر إقليمية ضيقة.

٢ ـ مصر والتوازنات الجديدة للقوى في النظام العربي

أي تصور لدور مصر العربي لا بد أن يأخذ في الحسبان حقيقة توازنات القوى في النظام العربي، وبخاصة بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث يكون لدى صانع القرار المصري رؤية واضحة لإمكانات وقدرات وأدوار القوى الأخرى الفاعلة في النظام العربي، وبدائل مدروسة للتعامل معها، حيث يستطيع تحييد أو تقليص أي تداعيات سلبية يمكن أن تؤثر في مصر. وهنا تثار بعض التساؤلات المحددة المتعلقة بأدوار كل من العراق وسوريا والجزائر والسعودية. فما هو مستقبل الدور العربي للعراق بعد الحرب؟ وما هي احتمالات السياسة العراقية إزاء مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي إمكانات استمرار التنسيق المصري ـ العراقي؟ وهل هناك احتمالات أن يصبح العراق منافساً لمصر في الخليج؟ وكيف يمكن لمصر استيعاب ذلك؟ وما هي احتمالات السياسة العراقية إزاء سوريا؟ وما هي طبيعة التأثيرات الإيجابية/ السلبية التي يمكن أن يتركها الصراع/ التعاون العراقي ـ السوري في مصر؟ وكيف تستطيع مصر أن تعظم الإيجابيات، وتحد من السلبيات التي تنجم عن التفاعل بينهما في المستقبل؟

أما فيما يتعلق بسوريا، فعلى صانع القرار المصري التنبه لاحتمالات واتجاهات التغيير في الموقف السوري إزاء مصر في ضوء انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وعلى هذا الأساس فهناك

احتمالات للتغيير في الموقف السوري. ومن ثم على الحكم في مصر أن يتحسب لنوعية هذا التغيير وكيفية التعامل معه.

ومن المحتمل أن تلعب الجزائر خلال المستقبل المنظور دوراً سياسياً موازياً للدور الذي تسعى من أجله مصر، وهو دور الوساطة والمصالحة بين النظم العربية بقصد خلق التضامن العربي. ومن هنا يجب رصد إمكانات واحتمالات التلاقي والتعارض بين الدولتين في هذا الصدد، مع التحسب للتداعيات السلبية/ الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن قيام مجلس تعاون مغربي - تقوم فيه الجزائر بدور بارز - على مصر، وكيفية التعامل معها.

أما بخصوص السعودية وبلدان الخليج، فإنه يهم مصر استقرار هذه البلدان نظراً إلى اعتبارات عديدة تتعلق بالعمالة المصرية في هذه البلدان، وإمكانات الاستفادة من القروض والمعونات والاستثمارات التي تقدمها لحل المشكلة الاقتصادية في مصر، لذلك فإن من مصلحة مصر أن تظل هذه البلدان بعيدة عن أي تهديدات أو ابتزازات إيرانية أو عراقية.

بقي في الإطار العربي السودان وليبيا، وما يهم مصر من منطلق أمنها الوطني هو وضع مستقر في السودان، في ظل نظام حكم، إن لم يكن متحالفاً ومتكاملاً مع مصر، فعلى الأقل لا يكون معادياً «فمصر ترى في السودان عمقاً أمنياً استراتيجياً لها، ولا تستطيع أن تقبل أو تسكت على أي تدخل خارجي في شؤونه يهدد امن مصر وجنوبها، وبصراحة تامة أيضاً لا تستطيع أن تقبل أو تسكت على وجود نظام معادٍ لمصر فيه، لما سيشكله ذلك من خطر على الأمن القومي المصري»[٧٤]. ويهمها كذلك علاقات حسن جوار مع ليبيا. وعلى الرغم من سياسة ضبط النفس التي يتبعها الحكم في مصر إزاء النظام الليبي، إلّا أن تصريحات القيادة المصرية في الشهور القليلة الماضية كشفت عن احتمالات اتباع سياسة متشددة إزاء نظام القذافي، حيث قال مبارك بالحرف «إن للصبر حدوداً» إزاء ممارسات النظام الليبي، إلّا أن العلاقة بين البلدين قد شهدت تحسناً نسبياً في الآونة الأخيرة.

وهكذا يبدو أن مصر لن تكون مستعدة خلال المستقبل المنظور لاستخدام القوة العسكرية إلّا لتأمين عمقها الاستراتيجي في الجنوب أو لتأمين حدودها الغربية.

وبالنظر إلى القوى الاقليمية غير العربية التي يمكن أن تؤثر في النظام العربي ودور مصر، وهي تركيا وإيران من جانب، واسرائيل من جانب ثان. فالسياسة المصرية إزاء تركيا وايران يجب أن تتسم بالحنكة والمرونة، فيمكن أن تتحول تركيا إلى منافس لمصر في الخليج وبخاصة في مجال التجارة. كما أنه يجب طرح جميع الاحتمالات حول حدود وطبيعة الاستمرار والتغير في الدور الإيراني في المنطقة، إذا ما انتهت الحرب واستمرت الثورة. كذلك يجب طرح إمكانات التنسيق والتعاون مع هاتين الدولتين الإسلاميتين اللتين تمثلان جارتين أصيلتين. كذلك يجب التفكير في إمكانية استعادة ايران في إطار استراتيجية عربية أكبر، لمواجهة وتحجيم الخطر الاسرائيلي. أما بالنسبة إلى اسرائيل، فالمؤكد أن معاهدة السلام لا تمثل ضماناً للأمن الوطني المصري وأن أي معاهدات على غرارها لا تمثل ضماناً لأمن أي بلد عربي وللأمن القومي العربي في مجموعه. كما أن اسرائيل هدفت من معاهدة السلام إلى عزل مصر عن الوطن العربي، لذلك لا يتصور أن تقبل بسهولة عودة مصر لممارسة دور عربي نشط، ومن هنا يجب التحسب لأية ممارسات يمكن أن تقوم بها اسرائيل، سواء تعلقت بعملية السلام أو حتى باحتمال حرب خاطفة في سيناء، وليس من

---

(٧٤) نافع، **نحن والعالم ونحن وانفسنا**، ص ٧٥.

المتوقع أن تتوقف اسرائيل عن أطماعها العدوانية والتوسعية في المنطقة. ومن ثم فالحديث عن عدم التعارض بين التزامات مصر إزاء العرب والتزاماتها إزاء اسرائيل سيكون بحاجة إلى اعادة نظر من باب الممارسة الواقعية وليس من باب ما هو مكتوب على الورق. وهناك وجهة نظر لها مؤيدوها في بعض الدوائر الرسمية في مصر، وهي أنه يجب إعادة تعريف الخطر الإسرائيلي، فهو ليس مجرد اغتصاب أرض وتشريد شعب، وسعياً للتوسع والعدوان فحسب، ولكن له أبعاده الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية والثقافية والعلمية أيضاً. وعلى مصر أن تبني قدراتها بحيث تتصدى للخطر بمفردها، وأن تأتي المساندة العربية كعامل مكمل أو مساند.

وفيما يتعلق بدور القوتين العظميين المؤثرتين في النظام العربي، يمكن القول إنه على الرغم من سعي الحكم في مصر لتحقيق درجة من التوازن في علاقاته إزاء القوتين العظميين، إلّا أن علاقات مصر الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تفوق بكثير من حيث الكم والكيف علاقتها بالاتحاد السوفياتي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع خلال المستقبل المنظور، وليس هناك شك في أن ذلك سينعكس بدرجة أو بأخرى على إمكانات قيام مصر بدور عربي فعّال.

٣ ـ مصر واحتمال اندلاع حرب عربية ـ اسرائيلية

ليس من المستبعد أن تشن اسرائيل حرباً علىبعض البلدان العربية خلال المستقبل المنظور، وتقتضي الحنكة السياسية أن يبني العرب تصوراتهم على احتمال حدوث ذلك. يذكر جواد العناني «أن حرباً بين العرب واسرائيل حقيقة واقعة ضمن السنوات العشر القادمة. وأن استمرار الوضع الحالي سيعني أن دولة أو دولتين عربيتين فقط ستتولى مهمة مواجهة هذا العدوان المتوقع. ولعل أهم دوافع الحرب هي الماء والوصول إلى مصادره، ودعم الاقتصاد الاسرائيلي، وفتح امكانات التخلص من الضغط الديمغرافي العربي عليه»[٧٥].

وتساهم الشواهد التاريخية، وبعض الاعتبارات الواقعية في ترجيح الاحتمال السابق. فخبرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي تؤكد اتجاه اسرائيل لشن حرب على العرب كل عشر سنوات في المتوسط، ومن ثم فإن حرباً خلال الأعوام القليلة المقبلة يمكن أن تحقق لها عدة أهداف، أبرزها، إجهاض أي عناصر متنامية للقوة والفاعلية في الوطن العربي، وذلك لضمان استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة، وضمان استمرار تدفق الدعم والمساعدات الخارجية لاسرائيل، وخلق نوع من الوحدة والتماسك داخل المجتمع الاسرائيلي. هذا إلى جانب تقليص القوة الديمغرافية العربية داخل اسرائيل، وفي الأرض المحتلة، وذلك من خلال تفريغ هذه الأرض من سكانها، والدفع بهم إلى البلدان المجاورة، بخاصة في ضوء بعض التطورات الراهنة

---

(٧٥) جواد العناني، «توصيف النظام العربي المعاصر،» **الباحث العربي**، العدد ١٦ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٢٤.

كذلك هناك بعض الرؤى والتصورات الأمريكية والاسرائيلية التي تحذر من احتمال حرب بين العرب واسرائيل، وتؤكد هذه الرؤى أن احتمالات الحرب بينهما تتزايد مع انتهاء الحرب بين العراق وايران، وحصول كل من سوريا والعراق على أسلحة متقدمة. وفي حال نشوب الحرب فإن اسرائيل ستضطر إلى توزيع جيشها على جبهتين، «وبالرغم من احتمالات النصر العسكري الفني في هذه الحرب: فإنها ستكون مدمرة للقدرة الاسرائيلية المحدودة على تحمل الخسائر الكبيرة».

انظر العرض الموجز الذي جاء في: **الأهرام**، ١٩٨٨/٩/٢١ لدراستين أعد إحداهما، والتر مونديل، نائب الرئيس الأمريكي السابق بالتعاون مع لورانس ايغلبرغ؛ وأعد الأخرى يهوشفاط هاركابي، مدير المخابرات الاسرائيلية السابق. ودارت الدراستان حول أبعاد الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

على المحور الفلسطيني، متمثلة في استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفشل اسرائيل في التعامل معها، وقرار النظام الأردني بإنهاء الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، وانتهاك اسرائيل المستمر لاتفاقات كامب ديفيد[٧٦]. وسيكون من أهداف الحرب كذلك التحكم في مصادر جديدة من المياه العربية، وبخاصة في ضوء أزمة المياه، والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل. إذاً حرب خلال المستقبل المنظور ستكون ضرورة لإنعاش الكيان الإسرائيلي وضمان استمرار قيامه بدور القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة. ترى أين مصر من هذه التطورات؟. وهنا يمكن إثارة أمور محددة:

أولاً، على صانع السياسة المصرية ألا يستبعد تماماً احتمال قيام اسرائيل بعملية عسكرية تعيد بموجبها احتلال سيناء. وهذه العملية لن تكون صعبة في ضوء غياب أو محدودية القوة المصرية في سيناء. وهناك من المفكرين والسياسيين الاسرائيليين من يطرح وجهة النظر هذه[٧٧]، وبالتالي فإن معاهدة السلام مع اسرائيل لا تشكل ضماناً للأمن الوطني المصري بمعناه الضيق.

ثانياً، ماذا سيكون موقف مصر إذا ما وجهت اسرائيل ضربة عسكرية لسوريا أو للأردن أو للعراق، ناهيك عن احتمالات الإستمرار في احتلال الجنوب اللبناني والتهويد المستمر للضفة والقطاع؟ وماذا سيكون تفسيرها لاتفاقية الدفاع المشترك في مثل هذه الظروف التي تعد محكاً لتأكيد التزام مصر ودورها العربيين، بغض النظر عن الحساسيات السياسية مع بعض النظم العربية؟ كلها تساؤلات يجب أن تكون مطروحة وبعنف في ذهن صانع القرار المصري، ويجب أن يكون لديه تصورات وبدائل مدروسة للتعامل معها وإلّا سيجد نفسه في موقف صعب لا يحسد عليه.

سادساً: دور مصر العربي: ثوابت الجغرافيا ودلالات التاريخ

في إطار التطلع لرسم استراتيجية عربية لا بد من التعمق في فهم ثوابت الجغرافيا ودلالات التاريخ بالنسبة إلى دور مصر العربي، فهما الركيزتان الأساسيتان للعناصر المتغيرة التي تشكل أسساً ومقومات لدور مصر العربي كالقيادة السياسية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والتقدم العلمي والتكنولوجي. ويشكل موقع مصر الجغرافي أحد الثوابت الأساسية لسياستها العربية، وقد أفاض كثير من الباحثين في شرح وتفصيل ذلك[٧٨]. وعبر عن هذه المعاني جمال حمدان بقوله «إن مصر أكثر من عضو ضخم في الجسم العربي، إنها رأس، ورأس موحٍ مؤثر، ثم هي جهاز عصبي ومركزي فعّال.

---

(٧٦) Stephen Green, «Camp-David: Has it Become a Frame Work for War?» *World Policy Journal*, vol. 11, no. 1 (Fall 1984), pp. 155-168.

(٧٧) أود ينون، «خطة اسرائيل في الثمانينات،» في: عبد الملك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، سلسلة عالم المعرفة، ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣).

(٧٨) انظر على سبيل المثال: جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، ٤ ج (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)؛ أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات** (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣)، ص ١٣٤؛

Mohamed Hassanein Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-727, and Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Halsted Press, 1976).

وهي في الحالة الأولى بمثابة جيروسكوب العالم العربي الذي يرسي سفينته في وجه العواصف الخارجية، ويمنحه من وزنه ليمنع تميعه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات. وهي في الثانية كبوصلة العالم العربي التي تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة» ويضيف في مكان آخر «فبحكم هذا الموقع كانت مصر ملتقى العرب ومجمع الأسرة، وأحياناً ملجأ وملاذاً وخط دفاع أخيراً عن التراث العربي... وفي كل الحالات كانت تلعب دور المنار للاسلام ودور المنبر للعروبة، ابتداء من الصليبيات والتتار حتى الاستعمار الصهيوني الأحدث... هذا الدور يلقي على مصر واجب الزعامة في المنطقة، وهذه الزعامة حقيقة ثابتة، وهي لا تعني طبقية إقليمية داخل العروبة، وإنما تعني أولوية بين اكفاء، وأسبقية لا رياسة في حلبة مفتوحة، وهذه الزعامة لا يمكن أن تكون تشريفاً، بل هي تكليف، وتقليد... تكليف من الجغرافيا وتقليد عن التاريخ... إن مصر لا يمكن إلاّ أن تكون النواة النووية في الوحدة العربية»[٧٩].

وبخصوص دلالات الخبرة التاريخية عن دور مصر العربي، فقد انتهى كاتب الورقة إلى مجموعة من النتائج، تتعلق بدور مصر الاقليمي من خلال دراسة قام بها عن «السلوك الخارجي لمصر: من ابن طولون ٨٦٨ م إلى علي بك الكبير ١٧٦٠ م». ومن أهم هذه النتائج[٨٠]:

١ ـ إن مصر أدت في مجالها الإقليمي ثلاثة أدوار: **الأول**، دور التوحيد. فمنذ **ابن طولون** لم تعرف مصر فكرة الإنعزال الإقليمي أو التقوقع، بل راحت توسع دائرة نفوذها وتضم لها أقاليم وولايات أخرى، فالدولة الطولونية امتدت من حدود العراق في الشرق حتى طرابلس في الغرب وامتدت حتى جبال طوروس شمالاً. وشملت الدولة الاخشيدية مصر والشام والحجاز. وامتدت الدولة الفاطمية لتشمل الشام واليمن والحجاز والشمال الافريقي. وامتدت الدولة الأيوبية من الفرات شرقاً حتى تونس غرباً وشملت الشام والحجاز واليمن والنوبة. واتسعت الدولة المملوكية لتضم مصر والشام والحجاز واليمن وبلاد النوبة. وعملية التوحيد غالباً ما كانت تتم بالقوة من جانب مصر بغرض مواجهة القوى المعادية والمنافسة من بين القوى الاقليمية؛ **والثاني**، دور القيادة، فمصر كانت الدولة ـ القائد، وبخاصة فيما يتعلق بتوجيه الحركة ضد القوى الغازية؛ والدور **الثالث** دور الحماية والدفاع، فمصر تصدت لجميع القوى الغازية التي كانت تستهدفها ودائرتها العربية ـ الإسلامية، فهي التي أنهت الوجود الصليبي في الشام، وهي التي تصدت للمغول في عين جالوت، وهي التي فرضت المزيد من القيود على حركة بيزنطة، فهل كان هناك قوة أخرى، خلاف مصر يمكن أن تقوم بذلك؟

وفي سبيل أداء رسالتها الاقليمية (التوحيد ـ القيادة ـ الدفاع) لم تتردد مصر في الاستفادة من تعبئة جزء من الموارد الاقليمية الاقتصادية والعسكرية خلف حركتها السياسية. ولم يكن الانتشار الاقليمي لمصر بغرض السيطرة في حد ذاتها، وإنما بغرض تحقيق القوة في إطار التكتل الاقليمي لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية.

هذه الحقائق أدركها **محمد علي** في سياسته الإقليمية النشطة، وأدركها الإستعمار الانكليزي الذي حرص على عزل مصر عن الوطن العربي، وتفاعل معها **عبد الناصر** الذي أعاد لمصر دورها الإقليمي مؤكداً عروبتها ومركزها القيادي في تحرير المنطقة العربية وتوحيدها. ورغم الآثار التي

---

(٧٩) حمدان، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٤٦ ـ ٦٤٧. وقد ورد هذا الاقتباس أيضاً في: الدجاني، المصدر نفسه.

(٨٠) حسنين توفيق ابراهيم، «السلوك الخارجي لمصر من ابن طولون ٨٦٨ م إلى علي بك الكبير ١٧٦٠ م،» في: **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى انور السادات**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ١ ـ ٥١.

تركتها هزيمة ١٩٦٧ في دور مصر القيادي، كان بإمكانها أن تعيد تقاليدها القيادية بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وهو ما لم يتحقق نتيجة ما أعقب هذه الحرب من تطورات تتعلق أساساً بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية.

وهكذا تبدو مصر في علاقاتها بمجالها الاقليمي. فهي قوية عندما تنتشر إقليمياً، وتستفيد من إمكانات الرقعة الجغرافية المحيطة بها، ولكنها تصير ضعيفة عندما تنغلق وتتقوقع على ذاتها.

٢ ـ ان تركز سلوك مصر الخارجي في الجانب الشمالي الشرقي من مجالها الاقليمي (الشام وفلسطين) يعكس عدة دلالات، فالشام تعد بمثابة جسر بري إلى مصر ومن يتحكم فيها لا يهدد مصر فحسب، ولكن يسعى إلى السيطرة عليها. وأية قوة لا يمكن أن تستقر في الشام دون السيطرة على مصر. ومن هنا كان حرص مصر المستقلة على السيطرة على الشام، فالدفاع عن مصر يبدأ من الشام. لذلك نجد أن المعارك الحاسمة في تاريخ مصر قد حدثت على أرض الشام، كما أن أغلب القوى الغازية التي استهدفت مصر والعالم الاسلامي جاءت من الشمال (اليونانيون، قيصر روما، ونابليون)، والشمال الشرقي (الهكسوس، الفرس، التتار، العثمانيون وبنو اسرائيل)، أما الصليبيون والإنكليز فقد جاؤوا من الشمال والشرق.

إذاً التهديد الأساسي لمصر عادة ما كان يأتي من الشمال الشرقي. ومن هنا كان حرص مصر على ضمان التحكم في الشام، ومواجهة القوى الغازية على أرض الشام، لأن طبيعة سيناء المسطحة تجعل احتمالات كسب حرب تحدث عليها محدودة، وكذلك كانت مصر حريصة دائماً على بناء وتطوير أسطول حربي قوي لتأمين الشواطىء والثغور، وهي شواطىء طويلة، والدفاع عنها ليس بالأمر السهل.

لقد أدرك **محمد علي** الأهمية الاستراتيجية والأمنية التي تمثلها الشام لمصر. وأبرم نظام **عبد الناصر** وحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، وكان الانفصال من الضربات الأساسية التي أثرت سلباً في نظام عبد الناصر.

وهكذا كانت مصر والشام دولة واحدة طوال الفترات التي تمتعت مصر فيها باستقلال تام أو شبه تام. أما في فترات التبعية (للدولة الأموية، العباسية، العثمانية) فقد كان يحدث الإنفصال. لكن يظل التنسيق بين مصر وسوريا، ولو على المستوى الحركي، من المقومات الأساسية لضمان أمن كل منهما والأمن القومي العربي بصفة عامة، بخاصة في ظل وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي، وهي تسعى إلى القيام بدور القوة الإقليمية العظمى في المنطقة.

٣ ـ نظراً إلى أهمية مصر الإستراتيجية، ودورها كدولة ـ قائد، تمارس مهمة التوحيد، وترفع راية التحدي، فإنها كانت محط أطماع القوة الغازية، فالتحكم في المنطقة لا يكون إلّا بضرب مصر، أو على الأقل خلق العزلة بينها وبين إطارها الإقليمي. ونتيجة لذلك غلب الطابع العسكري على سلوك مصر الخارجي لمواجهة أي قوى اقليمية تهدد التماسك داخل الدائرة الإقليمية، والتصدي للقوى غير الإقليمية الغازية. وترتب على ذلك زيادة الإهتمام بالجيش والأسطول، فكانا الضمان الأساسي لأمن مصر ودائرتها العربية ـ الإسلامية.

والقوة العسكرية لها مكانتها في التاريخ المصري، ليس للدفاع عن مصر فقط، بل للدفاع عن دائرتها الإقليمية أيضاً. وفي ضوء تعقد الصراع الإقليمي ـ الدولي في المنطقة العربية، منذ نشأة

اسرائيل، يصبح تطوير هذه القوة والارتفاع بفاعليتها مسألة أساسية، أخذاً في الاعتبار أن الصراعات العربية ـ العربية ثانوية، وأن التحدي المصيري الذي يواجه الوطن العربي هو اسرائيل، ومحاولات الإختراق الخارجي. كما أن المعاهدة المبرمة بين مصر واسرائيل، أو أي معاهدات تبرم على غرارها، لا يمكن أن تمثل ضماناً أساسياً لأمن أي قطر عربي على حدة، أو للأمن القومي العربي في مجمله. وأي تسوية لا يمكن أن تكون عادلة بالنسبة إلى العرب ما لم تستند إلى قوة فعالة تطرح المواجهة المسلحة كبديل للتسوية.

٤ ـ رغم أن حركة مصر الخارجية تركزت ناحية الشرق والشمال الشرقي، فهي لم تهمل الغرب والجنوب، وكانت حريصة على تأمين وجودها في الغرب سواء في شكل سيطرة فعلية وبخاصة على الأجزاء الساحلية من الشمال الافريقي، أو في شكل ضمان وجود قوىً لا تمثل خطراً على مصر من ناحية الغرب.

ولم تتردد مصر في استخدام القوة العسكرية لتأمين حدودها الجنوبية ضد غارات النوبة. ففي جميع الأحوال، يجب أن تكون القوى التي تقع على الجنوب من حدود مصر موالية وتابعة لها، وفي بعض الأحيان سيطرت مصر بشكل فعلي على بلاد النوبة وجعلتها جزءاً من الكيان المصري الإسلامي.

لكن المخاطر التي كانت تأتي من الجنوب، لا يمكن مقابلتها بالمخاطر التي جاءت من الشمال الشرقي، فهي في نهاية الأمر، من قوة اقليمية محدودة، تنتهز لحظة ضعف مصر أو انشغالها، لتشن غارات سريعة على جنوب البلاد، بينما القوى التي جاءت من الشمال الشرقي كان هدفها مصر والعالم الإسلامي كله، فهي قوى كانت تسعى إلى السيطرة وتكوين إمبراطوريات عالمية.

وغير دقيقة تماماً مقولة أن مصر كلما تم حصارها من ناحية الشرق كلما اتجهت جنوباً، فهي كانت تؤمن الجنوب لتتفرغ لمواجهة القوى الآتية من الشرق والشمال.

وتؤكد الدراسة، أنه رغم وجود الإحساس بأهمية النيل كشريان للحياة في مصر، فإن فكرة تأمين منابع النيل، كأحد أبعاد الأمن القومي المصري، لم تكن متبلورة كما هي عليه الآن، لأنه لم يكن وارداً أن هناك قوة تستطيع أن تحد من كمية، أو تؤثر في نوعية المياه المتدفقة إلى مصر، ثم إن مصر نادراً ما تخطت في حركتها نحو الجنوب حدود النوبة الجنوبية، وكانت تنتهي عند الخرطوم الحالية، كما كان لمصر بعض العلاقات التجارية بالحبشة.

لكن، يظل حرص مصر على تأمين حدودها الجنوبية، وضمان وجود قوى صديقة أو موالية في المناطق المتاخمة لها من ناحية الجنوب، أحد المبادىء الأساسية لتحقيق أمنها. وأدركت الحكومات المتعاقبة على حكم مصر أهمية ذلك، فكان الإرتباط على مر التاريخ بين مصر والسودان. ولعب الإنكليز قبل جلائهم عن مصر دوراً أساسياً في فصل مصر عن السودان. وكان السودان بؤرة أساسية في اهتمام النظم الحاكمة بعد الثورة، ووصل الأمر إلى حد إعلان التكامل بصفة رسمية، بغض النظر عن التقويم الموضوعي لمردود تجربة التكامل.

والخلاصة، أن ذراعاً مهماً للأمن المصري يمتد في افريقيا حيث منابع النيل، ومن ثم فإن أي تهديد لتدفق مياه النيل، يمثل تهديداً أساسياً لمصر. ومن هنا فعلاقة مصر بالبلدان المكونة لحوض وادي النيل، يجب أن يكون أساسها الود والتعاون والتنسيق.

٥ ـ غالباً ما ارتبطت فاعلية السلوك الخارجي بوجود قيادة كبرى حاكمة. وفي أعقاب اختفائها، عادة ما كان يحدث العجز والتعثر على المستوى الخارجي. ومن هنا فإن مقولة «شخصانية النظام السياسي المصري»، أي بروز دور الشخص فيه، ليست حديثة في التقاليد المصرية، بل لها جذورها وامتداداتها التاريخية، ويمكن أن يسوق المرء العديد من الأسماء التي تمثل استمرارية تاريخية للظاهرة.

كانت علاقة الشعب المصري بقياداته الكبرى علاقة تلاحم ومساندة. فلم يحدث أن قامت ثورة حقيقية ضد قيادة لها وزنها. وكانت المشكلات الأساسية تنبعث نتيجة لصراعات السلطة داخل البيت الحاكم، بعد اختفاء القيادة التاريخية الفاعلة.

وثمة عدة سمات تجمع بين القادة الذين تركوا بصمات واضحة على سلوك مصر الخارجي، فهم آمنوا بدور مصر الإقليمي، أي بمبدأ الانتشار وعدم العزلة، ولم يترددوا في التصدي لأية قوة غازية، ناهيك عما اتسموا به من مهارة وحنكة واستعداد للتضحية بالذات، حيث كان بعضهم يقود الجيش بنفسه.

٦ ـ قناعة حكام مصر بأن تأمين حدودها يبدأ من الشام، وعدم ترددهم في استخدام القوة لمواجهة أي تهديدات تأتي من الجنوب، والإيمان بالوظيفة الإقليمية والحضارية لمصر (التوحيد ـ القيادة ـ الحماية)، وتكوين جيش وأسطول قويين، والاستفادة من التوازنات والصراعات بين القوى الخارجية، والحرص على تأمين الثغور وطرق التجارة في البحرين المتوسط والأحمر. ألا يمثل كل ذلك بعض المبادىء الأساسية للأمن الوطني المصري في ارتباطه الوثيق بالأمن القومي العربي في الوقت الراهن؟.

٧ ـ أكد السلوك الخارجي لمصر منذ **أحمد بن طولون** سعيها لتأكيد استقلالها، سواء إزاء دولة الخلافة، أو إزاء القوى غير الاقليمية الغازية والساعية للسيطرة، وتمثلت مقومات الاستقلال في، قيادة سياسية فعالة ونشطة وقوة عسكرية فعالة، أثبتت كفاءتها إزاء العديد من القوى وفي العديد من المواقع والأحداث. إلى جانب قدرات اقتصادية مصدرها الزراعة والتجارة (بصفة أساسية) والصناعة. أضف إلى ذلك وجود قدر من التماسك والتكتل الاقليميين حول مصر، التي لم تتردد في استخدام القوة لمواجهة أي قوى اقليمية يمكن أن تخلق تشققاً في الدائرة الإقليمية. وقد فهم هذا كل من محمد علي وجمال عبد الناصر، في سياقات وظروف مختلفة. ونتيجة لتوجههما الإستقلالي، فإن القوى الخارجية لعبت دوراً أساسياً في تحجيم كل منهما، فاتفاقية لندن ١٨٤٠ هي التي وضعت النهاية لمحمد علي، وكانت هزيمة ١٩٦٧ أكبر الضربات التي وُجّهت لنظام عبد الناصر.

أدت التطورات التي شهدتها مصر على المستويين الداخلي والخارجي ـ منذ مطلع السبعينات ـ إلى تعميق تبعية مصر إلى الغرب وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي واقع ملموس على جميع المستويات والأصعدة. ويؤكد وجود ظاهرة التبعية في الوقت الراهن، ذلك الإختلاف وتلك القطيعة بين مصر الراهنة بقياداتها وسياستها وممارساتها وبين تقاليدها التاريخية والحضارية التي كان تأكيد الاستقلال أحد أبعادها الأساسية. وفي ضوء ثوابت الجغرافيا ودلالات التاريخ، وحقيقة التطورات الراهنة على المستوى المصري والعربي والدولي، فإنه لا بد من رسم استراتيجية عربية لمصر، تتمكن في إطارها من حل بعض مشكلاتها الداخلية، واستعادة

تقاليدها التاريخية، والتأثير بفاعلية في عملية التحول التاريخي التي تشهدها المنطقة، والتي يجب ألّا تغيب عنها مصر أو تبقى على هامشها. ويتطلب هذا بلورة إجماع وطني بين مختلف القوى والتيارات الفاعلة على الساحة المصرية حول أهداف مصر وأولوياتها في الوطن العربي، وتحديد ماهية أفضل الأساليب والآليات لتحقيق هذه الأهداف. ويتطلب كذلك إعادة النظر في الأجهزة والمؤسسات والكوادر التي تتولى الشؤون العربية في الإدارات المصرية، بحيث يتم التنسيق بينها؛ واختيار وتدريب أفضل الكوادر للعمل فيها.

ودور مصر، لا بد أن يكون في إطار حركة أوسع لإعادة بناء بعض أسس وقواعد النظام العربي، بالشكل الذي يمكنه من مواجهة التحديات الداخلية والإختراقات الإقليمية والدولية التي تهدد وجود النظام ذاته، ويعد ذلك مسؤولية مصرية وعربية على السواء.

وإذا لم تخطط مصر لدورها في الوطن العربي فسيخطط له الآخرون... فهل آن للحكم في مصر أن يدرك ذلك ويبادىء ويتحرك؟ سؤال نتركه للأعوام المقبلة لتقول كلمتها بصدده □

العودة إلى الصف: مصر والوطن العربي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨(*)

عبد المنعم سعيد

خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

جاء قرار القمة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، الذي سمح للبلدان العربية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية بمصر، ليعكس قرار قمة بغداد عام ١٩٧٨، الذي طالب البلدان نفسها ليس بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة فقط، ولكن بمعاقبة مصر ومقاطعتها إقتصادياً وعزلها في الساحات الدولية مثل الجامعة العربية، والمؤتمر الاسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الإنحياز. وقد سمح هذا الموقف الجديد لاثني عشر بلداً عربياً بإعادة علاقاتها الدبلوماسية بمصر. وإذا أضفنا خمسة بلدان عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي احتفظت أو أعادت علاقاتها بمصر في فترة سابقة، فإن عدد أعضاء الجامعة العربية الذي أعاد علاقاته الدبلوماسية بمصر يصبح ثمانية عشر عضواً. ورغم أن أربعة بلدان هي سوريا وليبيا والجزائر[١] ولبنان لا تزال تقاطع مصر دبلوماسياً على الأقل، فإن حقيقة عزل مصر وإخراجها من الصف العربي أصبحت من حقائق الماضي. هذا التغير الدرامي، والانقلاب في علاقات مصر والوطن العربي صدرت بشأنه أربعة تفسيرات[٢]:

(*) في الأصل ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الثاني للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

يستند هذا البحث إلى محاضرة ألقاها المؤلف في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة «جورج تاون الأمريكية» في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ ويود الباحث أن يشكر الأستاذ عماد جاد على مساهمته في ترجمة المحاضرة الأصلية ومساعدته في جمع المادة العلمية لتطويرها.

(١) تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والجزائر مؤخراً (المحرر).

(٢) يجب ملاحظة أن كل تفسير من هذه التفسيرات قد تبني من قبل وسائل الاعلام والصحافة المصرية، العربية، الاسرائيلية والأمريكية بطرق مختلفة وبينما ساد الأول في مصر، انتشر الثاني في البلدان العربية، أما الثالث والرابع فقد تغلبا في اسرائيل والولايات المتحدة. انظر بالنسبة إلى الاتجاهين الأول والثاني، في: **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ١٩١ ـ ٢٢٢، وبالنسبة إلى الثالث والرابع، انظر:

Stuart E. Eizenstat, *Formalizing the Strategic Partnership: The Next Step in U.S.-Israeli Relations* (Washington, D.C.: Washington Institute For Near East Policy, 1988), pp. 4-5.

١ ـ **التفسير الأول** هو أن القمة العربية لم تتخذ موقفاً جديداً. فكل ما فعلته هو التسليم باتجاه متنامٍ نحو استعادة العلاقات المصرية ـ العربية، فمصر استعادت مقعدها في المؤتمر الاسلامي، وفي عدة منظمات عربية وظيفية، حكومية وغير حكومية. وأعادت الأردن وجيبوتي ومنظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها الدبلوماسية بالقاهرة. وكان لعدة بلدان عربية أخرى، مثل العراق والكويت والإمارات، علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية نشطة للغاية بها أيضاً، دون غطاء من العلاقات الدبلوماسية الرسمية. وهكذا، لم تخلق القمة شيئاً جديداً، انما اعترفت بما هو قائم بالفعل، فأعطت الصيغة الشرعية للعودة الواقعية المصرية إلى الحظيرة العربية.

٢ ـ **التفسير الثاني** هو أن قرار القمة جاء جزءاً من عملية تهدئة عامة للتوترات العربية، استهدفت استعادة بعض الحيوية للنظام العربي الذي قسمته اتفاقات كامب ديفيد، وفككته الحرب العراقية ـ الإيرانية وأصابه الغزو الإسرائيلي للبنان بالرعب والشلل. فخلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ بدأت عملية تشير إلى أن واقع الشقاق والإنقسام العربي قد ذهب إلى مدى بعيد أصبح يهدد النظام كله بالإنفراط الكامل، ومن ثم تنامت الحاجة إلى وقف التدهور وتهدئة الصراعات العربية ـ العربية، وهو ما ظهر فيما يلي من أحداث[٢]:

أ ـ في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ التقى الرئيسان السوري والمصري في المؤتمر الإسلامي في الكويت لأول مرة منذ عشرة أعوام، ورغم أن العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين لم يتم استئنافها فإن الاتصالات بين مصر وسوريا قد تكثفت خلال الفترة التالية في ميداني الفن والرياضة، وتواتر الحديث عن لقاءات سياسية بين الطرفين، وحافظ كل من الأسد ومبارك على الحديث بطريقة طيبة عن الآخر. وأخيراً فإن سوريا لم تشكل عقبة كبرى في وجه اعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة و١٨ عضواً في جامعة الدول العربية.

ب ـ التقى حافظ الأسد وصدام حسين مرتين خلال عام ١٩٨٧ في نيسان/ ابريل وتشرين الثاني/ نوفمبر، بعدها أصبحت الحملات الإعلامية أقل حدة، وحدث تبادل لوفود تجارية، وفي الوقت نفسه أخذ التحالف الايراني ـ السوري في الضعف النسبي وبخاصة مع تزايد المواجهة بينهما في لبنان، حتى أن سوريا وقفت مرتين في مواجهة الرغبات الإيرانية، حين حضرت كلاً من المؤتمر الإسلامي في الكويت ومؤتمر القمة العربي في عمان، الذي كان مكرساً لعزل ايران. والأهم أن سوريا أخذت تدريجياً في الانتقال من دور الحليف لإيران إلى دور الوسيط معها.

ج ـ في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ نجحت منظمة التحرير في استعادة وحدة فصائلها الرئيسية حينما انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن عشر، ورغم أن المؤتمر أدى إلى توتر العلاقات بين المنظمة من جانب وكل من المغرب ومصر من جانب آخر، فلم يمضِ ذلك العام حتى عادت العلاقات مرة أخرى إلى سابق عهدها. وبدأت الإنتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وعقب حادث اغتيال «أبو جهاد»، حدث تحسن في العلاقات السورية ـ الفلسطينية، دون أن يكون على حساب العلاقات الفلسطينية ـ المصرية.

---

(٢) لبيان البدايات الخاصة بالاتجاه، انظر:

Nabeel A. Khoury, «The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics,» *Middle East Journal*, vol. 36, no. 3 (Summer 1982); Adeed I. Dawisha, «Comprehensive Peace in the Middle East and the Comprehension of Arab Politics,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 1 (Winter 1983), and Aaron David Miller, «Changing Arab Attitudes toward Israel,» *Orbis*, vol. 32, no. 1 (Winter 1988).

د ـ نجحت الوساطة السعودية خلال عام ١٩٨٧ في ترتيب لقاء بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وملك المغرب الحسن الثاني، ترتب عليه تبادل الزيارات بين وزيري خارجية البلدين. وفي أيار/ مايو ١٩٨٨ تم اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. والأهم من ذلك أن الحديث قد تجدد حول وحدة المغرب العربي وحل المشكلة الصحراوية عن طريق استفتاء محايد.

هـ ـ من خلال وساطة سعودية أيضاً، نجحت قطر والبحرين في الاتفاق على تحكيم خلافاتهما بشأن جزيرة فشت الديبل التي كانت قد أصبحت مشكلة كبيرة داخل مجلس التعاون الخليجي.

و ـ قامت ليبيا بإعادة علاقاتها الدبلوماسية بالعراق والأردن وتونس، وبدأت في تعديل موقفها من الحرب العراقية ـ الايرانية، واتخذت بعض الخطوات لتهدئة العلاقات بمصر.

ز ـ زال التوتر في العلاقات بين اليمن العربية واليمن الديمقراطية، وتجدد الحديث والاجتماعات حول الوحدة اليمنية.

ح ـ عادت مؤسسة القمة العربية مرة أخرى للعمل بعد توقف دام خمسة أعوام، فاجتمع مؤتمر القمة العربي في عمان في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ وخصص لتحديد الموقف العربي من الحرب العراقية ـ الايرانية. وقد أعقبه انتصارات العراق العسكرية التي أدت إلى قبول ايران بوقف اطلاق النار، وخصص مؤتمر تالٍ في الجزائر في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

كل هذه التطورات لا تشكل بعد قفزة كبرى في العلاقات العربية ـ العربية، فما زال هناك الكثير من الخلافات والصراعات القائمة حول كامب ديفيد والصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع العراقي ـ الإيراني والشقاق السوري ـ العراقي والأزمة اللبنانية والمشكلة الصحراوية. إلّا أنه يمكن القول إن اتجاهاً متزايداً لوقف التدهور العربي أصبح موجوداً، وأن عودة مصر إلى الصف العربي هي جزء من هذه العملية.

٣ ـ **التفسير الثالث** هو أن قرار القمة ما هو إلّا تعبير عن «انتهازية» سياسية على الجانبين العربي والمصري. فالجانب العربي ـ لا سيما البلدان العربية الخليجية ـ تعرض بكثافة للتهديد الإيراني بخاصة بعد احتلال ايران لشبه جزيرة الفاو عام ١٩٨٦، وبعد هجومي كربلاء ٤ وكربلاء ٥ في نهاية عام ١٩٨٦، وخلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٨٧، وبعدها جاء الهجوم على الكويت والسفن السعودية وتلغيم الخليج وأحداث العنف الكبرى خلال موسم الحج في مكة، وسط تهديدات إيرانية صاخبة بتدمير النظم العربية. كل ذلك جعل الجزيرة العربية بأكملها ـ فضلاً عن عواصم عربية أخرى روعتها جماعات مؤيدة من قبل طهران ـ في مهب الرياح الإيرانية. وواكب هذه التهديدات كلها أن الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية «أمن الخليج» بدا محدود القيمة للغاية:

أ ـ ظهر بشكل واضح النفوذ الإسرائيلي في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حينما تكشف نجاح إسرائيل في جذب واشنطن إلى منطقها الجغرا ـ سياسي والخاص بالسعي إلى اقامة تحالفات مع الدول غير العربية في المنطقة بغض النظر عن ايديولوجيتها، وهو الأمر الذي اتضح مع ما هو معروف باسم فضيحة «ايران ـ الكونترا».

ب ـ مع اتساع الهجوم الإيراني ليشمل ناقلات بلدان الخليج ظل الموقف الأمريكي متردداً وغير قادر على الحسم، وفيه قدر من الخشية تجاه إيران، وقدر آخر من الغزل. فحينما عرضت الكويت على واشنطن حماية ناقلاتها عن طريق تسجيلها في الولايات المتحدة تمنعت الإدارة الأمريكية، إلى أن عرض الاتحاد السوفياتي ـ بناءً على طلب الكويت ـ إمدادها بثلاث ناقلات، فسارعت واشنطن بقبول حماية ١١ ناقلة كويتية فقط.

ج ـ عندما حشدت الولايات المتحدة أسطولاً ضخماً في مياه الخليج، بدا التناقض كبيراً بين قوة الولايات المتحدة من جانب، وما تفعله من جانب آخر. فعندما احتكت بها زوارق الصواريخ الإيرانية، وزرعت الألغام في مياه الخليج، ظل الرد الأمريكي في معظم الأحوال محدوداً ومحسوباً للغاية، وسلبياً في معظمه مقتصراً على رفع الألغام، أو ضرب مناطق إيرانية ذات أهمية عسكرية محدودة.

د ـ في الوقت الذي ظهرت فيه محدودية القدرة الأمريكية ومحاولاتها المستمرة في إبقاء العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية بعيدة عن نقطة المواجهة، وقف اللوبي الصهيوني في واشنطن عقبة أمام إمداد بلدان الخليج بالسلاح اللازم لدفاعها عن نفسها. ونتيجة ذلك كله نمت الحاجة إلى مصر كـ «معادل» و «موازن» لقوة إيران النفسية والسياسية وحتى العسكرية.

وعلى الجانب المصري، لم نكن الظروف أقل وطأة، حيث وصلت أزمات الاقتصاد المصري إلى قمة حرجة، وارتفعت الديون المصرية إلى ٤٥ مليار دولار ووصلت فوائدها السنوية وحدها إلى ٣ مليارات دولار، في الوقت الذي وصلت فيه المساعدات الأجنبية من الولايات المتحدة والدول الغربية إلى مستوى، لم يعد متصوراً أن تتعداه. والأدهى من ذلك أن استمرارها أصبح رهناً ببرنامج صارم للإصلاح الاقتصادي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الإستقرار السياسي، ولذا أصبحت أموال النفط العربية، هي العلاج الشافي لأمراض الإقتصاد المصري المستعصية.

وهكذا ـ وفق هذا التفسير ـ فإن قرار القمة في الواقع ما هو إلّا تعبير عن صفقة يتم بمقتضاها مبادلة المساعدات الأجنبية لمصر بالمساعدات الاقتصادية العربية. وبتعبير أكثر صراحة ـ وسوقية ـ فإنه تعبير عن مبادلة المال العربي بالدم المصري.

٤ ـ **التفسير الرابع** هو أن قرار القمة هو دليل على تراجع تأثير الصراع العربي ـ الاسرائيلي في السياسة العربية، حيث حلت التهديدات الإيرانية السالفة الذكر، وهجمات الإسلاميين الأصوليين ضد الأنظمة العربية، وقضايا التنمية الملحة، محل القضية الفلسطينية على قمة جدول أعمال السياسة العربية. هذا التغيير في المصلحة والأولويات جعل عودة مصر إلى الساحة العربية ـ محملة بكامب ديفيد ـ أقل حظراً مما كان مدركاً من قبل. وهو الأمر الذي تعاظم في أعقاب استرجاع منظمة التحرير الفلسطينية لعلاقاتها بالقاهرة بعد كارثة لبنان. ولذلك فإن البلدان العربية التي تبنت عزل مصر بسبب «خيانتها» للقضية العربية لم يعد ممكناً أن تكون «ملكية أكثر من ملك». وهكذا فمع اتجاه القضية الفلسطينية لتكون أقل حساسية، أصبحت عودة العلاقات مع مصر هي النتيجة الطبيعية[٤].

---

(٤) انظر:

Elie Chalala, «Arab Nationalism: A Bibliographical Essay,» in: Tawfic E. Farah, ed., *Pan-Arabism and Arab Nationalism: The Continuing Debate* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 18-56.

هذه التفسيرات الأربعة لا تستبعد إمكانية وجود تفسيرات أخرى، وكل منها ليس كافياً لكي يفسر بكفاءة لماذا عادت مصر إلى الصف العربي، كما أن بينها من التناقض ما يرفض احتمال تعايشها في تفسير كلي. فالقول بأن عودة مصر جاءت نتيجة التطورات الطبيعية في العلاقات المصرية ـ العربية لا يخبرنا كثيراً عن توقيت العودة ومحتواها. وإذا كان القول بأن العودة هي جزء من التهدئة العامة للنظام العربي يحمل بعضاً من المصداقية، فإنه لا يعطي الاهتمام الكافي لآثار الإنشقاق والاستقطاب الذي لا يزال حادثاً بشدة في داخل النظام. كما أن هناك صعوبة كبيرة في المنطق الذي يقول إن مصر التي صنعت السلام مع جارها القريب (اسرائيل) يمكن أن تدخل في حرب مع جارها البعيد (إيران) في اللحظة التي تراجعت فيها أسعار النفط وتضاءلت فيها الأرصدة المالية لبلدان الخليج العربية نتيجة تكاليف الصراع العراقي ـ الإيراني، ونفقات الدفاع وحاجات التنمية والرفاهية التي لا تزال تمثل مصدر الشرعية الأساسي للنظم الحاكمة. إن مثل هذا النوع من «الانتهازية» يكون قد جاء في أقل الأوقات ملاءمة له. كما أن القول بتضاؤل أهمية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بسبب صراع الخليج، يتجاهل حقيقة أنه رغم انطلاق كلا الصراعين من تناقضات وظروف مختلفة، فإن مسيرة الأعوام الماضية تشير إلى تزايد الارتباط بين الصراعين نتيجة تنامي العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية.

إن ما نحتاجه إلى تفسير العودة المصرية إلى الصف العربي، هو محاولة الإستفادة من التفسيرات الأربعة المذكورة. ولكن الأهم من ذلك، تحديد العوامل الموضوعية والأكثر ديمومة وديناميه التي تؤثر في النظام العربي، والتي يمكن أن تعطينا تفسيراً لذلك التغير الذي حدث في مصر ولدى البلدان العربية، وأدى إلى عودة العلاقات، وعما إذا كان ذلك يمثل نسقاً أو نمطاً لتطور النظام العربي، أم أنه حالة خاصة ارتبطت بظروف معينة، وسوف تنتهي بانتهائها.

إن المقولة التي يحاول هذا البحث تعزيزها، هي أننا ازاء بداية نمط جديد في العلاقات العربية ـ العربية لم تستقر ملامحه النهائية بعد وإن كانت أعمدته واضحة كل الوضوح. إنه نمط يمكن تسميته بنشوء «وستفاليا» عربية يحدث فيها التعاون الإقليمي ويتصاعد في ظلها الحفاظ على الدولة القطرية القائمة، ومن خلال ايديولوجية محافظة في عمومها. وهذه الأطروحة تختلف بشكل ملموس عن النظرة القومية العربية التي سادت المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، عندما كانت «الحرية والاشتراكية والوحدة» هي الأهداف العربية المعلنة والمطلوبة. وهي تختلف أيضاً عن النظرة القطرية التجزيئية التي عبرت عن نفسها فكرياً في كتابات فؤاد عجمي وغيره ممن أعلنوا بثقة شديدة عن انتهاء العروبة (Pan Arabism)[٥]. فما نواجهه الآن ـ في اعتقاد الباحث ـ هو بدايات لنظام عربي جديد وشكل جديد من النظرة للوحدة العربية ذات صبغة محافظة وواقعية وعملية ومدفوعة بقضايا الأمن والتنمية الملتصقة بالمصالح القطرية. وحالة مصر والنظام العربي قد تكون شاهداً على ذلك، ومن ثم سوف ينصرف البحث إلى هذه القوى التي تقود هذه الرؤية في مصر وفي النظام العربي، لعلنا نجد أسباب تلاقيهما الجديد.

أولاً: مصر

لكي ندرك التغيرات التي شهدتها مصر خلال عقد الأمان موضع البحث، ينبغي أن نحدد

(٥) Fouad Ajami: «The End of Pan Arabism,» in: Ibid., reprinted from *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978/1979).

كيفية إدراك مصر السادات لذاتها وأولوياتها. فمصر تحت قيادة أنور السادات ظنت أنها قادرة على تحقيق أمنها وأهدافها التنموية الأخرى دون حاجة إلى البلدان العربية الأخرى. فالسلام مع اسرائيل، والتحالف مع الغرب (بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) والإنفتاح، ودرجة ما من التعددية السياسية، كانت هي الأعمدة الأربعة لسياسات السادات المصرية. وكانت «الوطنية المصرية» هي الغطاء الايديولوجي لهذه السياسة.

على أي حال فإن هذه الرؤية لم تستمر طويلاً، حيث لم يكد يمر عقد على زيارة السادات للقدس، حتى حدثت تحولات قوية في السياسة المصرية أدت إلى نتيجة واحدة هي: أن مصر تحتاج إلى الوطن العربي ولا تستطيع أن تحقق أهدافها بمفردها. هذه التحولات اتخذت أربع عمليات متداخلة: الهوية، الشرعية، البناء الاقتصادي والاجتماعي، والسياسة الخارجية. وسوف نتناول كلاً منها على التوالي.

١ ـ الهوية

عندما عاد السادات من القدس نشب جدل كبير في دوائر المثقفين المصريين قاده توفيق الحكيم، الذي أثار قبل ذلك عاصفة عام ١٩٧٢ بكتابه **عودة الوعي** الذي شكك فيه في الميراث الناصري. ومع نهاية السبعينات انطلق الحكيم ليضيف تشكيكاً في الهوية العربية لمصر. وقد تبعه في ذلك عدد آخر من مشاهير المثقفين المصريين مثل حسين فوزي ولويس عوض وأنيس منصور وآخرين[٦]، الذين اختلفوا في التحليل ونقاط الإنطلاق، إلّا أنهم اتفقوا جميعاً على عدد من القضايا الرئيسية:

أ ـ ان الحضارة المصرية أقدم من الحضارة العربية.

ب ـ ان الحضارة المصرية هي جزء من ثقافة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فهي أكثر ارتباطاً بالتقاليد اليونانية ـ الرومانية من تلك العربية الإسلامية. وباختصار فإن مصر جزء من أوروبا والحضارة الغربية.

ج ـ ان العرب لا يزالون على طبيعتهم البدوية وهم غير قادرين على فهم السلام المصري ـ الاسرائيلي الذي هو تعبير عن التقاء حضارتين قديمتين وتعبير عن السلوك الحضاري للسياسات العالمية.

د ـ انه على مصر أن تسير في طريق السلام مع اسرائيل وتكون محايدة ـ مثل سويسرا ـ في السياسة العالمية بصفة عامة والشؤون العربية ـ الإسرائيلية بصفة خاصة، ومن ثم عليها أن تخفض من انفاقها الدفاعي وتتبع الوسائل السلمية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتركز جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تفعل كل الشعوب المتحضرة.

هذه الأفكار ليست جديدة على فئة المثقفين المصريين، فهي تذكرنا برؤية الخديوي اسماعيل في ستينات القرن الماضي التي رأت في مصر جزءاً من أوروبا؛ وهي أيضاً إعادة طرح وبعث لأفكار الليبراليين المصريين، مثل طه حسين وسلامة موسى والآخرين الذين وضعوا الهوية المصرية في

---

(٦) انظر: **عروبة مصر: حوار السبعينات**، اشراف سعد الدين ابراهيم (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨).

إطار حضارة البحر الأبيض المتوسط. ولكن الجديد هنا كان الموقف والظروف الجديدة، والأهم أنها جاءت بعد أن بدا خلال الخمسينات والستينات أن هوية مصر العربية قد حسمت وإلى الأبد. هذه الأفكار ـ بالطبع ـ حظيت برضا ومباركة السادات وحزبه، ودعاية الجهاز الحكومي والتأييد الكامل من الدولة.

ورغم ذلك، لم تكن الساحة المصرية خالية أمام هذه الأفكار، فقد تعرضت لهجوم شديد من جانب فريق آخر من المثقفين أمثال السيد يسين وسعد الدين ابراهيم وعلي الدين هلال ولفيف التجمع الوطني التقدمي الوحدوي من ناصريين وماركسيين وبعض الإسلاميين مثل عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء). فاستخدم هؤلاء كل حجج كتاب العروبة مثل الثقافة العربية الواحدة، واللغة المشتركة والقيم والتقاليد والحاجة الماسة للوحدات الاقتصادية الدولية الكبرى في العصر الحديث، والتهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري مع أو دون العرب.

ولكن ما يهمنا ـ هنا ـ أثر هذا الجدل الهائل في الرأي العام المصري. ومن هذه الزاوية، يمكن جوازاً أن نميز بين مرحلتين: الأولى امتدت من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢، والثانية من ١٩٨٢ وحتى الآن. ويلاحظ أن المرحلة الأولى شهدت اليد العليا لمجموعة الأفكار الأولى، أما المرحلة الثانية فقد عرفت مرة أخرى بزوغ الأفكار والمبادىء القومية لكي تهيمن على الساحة المصرية.

فخلال الفترة الأولى شهدت مصر لأول مرة في تاريخها المعاصر تظاهرات كبرى ضد العرب والفلسطينيين وهي التي حدثت في أعقاب أحداث قبرص في شباط/ فبراير ١٩٧٨ عندما تم اغتيال الكاتب والروائي المصري يوسف السباعي الذي أعقبه اختطاف طائرة في مطار لارنكا، قتل على أثره ١٥ مصرياً وجرح العديد عندما اقتحمت القوات المصرية المطار واشتبكت مع المختطفين. لقد أدى ذلك إلى غضب الشعب المصري وأعقبه اندلاع تظاهرات مضادة للفلسطينيين والعرب. وفي الفترة نفسها، فإن المناقشات العامة والخاصة للمصريين أدانت العرب، الذين ـ كما قيل وقتها ـ أصبحوا أثرياء على حساب مصر التي قدمت ١٠٠ ألف شهيد من شعبها، وأنفقت ٤٠ مليار دولار في حروبها مع اسرائيل. وهالهم أن الأثرياء العرب ينفقون ويستثمرون أموالهم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. واقتنع كثير منهم بأن السوريين والفلسطينيين غير مهتمين بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لأنهم كونوا الثروات من هذا الصراع في الوقت الذي أصبحت فيه مصر أكثر فقراً. وأخذت وسائل الإعلام المصرية في تجسيم وترديد هذه المقولات، وتم تصوير العرب كجماعات منقسمة غير قادرة على العمل وفاسدين وأشرار وغير مسؤولين وعاطفيين وناكرين للجميل، ويحاولون إذلال مصر[٧].

وبالفعل كان العديد من هذه المقولات بمثابة صدى لما كان يردده السادات. وتشير استطلاعات الرأي المتاحة إلى أن ذلك قد أدى إلى تغير ملحوظ في توجهات المصريين إزاء العروبة والقضية الفلسطينية. ففي أوائل العام ١٩٧٧ أجرى سعد الدين ابراهيم دراسة للتوجهات إزاء الوحدة العربية في عشرة أقطار عربية، ووجد في العينة المصرية أن ٧٢,٦ بالمائة يؤيدون الوحدة مع

---

(٧) في تحليل الصحافة المصرية، انظر:

Abdul-Monem Al-Mashat, «The Egyptian-Israeli Settlement,» *Journal of Arab Affairs,* vol. 5 (January 1988), and Karem Yehia, «The Image of Palestinians in Egypt, 1982-1985,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 16, no. 2 (Winter 1987).

بلد عربي أو وحدة فدرالية عربية[٨]. وكان قد وجد في دراسة سابقة عام ١٩٧٤ أن ٥٥ بالمائة من العينة المصرية تؤيد استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في الكفاح المسلح[٩]. ولكن في عام ١٩٧٨ بدا أن اتجاهاً مضاداً أخذ في التكون، ففي دراسة ريمونه أ. هينبوش عن رأي طلاب الجامعة الأمريكية في خريفي ١٩٧٧ و١٩٧٨، أي بعد زيارة السادات للقدس وجد أن ٣٤,٤ بالمائة فقط يرون مصر جزءاً من الأمة العربية، بينما اعتبر ٥٣,٩ بالمائة في مصر أرضاً للفراعنة والأمة الأقدم في العالم[١٠]. وفي دراسة مشابهة لعبد المنعم المشاط على طلبة جامعة القاهرة وعين شمس أجراها في آذار/ مارس ١٩٨٢، وجد أن ٤٤ بالمائة من العينة فقط يعرِّفون أنفسهم كعرب[١١]. وفي دراسة أخرى أجريت عام ١٩٧٨ وجد أن ١٨ بالمائة فقط من العينة المصرية يؤيدون استراتيجية منظمة التحرير، بينما أيّد ٧٧ بالمائة استراتيجية السادات[١٢].

وفي دراسة علي ليله عن رأي المصريين العاملين في الخليج ظهرت سيادة الإتجاهات السلبية تجاه الفلسطينيين. فقد وجد ٢,٤ بالمائة فقط من العينة أن الفلسطينيين يكنون شعوراً طيباً إزاء المصريين وهو ما وضعهم في المكانة العاشرة (جاؤوا حتى بعد الهنود والباكستانيين)، من بين الجماعات التي لديها شعور طيب، بينما اعتبر ٤٩ بالمائة من العينة أن الفلسطينيين يكنون شعوراً عدائياً إزاء المصريين وهو ما وضعهم في المرتبة الأولى بين الجماعات التي تكن عداء للمصريين. ويليهم بمسافة كبيرة السوريون (١٩,١ بالمائة)، والعراقيون (١٢,٥ بالمائة). وفي استطلاع سلوى العمري لإدراك المثقفين المصريين إزاء ثلاث عشرة جماعة قومية وجد العديد من الصفات السلبية التي ألصقت بالفلسطينيين مثل المكر والغدر، كما أن الفلسطينيين شغلوا المكانة العاشرة من حيث المسافة الاجتماعية (البعد أو القرب) من المصريين، ولم يكن هناك أبعد منهم سوى الليبيين والروس والإسرائيليين[١٣].

كل هذه الاستطلاعات يجب أن تؤخذ بحذر شديد، ويزيد هذا الحذر عند مقابلة بعضها بالبعض الآخر، وعلى الرغم من ذلك فهي المؤشرات الوحيدة المتاحة لدراسة إدراك المصريين لأنفسهم ولعلاقتهم بالوطن العربي. وإذا كان غير ممكن الجزم والإستنتاج من هذه الاستطلاعات أن انقلاباً أساسياً قد حدث في الرأي العام المصري إزاء مصر والعروبة، فإن الذي يمكن استخلاصه بقدر من التأكد هو أن المصريين كانوا يعيشون حالة أزمة عنيفة في الهوية بعد قطيعة السادات مع الوطن العربي.

على أية حال لم تستمر هذه الأزمة طويلاً، فالغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو

---

(٨) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٨.

(١٠) Raymond A. Hinnebusch, «Children of the Elite: Political Attitudes of the Westernized Bourgeoisie in Contemporary Egypt,» *Middle East Journal*, vol. 36, no. 4(Autumn1982), p. 543.

(١١) Abdul-Monem Al-Mashat, «Egyptian Attitudes toward the Peace Process: Views of an «Alert Elite»,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 3 (Summer 1983).

(١٢) ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ص ٣٠٨.

(١٣) علي ليله، «الهجرة وقضايا الوحدة، دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣) ص ٦٩ ـ ٨٦، وسلوى العمري، «تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات،» (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

١٩٨٢ كان بمثابة الخط الفاصل في إعادة وصل الهوية المصرية مع العروبة والقضايا العربية. فإذا كانت الاعتداءات الاسرائيلية السابقة مثل غزو لبنان عام ١٩٧٨، وقصف المفاعل الذري العراقي، قد أدت إلى إصابة بعض المصريين بالإحباط، إلّا أنهم استمروا في الأمل بأن عملية السلام يمكن أن تستمر وأن تؤدي إلى وضع أفضل لمصر والمنطقة. ولكن الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ كان مختلفاً تماماً، إذ إن تدفق الأحداث وتتابعها وحصار منظمة التحرير في بيروت هزّ الشعور المصري في صميمه وتزايد الشعور بالذنب والخجل.

وفجأة اختفت وجهة نظر توفيق الحكيم ومؤيديه من وسائل الإعلام المصرية، بل إن البعض ممن سايروا الحكيم عكسوا مواقفهم السابقة، فأنيس منصور ـ الذي كان يعد أكثر هؤلاء تحمساً ـ كتب يقول: «... لا يوجد قلم واحد في مصر لا يلعن اسرائيل، ليس في مصر صوت واحد لم يرتفع يكفر بما سبق أن آمن به من أن السلام الشامل ممكن، وأن السلام الذي أمكن مع مصر هو نموذج لأنواع أخرى من السلام مع بقية الدول العربية. وأن جوهر السلام هو الدولة الفلسطينية. لا بد أن تقوم دولة فلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هذا العام أو هذا القرن. لا بد. وإلّا فلا سلام ولو حمل كل اسرائيلي قنبلة ذرية ووقفت سفن الفضاء الأمريكية لترحيل الشعب الفلسطيني إلى القمر!»[١٤].

كانت التظاهرات التي اندلعت في هذه الفترة مختلفة عن سابقتها في التوجه، فلم تكن ضد العرب أو الفلسطينيين، وإنما كانت ضد اسرائيل والولايات المتحدة. فالغزو الاسرائيلي للبنان ومذابح صبرا وشاتيلا غذت مشاعر الغضب والكراهية لدى الشباب المصري، كما وضع عملية السلام الشامل برمتها موضع الشك. وازداد الغضب بحدة بعد القصف الإسرائيلي لمقر منظمة التحرير في تونس، وحادث اكيلي لاورو وما أعقبه من اختطاف أمريكا لطائرة ركاب مدنية مصرية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥. وتصاعد ذلك بعد وفاة سليمان خاطر الذي اعتقد الشارع المصري أنه اغتيل على يد جهاز الموساد» الاسرائيلي. وفجرت انتفاضة الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ موجة أخرى من التظاهرات التي عبرت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وتصاعدت بوضوح نغمات الوحدة العربية. فأشارت استطلاعات الرأي التي أجريت خلال هذه الفترة إلى حدوث تحول آخر في توجهات المصريين تجاه الوطن العربي، ففي دراسة نادر فرجاني عام ١٩٨٥ على قوة العمل المصرية وجد أن ٧٣,٧ بالمائة منهم فضلوا الوحدة مع قطر عربي آخر[١٥].

٢ ـ الشرعية

أحد مصادر الشرعية الأساسية لنظام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر كان عداؤه للغرب والإمبريالية واسرائيل. واستناداً إلى هذه الشرعية تم تركيز السلطة السياسية بحجة التصدي للأعداء الخارجيين. إلّا أن هزيمة ١٩٦٧ وضعت مصدر الشرعية هذا موضع التساؤل، وجاء السلام مع إسرائيل وإعادة التحاق مصر بالمعسكر الغربي، لكي يجعلا أي مبرر لتركيز السلطة دون جدوى. فمع السلام مع الاعداء الخارجيين أصبحت شرعية مركزية السلطة غير مقبولة، ومن ثم أصبح التحول الديمقراطي واللامركزية السياسية مطلباً ملحاً. وقد وعى السادات

---

(١٤) **الأهرام**، ١٧/٧/١٩٨٢.

(١٥) نادر فرجاني، «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات، وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ٣٦.

هذه الحقيقة، لذلك قام بتغيير النظام واتجه نحو التعددية السياسية، جنباً إلى جنب مع خطواته نحو السلام مع اسرائيل والتحالف معها. وحينما حاول التراجع عن هذه التعددية بقمع المعارضة المصرية الذي وصل ذروته في اجراءات ايلول/ سبتمبر ١٩٨١ اغتيل. وجاء حسني مبارك ليعاود المسيرة مجدداً.

إن مناقشة أبعاد التحول الديمقراطي في مصر ليس مجاله هذا البحث[١٦]، وإنما المهم هنا أن ندرك مغزى هذه التحولات في علاقة مصر بالوطن العربي، والمقولة التي نطرحها هي أن عملية التحول هذه قد أدت إلى تصعيد الإتجاه العربي للسياسة المصرية:

أولاً، لأن الأحزاب السياسية المصرية أكدت على مواقفها العربية، فحزب العمل الاشتراكي، الذي قبل اتفاقات كامب ديفيد ـ بتحفظ ـ عاد ليعلن معارضته الكاملة لها. وحزب الأحرار الذي قبلها ـ دون تحفظ ـ عاد وأعلن سحب تأييده لها. ومنذ عودته إلى الحياة السياسية، أعلن حزب الوفد الجديد، في عام ١٩٨٤، أن اتفاقات كامب ديفيد غير قائمة بسبب الانتهاكات الإسرائيلية. أما حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والناصريون، فقد عارضوا هذه الاتفاقات منذ بدايتها. والأخوان المسلمون ـ الذين لهم تحفظات على فكرة القومية العربية ـ فقد عارضوا كامب ديفيد ودعوا جميع المصريين إلى تحمل مسؤولياتهم العربية. وحتى الحزب الوطني الديمقراطي لم يترك ساحة التوجه العربي للمعارضة وحدها، فرغم استمرار قبوله وتأييده لكامب ديفيد، بدأ يتخذ بشكل متزايد مواقف عروبية من خلال مجلس الشعب والشورى وفي صحفه ومؤتمراته[١٧].

ثانياً، أدت عملية التعددية السياسية والإنفراج الديمقراطي إلى تقوية وتعزيز الهيئات الاجتماعية والثقافية والمهنية ورجال الأعمال. هذه الهيئات كانت تقليدياً في عهد عبد الناصر تتبع وتؤيد بشكل أعمى الخط العام للحكومة. وفي عهد السادات انقسمت إلى جماعات مؤيدة، مثل نقابات العمال وجمعيات رجال الأعمال ونقابة المهن الطبية ونقابة المهندسين؛ وإلى هيئات معارضة، مثل نقابتي الصحافيين والمحامين، الأمر الذي جعلها تتعرض لقمع السادات لاسيما في أعوامه الأخيرة[١٨]. وفي عهد مبارك، ومع الإنفراج الديمقراطي بدأ نفوذ الحكومة في هذه المؤسسات في التراجع، حيث خفف مبارك تدريجياً من القيود المفروضة على هذه المؤسسات، الأمر الذي جعلها أكثر قدرة على التعبير عن مصالحها المرتبطة بشكل متزايد بالوطن العربي لتحسين فرص الدخل والعمل. ومن ثم أيدت هذه المؤسسات القضايا العربية، كالنضال الفلسطيني ضد اسرائيل، والصمود العراقي ضد إيران، وحثت الحكومة على اتخاذ هذا الموقف، وساهمت ـ مع الأحزاب ـ في حشد التظاهرات التي سبق الإشارة إليها، وبذلت كل ما في وسعها لعرقلة عملية التطبيع مع اسرائيل. حتى أن مؤسسات رجال الأعمال ـ التي كانت ترتاب تقليداً في الربط بين القومية العربية والإشتراكية في الايديولوجية الناصرية ـ سرعان ما اكتشفت أن روابطها القومية هي مع

---

(١٦) لوصف وتقويم عملية التحول الديمقراطي في مصر، انظر:

Abdel Monem Said Aly, «Democratization in Egypt,» *American Arab Affairs*, vol. 22 (Fall 1987).

(١٧) لمزيد من التفاصيل عن تغير اتجاهات الأحزاب السياسية في مصر، انظر:

Yehia,«The Image of Palestinians in Egypt, 1982-1985,» pp. 50-52.

(١٨) كان اتحاد المحامين في طليعة المؤسسات المهنية المصرية في معارضة اتفاقات كامب ديفيد. وفي يوم افتتاح السفارة الاسرائيلية في القاهرة، حشد الاتحاد تظاهرة ضخمة قامت بإحراق العلم الاسرائيلي ورفعت العلم الفلسطيني، وقام السادات بتشكيل قيادة جديدة للاتحاد. وتحت حكم الرئيس مبارك كسبت القيادة الشرعية المنتخبة المعركة في ساحة القضاء والغي قرار السادات.

رأس المال العربي والأسواق العربية. فما لبثت أن تحولت إلى جماعة ضغط تدفع في اتجاه زيادة التفاعلات والصلات بالوطن العربي.

وثالثاً، لعبت البيروقراطية المصرية تقليداً دوراً مهماً في صنع السياسة، ولكن في عهدي عبد الناصر والسادات، ظلت «السياسات العليا» (أي الخاصة بالأمن القومي) دائماً امتيازاً خالصاً لمؤسسة الرئاسة، فكما هو معلوم استثنى السادات باستمرار بيروقراطيي وزارتي الخارجية والدفاع من عملية السلام مع اسرائيل[١٩]. وفي عهد مبارك خففت عملية الإنفراج الديمقراطي من قبضة الرئاسة على البيروقراطية المصرية، ومن ثم بدأت تشارك في صنع القرار بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسات العليا، أكثر من أي وقت سبق. فالغزو الإسرائيلي للبنان ـ إضافة إلى عوامل أخرى ـ جعل بيروقراطيي الخارجية والدفاع يشعرون بالقلق الشديد على الأمن القومي المصري الذي كان تقليدياً يرتبط بالأمن القومي العربي. وبصرف النظر عن هاتين البيروقراطيتين اللتين كانت القومية العربية جزءاً من تراثهما التاريخي، اهتمت البيروقراطيات الأخرى بفرص العمل والأموال التي تقدمها البلدان العربية. ومع استمرار مصاعب وأزمات الاقتصاد المصري كالتضخم والبطالة، حلم البيروقراطيون بالعمل في أحد البلدان المنتجة للنفط لتأمين حياة أولادهم وهو ما يمكن أن تتزايد فرصته مع تحسن العلاقات المصرية ـ العربية وكذلك بتجميد وعرقلة تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية[٢٠].

٣ ـ البناء الاقتصادي والاجتماعي

تعرض الاقتصاد والمجتمع المصري لتغيرات بالغة الأهمية خلال السبعينات والثمانينات. وبالطبع فإن النظرة إلى هذه المتغيرات سوف تكون في إطار اتصالها بالعلاقات المصرية ـ العربية. وهنا نجد بصفة عامة أن دارسي العلاقات العربية ـ العربية، والعلاقات المصرية ـ العربية بصفة خاصة يميلون إلى التقليل من أهمية الاعتماد العربي المتبادل استناداً إلى احصاءات التجارة، متأثرين في ذلك بدراسات الإندماج والإعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة، وبأوروبا الغربية. والحجة التي غالباً ما يتم ترديدها هي أن التجارة العربية البينية لم تزد على ٨ بالمائة من إجمالي التجارة العربية، ومن ثم فالاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية منخفض بالفعل. ولما كانت تجارة مصر مع البلدان العربية لا تتجاوز ٦ بالمائة من اجمالي تجارتها، فإن الاعتماد المصري ـ العربي المتبادل كان محدوداً للغاية[٢١]. ولكن علاقات الاعتماد المتبادل أكثر تعقيداً من مجرد العلاقات التجارية، وفي الحالة العربية فإن خبرة الأعوام الماضية تشير إلى أنها أكثر كثافة وهيكلية من التقدير الشائع، للأسباب الآتية:

أولاً، ان ظاهرة انتقال العمالة المصرية إلى البلدان العربية النفطية كان لها تأثير عميق في

---

(١٩) انظر شهادة وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل، في: محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد** (جدة: الشركة السعودية للبحث والتسويق، ١٩٨٤).

(٢٠) تقليدياً، سمحت مصر لموظفي الحكومة وبيروقراطية القطاع العام بالحصول على اجازة من أعمالهم لمدة ٤ سنوات يمكنهم بعدها العودة إلى وظائفهم. انظر شهادة اسرائيلية في تعويق التطبيع ودور البيروقراطية، في:
Ehud Yeari, *Peace By Piece: A Decade of Egyptian Policy toward Israel* (Washington, D.C.: Washington Institute For Near East Policy, 1987), pp. 12-14.

(٢١) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٠٧.

المجتمع والاقتصاد المصريين. فوفق أكثر التقديرات تحفظاً، سافر حوالى ٣,٣ ملايين مصري للعمل في هذه البلدان، وهو رقم يجعل كل أسرة مصرية ـ تقريباً ـ تتأثر بهذه الظاهرة. ولعل ذلك يفسر ـ جزئياً على الأقل ـ التغيرات التي طرأت على اتجاهات المصريين تجاه الوطن العربي. فدراسة نادر فرجاني عن اتجاهات العمالة المصرية إزاء الوحدة العربية وجدت أن التأييد الأكبر للوحدة (٧٨,١ بالمائة من العينة) جاء من قوة العمل المهاجرة، والتأييد الأقل (٦٨,٨ بالمائة من العينة) أتى من المواطنين خارج قوة العمل، بينما أيّد ٧٤,٢ بالمائة من قوة العمل، التي لم تهاجر فكرة الوحدة العربية. إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن أغلب العمال المهاجرين لديهم مشاعر إيجابية عن خبرة الحياة في بلدان الإستقبال[٢٢].

وتأتي نتائج هذا البحث لكي تعاكس عدداً من المقولات الشائعة التي رددها كثير من الدارسين من قبل ـ ومنهم نادر فرجاني نفسه ـ والتي ركزت على أنه كلما عمل المصريون أكثر في البلدان العربية كلما تآكل تأييدهم للوحدة معها[٢٣]. وقد أظهر ذلك بوضوح عمق الإرتباط بين المصلحة الاقتصادية في العمل ببلد عربي والاتجاه السياسي لتأييد الوحدة العربية.

ثانياً، مثلت تحويلات المصريين العاملين في الخارج حصة مهمة من دخل مصر من العملة الصعبة، فوصلت هذه التحويلات عام ١٩٨٥ إلى ٢,٢١٢ مليار دولار متقدمة بذلك على المصادر المهمة الأخرى كالنفط والسياحة وقناة السويس[٢٤]. انخفض هذا الرقم إلى ٦٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٦، ولم يكن ذلك بسبب انهيار أسعار النفط أو عودة العمالة المصرية وإنما بسبب المغالاة في سعر الجنيه المصري. فعندما أصلحت الحكومة سعر صرف الجنيه في أيار/ مايو ١٩٨٧ وصلت هذه التحويلات عبر المصارف الرسمية إلى ٢,١٩٥ مليار دولار في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ ممثلة زيادة تفوق ثلاثة أضعاف خلال ثمانية شهور[٢٥].

ثالثاً، ان هذه التحويلات لها تأثيرها ليس كمصدر للعملة الصعبة للاقتصاد المصري فقط، وإنما لأهميتها في مجال الاستثمار أيضاً. فالمعروف الآن أن ٧٠ بالمائة من اجمالي الاستثمار المباشر تحت القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ كانت من الأموال المصرية التي تولد معظمها من العمل في البلدان العربية، ولو أضفنا نسبة ١٦,٣ بالمائة التي تمثل الاستثمارات العربية المباشرة تحت القانون نفسه، لوجدنا أن ٨٦,٣ بالمائة من اجمالي الاستثمارات في مصر كانت من مصادر عربية، وربما تزيد على ذلك لأن عدداً من الإستثمارات العربية يتم تسجيله كجزء من الاستثمارات الأوروبية نظراً إلى أن الشركات العربية التي تقوم به يوجد مقرها في بلد أوروبي[٢٦]. كذلك اعتمد معظم شركات توظيف الأموال الإسلامية، التي قدر حجم ودائعها ما بين ٤ و٢٠ مليار دولار، على

---

(٢٢) فرجاني، «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية،» ص ٣٣ ـ ٣٨.

(٢٣) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢٤) The World Bank, *World Development Report, 1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), p. 330.

(٢٥) أسامة سرايا، «كيف واجهت مصر مشكلة الديون والسوق المصرفية الحرة كيف استقرت،» **الأهرام الاقتصادي** (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨).

(٢٦) سامية سعيد امام، **من يملك مصر: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لتنمية الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٦٢ ـ ١٩٠.

مدخرات المصريين العاملين في البلدان العربية[٢٧]. والأكثر أهمية من ذلك، أن دراسة حديثة عن الصناعات صغيرة الحجم قام بها جنترمير وجدت أثراً متميزاً لهذه التحويلات في مجال الاستثمار. فقد قام الباحث بمسح لصناعات الألومنيوم والأحذية في كل من حي باب الشعرية وحي الجمالية في القاهرة خلال الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ وحتى نيسان/ ابريل ١٩٨٦ قام خلالها بمقابلة ٢٣٤٣ مالكاً وعاملاً في ٥٣١ مشروعاً صناعياً، ووجد أن ١٢ بالمائة من العمال قد عملوا في البلدان العربية مرة واحدة على الأقل. وقد تبدو هذه النسبة ضئيلة، ولكن أهمية العمل في البلدان العربية للاستثمار في مصر تبدو من أن ٢٥ بالمائة من مالكي هذه الوحدات الصناعية قد عملوا في الخارج، وترتفع النسبة إلى ٣٧ بالمائة في صناعة الأحذية. كذلك فإن ٣٥ بالمائة من مالكي الوحدات الصناعية كانوا عمالاً سابقين واستخدموا الأموال التي حصلوا عليها من العمل في الخارج، في إنشاء ورش جديدة خاصة بهم. ووجد الباحث أن نسبة كبيرة من المصانع المجهزة بأحدث الأجهزة تكنولوجياً كانت تخص العمال العائدين من العمل في البلدان العربية[٢٨]. وهكذا فإن تحويلات العاملين المصريين في الخارج لم تغذ الطلب على السلع الاستهلاكية فقط ـ كما رأى سعد الدين ابراهيم[٢٩] ـ وإنما ساهمت في خلق مشروعات جديدة تنتج هذه السلع أيضاً.

رابعاً، إن مستقبل العمالة المهاجرة والتحويلات، بالتالي، ليس قائماً كما هو شائع بسبب الإنخفاض في أسعار النفط. ففي دراستين أعدهما سليمان النجار ومحمد العوضي جلال الدين استخلصا أنه على الرغم من النقص في أسعار النفط، زادت العمالة المهاجرة ولم تنقص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت الزيادة طفيفة. وتنبأ الباحثان بأن نصيب السكان المحليين سوف ينخفض في عدة قطاعات ماهرة ومهنية[٣٠]. فبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ انخفض نصيب الأطباء السعوديين من اجمالي الأطباء العاملين في السعودية من ٦,٥ بالمائة إلى ٤,٦ بالمائة. وانخفض نصيب الصيادلة السعوديين من ٢٠ إلى ١٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤. وفي العام ١٩٨٣ شكل المهندسون السعوديون نسبة ٨,٧ بالمائة من المهندسين وشكل السعوديون ٥,٣ بالمائة من أطباء الأسنان[٣١]. وفي الكويت، شكل من يحملون الجنسية الكويتية ٢٢,٦ بالمائة فقط من إجمالي المهنيين (أطباء ومهندسون ومحامون... الخ) في عام ١٩٨٥[٣٢]. ورغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت تأمل مع منتصف الثمانينات أن تخفض بحدة من العمالة المهاجرة غير الماهرة، التي تعمل في مجال التشييد والبنية الأساسية، فإن هذا الأمل لم يتحقق بسبب

---

(٢٧) Louise Lief, «Egypt's Islamic Challenge,» (Unpublished, September 1987), pp. 6-8. وانظر أيضاً عبد الوهاب سعد علي، «اصلاح شركات الأموال،» **الأهرام الاقتصادي** (٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٢٦.

(٢٨) Gunter Meyer, «Socioeconomic Structure and Development of Small-scale Manufacturing in Old Quarters,» paper presented at: The Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Baltimore, 15-17 November, 1987, pp. 4-5.

(٢٩) Saad Eddin Ibrahim, «Oil, Migration and the New Arab Social Order,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, ed., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), pp. 46-50.

(٣٠) باقر سلمان النجار، «العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي: مشكلات ما قبل العودة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٥٢ ـ ٧٤، ومحمد العوض جلال الدين، «أسواق العمل الخليجية مع اشارة خاصة إلى قطاعي الخدمات الصحية والبناء والتشييد،» **المستقبل العربي**، السنة١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) ص ٧٥ ـ ٩٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٩٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٣.

إحجام السكان المحليين في هذه البلدان عن العمل في هـذه المجالات، وتفضيـل القطاع الخـاص ـ الذي تعتمد عليه الحكومات بشكل متزايد ـ العمالة الأجنبية الرخيصة. ورغم أن انخفاض أسعـار النفط قد أثر في دخل العمالة الوافدة نسبياً، فهـو في حالـة السعوديـة والكويت، قـد تم تعويضـه جزئياً بالإنخفاض في نسبة التضخم التي وصلت إلى ٥٠ بالمائة في الإسكان، وهو القطاع الذي كان يشكل الجزء الأكبر من إنفاق المهـاجر في البلـد المضيف[٣٣]. وعلى أي حـال، فإن كان ثلث العمالة المصرية المهاجرة هو من العمال غير المهرة، الأمر الذي يعني أن التأثـير فيهم سيكون أكبـر مما في غيرهم نتيجة انخفاض أسعار النفط والمنافسة مع العمالة الآسيوية الرخيصة، فإنه يجب الملاحظة أن تحويلات هؤلاء محدودة كما أن معظمهـا لم يكن يوجـه للاستثمـار. ومن ثم يمكن التوقـع أن الاستفادة من العمالة المهاجرة المصرية سوف تستمر بدرجة معقولة في المستقبل المنظور.

خامساً، إن التحويلات ليست هي المصدر الوحيد للدخل المحوّل إلى مصر نتيجـة لارتباطهـا بالعرب. فقد تلقت مصر خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ نحو ٦,١١٢ مليارات دولار مساعدات ثنائية من بلدان الأوبك ـ معظمها من البلدان العربية ـ مثلت ١٩,٥ بالمائـة من إجمالي المسـاعدات التي قدمتها لعشرين بلداً[٣٤]. إضافة إلى أن أكثر من ثلث السـائحين الـذين أتوا إلى مصر عـام ١٩٨٥ كانوا عرباً، المقدر عددهم نحـو ١,٥ مليون سـائح. وفي العـام ١٩٨٧ مثل السائحـون العـرب ٤٠ بالمائة من إجمالي السائحين إلى مصر. وقدر عددهم بنحو ٢ مليون سائح. ويـلاحظ هنا أن الـدخل من السياحة العربية إلى مصر أكبر من دخل سـائحي البلدان الأخـرى لأنهم يقيمون لفتـرة أطول (٤٧ بالمائة من الليالي السياحية لعام ١٩٨٦) وينفقون أكثر من غيرهم[٣٥].

كذلك تعتمد الصحافة ودور النشر العربيـة والمؤسسات الإعـلامية والثقـافية عـلى المصريين العاملين في مصر. كما تفضل الفئات متوسطة الدخل في البلدان العـربية المنتجـة للنفط، العلاج في مستشفيات وعيادات القطاع الخاص المصرية. ولذلك فليس من قبيل المبالغة القول إن العديـد من المصريين حتى الذين لم يهاجروا إزداد دخلهم لأسباب تتعلق بالبلدان العربية.

٤ ـ السياسة الخارجية

لقد مثل السلام الذي وقعه أنور السادات مع اسرائيل وتحالفه الواقعي مع الولايات المتحدة تحولاً جوهرياً في استراتيجية السياسة الخارجية المصرية، وبشكل عام، عادة ما تتبع الدول واحدة من ثلاث استراتيجيات: اللحاق والاتباع، التوازن، أو الإعتماد على الـذات[٣٦]. ولم تستطع مصر في تاريخها الحديث أن تتبع استراتيجية الإعتماد على الذات نظراً إلى مواردها المحدودة، رغم أنهـا

---

(٣٣) النجار، «العمالة العربية العائدة في أقطار الخليج العربي: مشكلات ما قبل العودة،» ص ٥٦.

(٣٤) Richard P. Mattione, *OPEC's Investments and the International Financial System*, Brookings Discussion Papers in International Economics, no. 6 (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1985), p. 148.

(٣٥) أسامة سرايـا، «كيف نحافظ عـلى التدفق السيـاحي الحالي إلى مصر،» **الأهـرام الاقتصادي** (١١ كـانون الثاني/ يناير ١٩٨٨).

Arab Republic of Egypt Statistical Yearbook (Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 1987), p. 211.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل عن مفهومي اللحاق والتوازن، انظر:

Stephen M. Walt, «Alliance Formation and the Balance of World Power,» *International Security*, vol. 9 (Spring 1985), pp. 6-8.

حاولت أن تفعل ذلك في فترات معينة من تاريخها، بخاصة في ظل قيادة جمال عبد الناصر. إلّا أن الاتجاه الناصري كان مبنياً في الأساس على استراتيجية التوازن، بموازنة القوة الإسرائيلية من خلال بناء تحالف عربي، ومعادلة التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي بآخر مصري ـ سوفياتي. وكانت استراتيجية السادات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ مشابهة لذلك في خطوطها العامة. ولكن فور انتهاء حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ استبدل السادات استراتيجية التوازن باستراتيجية أخرى قوامها اللحاق بالتحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي بهدف تهدئة و «احتواء» اسرائيل ومنافستها من أجل النفوذ والمساعدة الأمريكية.

ومع أن السادات نجح في استعادة سيناء ـ مع وضع قيود على السيادة المصرية عليها ـ وفي الحصول على مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة استمرت إلى ما بعد وفاته (حوالى ٢٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧)، إلّا أن سياسته لم تنجح في إنجاز السلام الشامل، وبالتالي فلم تنجح استراتيجيته في تهدئة واحتواء اسرائيل. وفي الواقع فقد حدث العكس تماماً، إذ غزت إسرائيل لبنان، ووسعت من مجال أمنها ليغطي المنطقة الممتدة من الجزائر حتى العراق، وتفاخر آرييل شارون باتساع مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومجاله إلى منطقة أكثر اتساعاً من ذلك. وكان الفشل الأكبر في اكتشاف محدودية النفوذ والتأثير الامريكيين في اسرائيل نتيجة نفوذ هذه الأخيرة في الساحة الداخلية الأمريكية، حتى تأكد لدى مصر بطلان التصور الذي يرى في اسرائيل دولة تحركها خيوط السياسات الأمريكية. وبمجرد توقيع اتفاقات كامب ديفيد لم تترك اسرائيل فرصة دون استغلالها لكي تظهر استقلاليتها عن الولايات المتحدة. فبعد أن كان هناك اتفاق على أن توقف اسرائيل بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة خلال فترة المفاوضات، أعلن مناحيم بيغن ـ في خلاف حاد مع الرئيس الأمريكي كارتر ـ أن ذلك ينطبق فقط على فترة المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وليس المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وهي وجهة النظر التي تمسك بها الجانب الأمريكي. ورغم ذلك سادت وجهة النظر الإسرائيلية دون رد فعل يذكر من واشنطن. وأثناء محادثات الحكم الذاتي الخاصة بالضفة الغربية وغزة، كانت وجهات النظر الأمريكية والمصرية متقاربة من حيث ضرورة إعطاء حكم ذاتي كامل يشمل الأرض والبشر للفلسطينيين، أما اسرائيل فلم تر سوى حكم اداري ذاتي للسكان دون الأرض، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل المحادثات بسبب التعنت الإسرائيلي ودون ضغط من واشنطن. وعندما قصفت اسرائيل المفاعل النووي العراقي، أثار ذلك غضب أمريكا، إلّا أنه سرعان ما تلاشى هذا الغضب. وفي الوقت الذي أدارت فيه الولايات المتحدة ظهرها للنشاط النووي الإسرائيلي ضغطت على مصر لكي تصدق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وأثار غزو اسرائيل للبنان كثيراً من الأسئلة في مصر حول مدى تواطؤ واشنطن في هذا العدوان، وانطبق الأمر نفسه على عدوان اسرائيل على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

ورغم المساعدات الأمريكية لمصر، فهي لم تكن أبداً مساوية كماً أو كيفاً للمساعدات الأمريكية لاسرائيل، والأهم أن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر كانت دائماً في إطار بقاء مصر في مرتبة أدنى عسكرياً من اسرائيل، الأمر الذي خلق حالة من اختلال التوازن العسكري بين البلدين. وفي ظل القيود العسكرية الواردة على سيناء في اتفاقات كامب ديفيد، أصبحت سيناء رهينة لأي تغير في الفكر الإسرائيلي. وعندما اتفقت مصر مع الولايات المتحدة على ضرورة محاربة «الارهاب الدولي»، لم تتردد واشنطن في إظهار عدم رضاها بعنف عندما حدث اختلاف في التكتيك إثر حادثة «اكيلي لاورو» عندما اختطفت طائرة مدنية مصرية في طريقها من القاهرة إلى تونس.

باختصار، فإنه مع التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، ظل الأمن القومي المصري معرضاً للتهديد، ولم يكن ممكناً من وجهة النظر المصرية الإعتماد على حسن النيات الاسرائيلية. وأصبح الأمن الاقتصادي المصري مهدداً أيضاً، فالمساعدات الأمريكية أصبحت تستخدم بشكل متزايد للضغط على مصر في مسائل خاصة بمصلحة اسرائيل، مثل قضية إعادة السفير المصري إلى اسرائيل، والتي كانت قد سحبته في أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا؛ وفي قضية طابا؛ وفي مسألة تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية؛ ومن ثم فإن الارتباط المصري ـ الأمريكي الذي ظن السادات أنه سوف يكون أداة للتأثير المصري في اسرائيل قد أثمر عكس ذلك تماماً. إضافة إلى ذلك أصبحت المعونات الأمريكية لمصر تستخدم لدفع مصر إلى طريق للاصلاح الاقتصادي يكون له تكاليف سياسية واجتماعية كبيرة.

وقد أدرك مبارك تلك المساوىء المتعلقة باستراتيجية اللحاق، فبدأ تدريجياً في تلقيحها ببعض عناصر استراتيجية التوازن إضافة إلى السعي لفتح قنوات وخيارات جديدة أمام سياساته. ولذا أصبح تحسين العلاقات المصرية ـ السوفياتية هدفاً مصرياً. بعد أن كانت هذه العلاقات قد تدهورت بشدة خلال السبعينات، عندما قام السادات بطرد الخبراء والمستشارين السوفيات في الجيش المصري في العام ١٩٧٢، ثم الغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي في العام ١٩٧٦؛ وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ قامت مصر بطرد السفير السوفياتي من القاهرة.

ولكن بعد الغزو الإسرائيلي للبنان بدأت مصر تعمل في عكس هذا الاتجاه. ففي عام ١٩٨٣ استعاد البلدان علاقاتهما في المجالات التجارية والثقافية والفنية؛ وفي عام ١٩٨٤ تم تبادل السفراء بين القاهرة وموسكو مرة أخرى وعاد خبراء الصناعة السوفيات إلى مصر، وفي عام ١٩٨٦ أصبحت مصر أكبر شريك تجاري للاتحاد السوفياتي في الوطن العربي، وثاني شريك، بعد الهند، في العالم الثالث. وفي العام نفسه اتفق البلدان على أن يصل حجم التجارة بينهما إلى حوالى ٨٥٠ مليون دولار، وهو ما يمكن أن يجعل الاتحاد السوفياتي ثاني شريك تجاري لمصر بعد الولايات المتحدة[٣٧]. وفي عام ١٩٨٧ تحسنت العلاقات المصرية ـ السوفياتية بشكل درامي. ففي آذار/ مارس وافق الاتحاد السوفياتي على اعادة جدولة الديون المصرية لموسكو والمقدرة بثلاثة مليارات دولار بحيث يتم دفعها على مدى ٢٥ عاماً تتضمن عشرة أعوام سماح. وفي نيسان /ابريل وافقت موسكو على تقديم بعض قطع الغيار للأسلحة السوفياتية لمصر. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٨ وافق الاتحاد السوفياتي على اعادة جدولة الديون العسكرية المصرية، التي تبلغ ١,٥ مليار دولار، على مدى ١٩ عاماً تتضمن ستة أعوام سماح، وتدفع هذه الديون بمنتوجات مصرية[٣٨].

وفي المقابل، أعلنت مصر رسمياً عن ضرورة مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي الخاص بالصراع العربي ـ الاسرائيلي في حال انعقاده، وقام وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد بزيارة موسكو في ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٨[٣٩].

ونظراً إلى أن هناك حدوداً للتسامح الأمريكي في تحسن العلاقات المصرية ـ السوفياتية، ولأن هناك قوى داخلية مصرية لا ترغب في التقارب المصري ـ السوفياتي أكثر من اللازم، أصبحت

---

(٣٧) **الأهرام**، ٢٧/٤/١٩٨٨.
(٣٨) **الأهرام**، ١٦ ـ ٢٤/٤/١٩٨٧، و٢٢/٢/١٩٨٨.
(٣٩) **الأهرام**، ١٩/٥/١٩٨٨.

العودة إلى الصف العربي أمراً ملحاً إذا ما كان لمصر أن تزيد من الخيارات المتاحة أمامها. ولذا أخذ مبارك تدريجياً وبثبات يعمل على رأب الصدع في العلاقات المصرية ـ العربية حتى نجح في استعادة العلاقات بمعظم البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتم ذلك دون معارضة كبرى من جانب سوريا، التي، وإن حاولت عرقلة عودة مصر إلى الصف العربي، بدعوى أن التزامات كامب ديفيد تتخطى التزامات مصر العربية والخاصة باتفاقية الدفاع المشترك، فإن ذلك لم يكن بإصرار كبير، وزاد على ذلك أن مبارك أعلن أن التزامات مصر العربية لها الأولوية على أي التزامات أخرى، وهكذا سقط الإعتراض الأخير على عودة مصر إلى الصف العربي.

ثانياً: الوطن العربي

لم تكن التطورات في الأقطار العربية خلال العقد موضع البحث مختلفة كثيراً عن الخبرة المصرية. وقبل أن يجف مداد قرار قمة بغداد بطرد مصر من الساحة العربية، إنهار الاتحاد المقترح بين سوريا والعراق الذي كان يعول عليه سد النقص الإستراتيجي الذي سببه غياب مصر. ولم يمض وقت طويل على إنشاء جبهة الصمود والتصدي حتى ظهر أن العقم هو أبرز إنجازاتها. وأصبحت أقطار المغرب العربي رهينة تماماً بصراع الصحراء المتصاعد. وبشكل عام أخذ كل بلد عربي ـ أو مجموعة من البلدان ـ في شق طريقه القطري الخاص بثقة كبيرة. فالعراق أصبح واثقاً من نفسه إلى الدرجة التي جعلته يشن حرباً كبرى دون تشاور أو محاولة لإنشاء تحالف مع أي بلد عربي آخر. وسوريا تصورت أن لديها الإمكانية وحدها أن تحقق «التكافؤ» الاستراتيجي مع اسرائيل. وبلدان الخليج وجدت في عائدات النفط والسلاح الغربي ومجلس التعاون الخليجي أدوات كافية للحفاظ على أمنها واستمرار رخائها. وليبيا اعتقدت أنها يمكن أن تحقق وحدها التنمية والوحدة العربية والثورة العالمية بأموال النفط والكتاب الأخضر. وبلدان المغرب العربي سادها اعتقاد أن ارتباطها بالجماعة الأوروبية يمكن أن يكون سبيلاً للدخول فيها. وباختصار شديد بدت المسؤوليات العربية وكأنها عبء كبير وصعبة التحقيق، ومن ثم رغب كل قطر أن يسير في طريقه المنفرد.

وكما كان الحال في مصر، كان لهذا الطريق القطري الخاص أصداؤه على المستويات الشعبية. ففي دراسة لتوفيق فرح ـ قام باشهارها واذاعتها بعد ذلك فؤاد عجمي[٤٠] ـ على طلبة الجامعات الكويتية، وجد نقصاً حاداً في الهوية العربية وزيادة في الإحساس بالإسلام والهوية القطرية. فقد أظهرت الدراسة أن ٤٧,٢ بالمائة عرّفوا أنفسهم كعرب مسلمين وعرّف ٢٢ بالمائة فقط أقطارهم بأنها أرض عربية، ولم يزد من عرفوا أنفسهم كعرب عن ٧,١ بالمائة[٤١]. وفي دراسة ستيوارت ريزر عن الدارسين العرب في الولايات المتحدة في السنوات ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ وجد

---

(٤٠) Ajami, «The End of Pan-Arabism,» pp. 104-106.

(٤١) Tawfic E. Farah, «Introduction, A New Arab Man: Transformation and Change in the Arab World,» in: Farah, *Pan-Arabism and Arab Nationalism: The Continuing Debate*, pp. 5-6.

أن ٥٣,٦ بالمائة منهم عرفوا انفسهم كقوميين عرب[٤٢]. ومع أن هذه النسبة هي أعلى بكثير من نتائج دراسة توفيق فرح، فإنها تبقى أقل بكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في الخمسينات والستينات وفي النصف الأول من السبعينات[٤٣].

هذه الدراسات قادت إلى عدد من الاستنتاجات والاستخلاصات المتسرعة، فأصبحت فكرة الوحدة العربية أسطورة رومانسية لم يكن لها وجود، توّجها فؤاد عجمي بالحديث عن نهاية العروبة، ورأى جيمس بل الوطن العربي «ينفجر من الداخل»[٤٤]. وتصور توفيق فرح أن الإسلام والتنمية ونضوج الهوية القطرية كنقائض للفكرة العربية و «أن الدين المدني للعروبة قد فقد المعركة أمام دين سياسي جديد هو الإسلام، وإمكانية الترابط بينهما غير ممكنة» وأن التنمية هي الكلمة الأساسية الآن في القاموس السياسي العربي[٤٥]. ورغم أن هذه الأفكار قد تولدت بقوة خارج الوطن العربي، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها وجدت صدى كبيراً داخل الساحة العربية، وحتى القوميون العرب أنفسهم استجابوا لها بطريقة ضمنية، حين ترددت أقوالهم عن الزمن العربي «الرديء» و «الحزين»، وكأنهم كانوا بذلك يشككون دون وعي في فعالية الفكرة العربية ذاتها. وعلى أية حال فإن الواقع العربي كان أكثر غنىً بكثير من الأطروحات التي تولدت داخل الوطن العربي وخارجه، فقد كان يعبر عن جدلية تاريخية مدهشة، ففي الوقت الذي كانت ـ ولا تزال ـ قوى التفكك والتجزئة والقطرية تعمل ـ كما أوضحنا ـ تولدت قوى أخرى تصب في مجرى العروبة وإن كانت أقل ثورية وأكثر عملية ومحافظة، وبالتأكيد أكثر احتراماً للدولة القطرية العربية. هذه القوى تبلورت حول ثلاث قضايا رئيسية: الأمن، التنمية، والثقافة.

١ ـ الأمن

أوضحنا فيما سبق أن متطلبات الأمن المصري ـ لا سيما بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ـ دفعت مصر باتجاه الوطن العربي. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى بقية البلدان العربية، إذ إن العدوان الاسرائيلي امتد من تونس حتى جنوب السودان، واخترقت القوات الجوية الإسرائيلية المجال الجوي للأردن والسعودية لقصف المفاعل النووي العراقي، وبرهنت استراتيجية اللحاق بالولايات المتحدة على محدوديتها، ليس بسبب عدم قدرة واشنطن على تحجيم اسرائيل أو حل القضية الفلسطينية فقط، وإنما بسبب الفيتو الاسرائيلي الفعّال على إمدادات الأسلحة الأمريكية للبلدان العربية أيضاً. فبعد النجاح الأولي في عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ في صفقتي طائرات أف ـ ١٥ والأواكس للسعودية، ثبت أن اسرائيل قادرة على وقف أي مبيعات أسلحة أمريكية مهمة للبلدان العربية بما فيها الأردن وبلدان الخليج.

أضافت ايران الكثير لتهديدات الأمن العربي، وفي بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية حاولت معظم البلدان العربية أن تجعل الحرب «محدودة» وقاصرة على الدولتين المتحاربتين. وأمدت بلدان الخليج العراق بالأموال كوثيقة تأمين للمستقبل، ولكنها في الوقت نفسه حافظت على خطوطها مفتوحة مع طهران. وكان متصوراً أن الحرب سوف تروض النظام الثوري في العراق، وتضع حداً

---

(٤٢) Stewart Reiser, «Pan-Arabism Revisited,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 2 (Spring 1983), p. 226.

(٤٣) انظر: Farah, Ibid., pp. 2-5.

(٤٤) James A. Bill, «Foreword,» in: Ibid., p. ix.

(٤٥) Farah, «Preface,» in: Ibid., p. xii.

في الوقت نفسه لقوة الدفع الثورية الإيرانية. وعلى الرغم من ذلك فقد اتسعت الحرب، ومع عام ١٩٨٦ بدأت في تهديد البلدان الخليجية بالحاح شديد، وبدأت تأثيرات الايديولوجية الايرانية تغطي المنطقة من الخليج إلى المحيط. وجلب الهجوم الإيراني المكثف في شتاء ١٩٨٧ التهديد لكل بلد عربي، بخاصة بعد قصف الكويت والناقلات السعودية وأحداث مكة في صيف ذلك العام. ولم يكن التهديد الإيراني هو التهديد الوحيد، فقد كان لاثيوبيا تحرشاتها مع الصومال وجيبوتي والسودان، وكانت هناك اسرائيل مرة أخرى التي لم تجد غضاضة في التعاون ـ من منطلق جغرا ـ استراتيجي ـ مع النظام الماركسي في أثيوبيا والنظام الإسلامي في إيران[٤٦].

وبذلك امتد الصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى الخليج والقرن الافريقي. وازدادت أهمية مصر تدريجياً، فقدراتها العسكرية، رغم أنها أقل كمياً من تلك السورية والعراقية، إلّا أنها تظل ذات أهمية بالغة نظراً إلى أن سوريا والعراق فضلاً عن وصولهما إلى درجة التشبع العسكري، فإنهما متورطتان في صراعات حادة (إيران ولبنان) أما مصر فإنها تظل أكبر مخزون عربي عسكري قادر على التمدد والتوسع بسرعة كبيرة بخاصة مع توسعها في الصناعات العسكرية، فضلاً عن خبراتها الفنية المتراكمة. إضافة إلى دورها وثقلها الإسلامي ونفوذها في العديد من المنابر الدولية. وهكذا فإن وزن مصر الجغرافي والديمغرافي جعلها أساس أي استراتيجية للتوازن في الشرق الأوسط. ولقد لخص الأمير حسن ـ ولي عهد الأردن ـ الموقف بأن الوطن العربي من دون مصر يشبه حلف شمال الأطلسي من دون الولايات المتحدة[٤٧]. وربما يكون في ذلك قدر من المبالغة، إلّا أن العبارة تحمل جزءاً كبيراً من الحقيقة.

وكان العراق أول بلد عربي يدرك هذه الحقيقة بعد قمة بغداد الشهيرة في عام ١٩٧٨. فمع نشوب الحرب مع ايران بدأت «المصلحة» في دفع العراق نحو مصر. وفي البداية كان التعامل تكتيكياً، فصدام حسين كان يحتاج الأسلحة للحرب، والسادات كان يريد بيع السلاح والخروج من العزلة. ولكن ما كان تكتيكياً في البداية، ما لبث أن أصبح استراتيجياً، حين لعبت الحرب مع إيران دورها في التأثير في مختلف البلدان العربية بما فيها مصر. ولم يكن هناك مفاجأة قبل ذلك أن الصومال والسودان كانا من الأقطار العربية القليلة التي حافظت على علاقاتها بالقاهرة. وأصبح منطقياً مع التطورات في المنطقة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وجيبوتي من أوائل البلدان العربية التي بحثت عن الدور المصري الموازن. وبعد عشرة أعوام من خروج مصر من الصف العربي ثبت أن الوطن العربي يحتاج إلى مصر بقدر ما تحتاج هي إليه.

٢ ـ التنمية

المتطلبات الأمنية لأي بلد ليست مسألة واضحة في حد ذاتها، وإنما هي تتشكل في كل البلدان بفعل أوضاعها الجيوبوليتيكية التي تترجمها قوى اجتماعية واقتصادية إلى سياسات بعينها. والوطن العربي ليس استثناءً من هذه القاعدة. وإذا كان صحيحاً الإدعاء السائد عن

---

(٤٦) لتفصيل التهديد الاسرائيلي، الايراني، الاثيوبي للأمن العربي، انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٤٧) انظر الافتتاحية التي ألقاها حسن بن طلال، في:

Conference on: «Euro-Arab Dialogue II,» Amman, Jordan, 30 November 1987.

خيانة «النخب العربية الحاكمة» وتبعيتها المطلقة للولايات المتحدة، فقد كان بإمكان هذه البلدان أن تعقد سلاماً مباشراً مع اسرائيل أو ايران دون الحاجة إلى انفاق الكثير من الجهد والمال، بل كان ممكناً لهذه النخب أن تطلب من الولايات المتحدة أن تقيم قواعد عسكرية على أراضيها لتواجه الإتحاد السوفياتي وفي الوقت نفسه تحميها من خصومها الإقليميين. ولكن ذلك لم يحدث على نطاق واسع في الوطن العربي، ولم يتم إلاّ في ظروف محدودة، نتيجة وجود قوى سياسية واجتماعية داخلية منعت مثل هذا التوجه. وما كان سائداً من نظرية اللحاق في نهاية السبعينات نتج أساساً من القدرة النفطية، التي جعلت الكثيرين في الوطن العربي يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة إلى بقية العرب، ولكن النفط أيضاً هو الذي خلق القواعد لتوجه جديد نحو «التوازن» ومد اليد للعرب الآخرين. وبالتأكيد أنتجت القدرة النفطية عصور الإنفتاح الطفيلي و «عصر العمولات» و «مسرحيات السماسرة» و «الإنجازات العظمى لعدنان خاشقجي» كما كتب ساخراً فؤاد عجمي وتوفيق فرح[٤٨]. ولكن ذلك كان جزءاً واحداً من الصورة. فكما رأينا في الحالة المصرية، حيث أدت تأثيرات هجرة العمالة والتحويلات والسياحة إلى تأثيرات جوهرية في المجتمع المصري جعلته يندفع في اتجاه سياسة «عربية» لمصر بعيداً عن طريقها «الإنفرادي» و «القطري». وتجربة مصر ليست الوحيدة، ففي السودان واليمنين وتونس والمغرب وسوريا والأردن تجارب مشابهة.

أدت الفوائض المالية النفطية إلى خلق اتجاه قوي نحو التصنيع على امتداد الوطن العربي. ولأول مرة في التاريخ، لم يعد العرب رعاة أو منتجين للمواد الأولية فقط، إنما أصبحوا يكررون النفط ولديهم صناعات بتروكيميائية متقدمة وصناعات الومنيوم وحديد وصلب واسمنت ومواد بناء وصناعات هندسية وغيرها أيضاً. وبشكل عام ارتفع نصيب الصناعة والصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لكل قطر عربي بشكل ملموس. وبمجرد أن تعدى انتاج هذه الصناعة السوق المحلية، ومع اتباع الجماعة الأوروبية واليابان سياسات وقائية، أصبحت السوق العربية الهدف المنطقي لمنتوجات الصناعة العربية[٤٩]. ومع توسيع الجماعة الأوروبية لتضم اليونان واسبانيا والبرتغال، أصبحت السوق الأوروبية مقفلة عملياً بالنسبة إلى منتوجات وعمال بلدان شمالي افريقيا العربية. وهكذا، لم يعد هناك طريق أمام البلدان العربية سوى لجوء بعضها إلى البعض الآخر.

التصنيع والنمو الاقتصادي بشكل عام خلقا نخباً من البيروقراطيين والتكنوقراط ذات توجه تنموي. ولم تكن هذه النخب ضيقة الأفق أو قطرية الطابع ـ كما ادعى مثلاً فؤاد عجمي[٥٠] ـ فإن ما حدث هو أن هذه النخب اكتشفت تدريجياً الحاجة إلى السوق العربية الموسعة والحاجة إلى تقسيم عربي للعمل. ولعل إحدى النتائج المدهشة لدراسة ستيوارت رايزر، المشار إليها من قبل، عن الطلبة العرب في الولايات المتحدة أن ٧٠,٤ بالمائة من هؤلاء الذين تبنوا فكرة القومية العربية والتكامل الاقليمي العربي كانوا من الذين يدرسون العلوم الطبيعية والهندسة والمجالات ذات الطابع التكنولوجي، مقابلة بـ ٥٣,٦ بالمائة في العينة كلها[٥١]. هذه الطبقة من التكنوقراط العرب هي التي يرتفع صوتها في جميع الساحات العربية من مؤتمرات ومراكز بحوث لتؤكد في كل مرة

---

(٤٨) Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Thought and Practice since 1967* (New York: Cambridge University Press, 1981), p. 156; and Farah, «Preface,» p. xii.

(٤٩) انظر مجلة **المجلة**، (٢٧ أيار/ مايو ـ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٥٠) Ajami, «The End of Pan-Arabism,» p. 108.

(٥١) Reiser, «Pan-Arabism Revisited,» p. 232.

على أن إمكانات التنمية القطرية محدودة، وان امكانات انطلاقها ترتبط بالنظرة الأوسع للتنمية العربية ككل.

هذا الاتجاه ازداد قوة بصعود طبقات جديدة من «البرجوازية العربية»، فالانفتاح لم يكن ظاهرة مصرية خالصة، وإنما كان اتجاهاً عربياً عاماً، ظهر في السياسات الاقتصادية للعراق وسوريا والجزائر وتونس وغيرها. فمع تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الحكومات العربية، تم استدعاء القطاع الخاص كي يشارك في التنمية الاقتصادية. وحتى في البلدان النفطية، فمع تدهور ثم انهيار أسعار النفط، طلبت الدولة من القطاع الخاص أن يلعب دوراً أكبر. وهكذا أصبحت الأسواق العربية مطلوبة من الحكومات والقطاع الخاص في البلدان العربية المختلفة.

ولخدمة القطاعين العام والخاص شجعت الحكومات العربية التعليم على نطاق واسع. ففي عام ١٩٧٠ كان هناك نحو ٦٧٠ ألف خريج جامعة عربي، ووصل هذا الرقم إلى ١,٤ مليون خريج عام ١٩٨٠، وشكل طلاب العلوم الأساسية والتطبيقية ٤٠ بالمائة منهم. وفي عام ١٩٨٠ كان هناك ١٠٠ ألف طالب عربي في جامعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يعدون لدرجة الماجستير والدكتوراه في العلوم الأساسية والتطبيقية. ومن المتصور أن يصل عدد خريجي الجامعة العرب في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢ مليون خريج يتخصص مليون منهم في العلوم الأساسية والهندسة[٥٢].

وبالتأكيد فإن النخبة العربية الجديدة ترتبط بقوة بهوية القطر الذي نشأت فيه. فقبل وبعد كل شيء تعلمت هذه النخبة في معظم الأحوال في نظام التعليم العام لهذه الأقطار وتعرضت لتأثيرات رموز ومؤسسات هذه البلدان. ولكنها رغم ذلك أول من يعلم ويدرك الفرص المحدودة لتطور أفكارها بمعزل عن بقية الوطن العربي، بخاصة مع انخفاض أسعار النفط. وهذهالنخب هي التي تتولى الآن الدعوة للعروبة، ليس من خلال الحديث عن الماضي والتراث واللغة، وإنما من خلال الحديث عن الأمن الغذائي العربي، والحاجة إلى صناعة عسكرية عربية واندماج اقتصادي اقليمي.

ومصر لها مكانة خاصة في موضوع التنمية العربية. فهي ليست بلداً يتلقى المعونات العربية أو مصدراً للعمالة المهنية والماهرة فقط، ولكنها أكبر سوق عربية أيضاً، وهي البلد الذي لديه أكبر قاعدة صناعية وتكنوقراطية وتكنولوجية في الوطن العربي. وفي عام ١٩٨٣ مثل المصريون ٣٩,٧ بالمائة من الأطباء العاملين في مجال الخدمة الصحية في الكويت، و٤٢,٧ بالمائة من الصيادلة، و٢٧,٩ بالمائة من العاملين بالتمريض و١١,١ بالمائة من المساعدين و٢٦,٣ بالمائة من الفنيين في مجال الصحة وحدها[٥٣]. وفي العام نفسه فإن ٤٠,٣ بالمائة من ناشري الأبحاث العلمية العرب كانوا مصريين. ورغم أن ذلك يمثل تدهوراً في النصيب المصري الذي كان ٦٣ بالمائة في عام ١٩٦٧، تبقى الحقيقة أن نسبة عالية من الأعمال العلمية المنشورة باسم بلدان عربية أخرى قام بها مصريون يعملون في جامعاتها. وهكذا فإن نصيب مصر من البحث العلمي هو أعلى مما تظهره الاحصاءات[٥٤].

---

(٥٢) انطوان زحلان، «معضلة العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي،» في: **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٥٣) جلال الدين، «أسواق العمل الخليجية،» ص ٨٠.

(٥٤) انطوان زحلان، «الانتاج العلمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٧٢.

٣ ـ الثقافة

أكد العروبيون خلال الخمسينات والستينات، إلى حد المبالغة، على دور العوامل الثقافية والحضارية في العلاقات العربية ـ العربية. فوحدة اللغة والتجربة التاريخية المشتركة والتقاليد المتشابهة والإسلام، كانت من وجهة نظرهم كافية لتوحيد الأمة العربية. ولكن التجربة التاريخية أثبتت أن العوامل الثقافية ليست كافية لتحقيق هذا الهدف. فمن دون جوهر من الإنتاج الاقتصادي وتقسيم للعمل وآليات للتبادل، أصبح محكوماً على الفكرة العربية أن تبقى في إطار محدود من التفاعلات.

وعلى الرغم من كل الحديث عن الوحدة العربية خلال الخمسينات والستينات فإن الغالبية الساحقة من العرب لم يحدث أن تقابلوا أو تفاعلوا فعلياً مع عرب من أقطار أخرى. وعصر النفط، في ارتفاعه وهبوطه، أدى إلى خلق قاعدة اقتصادية جديدة في الوطن العربي. كذلك أدى إلى مزيد من تعميم الثقافة العربية. لقد أشرنا من قبل إلى دور العمالة العربية في تدعيم التفاعلات العربية، وكيف أن السياحة كثفت من اللقاءات العربية على المستوى الفردي. إضافة إلى ذلك زادت الكتب التعليمية والدوريات والمجلات والصحف بشكل كبير، واخترقت السوق العربية الواسعة. وفي كل مجالات النشر هذه، داخل وخارج الوطن العربي، لم يكن ممكناً لها البقاء دون نظرة عربية عامة إلى الأخبار والتفاعلات والتطورات الحادثة في معظم البلدان العربية. فالأدب العربي في الفن والسياسة والاقتصاد والدين وغيرها من الموضوعات توجه إلى الجمهور العربي الكبير. وبعض الصحف العربية مثل «الشرق الأوسط» و «الأهرام» و «القبس» أصدرت طبعات دولية مخصصة للعرب في أوروبا والولايات المتحدة[٥٥].

وإذا كانت الأمية في الوطن العربي لا تزال تقف حائلاً أمام فائدة هذا التوسع الكبير في الكلمة المكتوبة، فإن الإذاعة والتليفزيون جاءا لكي يسدا هذه الفجوة. فحتى منتصف الثمانينات كان هناك ٢٥٠ محطة إذاعية عربية تصل إلى أرجاء الاقليم العربي كله[٥٦]. إضافة إلى ذلك فإن عدداً من الدول الأجنبية يبث برامج مطولة باللغة العربية أكثرها شهرة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا وراديو مونت كارلو. ولكن هناك إذاعات أخرى لدول كبرى مثل الهند ودول صغرى مثل البانيا تبث برامج عربية، حتى أنه بمقياس عدد ساعات الإرسال، فإن اللغة العربية هي اللغة الثانية عالمياً ـ بعد الإنكليزية ـ على موجات الأثير العالمية[٥٧]. ورغم أن معظم هذه الأدوات ـ كتب ودوريات وصحافة وإذاعة وتليفزيون ـ قد استخدمت في حمل رسائل إعلامية تشق الصف العربي وموجهة ضد المصالح العربية، فقد كان ذلك في الصفحات الأولى من الصحف، وفي افتتاحياتها، وفي نشرات الأخبار والتعليقات السياسية. ولكن بعد ذلك، كانت الصفحات والمساحات الزمنية

---

(٥٥) Ibrahim Al-Muhanna, *The Development of the Inter-Arab Press and the Current Status of the Inter-Arab Newsmagazines* (Carbondal, Ill.: Southern Illinois University, 1981), (Master's Thesis).

(٥٦) حمدي قنديل، «وسائل الاتصال والتكامل العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨) ص ٥١.

(٥٧) Douglas A. Boyed, *Broadcasting in the Arab World* (Philadelphia, P.A.: Temple University Press, 1982), p. 5.

ولمزيد من المعلومات، انظر:

Hamid Mowlana and Ibrahim al-Muhanna, «Communications in the Middle East: Sources and Resources,» in: John Lent, ed., *World Mass Communication Bibliography* (New York: Pergammon, Press, 1985).

متسعة للحديث عن الحضارة العربية والإسلام والفن العربي والموسيقى العربية والرياضة العربية والمشكلات هنا وهناك في الوطن العربي كله. وحتى في وسط الحملات والمهاترات العربية - العربية، كان لا بد من الحديث عن طه حسين والعقاد والعروي والجابري والدوري والبياتي والفيتوري ونجيب محفوظ والطيب صالح وأم كلثوم وفيروز، وفجوة الغذاء وضرورة وجود صناعة سلاح عربية.

ولعل ما هو أكثر أهمية بالنسبة إلى هذه الظاهرة أن اللغة العربية الكلاسيكية، ولكن في أشكال مبسطة، أصبحت تؤثر بشكل متزايد في اللهجات المحلية في كل قطر عربي. فاللغة العربية الكلاسيكية تستخدم بنسبة ٨٢,٦ بالمائة من وقت الإذاعات العربية و٧٦ بالمائة من وقت التليفزيون[٥٨]. وفي حالة التليفزيون فإن ٣١ بالمائة من البرامج المستوردة تأتي من مصادر عربية. ورغم أن نصيب الولايات المتحدة من البرامج المستوردة يصل إلى ٣٢,٥ بالمائة، فإنه يجب أن نلاحظ أن معظم الأقطار العربية لديها قناة إضافية مخصصة للأجانب والسائحين تركز على مثل هذه البرامج الأمريكية[٥٩]، أما البرامج العربية، والمصرية تحديداً، فإنها تذاع عبر القنوات الرئيسية وفي أوقات الذروة للاستماع والمشاهدة.

والذي يقال عن الأدب والصحافة والراديو والتليفزيون يمكن أن ينطبق على مجالات أخرى كالسينما وأشرطة التسجيل الصوتية والمرئية. وهناك مؤشرات أخرى عن تصاعد استخدام أدوات اتصالية أخرى بين الأقطار العربية تشمل التليفون والتلكس تفوق معدلات زيادتها معدلات الزيادة في التعامل بين هذه الأقطار والعالم الخارجي. ففي الوقت الذي تزايد فيه تدفق التلكسات بين البلدان العربية والبلدان الغربية تسع مرات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ازدادت التلكسات خلال الفترة نفسها بين الأقطار العربية ١٤ مرة[٦٠]. ويضاف إلى كل هذه التطورات المهمة أن المثقفين العرب الذين كان توجههم العربي يتم بشكل فردي من خلال الإصدارات المختلفة، بدأ تعاونهم يأخذ شكلاً مؤسسياً، من خلال مراكز الأبحاث التي تعمل على أسس عربية مثل مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ومنتدى الفكر العربي (عمان) ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة) وغيرها. هذه المراكز تهتم أساساً بالوطن العربي ومشاكله كأساس للبحث والدراسة والنشر.

وتحتل مصر في كل هذه الأنماط من التفاعلات الثقافية مكاناً مميزاً. فهي أكثر دولة يتم تغطيتها صحفياً. والكثير من الصحف العربية يقوم على أكتاف محررين مصريين. ويساهم مخرجون ومؤلفون ومنتجون مصريون في انتاج برامج للتليفزيونات العربية، فضلاً عن أن نصيب مصر من البرامج التليفزيونية العربية المستوردة يبلغ الثلث[٦١]. وتتمتع مصر بمكانة شبه احتكارية في مجالات السينما والفيديو ونصيب كبير من المسرح. ومن ينظر في محتويات الدوريات العربية المختلفة سوف يجد المساهمة المصرية أكثر من بارزة. ويبلغ نصيب مصر ٢٢ بالمائة من المكالمات التليفونية العربية[٦٢]. ورغم بروز مراكز ثقافية متنوعة في الوطن العربي، ورغم تصاعد الحركة

---

(٥٨) حمدي قنديل، «وسائل الاتصال والتكامل العربي،» ص ٥٥ - ٥٦.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٥٩.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

الثقافية في أكثر من بلد عربي، وبروز مساهمات جادة ومهمة للمثقفين العرب، لا تزال القاهرة هي العاصمة الثقافية الأساسية للوطن العربي.

ثالثاً: مصر والعرب: الخلاصة

في الأجزاء السابقة حاولنا إظهار القوى التي تكونت في مصر والوطن العربي، والتي قادت إلى إعادة اكتشاف «العروبة» وعودة مصر إلى الصف العربي، بعد أن بدأ تيار القطرية في التراجع. ولكن كل ما سبق يجب ألا يقودنا إلى الاستنتاج الخاطىء أن العرب في النهاية قد نضجوا وأصبحوا في طريقهم إلى الاتحاد والوحدة. فكل ما يمكن قوله هنا إن العرب قد توصلوا إلى أنهم فرادى قد وصلوا إلى مأزق عميق، وأن حله يكون عن طريق نظام عربي جديد، ليس من المعروف شكله تحديداً بعد. ما نعرفه فقط أن هذا النظام سوف يحترم الدولة القطرية القائمة، وسوف تكون صحة هذه الدولة القطرية الأساس الذي يقوم عليه نظام اقليمي عربي أكثر حيوية. فقرار القمة العربية بالسماح لكل بلد عربي، طبقاً لقوانينه، بإعادة علاقاته الدبلوماسية بالقاهرة كان اعترافاً بحق كل بلد باتباع سياسته الخارجية الخاصة به، دون أن تضر بالضرورة بالعلاقات مع باقي البلدان العربية.

لقد حاولنا أن نوضح تلك القوى التي تشجع التعاون والتضامن وربما التكامل بين البلدان العربية، كي نبين أن عوامل الفرقة والتجزئة والشقاق بين هذه البلدان ليست هي التي تعمل في الساحة فقط. ولكن ذلك لا ينفي الوعي بهذه العوامل الأخيرة، ونظراً إلى أنها شائعة بشكل كبير في المجال الثقافي العربي، فقد حاول البحث التركيز على تلك الجوانب والعوامل والقوى التي توضح الجانب الايجابي من الصورة العربية. هذا الجانب الايجابي تهدده قوى أخرى. فهناك **أولاً** أن طلب المستحيل كان دائماً أكثر أعداء الممكن، والتوقعات الزائدة والآمال الكبرى التي لا تستند إلى أسس واقعية كثيراً ما تؤدي إلى احباطات وتوترات. فالذين يقيسون الحركة العربية بمقياس الوحدة العربية الإندماجية، لا يجدون فيما هو مذكور في هذا البحث إلّا القليل من الأهمية، كما أن عداءهم للدولة القطرية، يدفعهم إلى رفض ما يمكن أن تنجزه قطرياً أو عربياً. **وثانياً**، هناك عناصر في كل بلد عربي، وبخاصة مصر، تعتقد نتيجة المصالح أو الايديولوجية، أن استراتيجية اللحاق بالغرب، والبعد عن باقي العرب ومواجعهم، هو الطريق الأسلم لأنفسهم ولبلدانهم؛ **وثالثاً**، ان هناك عدداً من التناقضات العربية، والمشكلات المتغيرة، التي يمكن أن تقوض السبيل نحو أي تماسك عربي، يقع في مقدمتها التناقض السوري ـ العراقي، والأزمة اللبنانية؛ **ورابعاً**، ان هناك قوى خارجية، بخاصة اسرائيل والولايات المتحدة، لن تكون سعيدة بهذا التحرك، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ العربية، وربما ترغب في وضعها موضع الإختبار السريع والمبكر. فبعد حماس لعودة مصر إلى الصف العربي نتيجة الاعتقاد بأن ذلك يعني اتساع الاعتراف باتفاقات كامب ديفيد، فإنهما الآن يتخوفان من أن يأخذ الوطن العربي مصر بعيداً عنهما. في كل الأحوال تطور النظام العربي نحو صيغة أفضل هو عملية طويلة المدى، يتوقع أن تحدث فيها نكسات وتراجعات. ولكن القوى الأصيلة فيه باقية وفاعلة ومستمرة، والمهم الآن أنه يمكن القول إن التدهور العربي بدأت معدلاته في التراجع، وإن فترة «نهاية العروبة» الماضية قد انتهت أخيراً □

الاتحاد السوفياتي والصراع العربي ـ الاسرائيلي: تعليق

محمد الأطرش

مفكر عربي من سوريا.

نشرت مجلة «المستقبل العربي» في عدد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨) مقالاً لمحمد عامر حول «الاتحاد السوفياتي والصراع العربي ـ الاسرائيلي» يثير فيه بعض التساؤلات حول الموقف السوفياتي من هذا الصراع. ونظراً إلى أهمية الموضوع، ومساهمة في الحوار حوله رأيت ضرورة ابداء الملاحظات التالية:

ـ ١ ـ

يؤكد الكاتب أن اعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل فور قيامها تضمّن ألّا يكون موقفه القديم «تأييداً مكتملاً للحق العربي، بل مجتزأً» (ص ١٣٥). فإسرائيل قامت على أرض عربية فلسطينية وعلى حساب قتل وتشريد الشعب العربي الفلسطيني؛ واعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ يعني «نكرانه على العرب حقهم في وحدة أراضيهم واستكمال سيادتهم عليها» (ص ١٣٩).

وهذا القول سليم. لا ريب في أن قيام دولة اسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تضمّن ظلماً تاريخياً للعرب بصورة عامة، وللعرب الفلسطينيين بصورة خاصة. فاسرائيل قامت على قوة السلاح. واعترف بذلك أحد قادتها، وأحد المساهمين الكبار في إنشائها، موشي دايان. إذ ذكر جورج بول، نائب وزير الخارجية الأمريكية في عهد كنيدي، وخلال فترة من ولاية ليندون جونسون، بأنه عندما كان يتجوّل في الطائرة برفقة موشي دايان فوق الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ سأل الأخير «إلى متى تظن بأنكم قادرون على البقاء في هذه الأراضي؟»، فأجابه دايان «كم مضى منذ عام ١٩٤٨؟»[١]. وهذا يعني اعتقاد دايان بأن اسرائيل موجودة على أراضٍ محتلة منذ عام ١٩٤٨.

(١) George W. Ball, *Diplomacy for a Crowded World: An American Foreign Policy* (Boston, Mass.: Little Brown, 1976), p. 135.

ولكني أرى أنه يجب ألاّ نلقي اللوم **الآن** على الاتحاد السوفياتي، بسبب موقفه القديم، في وقت قبلت فيه البلدان العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، القرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧، والقرار (٣٣٨) لعام ١٩٧٣؛ وفي وقت قبل فيه مؤخراً المجلس الوطني الفلسطيني القرارين المذكورين بالتوازي مع إعلانه قيام الدولة الفلسطينية. كما أنني لا أرى كيف يمكن أن نلوم الاتحاد السوفياتي على موقفه القديم في وقت ضغطت فيه بعض البلدان العربية «المعتدلة» على منظمة التحرير الفلسطينية بقبول الشروط الأمريكية، التي لم تتضمن قبول القرارين المذكورين فقط، وإنما الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود أيضاً. وهذا الشرط الأخير لا يتضمن الاعتراف باسرائيل كواقع ـ بغض النظر عن حبنا أو كرهنا لهذا الواقع ـ فقط، وإنما الاعتراف بالمبررات الصهيونية لقيام دولة اسرائيل، وتالياً الاعتراف من الفلسطينيين بأن قيامها لم يتضمن ظلماً تاريخياً لهم. وكل ذلك ليس مقابل اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة أو بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ـ ناهيك عن اعتراف اسرائيل بذلك ـ وإنما مقابل الحوار معها فقط، علماً بأن الحوار العربي معها منذ عام ١٩٦٧ لم يكن مجدياً في تحقيق أي تقدم نحو تسوية سلمية شاملة وعادلة، ولم يظهر شيئاً سوى رغبة أمريكا في فرض السلام الاسرائيلي على العرب وزيادة هيمنتها على المنطقة.

ـ ٢ ـ

يحاول عامر أن يظهر بأن هناك جديداً في الموقف السوفياتي، وبالتالي تهاوناً في الحق العربي المجتزأ، أي الحق العربي المنصوص عنه في القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨). وفي محاولة برهنته على أن هناك جديداً في السياسة السوفياتية يستعمل مفهوم «الحق العربي» على أنه يعني «الحق العربي المجتزأ». وسنلتزم معه بهذا التحديد.

أما أول دليل يقدمه فهو مقتبس من مقال لمحمد سيد أحمد. وهو «أن الاتحاد السوفياتي لم يعد يزعم أنه مع أطراف وضد أطراف. فلقد أصبحت أجهزة الإعلام السوفياتية تسخر من مزاعم الغرب بأنه ـ ابتداء ـ ضد اسرائيل ومع العرب. فالاتحاد السوفياتي يؤيد حق كل طرف في أن تتحقق له حقوقه المشروعة. وهو ليس ضد حق اسرائيل في الوجود» (ص ١٣٥).

وهذا الدليل غير مقنع بأن هناك جديداً في السياسة السوفياتية تجاه الصراع، وذلك لما يلي:

أ ـ اعترف الاتحاد السوفياتي منذ البدء باسرائيل وأقام علاقات دبلوماسية معها. لذلك فالقول بأنه ليس ضد وجود اسرائيل ليس جديداً، وليس دليلاً على حدوث جديد في سياسته. ودعماً لهذا الرأي يمكن أن نقتبس من جواب لجورجي ارباتوف (مدير معهد الدراسات في موسكو عن الولايات المتحدة وكندا، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذي كان مستشاراً ليوري اندروبوف وأصبح مستشاراً لغورباتشيف أيضاً). سُئل أرباتوف في عام ١٩٨١ «إذن انت لا تشك في حق اسرائيل في الوجود»، فأجاب «لا. لقد كررنا البيانات الرسمية بأن ضمان حقوق دول المنطقة في الوجود والأمن ومنها دولة اسرائيل يجب أن يكون جزءاً أساسياً وضرورياً بصورة كلية لأية تسوية لأزمة الشرق الأوسط»[٢].

ب ـ أما القول بأنه «يؤيد حق كل طرف في أن تتحقق له حقوقه المشروعة» فهو أيضاً ليس قولاً جديداً. فمن وجهة النظر السوفياتية ليس الحق المشروع لأي طرف هو ما يدّعيه هذا الطرف.

---

(٢) Georgi Arbatov and Willem Oltmans, *The Soviet Viewpoint* (New York: Dodd and Mead; London: Zed Books, 1981), pp. 188-189.

فمثلاً، إن ادعاء اسرائيل بحقها في ضم الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو ضم أجزاء كبيرة منها استناداً إلى اعتبارات أمنية، أو من منطلقات توراتية ليس في نظر السوفيات حقاً مشروعاً. فبالنسبة إليهم هناك معيار موضوعي للحقوق الشرعية وهو القرار (٢٤٢). ولقد قبل الاتحاد السوفياتي هذا القرار وقبلته البلدان العربية المعنية مباشرة بالصراع. وأخيراً قبلته منظمة التحرير الفلسطينية بالتوازي مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية. كما قبلته الولايات المتحدة على الرغم من أنها لم تعمل لتنفيذه لأسباب ليس مجال بحثها هنا. أما اسرائيل فلقد قبلته وعملت على تفسيره بشكل لم توافقها عليه أي دولة في العالم باستثناء الولايات المتحدة أحياناً.

فاستناداً إلى القرار (٢٤٢) إن الحق المشروع للبلدان العربية المعنية هو انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك عملاً بمبدأين منصوص عنهما في القرار. الأول مذكور في حيثياته أو ديباجته وهو عدم جواز احتلال الأراضي عن طريق الحرب؛ والثاني منصوص عنه في الجزء التنفيذي من القرار وهو الإعتراف والاحترام لوحدة أراضي البلدان المعنية[٣]. هذا وقد نص القرار (٣٣٨) ـ ضمن ما نص عليه ـ على ضرورة التنفيذ الفوري للقرار (٢٤٢) **بجميع أجزائه** وإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب. فإشارة القرار (٣٣٨) إلى التنفيذ الفوري للقرار (٢٤٢) **بجميع أجزائه**، تهدف إلى التأكيد على المبدأ الموجود في حيثيات القرار الأخير وهو عدم جواز احتلال الأراضي عن طريق الحرب[٤].

أما الحق المشروع لإسرائيل ـ استناداً إلى القرار (٢٤٢) ـ فهو أن تعيش بسلام هي والبلدان العربية المعنية، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، متحررة من أعمال العنف أو التهديد بها، أي أن تعيش بسلام ضمن حدود ما قبل حرب عام ١٩٦٧. بكلام آخر، إن قبول البلدان العربية المعنية بحق اسرائيل في العيش بسلام **مرتبط** بقبولها الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن وجهة نظر السوفيات فإن الحق المشروع للفلسطينيين هو حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة إستناداً إلى القرار (١٨١) لعام ١٩٤٧، على أن تكون حدودها مستندة إلى القرار (٢٤٢). وبصورة أوضح أن تقوم الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ومن المعلوم أن الاتحاد السوفياتي أيد في الأمم المتحدة بخاصة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن جميع القرارات التي تؤكد هذه الحقوق التي يعتبرها مشروعة لأطراف الصراع. لذلك فالقول بأنه «يؤيد حق كل طرف في أن تتحقق له حقوقه المشروعة» لا يعكس موقفاً جديداً أو تغييراً جديداً في السياسة السوفياتية.

أما الدليل الثاني الذي يقدمه عامر على حدوث جديد في السياسة السوفياتية تجاه الصراع

---

(٣) ذكر المسؤولون الأمريكيون للملك حسين حين زار واشنطن في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر وقبيل تبني القرار (٢٤٢) بأن عدم النص في الصيغة الانكليزية لمشروع القرار على الانسحاب من الأراضي المحتلة والاكتفاء بالنص على الانسحاب من أراض احتلت يعني بأن هناك امكانية حدوث تعديلات طفيفة على جانبي الحدود في الضفة الغربية لأسباب ادارية واقتصادية، انظر:

Donald Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984), pp. 340-342.

(٤) حاول الاسرائيليون في مفاوضات كامب ديفيد استبعاد صيغة النص على القرار (٢٤٢) «بجميع أجزائه» لأنهم كانوا يخشون أن يطلب منهم استناداً إلى ذلك الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. انظر:

Moshe Dayan, *Break-through: A Personal Account of the Egypt - Israel Peace Negotiations* (New York: Alfred Knopf; London: Weidenfeld and Nicolson, 1981), p. 166.

فهو ـ استناداً مرة أخرى إلى رأي محمد سيد أحمد ـ أن الاتحاد السوفياتي «قد صار على استعداد لاستئناف علاقاته مع اسرائيل إذا ما حدث تقدم حقيقي في أسلوب تفكير الاسرائيليين، واستعدادهم للحوار واستعدادهم للانسحاب وتحرير الأراضي العربية، أي أن استئناف العلاقات لم يعد مشروطاً بانجاز الانسحاب، ولا حتى بالاتفاق عليه بصورة قاطعة، بل يكفيه إبداء حقيقي لحسن النية» (ص ١٣٥).

والسؤال الذي يجب الإجابة عنه هو: هل كان موقف السوفيات قبل عهد غورباتشيف (أي قبل آذار/ مارس ١٩٨٥) يربط إعادة العلاقات الدبلوماسية باتمام أو إنجاز الإنسحاب الكامل، أم بالاتفاق على تسوية سلمية تتضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل؟ لنقرأ مرة أخرى جواب جورجي ارباتوف بهذا الصدد: سئل في عام ١٩٨١ عن السبب في عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل وعمّا إذا كانت هناك نية في اعادتها فأجاب «انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. كان هذا ردنا على العدوان الاسرائيلي وعلى عدم رغبتها في التخلي عما كسبته من أراض. فإعادة العلاقات الدبلوماسية ممكنة ضمن إطار تسوية أزمة الشرق الأوسط استناداً إلى قراري مجلس الأمن المعروفين جداً»[٥].

يبدو مما ذكر أعلاه أنه ليس من الواضح قبل عهد غورباتشيف إذا ما كان الاتحاد السوفياتي سيعيد علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل حين توافق على مبدأ الانسحاب الكامل لقاء السلام مع العرب أو بعد أن يتم إنجاز هذا الانسحاب. وعلى كل فلنفترض بأن هناك جديداً في التصريحات السوفياتية حول هذا الموضوع. وقد يكون هذا حاصلاً. ولكن هل يكفي هذا كدليل لما سماه عامر «التهاون في الحق العربي» من قبل السوفيات؟ ولماذا الإستناد إلى التصريحات كأدلة بدلاً من اللجوء إلى براهين مستندة إلى مواقف عملية؟ فلو كانت التصريحات كافية لأمكن للمرء أن يستنتج من تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ بأنها تبغى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، بينما إذا استند المرء إلى أفعال ومواقف الولايات المتحدة وبخاصة دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي غير المحدود لإسرائيل لما تمكن من تفادي التوصل إلى نتيجة بأنها تبغى إبقاء المنطقة تحت هيمنتها وفرض السلام الإسرائيلي على العرب.

لماذا لم يحاول عامر تقديم أدلة عملية على ما سماه «تهاون» السوفيات في الحق العربي؟ هل استنكف الاتحاد السوفياتي مثلاً منذ عهد غورباتشيف عن تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للبلدان العربية التي طلبت منه ذلك؟ هل استنكف مثلاً عن تلبية طلبات الأردن والكويت (وهما بلدان يعتبران من أصدقاء الولايات المتحدة) تزويدهما بالسلاح؟ هل تقاعس عن دعم حقوقنا في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الأمم المتحدة؟ هل عارض مرة قراراً يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة أو قراراً يؤكد على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أو قراراً يدين الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة أو في لبنان ويطلب فرض عقوبات عليها، أو هل استنكف عن التصويت على قرار كهذا؟ هذا ـ على سبيل المثال ـ نوع الأدلة التي كان يجب تقديمها للبرهنة على أن الاتحاد السوفياتي «يتهاون» في الحق العربي.

ـ ٣ ـ

بعد أن فشل عامر في إقامة الدليل على «تهاون» السوفيات في الحق العربي يتعرض للتفسير الذي يقدمونه والذي يعتبره تفسيراً ايديولوجياً ـ مستنداً مرة أخرى إلى مقال محمد سيد أحمد ـ

(٥) Arbatov and Oltmans, *The Soviet Viewpoint*, p. 188.

«يقولون إن هذه النظرة الجديدة قد أصبحت واجبة «بعد أن أصبح الإفناء المتبادل، بل وتعريض كوكبنا ذاته للتدمير الشامل، خطراً يهدد البشرية بأسرها إذا ما ظلت منقسمة إلى كتل متنابذة متصارعة»». ثم يستخلص ساخراً «يا له من بعد نظر! إنهم يتهاونون في الحق العربي من أجل هدف أسمى، من أجل انقاذ الإنسانية؛ من أجل بقاء الجنس البشري ذاته! لكن هذا الإعجاب قد لا يدوم طويلاً إذا ما سألنا: هل يقبل السوفيات إنقاذ البشرية على حساب سيادتهم ووحدة أراضيهم؟» (ص ١٣٥).

ولكن أين الدليل العملي في أن رغبة السوفيات في الوفاق مع أمريكا قد أدت فعلياً إلى التهاون في الحق العربي. إن الإدراك بأن حرباً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ستؤدي إلى دمار البشرية ليس إدراكاً جديداً، فمنذ نهاية الخمسينات، وبخاصة بعد أن أظهر الاتحاد السوفياتي تفوقاً في مجال الصناعات الفضائية متمثلاً باطلاقه «السبوتنيك» عام ١٩٥٧، ترسخ الإعتقاد بأن أي حرب عالمية ثالثة ستؤدي إلى دمار البشرية. ولكن هل أن إدراك السوفيات بإمكانية فناء البشرية في حرب مع الولايات المتحدة حال دون الاستجابة لطلب الرئيس عبد الناصر في أوائل عام ١٩٧٠ وتزويده بصواريخ وطائرات مع **طواقمها** وذلك لحماية العمق المصري من الغارات الإسرائيلية؟ كما أنهم نجحوا في تحقيق ذلك.

إن الاتحاد السوفياتي يدرك بأن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة لخوض غمار حرب نووية للمحافظة على اسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧. كما أنه يعترف بوجودها ضمن هذه الحدود. ولكنه يدرك في الوقت نفسه بأنها غير مستعدة لخوض غمار حرب كهذه للمحافظة على مكتسبات اسرائيل غير الشرعية من اراض (وفقاً للقرار (٢٤٢)) منذ ذلك العام.

اضافة إلى ما سبق فإن التخوف من أن تؤدي سياسة الوفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى التهاون في الحق العربي ليس تخوفاً جديداً. ففي عام ١٩٧٢ ـ الذي يعتبر قمة الوفاق بين هاتين الدولتين متمثلة في توقيع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية ـ ظهر بعض الآراء المؤثرة في مصر التي شككت في نوايا الاتحاد السوفياتي تجاه العرب وطالبت بالعمل على تحييد أمريكا. وساهمت هذه الآراء في أن يطرد السادات الخبراء السوفيات في تموز/ يوليو من العام نفسه، وبصورة مهينة. ومع كل ذلك ـ وكما هو معروف ـ دعم الاتحاد السوفياتي كلا من مصر وسوريا دعماً فعالاً في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كما ساهم بصورة حاسمة في الحيلولة دون تدمير أو استسلام الجيش المصري الثالث الموجود على الضفة الشرقية من القناة. باختصار، إذا لم تؤد سياسة الوفاق بين بريجينيف ونيكسون عام ١٩٧٢ إلى تهاون السوفيات في الحق العربي فلماذا التأكيد الآن بأن سياسة الوفاق بين غورباتشيف وريغان قد أدت إلى هذا التهاون دون تقديم أي دليل على ذلك؟

ـ ٤ ـ

يحاول عامر تقديم تفسير سياسي لـ «تهاون» السوفيات في الحق العربي. وينطلق من «أن هناك عاملين سياسيين رئيسين يحكمان السياسة الخارجية السوفياتية، هما امن الاتحاد السوفياتي ورفاهية شعوبه. أما ما عدا ذلك من عوامل سياسية أو اعتبارات ايديولوجية فيأتي في مرتبة أدنى من الأهمية». (ص ١٣٦)؛ وأن الولايات المتحدة تضع الاتحاد السوفياتي أمام الخيار الصعب بين الأمن والرفاهية، وأن الرفاهية ضرورية على المدى الطويل، لأنها «بدورها تزيد من الشعور بالانتماء ومن المقدرة على الخلق والعطاء مما يزيد من منعة الوطن» (ص ١٣٦)؛ وأن التقدم التكنولوجي العام قد صار عصب الأمن القومي وهو «يتطلب قدراً متزايداً من الرفاهية يسمح ببناء العقول وتفرغها للخلق والإبداع في ظروف ملائمة» (ص ١٣٨).

وبما أن الولايات المتحدة أكثر غنى بكثير[٦] من الإتحاد السوفياتي وأكثر تقدماً في حقل التكنولوجيا بشكل عام؛ وبما أن الاتحاد السوفياتي يرغب في الحد من سباق التسلح ليحقق الأمن والرفاه لشعبه على السواء؛ وبما أنه ليس لديه «ما يجبر به أمريكا على الحد من سباق التسلح فإنه سيلجأ إلى تقديم ما يغريها: تنازلات في قضايا يرى أنها أقل حيوية [وأن] قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من أولى القضايا المرشحة لأن يقدم... تنازلات فيها» (ص ١٣٨).

وقبل مناقشة استنتاج عامر هذا أود أن أتعرض لمقولتين وردتا في حلقة تحليله السياسي. الأولى «أن الرفاهية.. تزيد من منعة الوطن» والثانية «أن الرفاهية (تسمح) ببناء العقول وتفرغها للخلق والإبداع».

لنأخذ المقولة الأولى. انني لا أدّعي الخبرة في هذا الموضوع. ولكن إذا قصد بالرفاهية توافر رموز الإستهلاك المرفه من سيارات وفيديوهات وفيلات أو شقق فخمة للسكن وما شابه، فإني لا أجد أي دليل على أنها تزيد من المنعة القومية. فهناك أمثلة كثيرة في التاريخ تظهر بأن دولاً أفقر بكثير من حيث الرفاهية تمكنت من هزم دول أغنى بكثير. فإسبارطة انتصرت على أثينا. وشعب الفيتنام الفقير هزم أغنى دولة في العالم وحال دون فرض إرادتها السياسية عليه. وكمثال آخر: مما لا ريب فيه أن الشعب الفرنسي بشكل عام كان في بدء الحرب العالمية الثانية أكثر رفاهية من الشعب السوفياتي، ومع ذلك سقطت باريس، واستسلمت فرنسا بعد تسعة أيام فقط من بدء الهجوم الألماني عليها، بينما قاوم الشعب السوفياتي ببسالة نادرة المثال وصمدت مدينة ستالينغراد أمام الحصار الألماني حوالى ألف يوم مُضحية بمليون قتيل، وأخيراً انتصر الإتحاد السوفياتي.

أما إذا كان المقصود بالرفاهية مفهوم الرفاه (Welfare) الذي يمكن وصفه بصورة عامة بأنه يعني توافر الحاجات الأساسية لمجموع الشعب بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية المجانية، وتوافر السكن والمواصلات الجيدة بأجور يمكن وقفها، وانعدام البطالة وظاهرة المشردين الذين لا مأوى لهم، وانعدام الغنى الفاحش والفقر المدقع أيضاً، فليس من الواضح بأن أمريكا أكثر تقدماً من الإتحاد السوفياتي في هذا المجال. بل قد يكون خلاف ذلك هو الصحيح.

المهم في الأمر أن المناعة القومية تعتمد على عوامل عديدة لا مجال للخوض فيها هنا. فخارج الإطار العسكري والاقتصادي تعتمد المناعة القومية، مثلاً، على وطنية النظام الحاكم، ومقدرته على تعبئة موارد الوطن حسب الأولويات القومية، ومنها التقدم التكنولوجي؛ وعلى انعدام الفساد في الحياة السياسية؛ وعلى شعور المواطن بمواطنيته ومشاركته في تقرير سياسة بلده؛ وعلى شعوره

---

(٦) يذكر محمد عامر أنه: «في عام ١٩٨٠ أصبح الناتج القومي العام في أمريكا أكثر من ضعفي نظيره في الاتحاد السوفياتي»، انظر: محمد عامر، «الاتحاد السوفياتي والصراع العربي ـ الاسرائيلي: محاولة للفهم ودعوة للفعل،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ١٣٨. والسؤال هو هل أخذ مصدر الرقم بعين الاعتبار الفارق الكبير في مضمون الدخل القومي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي ينتج عنه قيمة أكبر بكثير لصالح الولايات المتحدة. فالاتحاد السوفياتي لا يدخل في مفهوم الدخل القومي إلاّ قيمة الانتاج المادي (بعد استبعاد الازدواجية المحاسبية) ويستبعد قيمة الخدمات كرواتب الموظفين والقوات المسلحة والأطباء وراقصي الباليه مثلاً بينما يتضمن مفهوم الدخل القومي في الولايات المتحدة قيمة الانتاج المادي وانتاج الخدمات. كما يمكن التساؤل هل تم تعديل سعر صرف الدولار بالروبل ليعكس القوة الشرائية لكل منهما في بلده. انظر: Alec Nove, *The Soviet Economy System: An Introduction,* 3rd ed., Minerva Series of Students Handbook, no. 6 (Boston, Mass.: Allen and Unwin, 1968), pp. 337-342.

بأن أمنه وحريته مُصانان؛ وعلى شعوره بالعدل والمساواة أيضاً وبخاصة المساواة في التضحية في سبيل مناعة الوطن. أما إذا شعر المواطن مثلاً ـ وخلال فترة من الزمن ـ بأن أعباء التنمية والأمن القومي تؤدي إلى أن تكدس قلة من الناس الثروات الطائلة على حساب حرمانه من الحاجات الأساسية فهذا لن يؤدي إلى زيادة المناعة القومية.

باختصار: (١) ـ ليس هناك علاقة بين انتشار الرفاهية والمناعة القومية؛ (٢) ـ ليست أمريكا أكثر تقدماً من الاتحاد السوفياتي في مستوى الرفاه كما محدد أعلاه؛ (٣) ـ تعتمد المناعة القومية على عوامل عدة وليس من الواضح بأن للولايات المتحدة تفوقاً على السوفيات في هذا المجال.

أما المقولة الثانية بأن الرفاهية «تسمح ببناء العقول وتفرغها للخلق والإبداع» فهي مشكوك فيها على الأقل. فإذا اطلعنا على حياة بعض المبدعين، من علماء وفلاسفة وأدباء مثلاً نجد بأنهم عاشوا حياة بسيطة بعيدة عن الرفاهية. فالعقل المبدع ـ لكونه بالتحديد مبدعاً ـ لا يهتم كثيراً بمظاهر الحياة المرفهة. وكل ما يتطلبه حياة بسيطة تؤمن له حاجاته الأساسية وتمكنه من التفرغ للبحث والإبداع. فحياة العالم الشهير اينشتاين كانت بعيدة عن الحياة المرفهة. ولقد عاش كارل ماركس ومات فقيراً، ومع ذلك وضع أهم نظام فكري في العصر الحديث. كما عاش دستويفسكي حياة بائسة مثقلة بالديون ومعانياً من مرض الصرع، ومع ذلك أتحف الأدب العالمي بأعظم رواية **وهي الأخوة كارامازوف**.

وأريد أن أؤكد هنا بأن هذا لا يعني أنه يجب أن ننكر على الإنسان حقّه الطبيعي في التطلع والسعي نحو حياة أفضل وأكثر راحة ورفاهية، ولكن ما أشك فيه هو وجود علاقة بين الرفاهية والعقل المبدع.

وفي رأيي أن عدم صحة، أو على الأقل الشك في صحة، المقولتين اللتين قدمهما عامر تضعف من حلقة تحليله السياسي.

وسأنتقل الآن، إلى مناقشة استنتاجه الأساسي وهو أن سباق التسلح الذي تفرضه الولايات المتحدة على الإتحاد السوفياتي سيجبر الأخير على تقديم تنازلات لها في مناطق أخرى من العالم وذلك لاغرائها على الحد من هذا السباق.

أود أن أبدأ بالقول بأن الاتحاد السوفياتي منذ أوائل السبعينات، وهو ينطلق من مركز قوة مساوية لقوة الولايات المتحدة بشكل عام، يرغب في الحد من سباق التسلح وتحقيق تخفيض في ترسانة الأسلحة النووية نظراً إلى اعتقاده بأن التزايد في ترسانة السلاح سواء في الولايات المتحدة أو في الاتحاد السوفياتي لن يزيد من أمنهما بل على العكس قد يهدد هذا الأمن. فإذا كان أحد الطرفين قادراً على تدمير الطرف الآخر عشرات المرات فإن الزيادة في القدرة التدميرية لن تزيد من أمن أي منهما بل تؤدي إلى هدر الموارد دون جدوى حيث يمكن استعمالها لرفع مستوى شعب كل من البلدين. كما أن الاتحاد السوفياتي الذي وقّع مع الولايات المتحدة معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ (A.B.M.) التي خرقتها عملياً ادارة ريغان، وحالت دون أن يكون لأي طرف منهما المقدرة على القيام بالضربة الأولى (المقدرة على الضربة الأولى تعني ألاّ يخشى البادىء بها من الضربة الثانية من الطرف الآخر بسبب توافر صواريخ لدى البادىء بالضربة الأولى تعترض وتدمر الصواريخ القادمة نتيجة الضربة الثانية)، وذلك بهدف المحافظة على الرادع النووي فيما بينهما، أقول بأن الاتحاد السوفياتي قادر على مجاراة الولايات المتحدة في

حقل حرب النجوم. فهو يرغب في الحد من سباق التسلح ويعمل على تحقيق ذلك. ولكن هذا شيء والقول بأنه مجبر على تقديم تنازلات للولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط وذلك لإغرائها على الحد من سباق التسلح، شيء آخر. وفي رأيي أن الولايات المتحدة ليست في موضع فرض تنازلات وحيدة الطرف على الاتحاد السوفياتي بواسطة جره إلى سباق التسلح وذلك للأسباب التالية:

أ ـ إن تقديم تنازلات وحيدة الطرف في مناطق أخرى من العالم ستؤثر في هيبة الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى وفي مصداقيته. وهذا مهم بالنسبة إليه. يضاف إلى ذلك أن القادة السوفيات يفهمون جيداً سياسة القوة ويدركون بأن الولايات المتحدة ستنظر إلى هذه التنازلات على أنها مقدمة من مركز ضعيف، وستؤدي تالياً إلى طلب المزيد منها وإلى ترسيخ الاعتقاد لدى الأمريكيين بأن السوفيات لا يفهمون إلاّ سياسة القوة. باختصار، إن سياسة الإغراء للولايات المتحدة للحد من سباق التسلح على حساب مناطق أخرى في العالم وبخاصة على حساب الحق العربي لن تؤدي إلى الغرض المنشود. ومن المعلوم بأن الاتحاد السوفياتي لم يتهاون في الحق العربي خلال حرب عام ١٩٧٣ للمحافظة على سياسة الوفاق مع أمريكا.

ب ـ إن الاتحاد السوفياتي قادر على مجاراة الولايات المتحدة في سباق التسلح، وقادر في الوقت نفسه على تطوير طاقاته الإنتاجية وتحسين مستوى شعبه، ولكن طبعاً بنسبة أقل. إن معرفة تاريخ الإتحاد السوفياتي تؤكد هذه المقولة، فهو انطلق من مستوى أدنى بكثير من مستوى الدول الغربية حين قام بثورته عام ١٩١٧، إذ كان أكثر الدول الأوروبية تخلفاً وجهلاً. ومع ذلك، وخلال فترة تنوف قليلاً عن ستة عقود، أصبح الاتحاد السوفياتي إحدى الدولتين العظميين في العالم. وحقق كل ذلك خلال فترة قصيرة من عمر الأمم ورغم (١) ـ التدمير الهائل الذي لحق به نتيجة تدخل ثماني دول أجنبية رأسمالية عام ١٩١٨ وذلك لإجهاض الثورة الإشتراكية؛ (٢) ـ الدمار الهائل الذي عاناه مادياً وبشرياً بسبب الحرب ضد النازية والذي كان له الفضل الأكبر في هزيمتها؛ (٣) ـ كونه أعاد اعمار نفسه بعد الحرب العالمية الثانية دون مساعدات، وخلافاً لما حدث بالنسبة إلى ألمانيا واليابان الدولتين المنهزمتين. مع كل هذه العوامل المضادة، تمكن من اللحاق بأمريكا في حقل الأمن والمناعة القومية؛ ومن تطوير طاقاته الانتاجية المدنية بنسب عالية ومن تحقيق زيادة ملحوظة وكبيرة في مستوى معيشة شعبه؛ ومن تأمين الحاجات الأساسية لمجموع هذا الشعب، هذا مع العلم بأن أرض الولايات المتحدة لم تتعرض خلال الحرب لدمار قنبلة، كما أنها استفادت من الحرب من حيث أنها مكنتها من التخلص من أزمة البطالة التي كانت تعانيها منذ الثلاثينات ومن تطوير طاقاتها الإنتاجية الضخمة. إستناداً إلى هذه الواقعة التاريخية، أليس من السذاجة الإعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي ـ وهو ينطلق الآن من مركز المساواة مع الولايات المتحدة ومن قاعدة انتاجية وعلمية وتكنولوجية ضخمة ـ غير قادر على مجاراتها في سباق التسلح؟[٧].

---

(٧) ذكر الرئيس السوفياتي غورباتشيف بأن من الوهم والسذاجة الاعتقاد بأن فرض سباق التسلح على الاتحاد السوفياتي سيؤدي إلى تمكين أمريكا من فرض شروطها عليه. وعبر عن أفكاره كما يلي: «انني أسأل القارىء أن يلقي نظرة على تجربة عقود ما بعد الحرب. خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية وهو في ظروف قاسية جداً. نعم لقد ربحنا الصراع ضد الفاشية ونجحنا مع الولايات المتحدة وبقية القوى المتحالفة ضد هتلر. ولكن في حين لم تُرم قنبلة معادية واحدة على أرض الولايات المتحدة أو تسمع عليها طلقة رصاص معادية، كان قسم كبير من أرضنا مسرحاً لأشرس المعارك. وكانت خسائرنا ـ مادياً وبشرياً ـ هائلة. ومع كل ذلك نجحنا في اعادة اعمار ما تم =

ج ـ بدأت تظهر في عهد إدارة ريغان عوامل قوية في اقتصاد الولايات المتحدة تضغط عليها للحد من سباق التسلح. وساهمت هذه العوامل في التوصل في نهاية عام ١٩٨٧ إلى التوقيع على معاهدة تخفيض عدد الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى. وسأشرح هذه العوامل ضمن إطار التحليل أدناه.

إن صحة النظام الرأسمالي الأمريكي تعتمد ـ إضافة إلى الامبريالية الحديثة[٨] ـ على الإنفاق بحدود كبيرة على التسلح. إذ من شأنه أن يدعم الطلب الداخلي في الولايات المتحدة ويمكن النظام من المحافظة على مستوى مقبول من التشغيل لوسائل انتاجه، وتالياً من التخفيف من حدة التناقضات فيه. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ واستناداً إلى تجربة الثلاثينات ـ ظهر تخوف من أن النظام الرأسمالي الأمريكي يواجه في المستقبل مرحلة من الركود طويل المدى مصاحباً بنسبة عالية من البطالة لوسائل الإنتاج. وكان أهم المنادين بهذه الفكرة أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد ألفن هانسن الذي كان من أهم أتباع النظرية الاقتصادية الكينزية في الولايات المتحدة. ولكن نشوب الحرب الباردة مباشرة بعد انتهاء الحرب وما اقتضته من زيادة كبيرة في الإنفاق على التسلح، ومن تقديم مساعدات طائلة لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان بحجة مواجهة ما اعتبر خطراً شيوعياً. كل ذلك ساهم بشكل كبير في ازدهار الاقتصاد الأمريكي وازدهار اقتصاد أوروبا الغربية واليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٩].

ولقد بدأت في عهد ريغان نقطة تحول أساسية بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. فخلال الأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ أنفق الإقتصاد الأمريكي على التسلح أكثر مما يحتاجه النظام بكثير لتأمين صحته ومقدرته على المحافظة على مستويات عالية من التشغيل لطاقاته الإنتاجية علماً أنه

= تدميره وفي بناء طاقاتنا الاقتصادية وفي معالجة واجباتنا الدفاعية بثقة. ألا يشكل هذا درساً للمستقبل... إذا كان الاتحاد السوفياتي عندما كان أضعف بكثير مما هو عليه الآن في مركز لأن يجابه كل التحديات التي واجهته فالشخص الأعمى وحده في الحقيقة هو الذي لا يستطيع أن يرى بأن مقدرتنا قد زادت بشكل هائل وذلك للمحافظة على دفاع قوي وفي الوقت نفسه إيجاد الحلول لأهدافنا الاجتماعية وأهدافنا الأخرى.

أكرر بأنه بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية فإنها قائمة على الأقل على وهمين. الأول هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي للاتحاد السوفياتي أوشك على الانهيار وأن الاتحاد السوفياتي لن ينجح في التغيير الهيكلي (لاقتصاده). والثاني قائم على الظن بالتفوق الغربي في مجال التكنولوجيا والمعدات وفيما بعد في الحقل العسكري. ويغذي هذان الوهمان سياسة موجهة لإنهاك الاشتراكية بواسطة سباق التسلح وذلك بهدف فرض الشروط فيما بعد. هذا هو المخطط. انه ساذج». انظر:

Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper and Row, 1987), pp. 219-220.

(٨) تتجلى الامبريالية الحديثة في محاربة الولايات المتحدة لحركات التحرر في العالم الثالث بحجة محاربة الشيوعية وفي مقاومتها تالياً لأية تنمية مستقلة في هذه البلدان تعمل على انفصالها الانتقائي عن النظام الرأسمالي العالمي، وفي محاولة فرض نمط التنمية الرأسمالية عليها أساساً عن طريق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المستدينة منه. كما تتجلى في التبادل غير المتكافىء بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية الطرفية في العالم الثالث.

(٩) ذكرت الاقتصادية الانكليزية الكبيرة جوان روبنسون: بأن «نجاح الرأسمالية الحديثة مرتبط بشكل وثيق بسباق التسلح وتجارة السلاح (هذا إذا لم نذكر الحروب حين يتم اللجوء إليها)». أنظر:

Joan Robinson, *Economic Heresies: Some Old - fashioned Questions in Economic Theory* (New York: Basic Books, 1973), p. 143.

ظل يعاني من معدل عالٍ نسبياً من البطالة، كانت إلى حد بعيد ذات طبيعة هيكلية[١٠] وليست ناتجة عن نقص الطلب الداخلي. وتم تمويل التوسع الكبير في الإنفاق على التسلح أساساً عن طريق الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة[١١] وليس عن طريق رفع نسبة الضرائب على الدخول وعلى أرباح الشركات الكبرى. وهذا ساهم في زيادة انفاق الاقتصاد الأمريكي بنسب تفوق بصورة معتبرة نسب نمو ناتجه المحلي الحقيقي. أي أن أمريكا أخذت تنفق أكثر مما تنتج وبدرجة كبيرة. ويمكن أن نأخذ مؤشراً على التوسع الكبير في انفاق الاقتصاد الأمريكي بأن الكتلة النقدية[١٢] الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة) زادت في الأعوام السبعة الأولى من عهد ريغان بمقدار ستة أضعاف الزيادة التي حصلت خلال الأعوام العشرين السابقة لها. وانعكست واقعة أن الاقتصاد الأمريكي ينفق أكثر مما ينتج وبنسبة معتبرة في حدوث عجز ضخم في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري. فبينما أظهر الوضع التراكمي لميزان المدفوعات على الحساب الجاري خلال فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠ (آخذين أعوام الفائض والعجز على السواء) فائضاً بمقدار ٩٥ مليار دولار (أي بمعدل فائض وسطي سنوي قدره ثلاثة مليارات دولار)، أظهر وضع الميزان على الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ عجزاً تراكمياً بمقدار ٥٦٣ مليار دولار (أي بمعدل عجز سنوي وسطي قدره ٨٠ مليار دولار)[١٣].

إن مضامين العجز التراكمي المذكور ـ بخاصة إذا استمر على الوتيرة نفسها ـ تخلق ضغوطاً للحد من سباق التسلح من قبل الولايات المتحدة وذلك على الشكل التالي:

ـ إن جزءاً كبيراً من العجز التراكمي المذكور هو مع اليابان والمانيا الاتحادية. أي أن هاتين الدولتين تحققان فائضاً مقابلاً في ميزان مدفوعاتهما على الحساب الجاري مع الولايات المتحدة. وتستعملان جزءاً كبيراً من هذا الفائض لإعادة استثماره في أمريكا، وتالياً للإستيلاء على بعض المنشآت الاقتصادية الأمريكية أو السيطرة عليها. فكما بدأت الأصوات في الولايات المتحدة تعلو في منتصف السبعينات للحيلولة دون استعمال الفوائض المالية العربية للسيطرة على بعض الصناعات الحيوية الأمريكية، أخذت تعلو من جديد للتحذير من خطر الإستثمارات اليابانية والألمانية الغربية بصورة خاصة. حتى ان بعض المعلّقين ذوي الخبرة ذهب إلى القول بأن أمريكا

---

(١٠) بلغت نسبة البطالة عام ١٩٨٧، ٦,٢ بالمائة. انظر.

International Monetary Fund, *World Economic Outlook* (Washington, D.C.: [IMF], 1988), table A 4, p. 63.

تنتج البطالة الهيكلية بسبب أن التزايد في الانفاق القومي لا يتجه جزء منه نحو تشغيل القوة العاملة العاطلة عن العمل. فقد يكون التزايد في الطلب مثلاً على قوة عمل ذات مهارة عالية بينما يكون المتوافر أساساً قوة عمل غير ماهرة.

(١١) بلغ رقم العجز السنوي الوسطي في موازنة الحكومة الفدرالية خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ حوالى ٤٧,٧ مليار دولار. ثم قفز هذا الرقم إلى ١٦٦,٦ مليار دولار خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٧. انظر:

International Monetary Fund: *International Financial Statistics Yearbook, 1981* (Washington, D.C.: [IMF], 1981), p. 42, and *International Financial Statistics Yearbook, 1988* (Washington, D.C.: [IMF], 1988), p. 544.

(١٢) استعملت في النص لتعني: النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي اضافة إلى ودائع القطاع الخاص الممكن السحب عليها بالشيكات حالاً.

(١٣) أخذت أرقام التطور في الكتلة النقدية الحقيقية وأرقام الوضع التراكمي لميزان المدفوعات على الحساب الجاري من:

Emma Rothschild,«The Reagan Economic Legacy,» *New York Review of Books* (21 July 1988), p. 33.

انظر أيضاً: International Monetary Fund, *World Economic Outlook*, table A 31, p. 92.

فقدت استقلالها[١٤]. ولا ريب أن الخوف من أن يسيطر الأجانب وبخاصة اليابانيين على جزء معتبر من الصناعة الأمريكية يشكل عامل ضغط في اتجاه تخفيض عجز الموازنة الكبير وتالياً عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري وفي النهاية الحد من سباق التسلح.

ـ يعني العجز التراكمي المذكور جزئياً بأن استيرادات أمريكا وبخاصة من اليابان والمانيا الغربية تزيد كثيراً على صادراتها إليهما. وبما أن أغلب هذه الاستيرادات (كالسيارات والفيديوهات، والتلفزيونات وأجهزة الكومبيوتر مثلاً) تنافس الصناعات المحلية، فإنها تؤدي إلى استفحال البطالة. أي أن عجز ميزان أمريكا التجاري معهما يعني استيرادها البطالة. وهذا يشكل عامل ضغط في اتجاه الحد من سباق التسلح.

ـ يعني العجز التراكمي أن مقدرة الصادرات المدنية الأمريكية على المنافسة، بخاصة مع الصادرات اليابانية، بدأت تضعف. ومن أهم أسباب ذلك أن الإنفاق الهائل على التسلح قد حوّل، وأخذ يحوّل جزءاً من قوة العمل ذات المهارة المبدعة والعالية (من علماء ومهندسين وفنيين) من الصناعات المدنية إلى الصناعات الحربية. ولا ريب أن تخوف أمريكا من الإستمرار في ضعف مقدرتها التنافسية في حقل الصناعات المدنية يشكل أيضاً عامل ضغط للحد من سباق التسلح.

ـ ساهم العجز التراكمي في إحداث تخفيض كبير وحقيقي في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى. إذ بلغ حوالى ٥٥ بالمائة[١٥] منذ الربع الأول لعام ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٧. ولعبت المضاربات دوراً أساسياً في إحداث ذلك الإنخفاض، وكانت إلى حد بعيد نتيجة نفسية للعجز. ومن الواضح أن الانخفاض الكبير في سعر صرف الدولار أدى إلى هبوط كبير في القوة الشرائية لصادرات أمريكا بالنسبة إلى استيراداتها، كما زاد من الأعباء الحقيقية لنفقات الدفاع الأمريكية خارج الولايات المتحدة. فاستمرار العجز التراكمي الكبير سيؤدي إلى المضاربة ضد الدولار في المستقبل، كما حدث كثيراً في الماضي، وتالياً يؤدي إلى ارتفاع الأصوات مجدداً داخل وخارج الولايات المتحدة مطالبة بتخفيض عجز الموازنة الكبير. وهذا يشكل أيضاً عامل ضغط على الولايات المتحدة للحد من سباق التسلح.

إضافة إلى ذلك يؤدي الإنخفاض الفعلي الكبير في سعر صرف الدولار إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة من قبل مواطني الدول الرأسمالية (كاليابان والمانيا الاتحادية وبريطانيا وسويسرا) التي ارتفعت أسعار صرف عملاتها الفعلية تجاه الدولار. وستكون النتيجة دفعاً إضافياً (لما ذكرناه في الفقرة ١) في اتجاه سيطرة الأجانب على جزء متزايد من المنشآت الاقتصادية الأمريكية.

ولعل إدراك المسؤولين في أمريكا للمضامين المذكورة أعلاه هو من الأسباب الرئيسية التي تدفعهم، من وقت إلى آخر، إلى الطلب من حلفائهم أن يتحملوا نسبة أكبر من عبء الدفاع عن العالم الغربي. كما أن هذه المضامين واعتبارات أخرى، هي التي تجعل قسماً كبيراً من الرأي العام الأمريكي المطّلع ـ بخاصة في الحزب الديمقراطي وبينهم العلماء والمختصون في حقل الاستراتيجية الأمريكية ـ يعارض برنامج حرب النجوم.

---

(١٤) انظر مثلاً:

Felix Rohatyn, «Restoring American Independence,» *New York Review of Books* (18 February 1988), p. 8.

(١٥) International Monetary Fund, *International Financial Statistics Yearbook, 1988,* pp. 540-541.

هناك أربعة تساؤلات يمكن أن تطرح حول التحليل المذكور أعلاه وهي تنصبّ أساساً حول إمكانية وجود إجراءات بديلة يمكن اللجوء إليها لتخفيض العجز الكبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (وتالياً تخفيف الضغوط الناجمة عن هذا العجز والمشار إليها أعلاه) مع السماح في الوقت نفسه للولايات المتحدة في الاستمرار في سباق التسلح. وعن مدى واقعية هذه الإجراءات البديلة أو فعاليتها؟ سأحاول طرح التساؤلات والإجابة عنها باختصار شديد.

١ ـ ألا يمكن للولايات المتحدة الإستمرار في سباق التسلح وفي الوقت نفسه تخفيض العجز الكبير في الموازنة وفي ميزان المدفوعات على الحساب الجاري، وذلك بواسطة تمويل نسبة أكبر بكثير من الانفاق الحربي (أو انفاق الموازنة) عن طريق رفع نسبة الضرائب على الدخول العالية والأرباح، أي بتحميل الطبقات الميسورة عبئاً أكبر نسبياً في تمويل نفقات التسلح (أو نفقات الموازنة)؟ هذا بالطبع ممكن نظرياً ولكن غير حاصل فعلياً. في رأيي هناك سببان لذلك. الأول هو أن منطق النظام الرأسمالي يتطلب عدم زيادة نسبة الضرائب فوق حد معيّن وإلاّ أدى ذلك إلى اضعاف حوافز التراكم الرأسمالي، وتالياً نسبة النمو؛ أما الثاني فهو أن الطبقة الرأسمالية الحاكمة بشكل مباشر أو غير مباشر ستعارض ذلك. ومن الجدير بالملاحظة في هذا المجال أن الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون ـ وهو من الحزب الديمقراطي وصاحب برنامج «المجتمع الكبير» ـ قد فهم أو أفهم هذا المنطق. إذ موّل التصعيد الكبير في العدوان الأمريكي على فيتنام عام ١٩٦٥ ليس عن طريق رفع نسبة الضرائب وإنما أساساً عن طريق عجز الموازنة أي اللجوء إلى الاستقراض. وهذا ساهم فيما بعد وإلى حد بعيد في انتشار التضخم العالمي.

٢ ـ ألا يمكن للولايات المتحدة أن تخفض من العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري عن طريق تقييد الاستيراد بشكل فعّال من حلفائها وبخاصة من اليابان، مع استمرارها في سباق التسلح؟ هذا بالطبع ممكن، ولكن محاذيره أكثر ضرراً بكثير من منافعه. إذ قد يؤدي الإجراء المذكور إلى حرب تجارية بين الدول الرأسمالية الكبرى الأمر الذي من شأنه أن يحدث تصدعاً خطيراً في تضامن الرأسمالية العالمية اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً. ولعل تفادي إمكانية حدوث تصدع كهذا كان ولا يزال على رأس قائمة الأولويات الأمريكية[١٦].

٣ ـ ألا يمكن للولايات المتحدة أن تخفض العجز الكبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (مع إبقاء عجز الموازنة الكبير على حاله والاستمرار في سباق التسلح) عن طريق تخفيض نسبة التزايد في إنفاق القطاع الخاص وبمقادير كبيرة؟ إن هذا غير ممكن عملياً لأنه يتضمن توسعاً كبيراً في دور القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص. وهذا يتعارض والايديولوجية الرأسمالية بصورة عامة وأيديولوجية اليمين الأمريكي بصورة خاصة، التي تبغي تقليص دور الحكومة في الاقتصاد الأمريكي[١٧].

٤ ـ أليس من المتوقع أن يؤدي الإنخفاض الكبير والحقيقي في سعر صرف الدولار ـ المذكور

---

(١٦) لا يخلو بيان صادر عن اجتماعات قمة الدول الرأسمالية الصناعية السبع من التأكيد على حرية التجارة الخارجية وعلى ضرورة تفادي اللجوء إلى وضع قيود على الاستيراد.

(١٧) من الأدلة على ترسخ هذه الايديولوجية في كتابات المختصين الأمريكيين حول موضوع تخصيص عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري هو أنه قلماً نجد في الإجراءات المقترحة ذكراً لضرورة تخفيض التزايد في التسليف إلى القطاع الخاص بينما نجد التأكيد دائماً على ضرورة تخفيض التسليف إلى القطاع العام، أي تخفيض عجز الموازنة، علماً بأن الأثر الاقتصادي على الانفاق العام هو نفسه في كلتا الحالتين.

أعلاه ـ إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري وبمقادير كبيرة، وبالتالي يخفف من الضغط لتقليص عجز الموازنة وللحد من سباق التسلح؟ والجواب هو أن التخفيض في سعر صرف الدولار ليس بحد ذاته إجراءً كافياً إذا لم يصاحب بتخفيض نسبة التزايد في إنفاق الاقتصاد الأمريكي. باختصار ـ **وضمن معطيات النظام الرأسمالي الأمريكي** ـ فإن التخفيض الكبير لسعر صرف الدولار ليس بديلاً من تخفيض عجز الموازنة، وتالياً لن يؤدي بحد ذاته إلى تخفيف الضغوط للحد من سباق التسلح. إضافة إلى ذلك أظهرت تجربة الولايات المتحدة منذ الربع الأول لعام ١٩٨٥ بأن التخفيض الفعلي الكبير لسعر صرف الدولار لم يؤدِ إلى أي تحسن في وضع ميزان المدفوعات على الحساب الجاري[١٨].

ونعود الآن إلى سياق البحث. إضافة إلى ما ذكر من عوامل تضغط في الولايات المتحدة للحد من سباق التسلح ويتضمنها العجز التراكمي الكبير لميزان المدفوعات على الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، فإن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تضغط، أو من الممكن أن تضغط، في الاتجاه ذاته. فأمريكا لا تزال تعاني من نسبة عالية من البطالة (أغلبها من النوع الهيكلي) تتطلب زيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم والتأهيل وتدريب بعض عناصر القوة العاملة العاطلة عن العمل، وذلك للتوافق ومتطلبات التغييرات الهيكلية في الإقتصاد الأمريكي. كما أن هناك ظاهرة المشردين الذين لا مأوى لهم. وهناك أيضاً مشكلة الفقر بخاصة في المناطق الريفية. ولقد ذكر الإقتصادي الأمريكي الشهير جون كنيث غالبرت، الذي عمل خلال إدارة الرئيس جون كنيدي سفيراً للولايات المتحدة في الهند، بأن جواهر لال نهرو قد دُهش «عندما اخبرته بأن مستوى المعيشة الريفية في مناطق كبيرة من الولايات المتحدة.. هو تقريباً بالتأكيد أدنى، ونوعية الحياة استناداً إلى أي معيار أكثر هزالة، منها في البنجاب المزدهر نسبياً»[١٩].

إن أهم استنتاجين من التحليل الموجود في القسم الرابع من هذا التعليق هما:

أ ـ إن هناك ثمناً للإستمرار في سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فالأخير يدفع الثمن عن طريق الحيلولة دون ارتفاع مستوى معيشة شعبه بنسبة أفضل. وتدفع الولايات المتحدة الثمن عن طريق سيطرة الأجانب على بعض منشآتها الاقتصادية وزيادة ديونها

---

(١٨) ما بين الربع الأول لعام ١٩٨٥ ونهاية عام ١٩٨٦ انخفض سعر الصرف الفعلي للدولار بمقدار ٣٩,٥ بالمائة كما انخفض عجز الموازنة الفدرالية من ٢١٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١٥٦ مليارا عام ١٩٨٧. ومع كل هذا (ولأسباب ليس مجال بحثها هنا) لم يتحسن وضع ميزان المدفوعات على الحساب الجاري كما يظهر في الجدول التالي:

السنة	عجز ميزان المدفوعات على الحساب الجاري (بمليارات الدولارات)
١٩٨٥	- ١١٥,١
١٩٨٦	- ١٣٨,٨
١٩٨٧	- ١٥٤,٠
١٩٨٨	- ١٢٨,٩

المصدر: International Monetary Fund: *International Financial Statistics Yearbook, 1988,* pp. 540-545, and *World Economic Outlook,* table A 31, p. 92.

(١٩) John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society,* 2nd ed. (London: Hamilton; Boston, Mass.: Houghton Miffin, 1971), p. XXIII

الخارجية، وعن طريق الحيلولة دون تنمية طاقاتها الإنتاجية المدنية بصورة أفضل وعن طريق التقاعس في إيجاد الحلول لبعض مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها مشكلتا الفقر والبطالة.

ب ـ ليست الولايات المتحدة في موضع أن تفرض على الاتحاد السوفياتي تقديم تنازلات في مناطق أخرى من العالم عبر سباق التسلح، لأن التاريخ أثبت مقدرة الاتحاد السوفياتي الكبيرة على مجاراتها في هذا السباق، ولأن أمريكا قد وصلت إلى مرحلة تجد نفسها فيها مضطرة إلى الحد من هذا السباق لأسباب اقتصادية واجتماعية.

ـ ٥ ـ

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن يحدث في المستقبل تغيير في السياسة السوفياتية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإذا ما حدث ـ علماً بأنه لا يوجد حتى الآن دليل مقنع يشير إلى ذلك ـ فسيكون نتيجة عوامل ناجمة عن المنطقة وليست ناجمة عن سباق التسلح بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقد يكون بعض هذه العوامل نتيجة ترسخ الاعتقاد التالي لدى السوفيات:

(١) بأن العرب غير قادرين على نبذ خلافاتهم وتوحيد صفوفهم. ومن المعلوم أن من الثوابت في السياسة السوفياتية تجاه المنطقة حضّها للعرب على توحيد جهودهم.

(٢) بأنهم غير قادرين على بناء قوتهم الذاتية التي يتطلبها تحريرهم لأراضيهم. فالعالم يحترم القوة ويحتقر تخاذل أية أمة في الدفاع عن حقوقها ومصالحها. كما أنه يحترم التضحيات التي تقدمها أية أمة لاسترجاع حقوقها والمحافظة عليها. فانظر إلى التغيير في الموقف العالمي تجاه الصراع بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة وبعد استعمال العرب لسلاح النفط لأول مرة في تاريخهم. وراقب احترام العالم للانتفاضة المباركة وتعاطفه معها.

(٣) بأن النظام السياسي والاقتصادي العربي قد زادت تبعيته لأمريكا منذ بداية الحقبة النفطية، وأن منطق هذه التبعية يمنع العرب من اتخاذ اجراءات فعالة تجبر أمريكا على احترام حقوقهم ومصالحهم. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تبعية العرب لأمريكا في حقل الحصول على السلاح بدأت تخف مؤخراً. ومن المؤشرات على ذلك قيام السعودية في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨ بعقد صفقتي سلاح ضخمتين مع بريطانيا، وشرائها في العام الأخير صواريخ من الصين. كما قامت الكويت في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨ بعقد صفقتي سلاح مع الاتحاد السوفياتي.

باختصار، وفي التحليل الأخير، يعتمد استمرار تأييد السوفيات الفعّال للحق العربي على مدى ترسخ الاعتقاد لديهم بأن العرب جادون فعلاً لا قولاً في اتخاذ ما يلزم للدفاع عن حقوقهم □

نادية محمود محمد مصطفى

أوروبا والوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ٣٦٧ ص.

(سلسلة الثقافة القومية، ٨)

أحمد سعيد نوفل

مدير تنمية الموارد في مؤسسة التعاون الفلسطينية ـ سويسرا.

العلاقات بين الأقطار العربية ودول العالم العظمى والنامية هي في معظمها علاقات حديثة نسبياً، بدأت في مطلع هذا القرن، باستثناء العلاقات مع دول أوروبا الغربية، التي تعود إلى تاريخ طويل مضت عليه مئات السنين. ومع أن الإطار العام لتلك العلاقات هو محاولات أوروبية مستميتة لبسط نفوذها على الوطن العربي من أجل استغلاله لمصلحتها، عن طريق استعمار مباشر أو غير مباشر للأقطار العربية، فإن تلك العلاقات قد شهدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص في السبعينات، مرحلة تطور مهمة لإقامة علاقات جديدة، تختلف عن العلاقات التي كانت سائدة من قبل. ويأتي كتاب نادية مصطفى، محاولة جيدة للبحث في تطور مواقف أوروبا من القضايا الرئيسية العربية والعلاقات بينها.

والباحثة ليست غريبة عن هذا الموضوع، حيث سبق لها أن كتبت أطروحتها للماجستير عن «سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٩»، وأطروحة الدكتوراه عن «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧» ولهذا نجد أنها استعانت كثيراً بما كتبته من قبل عند الحديث عن موقف فرنسا ضمن دول السوق الأوروبية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

قسمت الباحثة كتابها إلى مقدمة وسبعة فصول موزعة على قسمين وخاتمة، تحدثت في **الفصل الأول** عن وضع القوى الثانوية في النظام الدولي من الناحية النظرية، ومن ثم اعتبرت أن دول السوق الأوروبية المشتركة تقع ضمن تلك القوى، فهي ليست بالقوى العظمى، كالإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهي ليست بالدول الضعيفة أيضاً، كمعظم الدول في العالم الثالث، بل هي في الوسط. ولهذا فإن تأثيرها في الأحداث الدولية يبقى هامشياً وغير فعّال، وهذا مرتبط ارتباطاً كبيراً بنفوذها وتأثيرها في الساحة الدولية. وتقول نادية مصطفى إنها هدفت من الدراسة إلى تحليل أبعاد دور المجموعة الأوروبية كقوة تدخلية ثانوية في المنطقة العربية في ضوء المصالح الأوروبية وامكاناتها الذاتية للقيام بدور مستقل عن المعسكرين الأمريكي

والسوفياتي. وخصصت القسم الأول إلى شرح السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية. وفي البداية تحدثت عن تطور التورط الأوروبي في الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وشرحت فيما بعد تطورات السياسات القومية الأوروبية في الوطن العربي منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٧ من خلال التركيز على محورين:

الأول، الاتجاهات العامة المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية حيث ذكرت أن المصالح الاقتصادية والمحافظة عليها هي التي دفعت بالدول الأوروبية إلى بسط نفوذها في المنطقة العربية وليس المصالح السياسية.

الثاني، هو أسباب توجه الدول الأوروبية الأكثر اهتماماً بالمنطقة إلى تقوية نفوذها فيها.

وأبرزت الباحثة تطور الإهتمام والمشاركة الجماعية الأوروبية في سياسات المنطقة العربية منذ عام ١٩٦٧، حيث كانت المحافظة على المصالح الاقتصادية هي السمة الأساسية في العلاقات الأوروبية ـ العربية قبل عام ١٩٦٧، ولكن بعد حرب حزيران/ يونيو من العام نفسه بدأ يظهر موقف سياسي أوروبي مشترك في المنطقة العربية بعد أن كانت دول السوق الأوروبية حائرة بين المحافظة على مصالحها الاقتصادية مع البلدان العربية والالتزام بأمن اسرائيل. أي بين محاولات المجموعة الأوروبية المحافظة على وصول النفط العربي إليها وبين اتخاذ موقف سياسي مشترك من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يؤثر في مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

وتساءلت الباحثة عن إمكانية الفصل بين الأبعاد الاقتصادية وبين الأبعاد السياسية في العلاقات العربية ـ الأوروبية وانعكاسات هذا الفصل على الجانبين.

وفي **الفصل الثالث** من الكتاب، شرحت نادية مصطفى السياسات الجماعية الأوروبية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٥. وقسمت الفصل إلى عدة أقسام، بحثت في البداية في ردود الفعل الأوروبية من حرب عام ١٩٦٧، حيث ظهر بشكل واضح التباين في مواقف دول أوروبا الغربية من نتائج حرب حزيران/ يونيو، بخاصة بين فرنسا وبريطانيا والمانيا. ولم يظهر موقف أوروبي مشترك من الصراع العربي ـ الصهيوني إلّا في أيار/ مايو عام ١٩٧١، عندما أصدر وزراء خارجية الدول الأوروبية بياناً سرّياً، اعتبر أول محاولة لتبني موقف أوروبي مشترك من الصراع، ولعبت فرنسا دوراً رئيسياً في إصداره على الرغم من معارضة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وكذلك اسرائيل. وحاولت بعض دول المجموعة الأوروبية التملص من البيان، إلّا أن أهميته تعود إلى أنه أول محاولة أوروبية مشتركة في اتخاذ موقف موحد من قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وانقسمت دول السوق الأوروبية بعد فرض حظر تصدير النفط العربي عام ١٩٧٣ إلى قسمين: دول مؤيدة للبلدان العربية (فرنسا ـ بريطانيا ـ بلجيكا) ودول محايدة (المانيا وهولندا). كما ثارت خلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث وجدت أوروبا أن هناك تعارضاً في المصالح الإقليمية بينها وبين أمريكا، ولا تستطيع أن تتبنى الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل.

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٣، أصدرت دول السوق الأوروبية بيان كوبنهاغن، بعد شهر واحد من البيان المشترك في بروكسل. طالبت فيه بضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى خط وقف إطلاق النار مع مصر الذي كان قائماً في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣. كما دعا البيان إلى عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة

انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام، واعترف البيان بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ودعا بيان كوبنهاغن الذي لعبت فرنسا وبريطانيا دوراً كبيراً في إصداره في مؤتمر قمة رؤساء الدول الأوروبية، إلى البدء في الحوار العربي ـ الأوروبي.

ومنذ ذلك الوقت ظهر تياران داخل المجموعة الأوروبية بالنسبة إلى الحوار: الأول، يطالب بأن يقتصر الحوار على القضايا الإقتصادية؛ والثاني، يطالب بأن تدخل فيه القضايا السياسية والاقتصادية.

وفي هذا الوقت حصل تطور مهم بالنسبة إلى الموقف الفرنسي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تحدث الرئيس جيسكار ديستان في مؤتمر صحفي عقده في الاليزيه عن القضية الفلسطينية لأول مرة، على أساس أنها قضية شعب له الحق في «وطن». ووافقت فرنسا على دعوة منظمة التحرير إلى الإشتراك في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وعلى فتح مكتب اتصال وإعلام للمنظمة في باريس، واجتمع وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانيارغ مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكان هذا الإجتماع هو الأول الذي يقوم به وزير خارجية غربي مع الزعيم الفلسطيني. وواجه الموقف الفرنسي الجديد معارضة شديدة من معظم دول السوق الأوروبية (باستثناء ايطاليا وايرلندا)، ومع ذلك لم تكن فرنسا ترغب في الخروج عن الإجماع الأوروبي، وحاولت أن يكون موقفها قريباً من الموقف الأوروبي ومؤيداً لحقوق الشعب الفلسطيني.

إلّا أنه بعد زيارة السادات للقدس، رفضت فرنسا تأييد المبادرة المصرية ووقفت موقفاً متحفظاً منها، على عكس بقية المجموعة الأوروبية. وتخوفت فرنسا من أن تؤدي الزيارة إلى حل جزئي بين مصر واسرائيل وهو ما تعارضه. وتأثر الحوار العربي ـ الأوروبي بالانقسامات داخل الساحة العربية نتيجة الزيارة وما تبعها من اتفاقات كامب ديفيد. وحدث تراجع في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، حيث رفضت دول السوق اتخاذ موقف سياسي مؤيد لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير.

وفي نهاية فترة رئاسة جيسكار ديستان اتخذت فرنسا مواقف مؤيدة للجانب العربي. فقد أكد الرئيس الفرنسي خلال زيارة قام بها لعدة بلدان عربية على «حق تقرير المصير للفلسطينيين، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، وحق الفلسطينيين في وطن، وعلى ضرورة تعديل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ بشكل يتلاءم مع حقوق الفلسطينيين».

وبالنسبة إلى دول السوق الأوروبية فقد اتخذت موقفاً سياسياً مشتركاً من القضية الفلسطينية في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٠، خلال انعقاد مؤتمر دول السوق في البندقية. واعتبر البيان الصادر عن دول السوق تطوراً في الموقف الأوروبي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. حيث دعا البيان إلى مشاركة أوروبا في ايجاد تسوية للصراع. ووافقت لأول مرة على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام. إلّا أن الولايات المتحدة واسرائيل والبلدان العربية الرافضة ومنظمة التحرير، انتقدت البيان الأوروبي، بينما رحبت به مصر بتحفظ وأيدته بعض البلدان العربية.

وبعد وصول فرنسوا ميتران إلى السلطة في فرنسا، تغير الموقف الفرنسي، ولم يعد متحمساً للمبادرات الأوروبية، بخاصة أن ميتران معروف عنه تأييده لاسرائيل، وكان أول رئيس دولة فرنسي يزور فلسطين المحتلة. وأثر الموقف الفرنسي الجديد في الموقف الأوروبي، وحدث تراجع عن بيان البندقية،

بعد أن أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها في فلسطين المحتلة عدم التزامها بما جاء في بيان البندقية. كما أن فرنسا وبريطانيا وهولندا وايطاليا وافقت على اشتراكها في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء لمراقبة تطبيق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، وبذلك تكون الدول الأوروبية قد غيّرت موقفها المتحفظ من اتفاقات كامب ديفيد إلى التأييد.

وخلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان اتخذت فرنسا وبقية المجموعة الأوروبية موقفاً منتقداً للعدوان الإسرائيلي، وطالبت دول السوق في بيان لها صدر في ٢٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢ بفرض عقوبات اقتصادية ضد اسرائيل.

أما فرنسا فقد وازنت بين موقفها المؤيد لحق الفلسطينيين بدولة وبين حق اسرائيل في الوجود.

وخصصت نادية مصطفى **الفصل الرابع** للبحث في تطور العلاقات الاقتصادية بين دول السوق الأوروبية والبلدان العربية، وبدأت الباحثة بدراسة دوافع التوجه الاقتصادي الأوروبي نحو المنطقة العربية ومؤشراته وقنواته، وذكرت أن ذلك يعود إلى تطور عملية الإندماج الأوروبي وبروز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية.

وشرحت الباحثة، تطور علاقة دول السوق الاقتصادية مع اسرائيل والبلدان العربية. حيث وقعت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع اسرائيل عام ١٩٧٥، من أجل معاملتها معاملة تفضيلية. ولقد انتقدت البلدان العربية هذه الاتفاقية لأنها تعني تشجيعاً لاسرائيل على الاستمرار في احتلال الأراضي العربية ودعماً لاقتصادها. كما أثرت الاتفاقية الاقتصادية في الحوار العربي ـ الأوروبي. ولهذا فإن دول السوق أعلنت أن الاتفاق مع اسرائيل هو ذات طبيعة تجارية تفضيلية وليس اتفاقية انتساب للسوق، وقامت بتوقيع اتفاقات مماثلة مع بلدان عربية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ على الرغم من الطبيعة النامية لبعض الصادرات العربية مع دول السوق.

وشرحت الباحثة بشيء من التفصيل البعد الاقتصادي للحوار العربي ـ الأوروبي.

وخصصت الباحثة **الفصل الخامس** إلى شرح المحددات الأوروبية ودرجة تبلور البنيان الجماعي الأوروبي، وتطور السوق الأوروبية المشتركة والتعاون السياسي، حيث بحثت في التعاون السياسي الأوروبي، بين اختلاف السياسات القومية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبين تأرجح الإهتمام الفرنسي باتخاذ موقف جماعي أوروبي. وشرحت فيه الأسباب التي دفعت دول السوق الأوروبية إلى محاولة اتخاذ مواقف مشتركة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والعقبات التي اعترضت ذلك. كذلك العلاقات الداخلية بين دول السوق وتأثيرها في المواقف المشتركة.

وفي **الفصل السادس** بحثت نادية مصطفى المحددات الدولية وتأثير العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية ووضع الجماعة الأوروبية في النظام الدولي، ودرجة استقلالية السياسات الجماعية. حيث شرحت العلاقات بين دول السوق والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، وتأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول أوروبا الغربية في استقلالية قراراتها ومواقفها الدولية وتأزم تلك العلاقات وانفراجها، كما حدث بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وفرض حظر تصدير النفط على بعض دول السوق. كما قالت إنه على الرغم من أن المصالح الأوروبية ـ الأمريكية متطابقة في بعض القضايا الدولية، إلّا أن هناك تبايناً في وجهات النظر أيضاً بخاصة بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وخصصت **الفصل السابع** والأخير إلى البحث عن أثر العلاقات العربية ـ العربية في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية، وكيف أن الخلافات العربية انعكست على علاقة البلدان العربية مع دول السوق وعلى امكانية التعاون بين الجانبين.

وفي الخاتمة تساءلت الباحثة عن امكانية اعتماد استراتيجية عربية موحدة لتعظيم المنافع العربية سياسياً واقتصادياً من الدور الأوروبي مع احتمال تطور المجموعة الأوروبية في المستقبل لتصبح وحدة دولية في النظام الدولي. وأجابت بأنه على صانعي القرار في الوطن العربي أن يدركوا حدود التعاون السياسي الأوروبي. وأن يهتموا بتحريك مواقف الدول الأوروبية الأكثر تأييداً لإسرائيل بحيث لا يهملون تلك الدول ويحصرون اهتماماتهم بالدول التي تظهر تأييداً لهم فقط.

ولا شك أن نادية مصطفى قد بذلت جهداً تشكر عليه لاتمام هذه الدراسة القيمة. وحاولت قدر الإمكان أن تكون موضوعية في طرح المسائل الحساسة. وإن كان لنا من ملاحظة على البحث فهي أن عنوان الكتاب **أوروبا والوطن العربي** جاء شاملاً من دون تحديد، مع العلم أن الدراسة هي لدول السوق الأوروبية المشتركة وتطور موقفها السياسي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكذلك العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية. بينما يفهم من عنوان الكتاب أنه يشمل قضايا عديدة غير التي أشرنا إليها، على الرغم من ذكر بعض القضايا مثل موقف دول السوق من الحرب العراقية ـ الايرانية. إلّا أن الدراسة ركّزت في معظمها على موقف دول السوق من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كما أنه كان من المفروض أن يكون الفصل الخامس في بداية البحث، لكي يتعرف القارىء على تطور فكرة التعاون الأوروبي قبل أن يتعرّف على موقف تلك المجموعة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي □

مستقبل العلاقات المصرية ـ العربية
(ندوة)

عقدت هذه الندوة في مقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة، خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية):

أحمد صدقي الدجاني

رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم ـ منظمة التحرير الفلسطينية.

اسماعيل صبري عبد الله

اقتصادي عربي، ورئيس منتدى العالم الثالث، ووزير تخطيط سابق في مصر، والمنسق العام لمشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

جميل مطر

مدير المركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل ـ مصر.

حازم الببلاوي

مدير بنك تنمية الصادرات في القاهرة.

حازم صاغية

كاتب صحفي في جريدة «السفير» ـ لبنان.

خير الدين حسيب

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس تحرير مجلة «المستقبل العربي».

عبد المنعم سعيد

خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

علي الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

محمد البصري

مفكر من المغرب.

محمد فايق

المدير العام لدار «المستقبل العربي» ـ القاهرة.

محمد محمود الإمام

مستشار اقتصادي ووزير تخطيط سابق ـ مصر.

محمود عبد الفضيل

أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

منح الصلح

مفكر وسياسي من لبنان.

أدار الندوة: **أحمد صدقي الدجاني**

أعد التقرير عن الندوة: **محسن عوض**

مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة.

مقدمة

تأتي هذه الندوة استطراداً لسلسلة الندوات التي بدأها مركز دراسات الوحدة العربية قبل بضعة أشهر لتفحص واختبار شبكة العلاقات العربية مع القوى الدولية الفاعلة وفي إطارها الداخلي، حيث شملت العلاقات العربية ـ السوفياتية، والعلاقات العربية ـ الأوروبية، والعلاقات العربية ـ العربية، لتصل إلى أبرز زوايا هذه المشكلة دقة وهي العلاقات المصرية ـ العربية. وقد تواصل هذا البرنامج بعد هذه الندوة فشمل العلاقات العربية ـ الأمريكية. كما سوف يتتابع بسلسلة جديدة تبدأ بدراسة العلاقات العربية ـ الإيرانية.

ولا يهدف برنامج هذه الندوات إلى استخلاص خبرة التجربة الماضية في دراسة هذه العلاقات فقط، بل يتجه أساساً لطرح توصيات عملية وبدائل للحركة بشأن ما يمكن عمله للانتقال من الوضع الراهن إلى واقع جديد أفضل.

وقد عُقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٨، واستغرقت مداولاتها سبع ساعات من خلال ثلاث جلسات، أدارها أحمد صدقي الدجاني. وقُدِمت إلى الندوة ثلاث أوراق خلفية من اعداد كل من حازم صاغية، ومحمود عبد الفضيل، ومنح الصلح، عُرضت محاورها الأساسية في مستهل الندوة.

ويتعرض هذا التقرير للندوة في قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتناول الخطوط العامة لأهم ما تضمنته الأوراق المقدمة للندوة.

القسم الثاني: مناقشات الندوة،وتنقسم بدورها إلى قسمين، يتناول الأول استخلاص خبرة التجربة؛ ويتعرض الثاني لآفاق المستقبل، وبدائل الحركة المتاحة.

أولاً: الأوراق المقدمة للندوة

١ ـ جاءت ورقة **حازم صاغية** بعنوان «بعض مسائل العلاقات المصرية ـ العربية». وتعرضت للإطار العام لمسيرة العلاقات العربية ـ المصرية في إطار معادلة تُقرن بين مسألتين: الحاجة إلى التضامن والتعاون المشترك من جهة، وتفاوت تركيب البلدان العربية وفهم كل واحد منها لمعنى تلبية الحاجة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار توقف حازم صاغية في ورقته عند عدة محطات رئيسية: الوعي السياسي العربي في مصر قبل الثورة، ودور مصر الملكية العربي؛ ثم دور مصر النضالي تجاه الرابطة العربية بعد الثورة، الذي لم يَعنِ حتى عام ١٩٥٦ إحداث تغيير في المنطق العام للعلاقات المصرية ـ العربية، وإن أحدث نوعاً من التطوير للسياسة العربية التي كانت توجه قبل الثورة بفضل استجابة مصر الثورة لمستجدات العمل القومي العربي.

المرحلة التالية في ورقة صاغية تأخذ عنوان «الإنقلاب الشامل» وتبدأ في عام ١٩٥٦. حيث ترصد الورقة ملامح الوضع الدولي الذي أحاط بالعلاقات المصرية ـ العربية، كالتحدي الإستعماري الكولونيالي، والدعوة الأمريكية الجديدة، وإثراء التعاون السوفياتي، وتأثير مجمل العوامل العربية والدولية التي عملت باتجاه إقامة الوحدة المصرية ـ السورية في شباط/ فبراير ١٩٥٨ والتي نقلت السياسة العربية، عملياً، من وحدة «الصف» إلى وحدة «الهدف».

وتأخذ المرحلة التالية في ورقة حازم صاغية عنوان «وحدة الهدف» وتمثل الفترة حتى انفصال الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٦١. وتشهد هذه الفترة محورية حادة في الوطن العربي بخاصة مع قيام «الإتحاد الهاشمي» العراقي ـ الأردني؛ وانفجار النزاع المسلح في لبنان؛ ومن ثم في العراق حتى سقطت الملكية؛ واستشراء التمزق حتى طال دولة الوحدة نفسها، فكان الإنفصال الذي لم يكتف بوضع حد للمشاريع الوحدوية التالية، بل أمعن في دفع العلاقات العربية ـ العربية نحو مزيد من التدهور والإنهيار.

أما نقطة التحول التالية كما ترصدها الورقة، فتأتي تحت عنوان «سيادة التحول التدريجي نحو الواقعية». وتبدأ من أواسط عام ١٩٦٣، حينما بدأ الخطر الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن، الذي شكل ذريعة للإنتقال التدريجي نحو سياسة أخرى قوامها توحيد الموقف العربي على قاعدة التضامن، وإعادة الإعتبار لـ «وحدة الصف» مصحوبة بـ «وحدة الهدف» على نحو لم يُخفِ ازدواجه الممتد إلى عمل السلطة المصرية، حيث تتولى «الدولة» أمر «الصف» ويناط بالثورة أمر «الهدف». لكن سياسة التحول التدريجي هذه لم تُمنح فرصتها، حيث حصلت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ودُفعت مصر مجدداً نحو سياسة «وحدة الهدف» من دون شراكة «وحدة الصف» وكان أبرز نتائجها تحسين العلاقات العربية لمصر. وجاءت الأعوام الأولى من عهد أنور السادات إمتداداً للنهج المتبع في السياسة العربية ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٠، فاتجهت القاهرة نحو المضي في توسيع قاعدة التضامن والبناء العسكري.

ويأتي بعد ذلك «التناحر مجدداً»، وهو عنوان المرحلة التالية كما عرضتها الورقة، وتشمل هذه الفترة العقد التالي لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، حيث تصدعت عمارة «التضامن التشريني»، وجرى خفض التضامن وإطلاق السيادة الوطنية، إلى أقصى حد، وقد وفرت حدة الإمتحان الذي خضعت له الأقطار العربية، وصعوبة المهمة المطلوب تحقيقها ممثلة في استعادة الأرض والحصول على دولة للشعب الفلسطيني، وفرتا الأساس لسياسات التفرد العربي. وفي هذه الحدود تُحمِّل الورقة السياسة الرسمية لمصر المسؤولية الأوفر، وإن لم تكن المسؤولية الوحيدة، إستناداً إلى أربعة عوامل: **الأول** هو نمط الطرح الساداتي للعروبة بوصفها تجاوزاً كاملاً للمصرية، وفي الآن نفسه جملة من الكوارث والنكسات؛ **والثاني** طبيعة التوازن العسكري الذي أسفرت عنه حرب تشرين الأول/ اكتوبر، حيث جاء ـ على أهميته ـ غير كافٍ لتحقيق الهدف العربي المطروح، بينما وفّر في مصر الإغراء لحل منفرد لسيناء؛ **والثالث** هو غياب «ثقافة الدولة» عن النخب الحاكمة في الخليج الأمر الذي أدى إلى التغافل عن أهمية دعم الصمود المصري إقتصادياً وإدراك معنى خروج مصر من الصف العربي؛ **أما العامل الرابع** فيتمثل في السلوك العدمي الذي مارسته الأقطار العربية الأصغر في معارضتها لمصر.

في ضوء هذه العوامل سرعان ما بدأ تصدع عمارة التضامن العربي، حتى جاءت رحلة السادات إلى القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وما تلاها من توقيع لمعاهدة كامب ديفيد ومقاطعة مؤتمر قمة بغداد لمصر. بيد أن التناحر الخطير الذي بدأ يدب في الجسم العربي لم يستطع ـ على أهميته ـ أن يطيح بحقيقتين أساسيتين هما أن المقاطعة العربية الرسمية لمصر لم تستطع أن تلغِ واقع الصلة العميقة بين المجتمعات العربية؛ وأن كامب ديفيد ـ رغم نجاحها في استعادة سيناء ـ ظلت عملاً مجافياً للطبيعة، إذ استبعدت أساس الدور الإستراتيجي لمصر في تعريفه الأبسط. وكانت هاتان الحقيقتان ماثلتين على الدوام وراء المراجعة التي قام بها حسني مبارك منذ توليه السلطة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

وترصد الورقة مراجعة الرئيس مبارك للعلاقات المصرية ـ العربية، والخطوات التي اتبعها لتحسين هذه العلاقات، والإستجابة العربية التدريجية التي وجدتها. وتخلص الورقة إلى أن النهج الجديد الذي صحح الساداتية، متغلّباً على تفردها غير التضامني، لم يتجاوزها إلى التضامن بالمعنى الوحدوي للكلمة. وهكذا كانت محاولة التوفيق بين التضامن العربي وحاجات السيادة المصرية، وفي طليعتها العمل لتجنب الحروب والإنصراف ما أمكن إلى تطوير البنية التحتية والتنمية. وهذا طبعاً رهانٌ صعب، وسط منطقة لا تزال تغلي وتعج بالتطرف والتوتر اللذين يتراوحان بين إسرائيل «الليكود» وإيران «الأصولية».

أما التصور الذي تطرحه الورقة فيبدأ من أن التحسن الطارىء في العلاقات العربية ـ المصرية لا يعني أن هذه العلاقات صارت في أفضل حالاتها. فمصر لا تزال خارج الجامعة العربية، مقصية عن المساهمة في نشاطات أساسية، آخرها حضور مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر. وفي حالات كثيرة ما زال يتردد في أوساط عربية، متفاوتة في مواقفها النقدية حيال مصر وسياستها، أن القاهرة لم تحسم في أمر الأولوية: هل الالتزام الموجب الأول هو لتضامنها مع محصلة الموقف العربي أم هو لمترتبات معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل؟

والراهن أن أي عربي يعيش في عالم اليوم لابد أن يطمح إلى مستقبل يتجاوز التنسيق في السياسة الخارجية ومسائل الأمن الإقليمي بين مصر وسائر العرب. بيد أن هذا المسار المستقبلي ـ الذي لا يعدم مقدماته الكثيرة في الواقع الموضوعي للمنطقة ـ يلزمه لكي يتحول إلى واقع فعلي، عدد من الشروط أبرزها:

أولاً: نشوء وتبلور «محصلة» للموقف العربي، تعبر عن نفسها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وتستطيع، بالتالي، أن تشكل إغراءً وجاذباً لمصر بتشكيلها مصدر دعم مالي واقتصادي، يتيح للأخيرة أن تحقق قدراً أكبر من التوازن في سياستها الإقليمية، إذ إن نشوء وتبلور مثل هذه المحصلة شرط لا غنى عنه لتحويل مصر من دولة متحالفة سلباً مع الولايات المتحدة إلى دولة قادرة على توظيف هذا التحالف كعنصر تأثير وتغيير في السياسة الأمريكية؛ ومن بلد كثير المراعاة لمترتبات كامب ديفيد إلى بلد كثير المراعاة لتضامنه مع الموقف العربي الاجمالي.

وطالما أن أزمة الشرق الأوسط لم تعثر على حلها العادل بعد، الأمر الذي يزيد في تعقيده وجود الائتلاف الليكودي في سدة الحكم في اسرائيل، فإن مثل هذه المهمة تكتسب طابعاً راهناً وملحاً، لأن المطلوب هو إعادة الأمن العربي إلى نصابه، واستعادة منطقه الذي فُصِل عنه نتيجة لانفصال مصر.

ثانياً: عدم الإقتصار في مصر كما في سائر الوطن العربي، على النظر إلى التضامن بوصفه موقفاً أمنياً، ومن ثم عسكرياً. صحيح أن المدى الراهن، وفي انتظار حل أزمة الشرق الأوسط، يستوجب منح الأولوية للبعد الأمني ـ العسكري، إلّا أن على العرب في مصر وغيرها من البلدان، أن يواكبوا التحول الذي يشق طريقه في العالم المتقدم وما يطرحه من نموذج «وحدوي» متطور، إذا صح التعبير، صورته في المحاولة الأوروبية الصاعدة. وبلغة أخرى، بدل الوحدات العسكرية والدمجية والقسرية التي تكمن صورها في أوروبا القرن التاسع عشر، يمكن لأبصار العرب أن تشخص نحو تجربة تقارب مُشرعة على القرن الواحد والعشرين قوامها المنافع المتبادلة أساساً.

وإحلال هذه النظرة البديلة يستلزم شرطين في أغلب الظن:

أ ـ مواكبة الإنفراج الدولي النوعي والكبير الذي أحدثه وصول غورباتشيف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي: أي تغليب التوجه إلى الإصلاح والإنماء والتصالح مع التقنية المتقدمة، على العسكرة والتسلح والصراعات العقائدية المفتوحة.

ب ـ واستطراداً، مواكبة الإتجاه المتعاظم دولياً نحو ضمور الايديولوجيا وموتها لمصلحة الثقافة المعاصرة لمرحلة ما بعد الثورة الصناعية. إن المصائر التي آلت إليها الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، وبمعنى مختلف نسبياً أوضاع الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية، تشير كلها إلى أن الأفكار النضالية للأمس لم يعد في وسعها أن تجاري الجديد النفعي البراغماتي على قاعدته التقنية المتعاظمة.

ثالثاً: الاحتكام في المنازعات إلى العملية السياسية الديمقراطية في كل بلد من البلدان، بديلاً عن تلك الصيغة التوتاليتارية التي تنيط مسائل «الحق» و «الخطأ» بالنقاش النظري والعقائدي، وتفسح المجال أمام سلوك قابل لأن يظهر بمظهر الإنتقاص من السيادات الوطنية.

فإذا صح، مثلاً، أن كامب ديفيد تشكل قيداً على الديمقراطية المصرية، فأصح منه أن تطوير الديمقراطية المصرية هو وحده الكفيل بالتغلب على كامب ديفيد. لأن تعافي المجتمع المصري لا بد أن ينعكس على صحة القرار السياسي المصري، فإذا ما كان هذا القرار مجافياً لذاك التعافي سقط القرار لمصلحة المجتمع وحركته.

وغني عن القول أن هذه المعادلة تقطع الطريق على التأويل التوتاليتاري، الذي ينطلق من الفكرة السياسية لا من العلاقات المجتمعية، فيحاول فرض الأولى على الثانية تبعاً لتفسيره لما هو «خطأ» وما هو «صواب» وما هو «وطنية» وما هو «غير وطنية»، بمعزل عن استفتاء الشعب نفسه بصدد حياته وخياره. مثل هذا السلوك يؤدي إلى سيادة موقف بيروقراطي انقلابي تختصره شعارات «الإلغاء» و «الإسقاط» كتلخيص لعمليات تاريخية لا يجوز قسرها وابتسارها. ولما كانت مسألة كامب ديفيد مرتبطة بمواقف وبلدان عربية أخرى، أمكن لنظريات الإلغاء والإسقاط أن تلتبس مع تدخل البلدان في الأمور الداخلية لبلدان أخرى، وهذا بطبيعة الحال اعتداء على السيادة الوطنية.

إن تقارب مصر وسائر العرب الذي، كما سبقت الإشارة، لا يعدم مقدماته العديدة في الواقع الموضوعي، إما أن يقوم على احترام السيادات ومواكبة العصر وإما ألّا يقوم أبداً مفسحاً في المجال للحساسيات والعقد، وربما العداوات أيضاً.

٢ ـ أما ورقة **منح الصلح** فقد جاءت تحت عنوان «حول العلاقات العربية ـ المصرية». وهي تنطلق من فكرة أن المنطقة تعيش حالياً مرحلة تهاوي منطق سياسي، يقول إنه لا يجوز تطبيع العلاقات المصرية ـ العربية، وإعادتها إلى دائرة التضامن العربي الذي تأسست عليه فكرة الجامعة العربية إلّا إذا ألغت مصر ارتباطها بـ «كامب ديفيد» المتهاوية أيضاً. إذ إن هذا المنطق ايديولوجي أساساً، ويعتبر الأقطار العربية مساوية لسياساتها، وبالتالي مستحقة للتعاون معها أو الإستغناء عنها بنسبة اقترابها أو بعدها عن السياسة المفترضة ايديولوجياً. بينما أثبتت الحرب العراقية ـ الايرانية عجز المنطق الايديولوجي عن تقديم قاعدة ضرورية لمواجهة خطر على أرض عربية بصف عربي موحد. فالأقطار ليست هي بالضبط سياستها المعلنة، بل هي سياستها الفعلية التي قد لا تمثلها سياستها الظاهرية. ثم هي أحجامها وقدراتها ودرجة تطورها البشري والتقني وجدواها في معارك السلم أو الحرب.

وتُلفت الورقة الإنتباه إلى أن الوطن العربي كان في أكثر مراحل تاريخه الحديث محكوماً بالصراع بين قطريتين كبيرتين. واحدة هي القطرية المصرية وأخرى هي قطرية مركبة من أكثر من قطر واحد تساجلها وتحاورها وتصارعها. وإذا كانت قطرية مصر ثابتة وهي هي نفسها دائماً، فإن القطرية الأخرى كانت تتبدل في تركيبها وفقاً للظروف، فالعضوية فيها متعددة وغير ثابتة وموضع تناوب من أكثر من قطر. وقد ارتدى الصراع بين هاتين القطريتين ـ في معظم الحالات ـ الثوب الايديولوجي، إلّا أن محركاته ودوافعه وعناصر ديمومته أمور لها علاقة بالسياسة كما لها علاقة بالأطماع والاقتصاد والثقافة والعسكرية والتاريخ والمذاهب الدينية والاجتماعية... الخ.

وتشير الورقة إلى أن هذا الصراع كان دائماً محل عطف وتشجيع ومساندة وتغذية فكرية وإعلامية ومصلحية، لا من دول أجنبية فحسب، بل من طبقات داخلية في مصر وغيرها من الأقطار العربية. وكما أن خارج مصر هناك متاجرة بالتخوف من مصر ومن المصري، فكذلك الأمر في مصر هناك متاجرة بالتخوف من العروبة والعرب. والتشويه في صورة العربي داخل مصر لا يعادله إلّا التشويه لصورة المصري في البلدان العربية.

وترصد الورقة أن الوضع العربي يعيش حالياً درجة أكثر تخلفاً من صراع القطريتين من قبل. فعندما كان الخلاف العربي متمحوراً حول القاهرة وبغداد نوري السعيد، كان صراع المحورين لا يمنع مثلاً من أن تولد مؤسسة عربية جامعة كجامعة الدول العربية، ولكن السائد حالياً هو حالة تفكك قطرية ضيقة، بل حالة تفكك داخل الأقطار والمصالح الدولية السياسية والاقتصادية، استطاعت أن تنشىء علاقات لا صلة لها بالجغرافيا. فالطريق من العاصمة العربية إلى العاصمة العربية الأخرى المجاورة يمر في أغلب الحالات بواشنطن ولندن وباريس وموسكو. والشكل الذي تتخذه العلاقات بين البلدان العربية بصورة عامة هو إما انعدام أي رابطة مؤسساتية فعلية تجمع بينها، وإما وجود تكتل مناطقي بين بعض البلدان العربية كبلدان التعاون الخليجي وفكرة الإتحاد المغربي. والواضح هو عجز هاتين الحالتين عن مواجهة العديد من المشاكل التي تعترض الحياة العربية والأخطار والتحديات المحدقة بها. والواضح أيضاً هو استحالة قيام أي قدر من نظام عربي واحد من دون تسوية جذرية وصريحة للعلاقات العربية ـ المصرية.

وبعد أن تعرض الورقة أهمية العلاقات العربية ـ المصرية، تنتهي إلى أن اتضاح هذه الأهمية لا يغني عن ضرورة وضع تصور استراتيجي لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات.

أولاً: لقد ثبت أنه لا مصر استطاعت أن تقود البلدان العربية باتجاه سياسة خارجية اختارتها هي وحدها،ولا البلدان العربية استطاعت أن تفرض على مصر سياسة لا تشركها فيها.

ثانياً: ما من بلد عربي ولا من مجموعة بلدان تستطيع أن تستغني عن العمل العربي المشترك وقاعدته العقائدية، أي القومية العربية.

ثالثاً: إن مصر، وإن لم تكن صاحبة حق في افتراض نفسها معبرة عن كل العرب، فهي كذلك ليست القطر العربي العادي، الموازي بثقله وقدراته لبقية الأقطار.

رابعاً: إن الإمبريالية ودول الهيمنة تعامل مصر بعدائية خاصة، باعتبارها مصدر الخطر على مصالح هذه الدول في كل البلدان العربية. فهي لا تتسامح معها بكل ما تتسامح به مع غيرها. والضغوط على مصر مستمرة ودائمة لوقف تقدمها ومحاصرة دورها. بل تلقى بلدان عربية أخرى

أحياناً تشجيعاً في أي سياسة مزايدة أو راديكالية، إذا كان من شأن هذه السياسة خلق محور في وجه مصر ومنع التفاعل معها، دولة ومجتمعاً وشعباً.

خامساً: إن العروبة كفكرة وكسياسات، إذا ما كانت تتطلب جهوداً لـ «تعريب» مصر، بمعنى إخراجها من قطريتها، فإنها تتطلب أيضاً إدخال البلدان العربية في درجة معينة من «التمصير»، أي التحرر من المحورية ضد مصر، حيث تكون العروبة من الناحية العملية هي تعريب مصر «وتمصير» العرب. فاللفظتان على درجة واحدة من المشروعية أو عدمها.

سادساً: إن أقرب تكتل عربي إلى المشروعية القومية هو ذلك التكتل الذي يجمع البلدان المواجهة لإسرائيل. لأن هذه البلدان تعيش مشاكل عسكرية وأمنية واقتصادية واجتماعية ذات علاقة بمصدر أساسي هو جوارها مع اسرائيل. فالتكتل الذي يجمع بين الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق هو الأقرب إلى أن يكون بشكل أو بآخر تكتلاً مشروعاً إلى حد ما من الناحية القومية.

هذا بالنسبة إلى حرب ١٩٦٧، أما بالنسبة إلى حرب ١٩٧٣، فقد قام التكتل على أساس بلدان القدرة البشرية والعسكرية وبلدان القدرة الإقتصادية أو المالية أو النفطية. فكانت الحرب مصرية وسورية وسعودية.

أما على صعيد التكتل باتجاه انمائي أو تعاوني إجتماعي، فقد تكون العلاقة التي كانت بين مصر واليمن في عهد عبد الناصر ذات درجة ملحوظة من المشروعية القومية.

وما بين بعض بلدان المغرب من أشكال التنسيق الاقتصادي هو ما يمكن وصفه بالصفة نفسها.

سابعاً: إن أساس العمل العربي المشترك كان في الماضي سياسياً بحتاً، وربما كان من أسباب ذلك وجود مد قومي شعبي، سياسي بالدرجة الأولى. وكانت خلافات التوجه الاقتصادي والاجتماعي تمنع من أي تفكير جدي ذي طابع اقتصادي وانمائي. أما اليوم فأي شكل من أشكال العمل العربي المشترك مفقود، سواء على الصعيد السياسي أو غير السياسي. مع العلم أن مسافة الخلافات ذات الطابع المبدئي والعقائدي في المجالين السياسي والاقتصادي قد ضاقت، والخلاف حول موضوع «وحدة» أو «لا وحدة» أو حول موضوع «إشتراكية» أو «لا اشتراكية» يكاد يكون غير مطروح. وحين يُطرح، فهو يطرح بشكل مفتعل في بعض الحالات وحول قضايا جزئية في حالات أخرى.

وهكذا قد يكون تفعيل الجامعة العربية بعودة مصر إليها واهتمام النخب بشكل واسع بأوضاعها ومشاكلها، هو المدخل إلى تحقيق تضامن عربي ممكن، من دونه يبقى النظام العربي مهدداً بمزيد من التفتت والإنفراط والإختراق من قبل أعداء الأمة.

وفي النهاية تخلص الورقة إلى أنه لا نظام عربي دون دور مصري فاعل ومقبول عربياً، وكذلك لا نظام عربي دون تخلي مصر عن وهم القدرة على التفرد في أخذ القرارات بالإستقلال عن المنطقة. وإن حجم مصر يلزمها بخط محدد في علاقاتها العربية. وهو خط تضامني ذو طابع محافظ، فلا تعمل على فرض سياستها على الآخرين، وتحمي في الوقت نفسه، أي رغبة عند أي بلد عربي أو مجموعة بلدان عربية في خطوات توحيدية فيما بينها. وهذا موجود كنص في ميثاق الجامعة العربية.

ويستطيع العرب، مصريين أو غير مصريين، أن يخططوا لمستقبلهم مزودين ببعض الحقائق، منها أن وجود إسرائيل ينبغي أن يُعتبر واصلاً لا فاصلاً بين العرب، وبالتالي فواجب التضامن يقع أولاً على عاتق بلدان المواجهة. ومنها أن مصر، وإن كانت أقوى وأهم الأقطار العربية، فهي من جهة ثانية محكومة بسبب حجمها نفسه بسياسة اعتدال، بل محافظة ملازمة لدورها القومي. ومنها أن السماح بالتكتلات المناطقية ضمن الجامعة أمر لا سبيل إلى التخفيف من مضاره إلاّ بتطويق تضامن شامل يستفيد من ايجابياتها حيث توجد ويتجنب سلبياتها.

ومنها أخيراً، أن النجاح في تثمير التكامل بين الأقطار العربية المتعددة الامكانات هو التحدي الذي على أنظمتنا ونخبنا وشعوبنا أن تواجهه في هذه المرحلة من تاريخ العرب، لتجعل من هذا التكامل وتنظيمه وحسن استخدامه الشاهد العملي على جدوى التضامن وأي علاقة عربية ـ عربية، بل أحد السبل القليلة المتاحة لتنمية التماسك القومي في الأمة وابقاء طريق الوحدة مفتوحاً أمامها في فترة زمنية تمر فيها قضية الوحدة العربية بأشد الصعوبات وأقسى الإحباطات.

٣ ـ أما ورقة **محمود عبد الفضيل**، فقد جاءت بعنوان «مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية ـ العربية». وقد بدأت بتحليل للمأزق الراهن للإقتصاد المصري والعربي، والعلاقات العربية ـ المصرية. وتنطلق الورقة من أن أزمة الواقع الاقتصادي العربي الراهن ليست أزمة علاقات بقدر ما هي أزمة هياكل وبُنى اقتصادية وسياسية واجتماعية تحول دون الوصول إلى الآفاق المرجوة في دفع عملية التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، وإن هناك ظرفاً تاريخياً يسمح بإعادة تحريك العلاقات الاقتصادية المصرية ـ العربية.

هذا الظرف التاريخي يسمح بإعادة ترميم العلاقات العربية ـ المصرية بأسلوب «براغماتي» ونفعي. وتلك رؤية تتبدى مظاهرها في إعادة مصر في بعض الأنشطة العربية الاقتصادية، وتنشيط صفقات السلاح المصري وحل مؤقت لبعض مشاكل السيولة. ولكن تظل العقبة الجوهرية في إعادة النظر في تحريك العلاقات المصرية ـ العربية، هي نظرة هيكلية مستقبلية أبعد مدى من الظرف الراهن. ومن هنا، فإن المأزق الراهن الذي يواجه التنسيق المصري ـ العربي ـ في رأيي ـ ليس أزمة خلافات أو تنقية أجواء أو أن كامب ديفيد قيد على الحركة المصرية، أو أن هناك انهاكات عربية أخرى، ولكن الحقيقة هي أن **الأزمة الحالية هي أزمة هياكل**، هياكل قطرية اقتصادية، سواء في مصر أو في البلدان العربية. ومن دون إعادة النظر في الهياكل الراهنة، سواء في مجال الإنتاج أو التبادل أو المدفوعات فلن يحدث فعلاً إعادة صياغة جيدة للعلاقات المصرية ـ العربية الاقتصادية من منظور سياسي أو جغرا ـ سياسي (جيوبوليتيكي) بعيد الأمد.

فإذا كان المدخل هو إعادة تصحيح الهياكل عربياً ومصرياً، فيمكن، من خلال هذا، أن نطرح بعض المحاور للحركة، أو ما يمكن تسميته فك الحصار المضروب على المستقبل العربي عموماً، وعلى دور مصر في هذا المستقبل العربي خصوصاً.

وكانت المداخل المطروحة للحركة ـ كما عرضتها الورقة هي:

المدخل الأول، هو مدخل **التصنيع**، لأن عمليات التصنيع العربي حتى الآن لم تخضع لأي رؤية تخطيطية أو تكاملية. والمطلوب إعادة التقسيم العربي للعمل على أساس تفاوضي جديد، يلعب فيه الاقتصاد المصري دوراً أساسياً حسب مزاياه النسبية سواء في مجال التصدير أو في مجال خدمة السوق العربية المحلية. وهنا اتفق الباحث مع ما جاء في ورقة حازم صاغية. وأشار إلى

اعتقاده أنه يمكن أن يخرج الجميع من هذه الندوة بأن ما سُمي بالإستراتيجية التي تقوم على الإحلال محل الواردات والإستراتيجية المتوجهة للتصدير، هو نوع من استيراد المفاهيم الغربية التي تخدم أغراضاً مؤقتة. فالواقع أنه لا توجد استراتيجية للتصدير دون استراتيجية لإحلال الواردات. والنموذجان الهندي والبرازيلي يؤكدان ذلك.

حتى الآن، ما زالت الصناعات المصرية القابلة للتصدير محدودة، مثل الصناعات الغذائية والسجاد والأحذية. ولا تبشر بأي مستقبل، لا مصرياً ولا عربياً، وبالتالي لا بد من ولوج باب التصنيع المعمَّق، وارتقاء درجات سلم التصنيع على أسس علمية قائمة على المزايا النسبية والمزايا الاقتصادية، مع مراعاة اعتبارات الأمن الجغرا ـ سياسي (الجيوبوليتيكي) بالطبع.

وهنا يطرح محور التصنيع الحربي نفسه بالضرورة، باعتباره أحد محاور الحركة المستقبلية، سواء بإحياء الهيئة العربية للتصنيع العربي بأسلوب جديد، لا يقتصر على مجرد تحسين ميزان المدفوعات، من خلال صفقات سلاح يقوم بها العرب من وقت إلى آخر لحل مشاكل السيولة مؤقتاً، رغم أن هذا قد يحمل مشكلة. ولكن المطلوب، في المستقبل البعيد، هو بناء قاعدة للتصنيع الحربي تلعب فيها مصر دوراً أساسياً، وهو دور لن يكون وحيداً، لأن هناك عمليات تصنيعية بدأت في بلدان عربية عديدة بما فيها بلدان الخليج، وهناك خطوط إنتاج ومصانع بكاملها تتم من خلال إعادة تقسيم العمل العربي.

ويجب ألّا يتم تطوير التصنيع الحربي بمعزل عن الصناعات الأساسية الأخرى. فالتصنيع العربي، الحربي والمدني، هو بمثابة السير على ساقين، فلا تصنيع حربي من دون تصنيع مدني جيد. والتصنيع المدني لا بد أن يقود إلى تصنيع حربي جيد.

كذلك، يجب ألّا يتم الإعتماد، بشكل مفرط، على التصنيع تحت «ترخيص أجنبي»، بمعنى أن يكون التصنيع إسماً في المنطقة العربية ولكنه يعتمد ـ في النهاية ـ على الخارج، من حيث الترخيص والأسرار وكل شيء. وبالتالي، لا بد أن يكون هناك درجة من التجديد، حتى لو طورنا نموذجاً متقدماً إلى نموذج أكثر تخلفاً بالمعايير العالمية، طالما كان ذلك يتيح التحكم في أسراره وصيانته وقطع غياره، ويقلل التبعية للخارج.

ولدينا نموذج للقاعدة الصناعية التي تسمح فعلاً بأن تكون نقطة بداية جيدة لدفع عملية التصنيع العربي.

المدخل الثاني، يتعلق **بالاستثمار**. وقد طرحت الورقة قضية إعادة توطين الأرصدة المهاجرة سواء العربية أو المصرية، خلال الفترة الأخيرة. وهذا شرط ضروري للعودة، ولكنه غير كاف للاقتصاد المصري أو غيره. ولكن إذا كنا نتحدث عن الاقتصاد المصري باعتباره قادراً على استيعاب أموال عربية كثيرة، فلا بد من إعداد العدة فعلاً لاستيعاب هذه الأموال بالتوفيق بين أمرين:

أ ـ معايير الإستثمار التقليدية القائمة على الربحية والعائد والأمان لأي مستثمر، مؤسسة كان أو فرداً.

ب ـ مصلحة الاقتصاد المصري والعربي عموماً، هو نوع من الربحية الإجتماعية.

فالمشروع الذي يُقبل استثمارياً اليوم هو المشروع الذي يحقق الناحيتين. فإذا كان هناك

مشروع يحقق أمناً عربياً جماعياً ولا يحقق مزايا مجزية للمستثمر فلن يجيء المستثمر العربي. وإذا كان مثل هذا المشروع يحقق مصلحة آنية أو عاجلة للمستثمر العربي دون أن يكون له نفع عام، مصري أو عربي، فليس هو النوع المطلوب أيضاً.

ولهذا، هناك حد أدنى من الأمور التي لا بد منها لخلق المناخ المناسب لتدفق الإستثمارات العربية، وجزء منها مطالب عادلة، مثل تلافي ازدواجية التشريع وتضاربه، والاضطراب في أسعار مدخلات معينة، والتغيير الخاص بأسعار الصرف الأجنبي للجنيه المصري.

فلا بد أن يكون هناك ـ أولاً ـ وضوح في سياسات الدولة، وأن تتم ثانياً دراسات الجدوى بجدية حقيقية لأن دراسات الجدوى التي تمت في ظل القانون ٤٣ لم تكن جادة.

وهناك طبعاً، ميل تقليدي للإستثمارات العربية في السياحة والعقارات والتجارة. ونحن نعترف أن هذه المشروعات هي التي يؤمن بها المستثمر العربي ويطمئن إليها، وله خبرة فيها. وإذا كنا نرغب في مساعدته في قطاعات أخرى فلا بد أن نمد له يد العون والمساعدة والترشيد والتعليم والترويج. وقد طُرحت مجموعة مشروعات قُدمت إلى الملتقى العربي للإستثمار في مصر في آذار/مارس عام ١٩٨٨، وإن لم تتح للأسف، دراسات الجدوى الخاصة بها. وكل ما كان هنالك، أن هذه المشروعات هي المطلوبة. وهذا التمويل هو المطلوب لها، الأمر الذي لم يتح دراسة الموضوع بشكل أعمق. وبالتالي فلن يكون في نمط العلاقات المقبلة فصل تعسفي بين ما يسمى تصنيعاً وبين ما يسمى تبادلاً تجارياً، وبين ما يسمى طرق الدفع وأساليب الدفع. فرأي العالم كله يسير في اتجاه الربط بين العلاقات بشكل هيكلي. فالتصنيع مرتبط بعمليات التبادل التجاري (أو ما يسمى الصفقات المتكافئة) والمرتبط ـ بدوره ـ بأسلوب معين من أساليب الدفع. ولهذا لم يعد هناك في بلاد متقدمة في الغرب، وزير للصناعة وآخر للتجارة، بل أصبح هناك ربط بين الوزارتين، لأن لا تبادل من دون تصنيع ولا تصنيع من دون تبادل، ويجب أن نسير نحن في اتجاه هذا الربط.

وتتعرض الورقة بالإشارة إلى بعض أوضاع التبادل التجاري بين مصر وبلدان الخليج التي لديها مقدرة شرائية معينة. وما زال وضع هذه التجارة وأنماط السلع هزيلاً للغاية.

كما تتعرض الورقة لمناقشة أسلوب الاتفاقات الثنائية إذا ما كانت، وهل تُعدّ شكلاً أفضل للعلاقات المصرية ـ العربية المقبلة أم تكون مصر جزءاً من نظام متعدد الأطراف عربياً: كما حصل من خلال مساومة جماعية على طريقة بلاد الاندين وغيرها. خصوصاً في مجال التعامل مع الشركات الدولية، لأنه لو تم التفاوض القطري مع شركة دولية، سواء مصر مع «جنرال موتورز» أو الكويت مع «شل» أو أي شركة دولية، فإن القدرة على المساومة تضعف تماماً. فهناك مداخل متعددة الأطراف حيث تكون مصر جزءاً فيها، وإذا لم تكن الظروف مهيأة وجاهزة يمكن تطوير أسلوب التعامل الثنائي مؤقتاً إلى أن يتم الدخول في مظلة النظام المتعدد الأطراف (Multi Nationalism).

المدخل الثالث، إعادة تدوير المديونية الخارجية لمصر هناك من يتحدث عن كامب ديفيد كقيد على الديمقراطية، والحركة الوطنية المصرية. وأكاد أقول إن أخطر قيد يواجه الديمقراطية والحركة المستقبلية للإقتصاد المصري هو المديونية الخارجية المصرية اليوم. فهي أخطر من كامب ديفيد. وفي رأيي، أنه مع ازدياد عبء المديونية وإعادة الجدولة كل مرة، هناك تقليص واضح للسيادة الاقتصادية المصرية على أرضها، ومن خلال هذا يتم تغيير شكل النظام الاقتصادي

والسياسي بالتدريج. فأول أمر لرفع هذا القيد هو إيجاد حل عربي لمشكلة المديونية المصرية، ليس على أساس الإحسان، وإنما على أساس اقتصادي بحت. والمطروح هنا، طالما أن دين العالم الثالث مطروح للاتجار في سوق الديون العالمية وهو (Secend Hand Market)، يمكن للعرب أن يلعبوا بصناديقهم وأموالهم، أو من خلال حكوماتهم، دوراً في شراء الدين المصري بشروط اقتصادية، فيصبح ديناً عربياً ـ عربياً. والمشكلة هنا أن الدين المصري ليس ديناً تجارياً، وإنما معظمه حكومي. وبالتالي يحتاج الأمر صفقة متعددة الأطراف عربياً مع جماعة الدائنين تكون مصر طرفاً فيها.

وفي رأيي أنه يمكن إعادة جدولة الدين المصري عربياً وبشروط فائدة لا تقل عن الشروط التي كان يحصل عليها العرب عن أصول مالية في الخارج. أما موضوع الضمانات وما إلى ذلك، فهي قضايا قابلة للمناقشة. وأرى أيضاً أن هذا قد يفتح الطريق أمام إخراج الاقتصاد المصري من الدائرة المغلقة. وهناك سؤال مطروح: هل شروط العرب بأنظمتهم الراهنة مختلفة عن شروط المنظمات الدولية في مطالب الإصلاح الاقتصادي والوضع السياسي؟ فهذه قصة تحتاج إلى أكثر من تساؤل. فإذا تساوت الشروط بين الجانبين فليس هناك جدوى من تعريب الدين، لأن الأمر يصبح عملية شكلية. ولا يهم هنا الجانب الخاص بالشروط الاقتصادية وإنما بالشروط غير الاقتصادية. فهناك أحياناً إصرار غريب على متطلبات ايديولوجية في بعض برامج الإصلاح الاقتصادي، أبعد ما تكون عن المتطلبات الاقتصادية، وتهدف إلى تمرير شروط سياسية ومؤسسية في إطار «حزمة» إصلاح اقتصادي. فعندما طُرح مثلاً موضوع ترشيد الدعم من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لم يُطرح إصلاح النظام الضريبي المصري بالقوة نفسها، مع أن فاتورة الدعم، وهي مليارا دولار، يقابلها تهرب ضريبي يفوق المليارى دولار. فلماذا هذا الإصرار الغريب على الطرح الايديولوجي، فالإصلاح الاقتصادي كلّ لا يتجزأ.

والمطلوب الآن إجراء نوع من المساومة التاريخية الجديدة لا تكون مرتبطة بالظرف الراهن. والاعتراف بأن هشاشة البنى العربية، وهشاشة البنى الاقتصادية المصرية مسألة واضحة للعيان. سواء من حيث الأمن الغذائي أو من حيث الأمن التكنولوجي، ودرجة الإنكشاف أصبحت أعلى من أي وقت مضى. فهذا يجعلنا ـ على الأقل ـ نعيد النظر في جميع الأوضاع الراهنة ونحركها بما فيه أكبر قدر من الترشيد والإعتماد الذاتي، دون الانغلاق عما هو ضروري ألا ننغلق عنه خارجياً.

ثانياً: مناقشات الندوة

١ ـ مستقبل العلاقات المصرية ـ العربية: ماذا؟

استهل المناقشات **محمد محمود الامام**، فأشار ابتداء إلى التخوف من تفسير عنوان الندوة الذي يعطي الإنطباع وكأننا نتحدث عن شيئين مختلفين، شيء يسمى عربياً، وآخر مصرياً، بينما يجري الحديث عن وطن عربي، مصر أحد أجزائه. ثم أثنى على عرض حازم صاغية الذي نبّه فيه الأذهان إلى ماهية التحديات والمتغيرات التي سيواجهها الوطن العربي والأقطار العربية في المستقبل، والجوانب التي تمس القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي والمسرح السياسي العالمي. ولكنه استدرك بأننا لنا أيضاً مشاكلنا. وباعتقاده أنه حتى يمكن مناقشة العلاقات العربية

المقبلة ـ بما فيها علاقات مصر ـ فإنه يستحسن رصد الحصيلة القائمة التي تواجهنا. وتعرض للجوانب التالية:

الحديث عن مشاكل **الأمن الغذائي**، وهو يمس الجميع، ومصر بالذات. فهل في مستقبل العلاقات ما يمكن عمله لحل مشكلة من مشاكل الأمن الغذائي، ومساعدة مصر على التحرر من قبضة هذه المشكلة؛ وبالمثل **قضايا التصنيع**. وهذه القضايا تفاوتت من منطقة إلى أخرى، ومن قطر إلى آخر. ومن الأمور الشائعة بالنسبة إلى بلدان الخليج مثلاً، أنها سعت إلى التصنيع من خلال تكنولوجيا مستوردة؛ ثم تأتي بعد ذلك قضية **التسويق**. وكما هو معروف، فإن التصدير بلا قاعدة هو عبارة عن تبعية كاملة للمعسكر الرأسمالي. والقيود التي فُرضت على هذا التصدير توضح إلى أي حد تذهب الأموال هدراً. والقضية هنا هي كيف نجتمع لكي نصنّع تصنيعاً عربياً. وأعتقد أن مستقبل العلاقات سيتحدد على كيفية المنهج الذي ترتضيه الأقطار العربية في هذا المجال.

ولا أريد أن أذهب إلى ما ذهب إليه منح الصلح بالنسبة إلى أن قوة مصر في كبرها وحجمها، ولكن قوة مصر تكون بفعل مصر وإرادتها. فعندما تريد مصر، فالحجم يساعدها، وعندما لا تريد يصبح الحجم عبئاً عليها، إذاً القضية ليست قضية دور مصر ـ كما لو كانت مصر شيئاً قائماً بذاته ـ وإنما هي ماذا تفعل، وماذا تراه لمصلحة أمتها. وهنا أود أن أمس عدداً من النقاط.

إحدى هذه النقاط هي مشكلة العمل، **وانتقال الأيدي العاملة**. ففي الماضي، حينما كانت مصر تتولى مسؤوليتها العربية، كانت هي التي ترسل قوة العمل لتقوم بمهمة عربية سامية، مهمة التعليم، ونشر المعرفة والإمداد بالخبراء. إذاً كانت هناك رؤية معينة لدور هذا العمل، وقد انقلب الأمر الآن، فأصبحت قوة العمل المصرية تعمل لدى من لديه المال، ففقدت قوتها التوجيهية. فهل من المتصور أن يُستعاد هذا الدور في الحركة المستقبلية، ليس لمصر فقط بل لكل الأقطار المتعاملة بإرسال أو استقبال اليد العاملة على نحو يعيد بناء الوطن العربي، وبمفهوم معين؟ هذا السؤال مطروح على الساحة العربية كلها، وعلى مصر باعتبارها مرسلة وقادرة على أن ترسل الكثير إذا ما توافرت لها مثل هذه الرؤية.

الحديث عن **انتقال رؤوس الأموال**. وفي الواقع نحن نتكلم عن الأموال وليس عن رؤوس الأموال، فليس لدينا صناعة رأسمالية تعادل ما يسمى عنصر رأس المال. إن ما لدينا هو أموال هائمة ونريد أن نسخرها لخدمة التنمية، فإذا بها تربطنا بالخارج. ولا أعتقد أن القضية هنا هي قضية مديونية مصر وعجزها وشراء ديونها، وإنما هي انتهاج السياسات التي تمنع هذه المديونية، وتمنع التبعية للخارج. فهل في مستقبل العلاقات العربية ما يوحي بذلك، وكيف؟

أيضاً، من الأمور التي تمس حجم مصر وقوتها، أنه كلما انحسر دور مصر كلما نشأت **منظمات اقليمية مستقلة**. فبعد ١٩٦٧ نشأ نادي «الأوابك» وكان نادياً منغلقاً، إلى أن حدثت الثورة الليبية فانفتح بشكل غير مرغوب فيه من الأقطار النفطية التي رأت في نظمها ما يختلف عن غيرها من النظم التي كانت سائدة في مصر وغيرها من البلدان المصنّفة آنذاك بالتقدمية. وعندما انحسر دور مصر عام ١٩٧٨ ظهر التجمع الخليجي. والمسألة تتكرر. والآن لدينا التجمع المغربي، حيث كان يسعى في الستينات للارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة، وما زال هذا المسعى قائماً. والبلدان والتجمعات الإقليمية العربية تغازل أوروبا؛ فالأقطار العربية المصدرة للنفط تتفاوض مع أوروبا الغربية، وأقطار المغرب العربي تنشىء علاقات خاصة بالسوق الأوروبية، ومصر تسعى إلى

هذا.. وبالتالي، نجد منظومة غريبة، فيها السوق الأوروبية التي تتطور ولديها نوع من السيطرة. ومن الواجب أن تُستغل هذه العلاقات المتميزة للبلدان العربية من أجل إنشاء نوع من التوازن الدولي لمصلحة القضية العربية لا أن نستسلم كلنا كما استسلمنا في وقت من الأوقات لأمريكا.

أيضاً، **قضايا الأمن**، والقضية المحورية فلسطين. فهل ستصبح هذه قضايا عربية تُحلّ بعقول عربية، وبحلول عربية، وكيف؟ وأعتقد هنا أن مثل هذه القضايا ـ إذا ما أُثيرت في هذا الإطار ـ فنحن أمام أمر مختلف عما قُدم إلينا.

القضية إذاً هي ـ إذا ما نظرنا إليها من جانبها الاقتصادي ـ قضية **التنمية المستقلة**. فما هي الشروط والمواصفات لهذه المهمة. وكيف يمكن لمصر بوضعها الحالي، وللأقطار العربية كذلك، أن تستثمر هذه العلاقات الجديدة أو المتطورة لكي تحصل على تنمية مستقلة، وما هي الشروط الموضوعية لذلك؟

من الأشياء والمتغيرات التي تُطرح الآن ـ إلى جانب التوافق الدولي ـ أننا سنواجه «الموجة الثالثة» كما يُقال، ليس من منظور تكنولوجي ولكن حضاري. فهناك حضارة جديدة ستنشأ، ونحن لا ندري ماذا ستكون عليه هذه الحضارة. وما هو موقفنا منها؟ وهناك أيضاً شكل العلاقات الدولية في المستقبل، وسعر الطاقة، وهو يلعب أدواراً عديدة أحدها بالنسبة إلى فوائض الأقطار العربية، التي تؤثر بالارتفاع والانخفاض، في العلاقات العربية ـ العربية. وكذلك إذا كنا نتكلم عن تصنيع حديث فهذا معناه مزيد من الطاقة. كيف إذاً نوظف امكاناتنا من الطاقة في إنشاء مثل هذه القاعدة.

أشير إلى ما ذكره محمود عبد الفضيل من أن علاقتنا تبنى ليس على أساس سلع استهلاكية فقط، وإنما على أساس سلع انتاجية أيضاً. ومشكلة الإقتصاد المصري أن السلع الانتاجية لا تنشأ محلياً، وإنما تستورد من الخارج. ولذلك لا يكون تأثير أسعار الصرف في المستورد فقط، وإنما في الانتاج المحلي أيضاً، وبالتالي يصبح لدينا مهمتان رئيسيتان بالنسبة إلى السلع الرأسمالية وبالنسبة إلى السلع الانتاجية، فهل يمكن تغيير ذلك وتوظيف العلاقات الجديدة التي يُراد انشاؤها لاستكمال معالم هيكل أو بنيان اقتصادي عربي جديد.

إن رسم صورة للمستقبل هي في الواقع رهن بحجم التحديات التي نقررها مما يواجه الأقطار العربية، وما انساقت إليه. ويجب أن نلاحظ أنه ليس هناك شيء اسمه «عربي»، وإنما هناك ٢٢ قطراً عربياً قابلة للزيادة. وهناك محاولات لتفتيت الصف العربي. وإذا أخذنا مصر مثالاً، فهذا واحد من النماذج هناك ما هو أسوأ منه داخل المنطقة العربية. فأرجو أن يعالج الموضوع من هذه الزاوية.

وحدد **اسماعيل صبري عبد الله** منذ البداية منهجه بتجاوز التفكير «الآني» إلى المدى المتوسط أو الطويل، باعتبار أن مصادر تحديد ما هو صالح أو غير صالح هو ما نريده مستقبلاً، وما هو ممكن في تصورنا مستقبلاً. وقد تناول حديثه تأكيد الحاجة إلى تطوير الايديولوجية العربية لنضيف إليها عناصر قوة، ونجعلها قادرة على التعامل مع معطيات العالم الذي نعيش فيه الآن، وحتى أوائل القرن القادم على الأقل. وأكد على أهمية أن تُعنى الايديولوجية العربية عناية خاصة بجانب المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الأقطار العربية التي تؤمن بالوحدة أو تريد الإنضمام إليها فهذه المصالح المشتركة محدودة حالياً، ومعرّفة في معظمها بالسلب لأننا في حالة تبعية.

ونحن نريد أن تُعرّف بالإيجاب، ونريد أن نُكوِّن أسساً مادية لهذه المصالح. وضرب عدة أمثلة عن صمود عدد من مشروعات التعاون العربي المشترك في مصر بعد كامب ديفيد، رغم إصرار الأقطار العربية على مقاطعة مصر، كنموذج لإمكان تأسيس صناعات ومشروعات مشتركة يتوافر لها قدر من الحماية ضد تقلّب المزاج السياسي للحكام العرب. ثم قدم تحليلاً مسهباً للمفاهيم التي يجب أن تحكم تجديد الفكر القومي ومضمون الوحدة، وفي مقدمتها «الديمقراطية» و «الوحدة والتنوع» و «الاعتماد على النفس قطرياً وقومياً» و «العدل الاجتماعي»، وذلك كتوجه عام على مستوى الأجل المتوسط والطويل. ثم انتقل إلى الوضع الراهن وتناول ما يلي:

فيما يتعلق بمصر وقضية كامب ديفيد، أود أن أشير إلى أن الحزب الذي اتشرف بالانتماء إليه (التجمع) كان له السبق التاريخي في إدانة مسعى أنور السادات منذ أعلن أنه سيزور القدس. والبيان الذي أصدره الحزب قبل زيارة السادات للقدس كان يطالب السادات بالغاء هذه الزيارة، لأنها لن تنتهي إلا بصلح منفرد ونقص سيادة مصر. وقد أثبتت الأحداث صدق هذا التحليل، وتراجع كثيرون ممن استهواهم هذا المسعى للسلام وإنهاء الحروب بعد أن اكتشفوا منزلقاته.

وأعتقد أن قضية مصر مع كامب ديفيد لا يمكن أن يحلها إلّا الشعب المصري، ونحن نضيق بالوصاية التي يمارسها البعض علينا. ويجب أن يدرك الأخوة العرب كيفية التعامل مع هذه القضية دون الخلط بين النظام المصري والشعب المصري. فالشعب المصري أثبت أنه قادر، وهو الذي أبطل سياسة التطبيع، وأثبت قدرته على وضع الأمور في نصابها.

ولن أتكلم عن تضامن الشعب المصري مع القضية الفلسطينية، فهذا وضع طبيعي جداً، ولكن الأهم من ذلك أنه تبلور الآن في ذهن الكثيرين ـ ومنهم بعض المشاركين في السلطة ـ أن الصدام الحقيقي في المدى الطويل هو بين إسرائيل ومصر. فمطامع اسرائيل إزاء الأقطار العربية الأخرى هي مطامع اقليمية محدودة، أما موقف اسرائيل من مصر فهو موقف وجود أو عدم وجود، لأن هذه المنطقة لا تحتمل دولتين حديثتين متطورتين. وإن الخيار الموجود، إما مصر متقدمة ومتطورة تقود وطنها العربي، وإما عصر السيطرة الإسرائيلية. ويجب أن ندرك أن عصر السيطرة الاسرائيلية قد بدأ فعلاً، فحكامنا في كثير من الأقطار العربية يعجزون عن فعل أمور خوفاً من إسرائيل، وحكامنا يحسبون حساب موقف إسرائيل عندما يتخذون قرارات في سياستهم الداخلية. وعندما نتحدث عن السيطرة الإسرائيلية فنحن لا نتحدث عن خطر مستقبلي بل خطر بدأ يتجسد حالياً، وهو في سبيله إلى النمو.

إذا رجعنا إلى الوضع في مصر، نجد أن هناك ثلاث قضايا متداخلة: القضية **الاقتصادية**، وقضية **الديمقراطية**، وقضية **الموقف الوطني والقومي**. والغريب أن المستوى الذي استطاع أن يتحرك فيه النظام بحرية أكبر هو المستوى القومي، في حين أن الأوضاع الأخرى متأخرة. وأريد أن أقول إن الكلام عن عروبة مصر أو عدم عروبتها يجب أن ينتهي. فمصر عربية في حياة كل مواطن مصري، وليس هناك من أحد يقول لصحافيي الحكومة «أكتبوا كعرب». فقط طُلب إليهم ألّا يسبوا العرب، وقد كتبوا كعرب، ودافعوا عن القضايا العربية؛ والجيش المصري أيضاً جيش عربي، والفكر السائد بداخله يسلّم بالعروبة؛ والجيل الذي يبلغ الأربعينات ويشارك في مواقع المسؤولية هو الجيل الذي تربى في عهد عبد الناصر، عصر الزهو بالعروبة والقومية العربية. لكن يجب أن نعترف أيضاً أن هناك قوى اجتماعية محددة في مصر ليست معادية للتوجه العربي فقط

ولكن للاستقلال المصري أيضاً، وترى أن مستقبل مصر في تعاونها مع اسرائيل تحت المظلة الأمريكية. وهؤلاء مصالحهم محددة على هذا النحو، إما لأن لهم مصالح في الخارج مع جهات اسرائيلية أو صهيونية أو أمريكية وإما لأن بعض الأشخاص قد «حرقوا مراكبهم مع العرب» قبل ذلك ويرون أنهم كي يتقدموا عليهم أن يتجهوا إلى السوق العالمية، فاختاروا أن يدخلوا في ركاب الاسرائيليين.

وهناك قوى اجتماعية محددة في مصر ـ وهي في قمة الهرم الطبقي ـ ترى أن الإقتراب العربي قد حصل، ولكن في إطار تعاون أساسي بين مصر واسرائيل تحت المظلة الأمريكية. وهذه النقطة مهمة جداً لأنها تُبين أن أعداء القومية العربية، وأعداء الوحدة العربية هم أنفسهم مستغلو الشعب المصري؛ وأعداء الاستقلال المصري، وبالتالي فإن هدف عزلهم وضربهم هدف واضح ومحدد. ويجب أن نعمل على هذا المستوى.

ويبدو أن المشكلة الاقتصادية تمثل حجر الزاوية في المشاكل الأخرى كلها. وليسمح لي محمود عبد الفضيل أن اختلف معه فيما يتعلق بموضوع الديون، فأنا لا أرغب أن يدفع العرب ملّيماً واحداً في موضوع الديون. وضعف الدولة المدينة ليس في دينها، وإنما في حاجتها المستمرة إلى مزيد من الاستدانة، فإذا كان العرب سيقدمون مساعدة مالية لمصر، فليقدموها بهدف أن تستغني مصر عن الإقتراض من جديد من الدول الغربية، ليقدموها، ليس لتمويل نفقات جارية أو استهلاكية، وإنما لتمويل إستثماري يزيد من قدرتها. فديون العالم الثالث لن تُدفع، كما أن ديون أمريكا ـ وهي مدينة وحدها بما يعادل مديونية العالم الثالث ـ لن تدفع كذلك، وذلك لسبب بسيط. فلو تخيلنا حل كل المصاعب، وحاولت دول العالم الثالث أن تسدد الديون، فمعنى ذلك أن تتوقف عن الاستيراد من أمريكا وأوروبا واليابان. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أمريكا، لأنها لو سددت فيجب أن تنقص مستوى الإستهلاك الأمريكي بمقدار ٥٠ بالمائة. وبما أن السوق الأمريكية هي السوق الأساسية أمام الإنتاج الأوروبي والياباني، فأوروبا واليابان لن يسمحا بهذا إطلاقاً. فالديون قضية عامة ومصيرها عدم الدفع. ويجب أن تُدرك هذه الحقيقة ونحن نتعامل معها.

وركّز **حازم الببلاوي** على دور مصر في تسيير العلاقات العربية ومكانها، وعلى المسائل العملية التي يمكن القيام بها. وأشار إلى ما أورده محمود عبد الفضيل من أننا نعيش عصر أزمة، ولكنه ذكر أن هناك، دائماً، جانباً مشرقاً من الأحداث. وقد تناول حديثه ما يلي:

على مصر أن تتصرف من خلال حقيقة قيمتها وتأثيرها في المجتمع العربي. فهي ليست فقط ٥٠ مليون مواطن يمثلون ثلث الأمة العربية، بل هي ثلث الأمة العربية الذي يعيش في مكان واحد ومتجانس. ومهما قيل عن ضعف مصر، فعليها أن تتصرف، ليس من منطلق الإتفاق مع مفاهيم الواقع العربي، وإنما أن تضع تصورها العربي وتبدأ في تنفيذه من الآن. وبهذا تستطيع أن تخلق أمراً واقعاً تفرضه على تصور العلاقات العربية.

وأسباب النجاح تقتضي الإتفاق على الحد الأدنى الذي يمكن أن يترجم في مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن تنفيذها. إذا وجدت سلطة واعية ومقدرة لامكاناتها. وقد قدمت في ندوةٍ عُقدت في الكويت عام ١٩٧٦ عن «النظام العالمي الجديد والنظام العربي» ثلاثة مقترحات فيما اعتقد أنها تساعد على خلق نظام عربي، وأرى أنها في غاية الأهمية الآن. واثنان منها على الأقل يستطيعان أن يبدآ، وكانت هذه المقترحات تحت العناوين التالية:

١ ـ انشاء ميزانية عربية.
٢ ـ وضع قانون عربي للعمل.
٣ ـ وضع قانون عربي للمعاملات.

بالنسبة إلى **الميزانية**، أعتقد أنه حان الوقت أن يدخل العقل العربي في مصر وغيرها أن هناك تصوراً مقابلاً للتصور الذي حصل في داخل الدولة. ففي داخل الدولة ـ أياً كان توجهها ـ هناك أشياء فردية، يتحمل الفرد مسؤولية تحقيقها بنفسه. وهناك أمور أخرى لا يستطيع أن يحققها الفرد بنفسه، ويكون على الدولة أن تحققها له، مثل الأمن والعدالة والدفاع والتعليم والصحة والمواصلات... الخ. وقد حان الوقت في علاقتنا العربية أن نعترف أن كل دولة مسؤولة عن توفير أشياء لأفرادها بالشكل الذي تراه، إضافة إلى أن هناك أشياء عربية.

وعندما يتعرض قطر عربي لهجوم عسكري من الخارج، كلنا نقول إن الأمة العربية في حالة خطر ونتدخل بدرجات متفاوتة لمواجهة هذا الخطر. ونحاسب أنفسنا بدرجات متفاوتة من اللوم والتقريظ. وأعتقد أن الوجود المادي، نتيجة الهجوم العسكري، هو أقل الأمور في العصر الحديث، التي يتعرض لها الوجود العربي المهدد بهجوم ثقافي وعلمي. واعتقد أن هناك حاجات عربية أخرى، أهمها التعليم والمواصلات وخلق الإنسان العربي. وأنا أقول إن مصر لعبت هذا الدور، دون أن تكون مكلفة به، منذ بداية القرن حتى قيام الثورة المصرية. فالثورة المصرية عندما قامت حصل تقدم في إمداد مصر للبلدان العربية في مجال التعليم والصحة. وما كان لهذا الأمر أن يتم لو لم تقم مصر بتعليم العقل العربي في الأعوام الخمسين السابقة. فهذا التعليم لم ينتج مدرسين فحسب بل أنتج مهندسين وأطباء ومحاسبين. ولولا وجود هؤلاء ما كان يمكن للأموال العربية أن تتحول إلى شوارع ومبانٍ ومستشفيات. وأعتقد أن واحداً من الأهداف التي لا يمكن أن نختلف حولها ـ وهو سياسة الحد الأدنى ـ أن نعمل على تحريك حدود ما يسمى بـ «الآداب العربية». وأنا أتصور أنها التعليم، والمواصلات. وأعتقد أنه من الجرائم التي لا تُغتفر أننا عندما نملك القمر الصناعي العربي نقول إن مصر لا تشترك فيه.

في تصور المالية العامة هناك تفرقة ما بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة، فالحاجات الخاصة يمكن لكل فرد تدبيرها بحسب امكاناته، أما الحاجات العامة فالمساهمة فيها بحسب القدرة على الدفع، فتدفع الضرائب حسب القدرة على الدفع. ففكرة الحاجات العامة بطبيعتها تُمول حسب القدرة على الدفع. وينبغي أن نعمل على أن يصل الأمر إلى انطباع بأن الأمة العربية لديها حاجات عربية تكون المساهمة فيها حسب القدرة على الدفع.

وقد تكون قدرة مصر على العمل الآن محدودة، بسبب الامكانات المادية ولكنها تستطيع أن تبدأ وتحرج النظم العربية، وتخلق أمراً واقعاً قادراً على أن يؤسس آلية تستطيع أن تخلق الحد الأدنى في المستقبل.

وضع قانون عربي للعمل: نحن نتكلم عن التعاون العربي، وانتقال رؤوس الأموال، وعقدنا اتفاقات لضمان الاستثمار، بينما لم نعقد اتفاقية واحدة لضمان حقوق العاملين العرب. ولا أظن أن التعاون العربي الحقيقي كان نتيجة لانتقال رأس المال العربي. ولا بد من فعل شيء في هذا الإطار. وعندما نتحدث في مثل هذا الأمر مع مسؤولي بلدان خليجية نجد لديهم جملة مقبولة، فهم يقولون إننا لو فتحنا الطريق أمام دخول العاملين العرب وسمحنا بالعمل للمواطن العربي أياً كان، فلو قدم إلينا سكان شبرا (أحد أحياء القاهرة) سيغرقون البلد.

وأنا أقول إنه صحيح أن لدينا مشكلة بطالة لكن تأثيرها محدود. وأقول إن كل عربي يستطيع أن يعمل في مصر بشرط توافر مجموعة من الاعتبارات. ويمكن لمصر أن تبدأ، وهي أكثر البلدان كثافة سكانية. فكم سيحضر إليها من العراق، قد يأتي واحد له خبرة معينة ويفيد مصر، وقد يأتي خمسة عشر فرداً ليس لديهم خبرة، ويمكن لمصر أن تحتملهم إلى جانب البطالة التي لديها. ولكن إذا بدأنا نضع بذرة، وهي أن المواطن العربي يستطيع ـ بعد توافر شروط أمنية معينة ـ أن يكون له داخل حدود هذا القطر حقوق العمل الكاملة للمواطن، فإن هذا الموقف بطبيعته لن يؤثر في الأمن ولا في الاقتصاد. وإذا أثر في الأمن فسوف تكون تأثيراته بسيطة تستطيع الدولة أن تحاصرها، ولكن تأثيره في الوعي القومي بالضرورة سوف يكون كبيراً.

إن أوروبا تتجه الآن إلى وضع ما يشبه القانون الأوروبي للمعاملات، أي أن يكون هناك قانون فرنسي، وآخر ألماني، ولكن سوف تنشأ شركات طبقاً للقانون الأوروبي للمعاملات. وأنا كنت قد اقترحت نوعاً من النظام العربي يكون مرحلة وسطى للقانون التجاري والقانون المدني، وما بين القانون المحلي والقانون الدولي. فلا يعامل العربي فيه بأنه طبقاً للقانون (٤٣)، أو «قانون الشركات الأجنبية» وإنما يكون له فيه قانون عربي. وأقول الآن إذا كان هذا لن يتم فتستطيع مصر أن تعلن أن العرب سيعاملون في أموالهم وفي معاملاتهم المالية معاملة المصريين. وهناك أمثلة عديدة على التعقيدات في وجه المشاركة العربية، فالقانون يقول إنك إذا أردت تسجيل شركة فيها طرف غير مصري لا بد أن تأخذ موافقة الأمن الاقتصادي بوزارة الداخلية. وقد يكون هذا الشخص كويتياً أو سورياً وضع نقوده في شركة لا قيمة لها. وأنا أقول لو أن مصر وضعت هذه القاعدة، أي معاملة العرب معاملة المصريين، إذا أردوا أن يخضعوا لقانون مصري، فسوف يترتب على ذلك مصالح اقتصادية مهمة.

خلاصة القول إن الحديث عن العلاقات العربية طال وأغلبه كان من قبيل النيات الطيبة بين المثقفين، ولا تأثير له في رجال السياسة، ولا في الشعب. وأعتقد أنه رغم كل ما يرد على التجربة المصرية، فلديها امكانات، وتستطيع بالنظام السياسي القائم أن تفعل أشياء، وأن تبدأ بمجموعة من الإجراءات العملية لخلق آليات لن تضرها بل قد تفيدها، وسوف تخلق في الوعي العربي أموراً مهمة. وأقول في هذا الصدد إنه يجب توحيد المعاملة بالنسبة إلى العمل العربي، وتوحيد المعاملة بالنسبة إلى المعاملات. والأمر الآخر هو أن نروج لقضية أن هناك حاجات عربية، بصرف النظر عن المصالح القطرية، وأهمها الشق المتعلق بخلق مواطن عربي يستطيع أن يدافع عن نفسه. وأعتقد أن مصر تستطيع أن تفرض على المجتمع العربي تصوراً يخلق أمراً واقعاً.

وركّز **محمد فايق** على التأكيد على أهمية دور مصر، لأن مصر كانت باستمرار تلعب دوراً وسط الأمة العربية، بموقعها وحجمها، ولأسباب عديدة أخرى. وقد حدثت عدة تغيّرات في الفترة الأخيرة وانتقلت بعض مراكز التأثير، التي كانت دوماً في القاهرة، إلى بعض العواصم العربية، وأهمها الثروة، ولكن رغم هذا، بقي دور مصر مهماً جداً.

إن أهم شيء بالنسبة إلى مصر والقوة الكامنة فيها هو دورها. فليس لديها ثروة، وقد لا يكون متوافراً لديها القاعدة الصناعية الكبيرة التي تنطلق منها، ولكن يظل محور قدرتها هو الدور الذي تستطيع أن تلعبه سواء عربياً أو افريقياً أو وسط العالم الثالث. ولكن، لكي يكون هذا الدور مؤثراً لا بد أن تتوافر له شروط معينة: أولها أن يكون متجهاً مع حركة التاريخ، بمعنى أن يكون مع الإستقلال لا مع التبعية، ومع التحرر، ومع مصلحة الأغلبية العظمى. وعندنا الدليل على ذلك،

فعندما عكس السادات هذه الحركة لم تستطع مصر أن تقود، بل لم تستطع أن يكون لها أهداف محددة، وبالذات عربياً. فمصر بالعرب قوة، وتستطيع أن تنطلق إلى مدى بعيد جداً، ولكن من دون العرب يكون دورها محدوداً. هذا المعنى كان صحيحاً حتى قبل أن يحصل العرب على استقلالهم، وفي ظل وجود الإستعمار في الأقطار العربية كانت مصر بقوة العرب وبالشارع العربي تستطيع أن تقود.

قد يكون سبب هذه الندوة أساساً هو موضوع كامب ديفيد، ومعرفة ماذا يريد العرب من مصر، وماذا تريد مصر من أمتها العربية؟ الحقيقة أن كامب ديفيد و «عبقريتها» كانت عزل مصر. فهذا هو الهدف الأساسي وراء كامب ديفيد. وللأسف كان تصرف العرب مع مصر هو تكريس هذه العزلة. وكان هناك أحد أمرين: إما أن تخلق البديل، أي تكوين جبهة عراقية ـ سورية، وهذا كان أمراً صعباً، ثم جاءت حرب الخليج فأصبح مستحيلاً. فكان في تصوري أن الهدف الرئيسي هو كيفية الخروج من هذه العزلة. إن ما حدث في غضون عشرة أعوام من القطيعة مع مصر وصل بالموقف العربي إلى التدني إلى أبعد مدى. ولم يعد هناك أسوأ مما وصل إليه، بخاصة أننا في عصر التبعية وتركز الثروة والتكنولوجيا، وثورة المواصلات والإعلام كلها في العواصم المتقدمة. وأصبح هناك صعوبة على الكيانات الصغيرة أن تواجه ذلك دون أن تقع في التبعية الكاملة. والحقيقة أن إبعاد مصر عن الجسم العربي أضعف مصر والعرب أيضاً. وفي هذا المجال أود أن أضرب مثلاً من الهند. لقد رفعت الهند شعار «نحن لا نستورد الآلة إلّا مرة واحدة»، ففي محاولة اللحاق بالثورة التكنولوجية كانت خطتهم إدخال الآلة والكمبيوتر ثم محاولة تصنيعها محلياً. فلو أننا فعلنا ذلك لكان بوسعنا أن نقاوم التبعية، وهي الأخطر من كامب ديفيد على مصر. وقد أتفق مع محمود عبد الفضيل بخصوص ديون مصر، مع بعض التعديل، فالدين هو الاعتماد الزائد على الخارج. وهذا الاعتماد يزيد بسبب العزلة التي فُرضت على مصر والقطيعة العربية. صحيح أن العلاقات الاقتصادية استمرت ولكن هناك قطيعة سببت مزيداً من التبعية. والتساؤل الآن هل سياسات العزلة استطاعت أن تغير من كامب ديفيد؟ في رأيي أن هذا لم يحقق المطلوب، بل على العكس من ذلك. والسؤال الآخر هل أن إعادة العلاقات تغير هذا؟ وأعتقد أن اعادة العلاقات استطاعت أن توجد نفساً عربياً جديداً. وخصوصاً أن هناك فارقاً، فمصر اليوم لم تعد تقاوم الهوية العربية.

وأرد على تساؤل حازم صاغية عما إذا كانت مصر قد فصلت في أولويات علاقتها. إن مصر قد فصلت فعلاً في هذه القضية ووضعت أسبقية لعلاقتها العربية على كامب ديفيد، ولكن المسألة هي مسألة امكانات، فهل تستطيع مصر أن تتخذ مواقف معينة يصطدم فيها ما تريده مع أمريكا أم لا؟ لأن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمساعدات الأمريكية، التي تسدد في أقساط شهرية، تضع مصر في كل مرة موضع المحاسبة، وهذا يسبب أقوى أنواع الضغط عليها.

وما أريد أن أصل إليه، هو ماذا يستطيع العرب عمله لإخراج مصر من هذه العزلة. هل بوسع مصر أن تلغي كامب ديفيد من جانب واحد. الواقع أن كامب ديفيد من شعبتين: شعبة خاصة بالقضية الفلسطينية، وقد أسقطت ـ على الأقل من الناحية القانونية ـ أي أنها لم تعد ترتب التزاماً قانونياً على مصر، وقد أعلن هذا؛ وبقيت الإتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، وأعتقد أنها تشكل عبئاً كبيراً على حركة مصر، وبخاصة العربية. ولا شك أنه يجب أن يكون الهدف التخلص من هذه الإتفاقية التي تؤثر في مصر وأمنها، وفي علاقتها بالأمة العربية أيضاً. وفي رأيي أن

الطريق الوحيد للخلاص من هذه الإلتزامات هو أن تقف مصر على رجليها وأن تقلل تبعيتها. وأنا أتوجه إلى كل الآراء التي ذُكرت بالنسبة إلى الحضور الاقتصادي العربي الذي يساعد قدرة مصر على تقليل هذه التبعية. وسوف أضرب مثلاً حول كيفية اضعاف العزلة المصرية لموقفنا. فمصر تلعب دوراً مهماً كجسر بين الأمة العربية وافريقيا. وفي عام ١٩٧٧ عُقد في مصر مؤتمر قمة افريقي وكان علامة بارزة جداً في تاريخ التعاون العربي ـ الافريقي، ووضعت خلاله استراتيجية عظيمة لتحقيق التعاون العربي ـ الافريقي، وكان لمصر دور أساسي في هذا التعاون بحكم خبرتها في المجال الافريقي، وقدرتها الثرية على المساهمة في عملية التنمية. لكن الذي حدث أن العرب، في إطار محاولة عزل مصر، حاولوا أن يبعدوها تماماً عن ميدان التعاون العربي ـ الافريقي، فكانت النتيجة بمثابة الذي هدم الجسور التي يعبر عليها هو بالضبط. وتركزت مظاهر التعاون في نقل بعض الأموال ومنحها من صناديق تغذي مشروعات معينة، تدخل في معظمها السوق الأوروبية أو صندوق النقد الدولي. وأصبحت كل مهمة العرب هي التمويل فقط، ولم تخلق مصالح عربية في افريقيا أو مصالح عربية ـ افريقية مشتركة؛ وكان سبب هذا إبعاد مصر، لأنها الوحيدة التي كانت قادرة على القيام بمثل هذه المشروعات.

وعلينا أن نفكر كيف نقضي على هذه العزلة التي كرستها كامب ديفيد، بخاصة أن هناك عدداً كبيراً من البلدان العربية قد أعاد علاقته بالفعل، فأصبحت فكرة العقاب، أو فكرة الضغط، غير واردة على الاطلاق، وأصبح هذا الأمر شأن كل أمر عربي آخر، وهو وجود جزء متفق عليه وجزء غير متفق عليه. ويجب أن يكون فهم الأمة العربية اليوم واضحاً حول امكانية معالجة هذه العزلة.

بعد ذلك تحدث **محمد البصري**، وقال إنه فيما يتعلق بدور مصر، هناك نقطة تستوجب التوضيح، فنحن جميعاً نتحدث عن أهمية مصر في القيادة. لكن هل مصر الهوية أم مصر الجغرافيا؟ فعبر التاريخ نجد أن القائد المصري الذي قاد المصير العربي من مصر هو جمال عبد الناصر. وعبر المسيرة التاريخية كلها في عهد الحضارة العربية الإسلامية، كان القائد على المستوى العسكري والسياسي والفكري يأتي إلى مصر بهوية إسلامية، ويتسلم القيادة بشرعية عربية من الشعب المصري ليحمي ويقود المصير العربي. ونكتفي بذكر صلاح الدين (الكردي) الذي تسلم القيادة العربية في مصر وحمى بها الكيان العربي الإسلامي من الصليبيين وحرر المنطقة من الغزو الخارجي؛ ثم محمد علي (الألباني) الذي عرّبته مصر وعززته لتحقيق طموح الوحدة العربية ووضعها في اتجاه العصر واقتحام آفاق التقدم؛ وهكذا في مجال الصحافة والمسرح والتصوف والإصلاح الديني، نذكر نموذج محمد عبده الذي تتلمذ على يد جمال الدين الأفغاني. هذه فقط بعض الأمثلة.

وتكلم **خير الدين حسيب** فأشار بادىء ذي بدء إلى أن مشاركته في هذه الندوة هي بصفته الشخصية، وقال إنه يود إبداء الملاحظات التالية قبل الدخول في مناقشة العلاقات المصرية ـ العربية وموضوع كامب ديفيد، وهي:

أولاً، إنني عندما أتكلم عن كامب ديفيد ومسؤولية السادات ونظامه عنه، والكوارث العربية التي ترتبت عليه، فإنني على معرفة ووعي بمسؤولية ودور بعض الأنظمة العربية، التي ساعدت في وصول السادات إلى حيث انتهى إليه؛ وعلى معرفة كذلك بطموحات بعض الأنظمة العربية التي اندفعت في تقطيع الأوصال العربية مع مصر إثر اتفاق كامب ديفيد، على أمل أن تحل محل مصر في

قيادة الأمة العربية، وهي طموحات ثبت عدم توافر الامكانات الموضوعية لها، وفشلها عملياً.

ثانياً، لقد أثبتت تجربة العلاقات بين مصر وبقية الأقطار العربية خلال الأعوام العشرة الأخيرة، أن حاجة العرب إلى مصر لا تقل عن حاجة مصر إلى العرب، وأن هذه الحاجة متبادلة وضرورية، وأنه من غير المفيد محاولة أي طرف تجاهل هذه الحقيقة.

ثالثاً، أثبتت هذه التجربة أنه كذلك، مع أن لمصر موقعاً وثقلاً أساسيين في الوطن العربي، فإن هذه الامكانات الموضوعية لا تكفي وحدها كي تؤهلها لأخذ زمام القيادة في هذا الوطن. فمصر تقود الوطن العربي عندما تتبنى وتعبر قيادتها السياسية عن آمال وطموحات الشعب العربي. ولكنها لا تستطيع أن تقوده عندما تتبنى سياسات لا تعبر عن هذه المصالح والطموحات. وفي هذا الإطار يمكن فهم قيادة عبد الناصر للوطن العربي في الستينات، وعدم استطاعة أنور السادات فرض سياسة المصالحة مع اسرائيل على الوطن العربي في النصف الثاني من السبعينات.

رابعاً، لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة بالنسبة إلى العلاقة بين وزن ودور الأقطار العربية المختلفة داخل هذا النظام الاقليمي العربي. فقد تقلّص الآن الفارق بين الثقل النوعي لمصر (إقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً) مقابلة ببعض الأقطار العربية الأخرى، مثل العراق وسوريا والجزائر والسعودية، عما كان عليه في الستينات. ولذلك، حتى لو عادت مصر وتبنت سياسات تعبر عن طموحات وآمال الشعب العربي، فإنها، وإن كانت ستتمكن من أن تلعب دوراً عربياً أكثر فاعلية وأهمية من الدور الذي تلعبه حالياً، إلّا أنني لا أعتقد ـ بسبب تقلص الفوارق بينها وبين أقطار عربية أخرى رئيسية ـ أنها ستستطيع أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته مصر الناصرية في الخمسينات والستينات. ولذلك فإن قيادة الوطن العربي ستحتاج إلى أخذ طابع متعدد الأقطاب وليس وحيده.

ثم أضاف خير الدين حسيب، إنني سعيد بتفاصيل ما ذكره اسماعيل صبري عبد الله وحازم الببلاوي، ولكنني مختلف وغير مرتاح إلى بعض التعابير التي استخدماها. وفي هذا الإطار أيضاً أود أن أعلق على ما جاء في ورقة حازم صاغية حول موضوع السيادة القطرية، وأتساءل هل هناك أمن قطري بمعزل عن الأمن القومي العربي، وبالتالي هل من حق أي دولة عربية أن تقرر ما تراه حول أمنها القطري على أساس سيادتها أم لا. أم أن ما قررته مصر في حالة كامب ديفيد، وما حدث في العراق في حالة الحرب العراقية ـ الايرانية، قد ترتبت عليه نتائج مسّت جميع أقطار الوطن العربي بدرجات متفاوتة؟ ولذلك فإنني أعتقد أننا يجب ألّا نبالغ في موضوع السيادة القطرية وألّا نعطيه مفهوماً ومحتوى يؤدي إلى اغفال قضايا الأمن القومي العربي. ومن هذا المنطلق، وفي هذا الإطار، فإنني غير متفق مع ما انطوى عليه تعليق اسماعيل صبري عبد الله حول تبرمه من معارضة العرب لكامب ديفيد وقوله إنها مسؤولية مصرية، فلكل عربي في رأيي ـ وأنا لا أتكلم هنا عن دوافع الحكومات والأنظمة ـ الحق في أن يناقش ويعارض كامب ديفيد من زاوية الأمن القومي العربي، بالقدر نفسه الذي يحق فيه لكل مصري أن يناقش الحرب العراقية ـ الايرانية من الزاوية نفسها، وهكذا.

من هذا المنطلق يكون موضوع كامب ديفيد، بغض النظر عما نعرفه عمن أوصل مصر إلى كامب ديفيد، وبغض النظر عن الأسباب الأخرى الإضافية التي كانت لدى بعض المشاركين في قمة بغداد لتجميد عضوية مصر وإبعادها، وتطلعاتهم لأن يأخذوا دورها وأن يحلوا محلها في النظام

الإقليمي العربي، ومع المعرفة والتسليم بكل هذا فأنا أعتقد أن قرار الجامعة العربية في مؤتمر القمة في بغداد كان قراراً سليماً في جوهره وكان يجب أن يتخذ.

لقد أدت اتفاقات كامب ديفيد، وخروج مصر من الصراع مع اسرائيل، إلى تغيير أساسي في ميزان القوة العربية ـ الإسرائيلية، وما تلا هذا في غزو اسرائيل للبنان. فلولا خروج مصر من الصراع عبر اتفاق كامب ديفيد، ولولا الحرب العراقية ـ الإيرانية، ربما ما كانت هناك حرب في لبنان، ولما حدث الغزو الاسرائيلي. وقد يقال إن هنالك الآن نظاماً جديداً وغير مسؤول عن كامب ديفيد، وإننا يجب أن نحاسبه على سياسته فقط. دعونا نفحص هذه السياسات ونتائجها، ونحكم على النتائج، فالنيات وحدها لا تكفي.

والسؤال: ما العمل؟

اعتقد أنه قبل الكلام عن عودة مصر إلى الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية، مطلوب من مصر التزامان محددان ومطلوب من العرب التزام محدد وهي:

١ ـ أعتقد أن على مصر أن تقرر بأن التزاماتها العربية السابقة والمستقبلية لها الأولوية على أي التزامات أخرى لها تجاه أية دولة أخرى.

٢ ـ بغض النظر عن المسؤولية التاريخية عن كامب ديفيد، فإن على مصر أن تقرّ بأن مصير هذه الاتفاقات، أو ما تبقى منها، هو مسؤولية عربية مشتركة يتحمل الجميع مسؤولية ما يتقرر حولها ونتائجه، وأنها تتحمل مسؤوليتها في أية استراتيجية عربية مشتركة حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المستقبل.

٣ ـ وفي المقابل، فإن على الأنظمة العربية الأخرى تقديم وزيادة التعاون والدعم الاقتصادي والمالي والمساعدات الثنائية، ومن خلال المنظمات الاقليمية العربية لمصر، لمساعدتها في تجاوز أوضاعها الإقتصادية الصعبة، ولتمكينها من تسليح جيشها وزيادة كفاءته من دون أعباء إضافية على الاقتصاد المصري؛ ولتخفيف الضغوط الاقتصادية الأمريكية وما يترتب عليها من ضغوط سياسية عليها.

في هذه الحال، أنا مع عودة مصر إلى الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، لكن قبل ومن دون هذا، فإن عودة مصر إلى الجامعة العربية لن تمكنها من تنفيذ التزاماتها العربية. فما هو موقف مصر من المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل. وقد يُقال إن مؤتمرات القمة لا تعالج هذا الموضوع، وهذا غير صحيح، وأشير إلى ما جاء في بيان مؤتمر القمة الأخير في الجزائر حول مقاطعة اسرائيل، فكيف تستطيع مصر أن تنفذ مثل هذه الالتزامات، بغض النظر عن مدى جدية الأنظمة العربية الأخرى نفسها في تنفيذها.

بهذا أرجو أن تتجه جهودنا ـ وهذا هو التحدي المطروح علينا جميعاً ـ لإيجاد الوسائل والسُبل لأن تستعيد مصر دورها وسياستها العربية عندما تمثل تطلعات وطموحات الأمة العربية والشعب العربي، ولا يكفي أن نطلب من مصر «التوجه» نحو تصفية ما تبقى من كامب ديفيد، ولكن المطلوب أيضاً تمكينها إقتصادياً وعسكرياً من تحقيق ذلك، وهذا هو المعيار والمحك الرئيسي لمدى جدية وإخلاص الأنظمة العربية الأخرى.

وأشار **علي الدين هلال** إلى أهمية إدراك صعوبة التحليل في القضايا العربية على عدة

مستويات. فهل يجري الحديث عن الدول العربية أم عن الشعوب العربية، إذ إننا أمام دول قائمة وهذه الدول هي التي تملك القرار. فمسألة الحديث إذاً عن الشعوب أو الحكومات مسألة يجب حسمها. فعندما يقول أحدنا نريد من مصر، أو نريد من العرب أن يفعلوا هذا، فمصر والعرب هنا هم الحكومات إذاً. وتصبح المطالبات لها طابع رغبوي وطوباوي.

وذكر **خير الدين حسيب** مقاطعاً أن مصر تعاملت خلال الخمسينات والستينات مع المنطقة من خلال الشعوب، وخاطبت الشعوب العربية من فوق الحكومات، والشعوب العربية هي التي ضغطت على حكوماتها للإستجابة. ويتوقف نوع الإستجابة بعد ذلك على نوع السياسة التي تتبناها القيادة السياسية وتخاطب بها الأقطار العربية.

ثم واصل **علي الدين هلال** حديثه فذكر أن كثيراً مما نتحدث عنه هو في نهاية الأمر مطالبات للحكومات العربية. ويصبح السؤال هنا: ما هي قدرة هذه الحكومات، وما هي نوعية النخب الحاكمة، وهل هي نخب متعاطفة مع ما نريده أم لا؟ ومن هنا السؤال: لماذا لا تُنفذ الآراء المنطقية والمفيدة والبسيطة التي تحدث عنها حازم الببلاوي؟ لأن الحكومات لا ترغب فيها. وبالتالي، فإنهم حتى عندما يوقعون على معاهدة فأحياناً لا يصدقون عليها. وبالتالي، وإذا كان الأمر متصلاً بالحكومات، فعلينا أن نتعرّف على حدودها وألّا ننده‍ش إذا ما قامت باجراءات لا قومية قد ندينها أو نختلف معها، ولكن يجب ألّا تكون مبعثاً للدهشة.

القضية الأخرى، هي ماذا يجب أن تفعل الأحزاب والقوى العربية الشعبية. وعلينا ألّا نتصور، عندما تتحدث هذه الأحزاب والحركات، إننا إزاء قرارات، فكل ما ينتهي به الأمر هو تصورات في موضوعات معينة. كذلك علينا أن نميِّز بين العمليات التاريخية الكبرى ـ التي لا أعتقد أن من بين هذه المجموعة من المفكرين أو المهتمين من يختلف حولها ـ مثل قضية التبعية وكيفية الخروج منها، وضرورة الأمن العربي. والتحدي الحقيقي هو ليس في إثارة هذه المسائل إنما في تحديد المهام المطروحة في كل مرحلة تاريخية.

المسألة التالية، هي العلاقة بين الأمور السياسية والأمور غير السياسية. وما نجحت فيه أوروبا هو أن يكون التكامل الأوروبي قائماً على (Integration Function)، أي إمكانية التمييز بين بعض الجوانب غير السياسية مثل الإقتصاد والتجارة والمال... الخ، وأن نبدأ بها بحيث لا نتصدى مباشرة لمفهوم السيادة في الدولة في المرحلة الأولى. والمشكلة أن هذا غير ممكن في الأقطار العربية. ففي هذه الأقطار تتحول أبعد الأمور عن السياسة إلى قضايا مباشرة. وكما تفضل وطرح اسماعيل صبري عبد الله، فإن بعض النماذج الاستثنائية وارد.

نقطة أساسية أخرى في موضوع مثل المغرب والجزائر. فحتى شهرين مضيا، كان كلا البلدين يعطينا الإنطباع بأن هناك خلافات أساسية، وفجأة ينتهي الأمر وتُفتح الحدود وتُشكَّل لجان مشتركة... الخ. طبعاً نحن نرحب بهذا التطور. لكن بسرعة هذا الاتفاق نفسها يمكن أن يحدث خلاف آخر. وهنا ثمة شيء مقلق في المنهجية، فنحن إزاء نظم شخصية تستطيع أن تنتقل من النقيض إلى النقيض. وهذا أيضاً يضع حدوداً على التحليل، فنحن عندما نتعامل مع مجتمعات فيها مؤسسات وفيها رأي عام ولها توجهات استراتيجية، نستطيع أن نتكلم بقدر من التأكيد والمصداقية.

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ العربية، فالواضح عندي أنه يمكن وصفها منهجياً بأنها

علاقة البلدان الأكبر ببقية الأعضاء في نظام إقليمي. وهذا هو جزء من تحول النظام العربي. هو جزئية من أمر أكبر. هذه الجزئية فيها أمور متعلقة بمصر وأخرى متعلقة بالبلدان العربية. وأتصور أنه قد يكون من الصعب علينا تصور مصر هي المسؤولة ايجاباً أو سلباً عن كل ما حدث، ولا أن الأقطار العربية الأخرى هي المسؤولة عن كل ما حدث، وإنما المسؤولية متشابكة بشكل أو بآخر. وأود تأكيد نقطة قالها خير الدين حسيب وإن كان قد وصل إلى نتيجة مغايرة، فأنا متفق معه في أن مصر اليوم هي ليست مصر الخمسينات والوطن العربي اليوم هو ليس الوطن العربي في الخمسينات، وإنما النتيجة التي قالها إن مصر اليوم تستطيع أن تخاطب الشعوب العربية من فوق رؤوس حكوماتها هي نتيجة مغايرة لهذه المعطاة، لأنه حتى لو ظهر رئيس تاريخي مرة أخرى في مصر فإن قدرة مصر الموضوعية على هذا لم تعُد في مثل ما كانت عليه من قبل؛ هنالك نخب عربية تطورت، وطبقات تكونت، وقوى قطرية ونزعات... الخ، الأمر الذي لم يكن موجوداً بالدرجة نفسها في الخمسينات.

فما هي حدود الموارد والقدرات الاقتصادية والسياسية المصرية والعربية، بحيث نتعامل مع هذا الواقع كما هو، بغض النظر عما إذا كنا نقبله أو لا نقبله على المستوى العربي ككل. وما هي المعطيات التي أمامنا:

١ ـ غياب قيادة عربية مقبولة، وتنازع بين قيادات أو زعامات عربية لكل منها نفوذه، أو هيمنة قطرية شرعية أو غير شرعية على منطقة ما.

٢ ـ غياب تصور استراتيجي متكامل. وما يُقدم لنا بواسطة الحكومات العربية على أنه تصورات الأمن القومي هو في واقع الأمر الأمن القطري لهذا الكيان أو ذاك مُغلفاً بشعارات عربية عامة.

٣ ـ وضع التبعية.

٤ ـ شيوع نظرة براغماتية واقعية، وهذا معناه أن المدى الزمني الذي يتحركون فيه هو مدى محدود، أمامهم مشاكل ملحة ويريدون أن يواجهوها.

بالنسبة إلى مصر تحديداً ـ وهذه لا علاقة لها بالناحية الهيكلية ـ ما هو الوضع عندنا؟ لدينا قيادة سياسية نظيفة اليد والقيم، صحيحة التوجه الوطني والقومي، ولكنها براغماتية إلى أقصى الحدود. معنى ذلك أنها في القضايا المحلية المحضة تتناول الأمور بصورة جزئية. كل قضية على حدة، وبحساب التكلفة والنفع منها.

فإذا قلنا «دور مصر»، فعلينا أن نتعامل مع مصر في وضعها الراهن وفي ظل قيادتها الراهنة. ونرى ماذا يمكن أن نطوره أو أن نقبله أو نرفضه.

ما هو درس الأعوام العشرة السابقة؟ لقد كان هناك رأي أن مصر تريد أن تنفرد بالقرار، وقبلت قرار وقف اطلاق النار في تشرين الأول/ اكتوبر ولم يحدث ذلك. وكان هناك رأي عربي بأن مصر تنهار اقتصادياً ولم يحدث ذلك، وأثبتت القيادة المصرية أن هناك أزمة ولكنها لا تزيد على الأزمات في بلدان عربية أخرى. والسبب أن هناك في مصر حرية صحافة ونشر بينما بعض البلدان الأخرى لا يسمح بالنشر. ومن ثم فإن اعتبار مشاكل مصر الداخلية أكثر من مشاكل بعض البلدان العربية هو غير صحيح.

لا بد أن نضع الأمور في نصابها. فهناك حكومات عربية ترى في عودة مصر ودورها الإقليمي خطراً على مصالحها ومطامعها. وهناك نظم عربية ترى في عودة مصر احتمالاً لنهضة النظام العربي، وهذا ما لا تريده. وهناك نظم تعوق دور مصر لمصلحة قوى خارجية. وأقول صراحة إن حجم المناورة المعطى لبلد مثل الأردن أكبر كثيراً مما هو معطى لمصر. ومصر تحاسب على كل حركة وكل سكنة. والحكومات العربية تتخذ من كامب ديفيد «شماعة» تخفي بها مصالح وآراء وتوجهات أخرى. والسؤال ـ وسوف أوجه حديثي مباشرة للنقاط التي أثارها حسيب ـ ما هي أهداف كامب ديفيد؟ إنها تدق إسفيناً بين مصر والبلدان العربية. إنها تُخرج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتُنشىء قوى اجتماعية داخل مصر لها مصالح معينة، كما أشار اسماعيل صبري عبد الله. والسؤال هو كيف نتعامل مع هذه المعاهدة بعد أن أصبحت جزءاً من النظام القانوني للسياسة الخارجية المصرية. وهل أسلوب العقاب أو الإبعاد أفضل..؟ القضية ليست معاهدة كامب ديفيد وإنما سياسة كامب ديفيد، لأن المعاهدة هي إفراز لتوجهات سياسية معينة. والسؤال إذاً هو كيف يمكن الدخول في عملية نضالية يتم بمقتضاها تغيير هذا النهج كجزء من توجهات مصر وتطوير العلاقات المصرية ـ العربية؟

ما هي التوجهات الأساسية لمصر في عهد مبارك؟ من الصعب جداً أن نقول إنها استمرار لكامب ديفيد، إنما نقول إن التوجه الرئيسي هو الخروج من هذه السياسة، وكلنا يعلم حجم الضغط الذي مورس على مصر لإعطاء قواعد، وحجم الضغط الذي مورس عليها للارتباط بكامب ديفيد، وقد رفضت مصر نهائياً أن تصبح كامب ديفيد أساساً لأي شيء من الأشياء. وما أريد أن أقوله إنه مثلما كان هناك مظاهر سلبية كان هناك الكثير من المظاهر الايجابية أيضاً، فعلينا أن نخلق «حقائق جديدة» في الواقع، ومجرد عودة العلاقات الدبلوماسية قدم واقعاً جديداً وتغير شكل الصحف المصرية واهتماماتها العربية. ولا شك أن ذلك ـ مع التفاعلات السياسية والاقتصادية ـ سوف يغير من وعي الناس.

الأمر الذي أراه خطيراً هنا، حيث أطرح معنى التحذير، هو أن ما حدث، ويحدث، في الجزائر (مؤتمر القمة) ترك ويترك أثراً سلبياً بالغاً في مصر الآن. فهناك موقف كثير من الحكومات العربية التي تدعي الصداقة مع مصر، وهناك أفكار داخل المهتمين بالقضايا العربية، أن النظم الحاكمة العربية وصلت إلى صياغة ذات شقين: الشق الأول: عودة العلاقات الثنائية حيث يُترك هذا الأمر لكل قطر على حدة، وفي الوقت نفسه ترفض عودة مصر لأن فيها تهديداً لمصالح أخرى. والقاهرة الآن مهتمة بجمع المعلومات عما حدث فعلاً، والعواصم العربية تجيب بأشياء مختلفة. وإذا وقر في ذهن الحكومة المصرية موقفاً محبطاً فلن يصبح عاملاً مشجعاً لها إذا ما تصورت أن السياسة الحقيقية للحكومات العربية هي هذا الأمر.

وأود أن اختتم حديثي بأمر ـ لا أعتقد أننا نختلف حوله ـ هو أنه لا نهضة للنظام العربي من دون مصر، ولا نهضة لمصر من دون النظام العربي. والمشكلة تكمن في ماهية الصيغة الدبلوماسية والسياسية التي تفعل هذا. ورغم أن كلام خير الدين حسيب بأن استمرار مصر خارج القمة، وخارج الجامعة العربية يبدو منطقياً، فالسؤال هنا حول ما الذي يجب أن يحدث لكي يتغيّر هذا. وما هي آلية تحقيق المعادلة الصعبة حول تبادل الإلتزامات والواجبات بين مصر والبلدان العربية.

وقد أبدى **عبد المنعم سعيد** رغبته في تناول الموضوع بشكل مختلف. كما أشار بأن لديه

شعوراً عاماً بالتفاؤل بمستقبل النظام العربي، وأنه ليس مع من يعتبرونه في مأزق. وحدد تصوره للنظام العربي ليس بوصفه نظام حكومات أو شعوب، وإنما كمجتمع. وأشار إلى أن نظرته هذه من زاوية جدلية ديالكتيكية تنتهي إلى أن الأمور تتقدم إلى الأمام رغم كل ما يبدو من ظواهر أخرى.

فإذا أخذنا مصر كمثال، نرى خلال الأعوام العشرة السابقة، منذ كامب ديفيد، كيف عاشت مصر كمجتمع وتعاملت مع الوطن العربي والقضية العربية. وسوف نرى أن السلبي يدخل في الإيجابي من خلال أربعة عناوين رئيسية هي: الهوية، والشرعية، والبناء الاقتصادي والاجتماعي، والسياسة الخارجية والأمن القومي.

بالنسبة إلى **الهوية**: كلنا يعلم ما حدث في عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، حين ظهر توفيق الحكيم ليقول «إن مصر ليست عربية». وساند بعض المثقفين هذه المقولة، بينما رفضت فئة مقابلة هذا القول. والمسألة في رأيي كانت أخطر من رأي مجموعة مثقفين، فقد كانت تمثل ما كان عليه المجتمع المصري من حيث توجهاته الإدراكية. فلأول مرة في تاريخ مصر الحديث تخرج تظاهرات ضد العرب وضد الفلسطينيين. ورغم أنها كانت تضم عنصراً حكومياً، إلّا أني أعتقد أنه كان لها جمهور فعلي. وكان هناك الكثير أيضاً من استطلاعات الرأي العام التي تمت على المثقفين المصريين والعاملين في الخارج والطلبة وكانت كلها تشير وتقطع بأنه كان هناك تراجع في الهوية العربية لمصر. فالمسألة إذاً كانت أعمق من توجه النظام أو النخب الثقافية، وكان لها جذورها.

بعد عام ١٩٨٢ لم يعد هناك أحد في مصر يطلق هذه النغمة من جديد، كما حدث تحول في استطلاعات الرأي العام المصري.. كما برزت تظاهرات من نوع آخر؛ تظاهرات سليمان خاطر، واكيلي لورو، وتظاهرات من أجل الثورة الفلسطينية، فكل هذا قد تم من خلال جدل اجتماعي.

أما **الشرعية**: فأنا واع جداً لكثير من التحفظات عن كامب ديفيد، وأتفق مع كثير منها، لكني أعتقد أن كامب ديفيد كان لها ناحية إيجابية، فقد غيرت شرعية النظام المصري. كان هذا النظام منذ عام ١٩٥٢ يقوم على فكرة رئيسية هي معاداة الإستعمار والغرب واسرائيل، ومع هذه المواجهة حدثت مركزية شديدة للسلطة لمواجهة العدو الخارجي. لكن اتفاقات كامب ديفيد سحبت أحد عناصر شرعية النظام، فطالما لن يحارب العدو الإسرائيلي فلماذا التحكم، وحدثت درجة من درجات التحاور الديمقراطي التي ردت كلها في العلاقة مع الوطن العربي.

حزب العمل تحفظ على كامب ديفيد، ثم اعترض عليها كلية، وحزب الأحرار كان له تحفظات. ومنذ البداية كانت القوى الإسلامية ضد الاتفاقات، حتى الحزب الوطني الديمقراطي أصبح الآن يعيد التأكيد ـ بعد الكلام عن العرب البرابرة ـ على أن مصر عربية. والأهم من ذلك أننا نجد قوى أخرى من الجماعات المهنية التي لها ارتباطات عربية ـ فوق قومية ـ تؤكد أن لها دوراً، بل إن الإتحادات النقابية التي كانت توابع للسلطة تصدر بيانات... وتلعب دوراً.

كذلك، فالبيروقراطية المصرية بشكل عام، وبيروقراطية وزارتي الخارجية والدفاع بشكل خاص، هي التي أعطبت كامب ديفيد من زاوية الاتفاقات. فمن بين ٥٢ اتفاقاً، هناك ٤٩ اتفاقاً لم يُنفذ منها شيء على وجه الإطلاق. وعلينا أن نرى الأدبيات الإسرائيلية في هذا الصدد.

البناء الاقتصادي والاجتماعي في مصر: فقد تغير هذا البناء أيضاً بشكل كبير: نمو المجتمع وبروز الظاهرة الإسلامية، فكان إحدى النتائج المهمة ظهور درجة كيفية من الاعتماد المتبادل بين مصر والوطن العربي لم تكن محققة من قبل، وعادة ما ينظر إلى الاعتماد المتبادل من زاوية

التجارة والإستثمارات وسوف نجدهما محدودين. لكن مفهوم الاعتماد المتبادل أوسع نطاقاً ويشمل جوانب متعددة.

فلدينا العمالة، كما أننا لا نستطيع أن ننظر إلى الاستثمار العربي في حدود نسبة الـ ١٨ بالمائة المعروفة. إذ إن الواقع أن ما يسمى الاستثمارات الأوروبية والأمريكية هو استثمارات عربية. ففي لوكسمبورغ ـ أعلى دولة مستثمرة ـ يأتي ٢٢ بالمائة من استثماراتها من شركات عربية. ولدينا أيضاً السياحة العربية لمصر التي تشكل نحو ٤٠ بالمائة من عدد السياح و٤٧ بالمائة من عدد الليالي السياحية، وعندنا أيضاً التحويلات؛ وعندنا الروابط التي خلقت على مستوى مهن مختلفة، مثل المستشفيات التي تستقبل العرب، ومراكز الثقافة العربية، والتليفزيون... الخ. هذه الروابط تبدو أكثر بكثير مما يظهر في إحصاءات التجارة الخارجية والإستثمار.

السياسة الخارجية والأمن القومي: هناك ثلاث استراتيجيات عامة للدول والشعوب تتبعها تجاه الأطراف الخارجية القوية: (١) الاعتماد على الذات؛ (٢) التوازن؛ (٣) اللحاق. وإذا حاولنا أن ننظر إلى الصورة العامة لسياسة مصر الخارجية نجد أن مصر في ظل عبد الناصر اتجهت إلى التوازن؛ التوازن مع اسرائيل عن طريق القومية العربية والوحدة العربية. أما استراتيجية السادات فقد كانت قائمة بشكل خاص على أساس «اللحاق» بمعنى لو لحقنا بهؤلاء يمكن أن نعمل نوعاً من التهدئة مع اسرائيل وأمريكا. ومن خلال عملية مجتمعية أصبح يظهر زيف هذه المقولة أو على الأقل الحدود الشديدة الواقعة عليها. ونجد أن ما يجري حالياً هو «حقن» عملية اللحاق بعملية التوازن، مع الإتحاد السوفياتي، الذي بدأ تصعيد العلاقات معه منذ عام ١٩٨٣، ومع الوطن العربي والحقن ما زال مستمراً.

على مستوى التنمية، أعتقد أننا لم نعطِ ما حدث في الحقبة السابقة حقه من البحث، فركزنا بشكل كبير، وعن حق، على كثير من المظاهر السلبية التي حدثت، من غياب استراتيجي وتكنولوجي، وتفشي العمولات، وبروز الطبقة الطفيلية. ولكن التنمية كان لها بعض جوانبها الإيجابية أيضاً، فقد حدثت أشياء كثيرة في الوطن العربي، فشهدت بلدان متحدرة من مجتمع رعوي انتقالاً إلى الصناعة مباشرة، وهي قفزة تاريخية بكل المعايير، فكما زاد متوسط العمر المتوقع في بعض البلدان من ٤٠ عاماً إلى ٦٣ عاماً، ونستطيع أن نعرض أشياء كثيرة، إنما الأهم أن هناك حاجة تتكون الآن لخلق سوق عربية، ليس لأن النخب الاقتصادية العربية أو البرجوازية العربية تطلبها، ولكن، بشكل آخر، لأن هناك حاجات نشأت؛ صناعة بتروكيميائية لا يرغب فيها الأوروبيون، وتحتاج إلى سوق. وكذلك صناعة إسمنت والومينيوم تحتاج بدورها إلى سوق. ومصر هي أكبر سوق عربية.

النقطة الأخيرة هي فترة صعود القومية العربية. كانت هذه القومية هي العنصر الأساسي الذي نتحدث عنه، في وقت كان نادراً فيه أن يلتقي عربي بعربي. أما الآن فهناك تفاعل على المستوى البشري، وعلى مستوى الإذاعات. وأصبح يوجد نحو ٢٥٠ اذاعة عربية موجهة إلى الوطن العربي. واللغة العربية أصبحت ثاني لغة على موجات الأثير العالمية، لأن كل دولة في العالم توجه إذاعة باللغة العربية (فيها جزء سياسي ـ أخبار وتعليقات ـ لكن الجزء الأكبر أغانٍ عربية وأحاديث ثقافية). وجدير بالذكر أنها تبث بلغة عربية فصحى بسيطة، وهذه الإذاعات تصل إلى النجوع العربية، وتؤثر في اللهجات المحلية. هذا فضلاً عن التليفزيون والفيديو... الخ. فهناك إذاً عملية مجتمعية.

والخلاصة بعد العرض التحليلي الطويل والمقابلات بأوروبا، أجدني متفائلاً. فالثمن الذي دفعته أوروبا لدرجة التعاون الحالية كان فادحاً، وبالنسبة إلى القوميين العرب، فهم يتمنون أن تمضي الأمور بأقل قدر من الجروح. إنما أوروبا خاضت حروباً عالمية، وتعرضت لثورات شديدة الوطأة، أخذت ثلاثة أرباعها ـ طبقاً للبحث الممتاز لأحمد يوسف عن الصراعات العربية ـ العربية ـ شكلاً دبلوماسياً بينما ٨ بالمائة منها أخذت شكل الصراع العسكري.

فإذا انتقلنا إلى «وما العمل»، أعتقد أن هناك أرضية لتقسيم العمل العربي. ولكن يجب أن نعلم أن الصناعة وما شابه يجب أن تتم بقدر من التكافؤ. وفي رأيي أن المجال والحافز لتطور التنمية العربية هو المجال التكنولوجي، والمسألة ليست اشتراكية ورأسمالية بقدر ما هي كيف سنتعامل مع العصر القادم من خلال خلق التكنولوجيا وليس استيرادها. ولكن إلى أي شيء يستند تقسيم العمل والتكنولوجيا؟ أنا أرى أن هذا لن يتم إلّا من خلال طبقة وسطى عربية قوية ذات جناحين: الطبقة الوسطى المهنية العربية، ثم الرأسمالية العربية. وفي رأيي أن حسم عملية التطور الطبقي والاجتماعي ونمو المجتمع المدني وما نحتاجه الآن هو النظر في كيفية أن نخلق الوعي والظروف القانونية والتكنولوجية لدى هذه الطبقة. وهذا لن يحكم العلاقة بين مصر والوطن العربي، بل الوطن العربي بعضه البعض الآخر أيضاً، وعلاقة كل قطر منه.

وأشار **جميل مطر**، إلى أنه سوف يتكلم بإيجاز حول المناقشة وليس في داخلها. فالمناقشة كشفت عن مأزق هو أنه يبدو أن مراجعنا أصبحت مختلفة. فمنا من يفكر بفكر قومي تلقيناه في القراءة والممارسة إنما مر عليه ٧٠ أو ٥٠ عاماً؛ وبعضنا يبدو أنه يطور الفكر القومي في هذه الأيام إنما ينطلق من فكر قومي براغماتي، إذا صح التعبير أو واقعي أو حديث. ويبدو أن كل هذه المراجع موجودة أمامنا.

القضية الفلسطينية مثلاً، لي سؤال فيها أبحث له عن إجابة: ما هو موقفنا من القضية الفلسطينية وما هو المرجع الذي نرجع إليه؟ هل نرجع لفكرة زوال اسرائيل، كانت هذه الفكرة موجودة، وكان هذا هو الفكر القومي الأساسي الذي تعلمناه؛ أم نعود إلى ممارسة عبد الناصر، وهو لا شك مختلف وعاش في واقع اقليمي ودولي معين تعامل على أساسه؛ وهل نأخذ اليوم بفكر هذا القطر، ـ تجاه القضية الفلسطينية ـ أم بفكر ذاك الآخر وهما مختلفان تمام الاختلاف. هل أن مرجعنا منظمة التحرير الفلسطينية وما تعلنه من قرارات تتطور مع الوقت، سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وليست هذه هي القضية؛ أم أن قرارات القمة في الجامعة العربية تكون هي مرجعنا، أي نرجع إلى قرارات القمة العربية ونقول إنه ابتداء من الرباط أصبحت الأمة العربية تفكر في القضية الفلسطينية على هذا الأساس. أم يستند موقفنا إلى غير ذلك من المراجع القطرية المتعددة. ثم جاءت الانتفاضة وعادت تطرح القضية الفلسطينية مجدداً في الجزائر. فكيف إذاً نحكم على المؤتمر الدولي وعلى أساس أي مرجع نحكم؟

ولو سُئلت سؤالاً واقعياً ما هو مرجعي القومي بالنسبة إلى قضية محددة وهي المؤتمر الدولي؟ فلا بد أن أرفضه، فهل من الواقعية رفضه؟ أو هل هناك حاجة إذاً إلى تجديد الفكر القومي، هل تجمدنا عند أفكار معينة أم سرنا؟ أنا أميل إلى القول بأننا، لا أقول، تخلّينا عن الفكر القومي بل انه بدأ يصبح لنا مراجع مختلفة في ضوء الظروف التي نعلمها، بعضها مبرر وبعضها غير مبرر.

بالنسبة إلى قضية عزل مصر مثلاً، أنا أقول إن عزل مصر بدأ مع الكتابات الأولى للقوميين

العرب، لرواد القومية العربية وبحسن نية مطلقة. لأنهم افترضوا أن مصر فرعونية لها خصوصية، وأنه يجب إزالة هذا. لماذا بدأوا من هذه المسلّمة؟ لأنه في ذلك الوقت كانت مصر فعلاً منعزلة عن التيار القومي الذي نشأ في بلدان أخرى. فكان التوجه لمصر توجهاً صادقاً ولكنه مبني على أساس أن مصر لها خصوصية معينة. وبالنسبة إلى المناخ في العشرينات والثلاثينات كانت مصر الوحيدة التي لها خصوصيتها. فقد كانت أولاً القطر الوحيد، بينما باقي المنطقة بأكملها لم تكن قد تشكلت كأقطار. ولذلك لم ينشأ الفكر القومي في مصر. وإنما نشأ في بلدان وأماكن لم تكن قد حصلت على الاستقلال. ومن هنا بدأت مصر تأخذ وضعاً خاصاً في الفكر القومي في بدايته وتطور هذا مع ثورة ١٩٥٢.

ومنذ ثورة ١٩٥٢ بدأت المحاولات العربية والدولية لعزل مصر. حلف بغداد، مبدأ ايزنهاور ١٩٥٧، الانفصال عام ١٩٦١، ودور السعودية والمؤتمر الإسلامي وغيره عام ١٩٦٦، الضغط على السادات ومصر عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ بالذات.

لما تقرر عقد مؤتمر القمة بالقاهرة وقررت أطراف عربية نقله إلى الرياض، أخطر قضية كانت معروضة على القمة رفضت السعودية مناقشتها في قمة القاهرة، ونقلت القمة إلى قمة مصغرة في الرياض. فعزل مصر قضية قاومتها مصر طويلاً ثم تحققت في عام ١٩٧٨، وأنا أزعم أنها ما زالت مستمرة. وما أطرحه في النهاية أنه لا بد أن نفكر في مشروع قومي متجدد، والتعبير الأصح له أن ينظر في تجديد الفكر القومي حتى لا يتوه منا. ففهم العرب متعارض ومختلف لما هو المرجع القومي الحقيقي وبالذات بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الايرانية.

تحدث بعد ذلك **أحمد صدقي الدجاني** فأشار إلى أن الحوار يثير الرغبة في بعض التعليقات. ولكن الموضوع الأصلي هو الذي بين أيدينا. وما طرحه جميل مطر مثلاً يستحق وقفة وقراءة وبخاصة عند المصطلحات. وقراءتي لما جرى مختلفة كلية. ان النظرة القومية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حكمتها ظروف معينة، وبين الحربين حكمتها ظروف معينة أخرى. وليس هذا مجال البحث وقد يُتاح لنا في فرص أخرى.

وقال أتمنى أن نبدأ في صميم الموضوع بالترتيب التالي: وهو أن ننظر إلى ما حولنا، حيث هناك «آخر» له استراتيجية تجاه هذه المنطقة وهو يحاول أن يفرض هذه الاستراتيجية التي يعبر عنها في هذه المرحلة حقيقة التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي، وهي امتداد لاستراتيجية سابقة عمرها أكثر من قرنين، وبلغت صورتها النهائية اليوم حيث عبر عنها شامير بضرورة السيطرة على المنطقة. هناك قاعدة موجودة، وهذه القاعدة يجب أن يكون لها اليد العليا. هذه القاعدة لها نظرية أمنية تسيطر على هذه الأرض المحتلة وتمسك بها. وفيما يخص دول الجوار تفرض عليها إسقاط الخيار العسكري ومنع أي مقاومة لهذه القاعدة، ومن خلال ذلك ـ وكما دار الحديث ـ نتحكم في أمور كثيرة تخص دول المنطقة، تكون لها اليد العليا. وها هو كلود شيسون يحكي أن اسرائيل هي جزء من المنطقة تمتد منذ آلاف السنين ولها حق في المنطقة نفسها.

والحقيقة الثانية أن هناك استراتيجيات قطرية. مصر مثلاً لها استراتيجية. وفي لقاء مع عصمت عبد المجيد (وزير الخارجية) حضره بعضنا شرح الاستراتيجية المصرية بكلام بسيط. وهي، أولاً: السلام؛ ثانياً: الإستقلال؛ وثالثاً: التنمية. وسواء سمينا هذه استراتيجية أو لم نسمها فلها هذه النظرات. العراق أيضاً له استراتيجية، والسعودية بمجموع سياستها كذلك. إذاً هناك استراتيجيات قطرية، لها ـ من منطلق ما ـ مفهوم الاستراتيجية ولكن لا يوجد حقيقة استراتيجية.

عربية أبداً. وهنا يأتي الإلحاح على ايجاد استراتيجية عربية وأن علينا أن نضع سؤالاً رئيسياً هو «كيف؟». نحن في العرض القيم عرضنا للواقع. وسلطنا الأضواء على «لماذا؟» بقي «كيف؟» إن المشروع المستقبلي يبدأ بذلك. إذاً كيف نصوغ استراتيجية عربية واحدة؟

الأسئلة الخاصة بكيف هي: كيف نصوغ استراتيجية عربية؟ ما هي رؤيتنا للنظام العربي الأمثل في هذه المرحلة؟ والسؤالان الأول والثاني مرتبطان بما هي أهدافنا التي نطرحها في هذه المرحلة التي ستحكم هذه الاستراتيجية وتحكم هذا المنهج. إذا تبين أن الهدف فعلاً هو مواجهة هذا العدو الذي يمسك بنا فإن الأمر يختلف عما إذا انطلقنا من أن هدفنا التنمية وأن التنمية تأتي من خلال السلام. فالتنمية والتقدم وكل شيء مرتبط بأهداف الأمة مع القضايا الأساسية التي جرى التعبير عنها من ديمقراطية وعدل وتحرير أرض.

نحن نتحدث عن خطوط عريضة. أما التفاصيل وهل تعني أن نقبل خلال هذه الفترة بهذا جزئياً، ونتقدم بعد ذلك، فهذا أمر وارد بحثه، ولكن لا بد أن ننطلق من الأساسيات. ولا بد لكل عضو في النظام أن يلتزم بهذه الأساسيات.

واختتم الحديث بأن هناك نقتطتين: فهناك تصورات يجب أن تتم على الصعيد العربي ككل، وهناك أمور يجب أن تتم على صعيد أي قطر. وهنا يأتي الحديث القيّم الذي أتى به حازم صاغية. بإمكان أي دولة عربية أن تبادر على صعيد المواطن العربي، على صعيد العمل العربي وعلى كل الصعد.

٢ ـ مستقبل العلاقات المصرية ـ العربية: كيف؟

في القسم الثاني من هذه الندوة افتتح أحمد صدقي الدجاني الحوار وأشار إلى أننا نتطلع في هذا الجزء أن نجيب عن السؤال «كيف؟» من خلال مقترحات عملية.

استهل الحديث **محمد البصري** وقال: مع الأسف لم أكن متابعاً للجهد الذي بذلتموه خلال هذه المدة. ولم أكن على دراية بتفصيلات المعالجة التي تناولتم بها مختلف القضايا المتنوعة والغنية، لكني سأقتصر على تناول بعض الموضوعات مكتفياً ببعض الإشارات، قد لا تغني ولكن القصد منها هو المشاركة في هذه المرحلة، آملاً أن تُتاح فرصة لتبادل الرأي فيها بشكل أوسع. منها من يقود الطرح في كيفية الخروج من المأزق، ومن يبادر، وهل تتم المبادرة برؤية مصرية أم برؤية عربية وبخصوصية مصرية في الأساس، ومنها دور الامكانات الشعبية وطبيعتها في دعم إمكانية الدولة، وتكامل امكانات الدول مع امكانات الشعوب.

سألخص نظرتي الشخصية في كل ما له علاقة بمصير الأمة، فالأولوية تعطى لتكامل الامكانات على كل مستوى، ويجب ألا تتحمل قضايا مثل كامب ديفيد وكيفية التصدي لإلغاء نتائجها، ودعم الانتفاضة الفلسطينية والوحدة العربية، ومعركة التحرير ومعركة الاستقلال الثقافي والاقتصادي والسياسي والعسكري.. يجب ألا تتحمل مثل هذه القضايا التعارض، وتستوجب الترتيب لتكامل الامكانات لضمان حسم الصراع لمصلحة الأمة العربية.

نقطة أخرى تستوجب التوضيح عن القائد التاريخي أو الزعيم الذي ترسب في الذهنية الشعبية للمستبد العادل، والذي تجاوزه مستوى الوعي لدى النخبة. والوعي هو الصيغة الملائمة لروح العصر وهو المؤهل لتعبئة وتجنيد كل طاقات الأمة والزج بها في معارك النهوض والتحرير

والبناء: فـ «الاستبداد والعدل» لم يعد وارداً ومنسجماً في تطور العصر الذي نعيشه.

وبعد ذلك تحدث **اسماعيل صبري عبد الله**. قال إننا عندما نتكلم عن كامب ديفيد نعلق أهمية كبيرة جداً على الإجراء القانوني وهو الإلغاء. والإلغاء من دون حسبان لنتائجه، ومن دون إعداد له لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى نتائج رهيبة وسيئة. وأنا أقول هذا من موقع المعارضة وليس من موقع التأييد لمبارك. وأود أن أقول صراحة نحن في حزب التجمع رحبنا بقرارات بغداد جداً. وكنا نعلق الأمل على إتحاد سوريا والعراق لإيجاد بديل عسكري لسحب الجيش المصري من المعركة. طبعاً هذا البديل لم يتكون. بل على العكس فتحت لنا جبهة مع إيران، وأحاسب نفسي اليوم بالسؤال الآتي: هل كانت مقررات بغداد فاعلة أم سهلت موضوعياً مهمة السادات في الإنسلاخ الكامل عن المجموع العربي، وأنه يمكن في سيناريو أقل انفعالية كان يجب أن يتحمل السادات أمام الشعب المصري مسؤولية انسحابه هو من كل تنظيم ومن كل هيئة عربية على حدة؟ وما يذكرني بهذا مؤتمر قمة الجزائر، وأنا أتساءل عندما تجتمع قمة عربية لمساندة الإنتفاضة الفلسطينية، أي الحالين أكثر جدوى. أيهما يبعد مصر عن كامب ديفيد. هل دعوة مصر لهذا الاجتماع لمساندة الإنتفاضة الفلسطينية، هل هناك عمل أكثر دلالة للعداء لكامب ديفيد من هذا. حين لا تُدعى مصر ويشعر المسؤولون فيها بالمهانة، هل يقرب هذا مصر من العرب ويقرب العرب من مصر. إننا نود أن نربط الأمور بنتائجها وأعتقد أنه كان في منتهى الذكاء لو دُعِيت مصر لاجتماع قمة عربي ـ خارج الجامعة العربية ـ لمناقشة بند وحيد على جدول الأعمال ـ مساندة الانتفاضة ـ لأن ذلك يعني أن مصر تعلن أنها تساند الإنتفاضة وتشترك فعلاً في عمل عربي موحد موجه إلى كامب ديفيد نفسها. وبالمناسبة خرقت مصر كامب ديفيد وخرقت اتفاقية السلام نفسها بالمادة ١٣ التي تحظر على أي من الطرفين مساندة أي نشاط معادٍ للآخر، سلوك مصر إزاء منظمة التحرير سلوك معاد لاسرائيل، ولو كانت الظروف تسمح لكانت اسرائيل فسخت المعاهدة أو قامت بأي فعل، لكن الأحوال لم تسمح.

من هنا عندما طرحنا نحن إسقاط نهج كامب ديفيد، كان هذا لثلاثة أسباب: الأول أن كامب ديفيد حدث بعد أن مهدت له أمور، وترتبت عليه أمور تشكل في مجموعها نهجاً. فعلينا أن نزيل الأمور التي مهدت لها وأن نستعد لمواجهة التطورات التالية لإلغائها وهذه عملية بناء تتم خطوة إلى جانب خطوة.

والسبب الثاني، وأنا أعلم أن عدداً من الأنظمة العربية قدم تنازلات لاسرائيل أكثر مما قدم لمصر؛ والسبب الثالث هو أن اتفاق كامب ديفيد أصبح «شماعة» لكل من يريد تعطيل التقارب العربي. مصر لم تقتل فلسطينياً واحداً في عهد السادات، ومصر لم تنكر وجود القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. الحكام الذين يعارضون عودة مصر الآن لا يعترفون بفلسطين كقضية مستقلة ومطلب مصر الوطني الوحيد أن تكون فلسطين للفلسطينيين.

القضية الاقتصادية والقضية الديمقراطية وقضية عروبة مصر وموقفها القومي متداخلة، وأعتقد أن ما يهمنا في هذا الصعيد هو قوة مصر. فمصر القوية سوف تنتج موقفاً قوياً، والوضع الاقتصادي المصري يمثل «عقب أخيل» في هذا الموقف كله. وألفت نظر الاخوة إلى أن ما يسمى المعونة الأمريكية تمر في الكونغرس من دون أي تعقيد ولا تخفيض لأنها تمر مع المعونات لإسرائيل تحت بند التزامات معاهدة كامب ديفيد. فعندما تقول أمريكا إن مصر لا تنفذ كامب ديفيد فلا بد أن نعمل حسابنا أن ٢,٤ مليار دولار التي تحصل مصر عليها ستختفي. فما هو حلنا لهذا؟ حلنا

نحن ـ كقوى تقدمية ـ الاعتماد على النفس، التعامل مع الأثرياء بطريقة مختلفة والتعامل مع التنمية بطريقة مختلفة، التعامل مع الديمقراطية بطريقة مختلفة، وحزبنا هو الحزب الوحيد الذي يطالب بخطة تقشف على المستوى الوطني، للبلد كله لكي نواجه هذا الموقف. ولكننا لسنا وحدنا في الساحة، فهناك قوى اجتماعية غير مستعدة لتقديم أي تضحية وتقول إذا كنت ستحرمني من مليارى دولار أعطني مثلها. ويجب أن يؤخذ المجتمع بتعقيده، والقوى المختلفة التي يمكن أن تتصدى لك. إذاً الطرح الذي نطرحه هو آليات تغير هذا الوضع، وأضع بعضها في شكل آليات أساسية:

أولاً: الحضور والوجود العربي من شأنه أن يدعم حركة الشعب المصري في مزيد من الالتصاق بالعرب ومن شأنه أيضاً أن يدخل في ميزان التقديرات التي تقوم بها الحكومة المصرية.

ثانياً: يجب أن نتفادى أن يعلن العرب أموراً لا بد أن تفعلها مصر قبل أن يتعاملوا معها، فهذا من شأنه أن يغذي أي توجه قطري موجود، وهذا شعور يشعر به رجل الشارع، وليس حسني مبارك فحسب، وخصوصاً عندما يصدر عن أنظمة. ويجب أن يرفض العرب بشدة معاهدة كامب ديفيد. ونحن حريصون على أن تظل كامب ديفيد مرفوضة. ولا نطالب أي نظام عربي، أياً كان، بأن يتنازل عن هذا الموقف. ولكن إلى جانب كامب ديفيد كيف يمكن أن نتفق ونختلف، كيف نخلق دينامية تؤدي إلى مزيد من التقارب العربي.

النقطة الأخيرة: ففي حدود علمي ـ ومعلوماتي من مصادر أمريكية واسعة الإطلاع ـ أن الرئيس العربي الوحيد الذي قررت واشنطن التخلص منه هو حسني مبارك. وأنا أقول هذا لأن الوضع في مصر خطر، والوضع الاقتصادي سيء، واحتمالات المتاعب، والهبات والأعمال الإرهابية والانقلاب، احتمالات جادة. فعلينا أن نعرف أين نريد أن يكون اتجاه الحركة وعلى أي عجلة نضغط لكي تدور، وأي عجلة لا نستطيع ايقافها لنبتعد عنها على الأقل.

تحدث بعد ذلك **محمود عبد الفضيل**، وأشار إلى ما سبق وطرحه عند عرض ورقته حول موضوع المديونية الخارجية لمصر لتأكيد مدى خطورة والحاح هذا الموضوع. وأكد أنه أياً كانت الحلول المطروحة، وإذا كنا ننظر في إطار العلاقات المصرية ـ العربية، فإحدى المشاكل الحقيقية التي تواجه العرب ومصر هي كيفية معالجة مشكلة المديونية الخارجية المصرية. فهي تقبض على عنق الاقتصاد المصري سياسياً وديمقراطياً، وتمثل قيداً حقيقياً على الحركة، بل أهم من قيد «الكامب» بل هي المكملة له، وحتى إذا قلنا إن المطلوب هو وقف استمرار الاستدانة. فلا بد من حل الأزمة في الأجل المتوسط، واسماعيل صبري ذكر أن ديون العالم الثالث غالباً لن تُدفع، ولكن يُعاد جدولتها إلى ما لانهاية، وعند كل جولة لاعادة الجدولة هناك شروط سياسية تُطرح، وهناك عبء مدفوعات الفائدة على الأقل، وهذا شيء مستقر في الأوساط المالية. والمشكلة التي ذكرها اسماعيل صبري، من أهم المشاكل، وهي موضوع المعونات. فالواقع يبدو لكل من يتحدث مع مسؤول أو مراقب غربي أن أي انحراف في الخط السياسي المصري وبالذات التقارب العربي ـ المصري مربوط بإسقاط المعونات الأمريكية. وبالتالي لا بد من البحث عن بديل لهذه الأوضاع. قد يخلصنا أي برنامج في الأجل الطويل، ولكن هناك مشكلة في الأجل المتوسط، وقد قمنا ببعض الدراسات أثناء أزمة خطف الطائرة المصرية. وتبين أن المعونات المؤثرة لمصر في حدود مليار دولار، ويذهب الباقي لمسارات ليس لها داع ويعود للأمريكيين. فالمطلوب إذاً مليار لتقويم الاقتصاد المصري. وهنا يأتي موضوع الأمن الغذائي الذي ذكره محمود الإمام، وحل مشكلة الأمن الغذائي المصري هو الكلام

الجاد. فمصر مخنوقة، فكيف نعطيها، في ظل كل هذه الظروف الجديدة طوق النجاة. فلا بد إذاً أن يُطرح موضوع الديون وموضوع المعونات وموضوع الأمن الغذائي طرحاً جاداً لدى العرب ولدى المصريين.

المسألة الأخرى التي طرحها عبد المنعم سعيد، وهي مطروحة في إطار فكر مركز الدراسات السياسية في الأهرام عموماً، حول قضية صحوة المجتمع المصري وتقويمها. وأعتقد أننا وقعنا في انحراف آخر ـ وهذا رأيي الشخصي ـ الفكرة الناصرية وما تبعها، والمغالاة في الشمولية وتصفية المجتمع المدني، بل تأميم المجتمع المدني، دفعنا لأن نرحب بأي خطوة. المجتمع المدني أصبح لا مركزياً، (Poly Central) لدرجة أن هناك صحوة في المجتمع المصري، وأن هناك اختراقاً للمجتمع المدني المصري. فهذا المجتمع بمؤسساته المعروفة، ولا داعي للاستطراد، هناك مؤسسات مُخترقة بالكامل سواء اقتصادية أو صحفية أو ثقافية في أعماق الريف المصري وأعماق الصعيد المصري. وأنا أعلم تحديداً جمعيات كثيرة نشأت وتنشأ لهذا. وهنا الخطورة. فهل يخدم مبدأ تفكيك الدولة بأي ثمن قضية التنمية والديمقراطية في مصر. لا، إن المسألة تحتاج طرحاً أقل عجلة تُطرح به الأمور الآن. المجتمع المدني وُلد مأزوماً مفككاً هو الآخر، وشركات توظيف الأموال نموذج واضح لهذا الإختراق في النشأة والمسار. كذلك عبد المنعم سعيد قال إن النظرة الديالكتيكية تقتضي رؤية السلبيات والايجابيات معاً، وأن انتقال العمالة والإستثمارات خلقت نسيجاً جديداً من العلاقات المصرية ـ العربية. وأنا أول من يرحب بهذا، ولكن السؤال الحاكم سيظل: كيف وُظفت الاستثمارات الجديدة وحركة انتقال العمالة والتفاعل الثقافي بين البلدين وفي أي اتجاه، هل في اتجاه التحرر والتقدم والنهضة، أم لا؟ لأن هناك فرقاً جوهرياً بين ما يسمى (Success Indicators)، مؤشرات نجاح ورواج، (Performance Indicators) مؤشرات الانجاز. ثم لست أدري ما إذا كان توقع الحياة قد زاد أم لم يزد. لأنه ليس هناك مجموعة صلبة من المؤشرات..

هناك تراجع للتصنيع العربي، وتراجع للأمن الغذائي العربي؛ هناك انكشاف في أكثر من مجال. فإذا كانت هذه المؤشرات تفوق المؤشرات الأخرى فلا شك أننا لا بد وأن نخلص لتقويم مقلق للموقف. ولعل المفارقة التاريخية الكبرى أن الفترة التي هبط فيها على العرب والاقتصاد المصري أكبر حجم وقدر من الأموال هي الفترة التي خرجت منها مصر مدينة كما لم تكن من قبل. وأن يكون حجم أموال المصريين في الخارج أفراداً يساوي حجم المديونية المصرية ويفيض، ويُعاد تدويره بآليات، أليست كل هذه قضايا جديرة بالتأمل؟

يبقى نقطة مهمة أشار إليها جميل مطر، أن هناك فعلاً إفتقاراً لما هو الإطار المرجعي حول المستقبل. هناك فكر قومي صِيغ في الأربعينات والخمسينات في ظروف تاريخية مغايرة، محلياً وعالمياً، ويمكن أن نسميه مرحلة مثالية ـ طوباوية ـ وما زال هذا الفكر أحياناً يتسرب إلى كلامنا ومناقشاتنا. وهناك مدرسة أخرى جاءت في السبعينات، وهي ما يمكن تسميتها بالمدرسة الواقعية الجديدة وهي على العكس تماماً مغرقة في الواقعية إلى أقصى المدى، والا يصبح الأمر مناطحة غير واقعية. كلا الموقعين ليس هو البوصلة أو الإطار المرجعي الذي يجب أن نسترشد به في دراسات المستقبل أو الرؤى المستقبلية. وهناك فعلاً أزمة إطار مرجعي. فما هو الإطار المرجعي الذي نعود إليه، لا هو الرومانسي القديم الذي لم ولن يلائم تضاريس الواقع، ولا هو الواقعي الذي فيه غياب للحلم تماماً، هناك شيء وسيط يجب أن يتبلور حتى يكون دليل العمل. وأعتقد أن هذه إشكالية حقيقية وهي إعادة صياغة الفكر القومي أو الوحدوي في اللحظة التاريخية الراهنة.

بعد ذلك تحدث **خير الدين حسيب** وقال إنه فيما يتعلق بمستقبل العلاقات المصرية ـ العربية وما يجب عمله، فقد سبق أن أبديت، أثناء مداخلتي الأولى، اقتراحات محددة، وأعيد تلخيصها. وهي كما يلي:

١ ـ إن على مصر أن تقر، بشكل واضح، بأن التزاماتها العربية السابقة والمستقبلية لها الأولوية على أي التزامات أخرى لها تجاه أي دولة أخرى.

٢ ـ إنه، وبغض النظر عن المسؤولية التاريخية عن كامب ديفيد، على مصر أن تقرر بأن مصير هذه الاتفاقات، أو ما تبقى منها، هو مسؤولية عربية مشتركة يتحمل الجميع مسؤولية ما يتقرر حولها ونتائجه؛ وعلى مصر أن تتحمل مسؤوليتها في أي استراتيجية عربية مشتركة تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المستقبل.

٣ ـ وفي المقابل، فإن على الأنظمة العربية الأخرى تقديم وزيادة التعاون والدعم الاقتصادي والمالي والمساعدات الثنائية، ومن خلال المنظمات الاقليمية العربية، لمصر، لمساعدتها في تجاوز أوضاعها الاقتصادية الصعبة، ولتخفيف الضغوط الاقتصادية الأمريكية، وما يترتب عليها من ضغوط سياسية على مصر، ولتمكينها من تسليح جيشها وزيادة كفاءته من دون أعباء اضافية على الاقتصاد المصري.

٤ ـ إعادة عضوية مصر في المنظمات الإقليمية العربية المتخصصة، والصناديق العربية والمنظمات العربية المهنية الطوعية، التي أبعدت مصر عنها عند تجميد عضويتها في الجامعة العربية، نتيجة اندفاعات عربية غير مبررة في رأيي، لأن وضع هذه المنظمات العربية وعضوية مصر فيها والتزاماتها تختلف عن طبيعة وعضوية مصر في الجامعة العربية.

كما أود أن أعلق أيضاً على بعض النقاط التي قيلت في الملاحظات الأخيرة:

وأبدأ بموضوع الإطار المرجعي بالنسبة إلى الصراع، الذي أثاره جميل مطر، فإذا كنا في مرحلة لا يسمح لنا فيها ميزان القوى إلّا بالمطالبة باسترجاع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فلا يعني هذا قبول الأمر الواقع والإعتراف باسرائيل ومصادرة المستقبل، وإلّا سيُثار تساؤل ماذا كنا نفعل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، وهل كنا على خطأ؟ وإذا لم نكن على خطأ فلماذا لم نعترف باسرائيل قبل عام ١٩٦٧، ولماذا لم نقم الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧؟ أما، إذا كنا على خطأ فلنعترف به. المطلوب أن نكون واقعيين من ناحية، ولكن ألّا نصادر حقوقنا في المستقبل وحقوق الأجيال المقبلة، بالتوقيع على اتفاقات وصلح يصادر هذه الحقوق. فإذا كان جيلنا قد فشل أو تعب في استرجاع حقوقنا كاملة، فليس من حقنا أن نصادر حق الأجيال المقبلة بأن تكون لديها الفرصة لإنجاز ما فشلنا فيه. فالمطلوب إسترجاع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية بما لا يكون على حساب الحقوق العربية المشروعة في فلسطين في المستقبل. وبالتالي، فإذا كان الإطار المرجعي واضحاً في هذا المجال فإن اتفاقات كامب ديفيد هي مصادرة للحقوق العربية المستقبلية في فلسطين، وأي اتفاقات أخرى من هذا النوع هي مصادرة لهذه الحقوق. وهذا هو فهمي للإطار المرجعي.

ومن ناحية ثانية، لقد صارت تتردد كثيراً عبارة الفكر القومي الرومانسي والفكر القومي القديم وتجديد الفكر القومي... الخ. والقضية ليست على هذا النحو، فالفكر القومي كأي فكر آخر يستجيب لمتطلبات المرحلة. في الثلاثينات والأربعينات، كانت مرحلة تحرر من الإستعمار وبالتالي

كان الفكر القومي معني باتجاه الوحدة الوطنية للتحرر من الاستعمار. وفي الخمسينات والستينات ظهرت مرحلة الحاجة إلى التغيير الاجتماعي، وقد استجاب الفكر القومي لذلك مستفيداً من كل المدارس الفكرية الأخرى، وهو الذي انبرى لعملية التغيير الاجتماعي في اطار الحدود التي كانت متاحة. وما طُبق في مصر والعراق وسوريا تجاوز كل ما كان مطروحاً على الساحة العربية من شعارات وحتى ما كان مطروحاً منها على سبيل الشعارات والمزايدات من جانب القوى السياسية الأخرى. هذا لا يعني أنه لم تحدث أخطاء أو أنه حقق كل الطموح، ولكنه استجاب للمتغيرات وكان مصدر اشعاع لأقطار عربية أخرى. وكانت عمليات الإصلاح الزراعي التي تمت في أقطار عربية مختلفة اشعاعاً لما تم داخل مصر وبتأثير ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وما تم في الخمسينات والستينات. والتحدي المفروض على الفكر القومي الآن هو موضوع الديمقراطية، والفكر القومي هو في طليعة من يتصدى الآن لهذه القضية ـ مع من يتصدى لها ـ في حدود امكاناته. فالقضية إذاً ليست قضية فكر تقليدي أو رومانسي أو جديد... الخ، بل هي مدى تفاعل الفكر القومي واستجابته لمتطلبات كل مرحلة. إن الفكر الحي هو الذي يتطور مع متطلبات وضرورات كل مرحلة، وهذا ما حدث مع الفكر الغربي الليبرالي والفكر الماركسي، وأزعم أن الفكر القومي العربي يحقق ذلك، وليس من الصحيح الحكم على الفكر القومي العربي في مرحلة معينة بمعايير الظروف والحاجات السائدة في مرحلة أخرى.

وبالنسبة إلى موضوع كامب ديفيد، من طالب بإلغاء كامب ديفيد من جانب واحد؟ أنا لم أقل هذا، ولا أعتقد أن أي مفكر مراهق يمكن أن يطالب مصر بإلغاء كامب ديفيد وأن تتحمل مصر وحدها وبأوضاعها الحالية مسؤولية ما يترتب على ذلك ويعود الاسرائيليون لاحتلال سيناء... الخ. أرجو أن ننتبه بدقة للكلام الذي قيل. والكلام الذي ذكرته هو أن كامب ديفيد مسؤولية عربية، مسؤولية مصر والأقطار العربية الأخرى. والكلام الذي قيل عن موضوع المساعدات الاقتصادية ودعم امكانات مصر وعدم تركها تحت رحمة أمريكا كله صحيح، وأي شخص يفهم العلاقات المصرية ـ الأمريكية يعترف بهذا. وما ذكرته في الجلسة السابقة ليس المطالبة بإلغاء كامب ديفيد من جانب واحد، بل أن يكون ذلك مسؤولية عربية مشتركة، وأن يكون هناك استعداد ومسؤولية عربية تتحملها الحكومات العربية، ووضع تلك الحكومات العربية أمام مسؤوليتها، فلا يتكلم أحد عن كامب ديفيد إذا لم يكن مستعداً ليقوم بواجبه تجاه هذا.

تحدث بعد ذلك **حازم الببلاوي** وقال: أعتقد أن هذا الاجتماع وهو يضم مفكرين من مصر وخارج مصر يمكنه مناقشة متطلبات التغيير في المجتمع المصري وخارج المجتمع المصري. ولكني سأقتصر على ما يمكن عمله في مصر. وأعتقد أن الحلم العربي في مصر ليس قضية عربية فقط. ولكن بالدرجة الأولى قضية مصرية. ولا يوجد لمصر عذر في أن تؤجل وضع الترتيبات منذ الآن لكي تضع هذا الحلم العربي، لأنه ليس مرتبطاً بإعادة علاقات أو بتصور بلدان أخرى. ولكنه مرتبط بحياة مصر نفسها.

لقد ذكر اسماعيل صبري عبد الله أن مصر تواجه حالياً أزمة بالغة في الاقتصاد والديمقراطية والتوجه القومي، وأن بعض هذه القضايا الثلاث مرتبط بالبعض الآخر، وأنا متفق معه في ذلك. ومن هذه الأمور الثلاثة أعتقد أن حاجة مصر إلى الديمقراطية حاجة أساسية لانقاذ روحها وعلاج مشاكلها الاقتصادية، ولدفع التقدم في المنطقة العربية أيضاً. ومصر تكاد تكون الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تصنع الديمقراطية بخطوات متقدمة عن أي بلد عربي آخر. ومن هنا مسؤولية مصر لتصنع النموذج العربي الذي سيستقطب البلدان العربية الأخرى.

ومن الناحية الاقتصادية، فـإن مستقبل مصر الـوحيد هـو في السوق العـربية وفي التكـامل الاقتصادي العربي. ومن أجـل أن يتم ذلك وأن تـأتي البلدان العـربية إلى مصر لا بـد من إدارة اقتصادية جيدة وتغيير بعض القوانين. فمصر هي المكان الوحيد الذي لا يـزخر بخـلافات طـائفية شديدة أو مشاكل الحدود أو مشاكل في سلطة الدولة. ومهما قلنا تجاه من يحكم مصر، وقد نختلف معه في بعض التفاصيل، فهو سلطة توجه وطناً لا خلاف عليها. وبناءً عليه فـأنا أرى أن أول أمـر على مصر أن تفعله هو أن تتخلص من عقدة كامب ديفيد وألا تتأخر في اتخاذ اجراءات في تـوجهها العربي. وألا تنتظر «صك غفران» من أي كان.

وأود بعد ذلك أن أعقب على بعض الأمور التي قيلت. وأنا متفق مع ما قاله اسماعيل صبري عبد الله من أن قضية المديونية لا أهميـة لها. فـالقضية الحقيقيـة ليست هي ما علينـا من ديون، فهذه يمكن ترتيبها. ولكن هل نستطيـع أن نقضي على فجـوة الموارد، بحيث لا نحتـاج إلى معونـات جديدة. كذلك أود أن أُعقب على ما ذُكر عن دور عبد الناصر هل يمكن أن يتكرر، وأقول إن هذا غير ممكن ليس فقط لأن التاريخ لا يعيد نفسه ولكن لأن الظروف الموضوعية لا يمكن أن تسمـح بذلـك أيضاً.

تحدث بعد ذلك **محمد فائق** وقال: أنا أتفق على أن كامب ديفيد اتخذت «شماعة» في كثير من الأحيان. ولكن من الخطأ التقليل من خطر وخطورة كامب ديفيـد وأنها مـا زالت قيداً خطيـراً جداً على مصر. وأعتقد أن هناك إدراكاً في مصر بأن كامب ديفيد وضعت قيوداً حقيقية على مصر، وأنـه من الواجب الخلاص منها. ولكن في رأيي أن ما تم حتى الآن بـاعتباره تـوجهاً للخـروج من كامب ديفيد لم يكن كافياً أبداً. وهنـا أود أن أرد على سؤال خـير الدين حسيب. هـل مصر تسير الآن في منهج كامب ديفيـد أم لا؟ أقول إنـه رغم سقوط الجـزء الخاص بمعـالجة القضيـة الفلسطينية في اتفاقات كامب ديفيد، وانه لم يعد هناك أي التزام معـين على مصر من النـاحية القـانونيـة يلزمهـا بنهج معين في هـذا الخصوص، إلّا أننـا نجد مصر من وقت إلى آخـر ـ وهذا مـا يبدو لنـا وللوطن العربي كله ـ تقوم بخطوات فعلًا في طريق كامب ديفيد على نحو ما حدث في المبادرة الأخيرة؛ ولكن هناك في الحقيقة أسباب أوصلت مصر إلى هذا: **أولها** عدم وجود استراتيجية عربيـة، وهذا يعطي فرصة للاجتهاد الذي يبدو أحياناً خارجاً عن الإجماع. وفي رأيي أنه بـالنسبة إلى قضيـة الصراع بالذات لا يمكن أن نتصور استراتيجية عربية بمعزل عن مصر. وان أي تصور لاستراتيجية عربية لمواجهة اسرائيل من دون مصر، تصور خاطىء، وأتفق مع اسمـاعيل صبـري في أنه قـد يكون من المفيد جداً إشراك مصر في موضوعات محددة مثل قضية تـأييد الإنتفـاضة، ولا يجـوز إبعاد مصر عن كل ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيـلي ولكن هل يمكن أن تُـوزع الأدوار. لا شك أن مصر في إطار استراتيجي معين، وإذا ما التزمت به، يكون هذا ممكناً جداً وتستطيـع أن تتحرك في هـذه الحدود.

أما بخصوص مصر والجامعة العربية فأنا أعتقـد أنه ليس من مصلحـة الجامعـة العربيـة والنظام الاقليمي العربي، أو حتى من مصلحة مصر أن تدخل مصر الجامعـة العربيـة حالياً. لأن هذا أولًا يحرج مصر إذا دخلت وهي مكبلة بكل هذه القيود، وسوف يكون فرصة لمزيد من التمـزق داخل الجامعة العربيـة، فهذه الجـامعة هي في الـواقع مشلـولة أصـلًا. وإذا دخلت مصر في هذه المرحلة فسوف يكون «السقف» الموضوع أقل كثيراً ويثير مزيداً من التمزق فيها. وأنا أطـرح مثالًا واحداً وهو موضوع مقاطعة اسرائيل، فهل تستطيع مصر أن تلعب دوراً مهماً في هذا أم تظل هناك دائماً مشكلة تثبت عجز مصر داخل الجامعة وعدم قدرتها على تنفيذ هذا القرار، أو يتيح لآخـرين

الاستفادة من هذه الفرصة لمحاولة احراجها وإثبات عجزها. وفي رأيي أن الحفاظ على المنظمة الاقليمية العربية بشكلها الحالي أفضل من أن تمزق نهائياً إلى أن تستطيع مصر أن تدخل بقوتها وبقدرتها وتستطيع أن تتحمل مسؤوليتها كاملة داخل هذا النظام.

نأتي بعد ذلك للعلاقات الثنائية، وفي رأيي أن عودة العلاقات الثنائية كانت خطوة إيجابية ولم يعد هناك مبرر لاستمرار البلدان التي ما زالت تقطع علاقتها بمصر، وبالذات سوريا في القطيعة. وقراءة بسيطة في التاريخ تظهر لنا دائماً أن اتفاق الإرادة المصرية والسورية يغيّر وجه المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. والواقع أني لا أجد أي مبرر لبقاء العلاقات مقطوعة، وإذا كانت الحجة هي كامب ديفيد فعلى العكس فإن هذه العلاقات تساعد مصر على تغيير أشياء كثيرة وعلى الأقل تزيد من قدرتها على مقاومة الضغوط الكثيرة التي تتعرض لها. ولقد رأينا بعد عودة العلاقات العربية معها كيف تغير الإعلام وظهر مناخ عام جديد. وبالنسبة إلى وجود استراتيجية عربية، يجب أن تشترك فيها مصر وهذا لا يمنع حتى لو وصل الأمر إلى حضور مصر لبعض مؤتمرات القمة خارج الجامعة العربية فإن هذا سوف يكون مفيداً جداً. كما أن المقاطعة التي حصلت لمصر من جانب الاتحادات المختلفة ـ ما عدا اتحاد المحامين العرب، ورأينا كيف استطاع هذا الاتحاد أن يفعل أشياء كثيرة تجاه العرب ـ فلماذا لا تعود الإتحادات الأخرى، وهي ٢٢ إتحاداً كان معظمها موجوداً في مصر وخرج عن هذه القطيعة وبالمثل هناك الأجهزة الخاصة بالجامعة العربية مثل منظمة التربية والثقافة والعلوم. لقد كنا خلال الغزو الثقافي لمصر في أشد الحاجة إلى منظمة ثقافية تقاوم هذا الغزو. ولا تزال الحاجة ماسة إلى منظمة مثل «اليكسو». وأنا أعتقد أنه حان الوقت للتفكير في إعادة مثل هذه المنظمات إلى مصر.

بعد ذلك تحدث **محمد البصري** وقال إنه يريد الحديث عن نقطة تتعلق بالمغرب العربي مرة أخرى ـ ليس من باب التخصص ولا الإقليمية ـ ولكن لطرح العناصر التي يقولها الطرف الآخر في عدم حضور مصر مؤتمر القمة في الجزائر. فما هو العائق؟ هل المنظمون لمؤتمر القمة، أم طبيعة الوضع المتداخل الذي تتشابك فيه عوامل داخلية وخارجية؟ يقول الاخوة الجزائريون كنا نريد مخططاً لرجوع مصر من خلال استرجاع العلاقات المصرية ـ الجزائرية. وانهم لا يطالبون إلّا بإعادة الاعتبار إليهم بعد أن أخرجت سفارتهم من مصر وطُردوا شر طردة؛ وانهم توجهوا إلى المصريين من أجل أن يزور عصمت عبد المجيد الجزائر بدعوة جزائرية تُنشر في الصحافة ويُعلن أثناء وجوده في الجزائر بيان رسمي بإعادة العلاقات. ويصبح ذلك مدخلاً لحضور مصر المؤتمر، لكن الاخوة المصريين اعتبروا هذا ماساً بكرامتهم ولم يقبلوه.

الجانب الثاني، أن هناك استراتيجية، وأنتم تعلمون أن هناك مخططاً تاريخياً لاستثمار أو استغلال موقع ليبيا لعزلة مصر. وبالتالي حتى لا يصبح عرب افريقيا حزاماً حضارياً نحو افريقيا، ولا يستطيعون التحكم في استراتيجية تملك منافذ المحيطات والارتباط بالمصير العربي الإسلامي من خلال عرب آسيا، وأراد الاستعمار أن تكون ليبيا موقعاً للتقاطع وليس جسراً للتفاعل، وللأسف فإن هذا الموضوع وهذه الاستراتيجية ما زالت مستمرة ولم تمنع شعارات الإشتراكية والوحدة والقومية العربية استمرار ليبيا ومنعها أن تكون جسراً للتفاعل. ونتساءل من المسؤول عن استمرار هذا الجانب السلبي. ولا نملك إلّا التساؤل في الوضع الحالي.

أعتقد أنه بُذلت جهود من الجانبين المصري والليبي، ولكن ليس برؤية استراتيجية ولا بالصبر الذي يتطلبه الموقف. وأستطيع أن أقول إن المصلحة العربية ومصلحة ليبيا ومصر الوطنية

والقومية ليست من التعارض بالدرجة التي تكرسها الممارسة على مستوى السلطة لخدمة أهداف ومصالح القوى الخارجية التي من مصلحتها استمرار التوتر وإمداد أجل تلاقي وتكامل الامكانات لمصلحة المصير العربي، وفي الوقت الذي نرى أوروبا تتعامل بمرونة مع الوضع الليبي لاحتوائه ضمن استراتيجيتها التي ترى بها مجمل الوضع في المغرب العربي، نرى السلطة في مصر تضيق ذرعاً بهذا السلوك أو ذاك من السلطة الليبية، فالغرب ومصر يدينان دعم الارهاب من طرف ليبيا لكن الإدانة الاعلامية من طرف الغرب هي غير سلوكه الدبلوماسي. وأمامنا النموذج الجديد الذي تتعامل به تونس بعد التغيير الذي حدث في قيادتها، وقبل ذلك أمامنا أسلوب الملك الحسن الثاني عندما وصل بالعلاقات للوحدة. وأعتقد أن تصور المصير العربي والايمان بتكامل الامكانات العربية، واستحضار ضرورة استقلالية القرار والإرادة العربية هو الذي سيجعلنا نقتنع بضرورة تجاوز بعض الأساليب غير الناضجة.

هناك من يستنتج أن دور الخارج والغرب يشكل عاملاً مهماً في تكريس هذا الوضع غير السليم فيما يفترض أن تكون فيه ليبيا عمقاً ودعماً لمصر. وفي رأيي أن من يملك الامكانات الاستراتيجية سواء كموقع أو كحجم بشري أو تراكم حضاري مدعوم بعمق تاريخي هو المسؤول أكثر في التعامل في مثل هذه الظروف برؤية شمولية، والتحكم في منع المعارك الجانبية التي لا تخدم إلّا مصلحة الخارج. ونحن ـ كحركة تحرر عربي وعلى رأسها حركة التحرر في مصر ـ يفترض فينا أن نعمل متكاملين لمحاصرة هذه الممارسة غير السليمة على المستوى الرسمي كي نتجنب الوقوف للدفاع في هذا الخندق أو ذاك. واضعين نصب أعيننا أن الأمة العربية خندق واحد يقابله الخندق المعادي لمصلحتها وهو خندق الصهيونية والاستعمار. فنحن كعرب كلنا ضحايا لمصلحة تعمل على حساب مصلحة الأمة العربية. ووفقاً لهذه الرؤية فكلنا كعرب، مصريين وغير مصريين، مطالبون بالتصدي لمثل هذا التردي ومنعه من الاستمرار.

بالنسبة إلى اتفاقية كامب ديفيد، وبعد التطور الذي حدث في مصر ووضوح الرغبة والتوجه في التخلص من قيودها، يمكن تصور دراسة صيغة لترتيب الوضع العربي ليكون عمقاً وسنداً لدعم هذا التوجه. وهذا التطلع المصري، ونحن في تجربتنا في المغرب العربي، عندما استقل المغرب وتونس، واجهنا مشكلة: هل الأجدى رفض الاستقلال إلى أن يتحقق الاستقلال في الجزائر كذلك. أم نجعل من استقلال المغرب وتونس موقعاً داعماً للنضال الجزائري؟ وتجربة فيتنام الشمالية والجنوبية هي كذلك نموذج يقتدى به. بهذا المفهوم تصبح المشكلة في كيفية تشكيل ميزان قوى يساعد على تخليص الأمة العربية كلها من النتائج التي ربما لا تزال تشكل قيوداً على السيادة المصرية. ولا تبقى في مواجهة جدلية (الغاء كامب ديفيد) مغامرة غير محسوبة العواقب. فميزان القوى ميزاننا جميعاً. وتقدير عواقب الغاء هذه الاتفاقات هو تقديرنا جميعاً، فنحن نبحث عن الأساليب التي تساعد على التطوير. وكلنا حريصون على تجنب كل ما من شأنه أن يعقد، وليس بيننا من ينظر إلى الأمور بالمثالية الثورية أو الرومانسية. لكن الواقعية من دون تصور مثالي نتفاعل معه في الواقع، هي بالواقع «وقائعية» لا علاقة لها بالواقعية.

وأجدني مرة أخرى ألح على موضوع الانتفاضة التي تستحق أن تكون محور هذه الندوة برؤية نضالية تستجيب للمستوى الذي طرحه الشعب الفلسطيني في المواجهة اليومية، في الوقت الذي طرحت فيه القضية على المستوى الرسمي في مؤتمر القمة في الجزائر بشكل يستجيب للمعادلة الدولية أكثر منه دعماً لتغيير ميزان القوى، انسجاماً مع الطاقات النضالية للشعب الفلسطيني.

ويبقى أن نقر أن الشعب الفلسطيني خلق نموذجاً نضالياً يتطلب منا ربط الحلقات النضالية به لتجعل المأزق الذي شل قدرة الشعب العربي في التحرك وسط الجمود السياسي منذ أواسط الستينات. وعلينا أن ندرس كيف نشكل العمق لطليعة نضالية جسدها الشعب الفلسطيني بتضحياته اليومية. وعلى كل حال لم يعد مبرراً إحالة الموضوع على القيادة التاريخية والبطل التاريخي، حيث إن تغير الظروف أسقط هذه الإحالة من الحسبان. وفي هذا السياق فإن القول بالحتمية التاريخية دون ربطها بالأداة هي في المحصلة النهائية قدرية وتبرير لعدم مواجهة الأمور بالحسم.

بعد ذلك تحدث **عبد المنعم سعيد** وقال إن العملية مجتمعية في الأساس، وأنه يفضل الحديث عن المجتمع وليس الشعب، لأن المجتمع تعبير عن علاقات مجتمعية، علاقات اقتصادية وسياسية... الخ. والمجتمع العربي بشكل عام شارك فيما جرى. كل الظواهر العيادية (الاكلينيكية) التي حدثت، شارك فيها بالتوافق عندما سكت على كثير مما حدث. العرب الذين حولوا أموالهم لم يكونوا الأغنياء والأمراء فقط، كثيرون منهم كانوا من صغار المدخرين... والذين سافروا إلى أوروبا وأمريكا لم يكونوا فقط الحكام دائماً. وكانت عملية الهدر والاستهلاك واسعة جداً. طبعاً هناك تطور تاريخي وحرمان سابق وعملية تزييف، لكن نتيجة هذا كله اقتصادياً، أن لدينا مشكلة اجتماعية لها جانب خاص بنوع هذه العلاقات ومدى بدائيتها أو رقيها.

أحياناً يكون الأمر الواقع تقدمياً إذا كانت الاحتمالات هي في اتجاه التقدم، ومن هنا يأتي تأكيدي باستمرار على العلاقات المجتمعية داخل البلد العربي الواحد، وبين المجتمعات العربية. وأحب أن أطمئن محمود عبد الفضيل أن ما أقوله لا يعبر عن الأغلبية داخل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام. فالأغلبية في المركز ترى ما يراه محمود عبد الفضيل. وفي رأيي أن هناك تناقضاً. وهو تناقض ما بين دولة محكوم عليها أنها تابعة، وأنها عملت على اهدار الموارد، وأنها فاسدة؛ وبين أن نرفض في الوقت نفسه ما يسمى تفكيك الدولة أو ما نسميه المجتمع المدني في علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والكلام عن أن «نصف الكوب الفارغة» كثير، والأدبيات حوله متعددة، وليس هناك خلاف عليه، لكني أرى أن هناك جزءاً مليئاً من الكوب، وهناك دراسة مهمة عرضها باحث الماني عن حي باب الشعرية عن تأثير العوائد في ٥٣١ وحدة إنتاجية في مجال الألومنيوم وقطاع الأحذية، ونجد أن ٢٥ بالمائة من ملاك هذه الوحدات الإنتاجية جاءت أموالهم من الخارج وتزيد هذه النسبة إلى ٣٧ بالمائة في صناعة الأحذية، ونجد أن الغالبية ـ ما يزيد على ٩٠ بالمائة ـ ممن قاموا بتحسين التكنولوجيا الموجودة في هذه الوحدات الإنتاجية كانوا أصلاً من الذين سافروا إلى الخارج. وبعضنا يرى أنه حدثت زيادة في الإنتاجية وفي نقل التكنولوجيا المتقدمة، فالمشكلة أن هذا المجال يحتاج إلى..

وتدخل **اسماعيل صبري عبد الله** (مقاطعاً) وقال لم يقل أحد إن كل العوائد التي حولها المصريون اتجهت للإستهلاك وأنه لا يوجد استثمار. هناك سوء فهم كبير. ان ما أقوله أنه حدث في مصر على مستوى الاقتصاد القومي تغيير كبير جداً. وقد تفاوت هذا من موقع لموقع ومن قطاع لقطاع. لكن حدث استهلاك كبير أيضاً لأن الدولة أعطت المثل في تبديد الموارد. فكم من رؤوس الأموال التي عادت، استخدمت في الصناعة؟ نسبة محددة جداً، ولا أعلم أحداً من الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع قال إن الانتاج في مصر لم يستفد من كل عوائد النفط.

ثم واصل الحديث بعد ذلك **عبد المنعم سعيد**. وقال إن ما أدعو إليه هو أننا يجب أن نعلم ما هو إيجابي وما هو سلبي، وعلى هذا ركزت على دور الطبقة الوسطى في الوطن العربي. وما أركز عليه هو الجانب الإيجابي. وعلينا أن نبحث لهذه الطبقة عن أسواق، وعن روابط «غير قطرية»، وما أدعو إليه أن هذا هو الذي خلق المعادلة الموضوعية. حتى ولو كانت المظاهر الإيجابية ٣٠ بالمائة فقط، فهذه نقطة يمكن أن نبدأ فيها البناء، بينما لو حكمنا على الظاهرة كلها بالسلبية فأخشى ما أخشاه، أن نقع في عديد من المحاذير. هناك كلام كثير يدور الآن حول الوحدة اليمنية وعودة العلاقات مع مصر. وكل هذا هو محاولة لإحياء المريض في العيادة إنما الذي يجدد دمه، ويدفعه إلى الحركة سيتم اجتماعياً واستناداً إلى ما هو ايجابي في الفترة السابقة.

تحدث بعد ذلك **علي الدين هلال**. وقال إن هذه المداخلة سوف تتعلق بأمرين: قسم عمومي استراتيجي، وقسم يتعلق ببعض التفصيلات.

١ ـ القسم العمومي: أتصور أن مسار الحديث يشير إلى أمرين: الأول، أن العلاقات المصرية ـ العربية ومشاكلها هي جزء من أزمة النظام العربي ككل؛ أو هي جزء من أزمة المجتمع العربي وقضية النهوض والتنمية والإستقلال والتحرر؛ وهي جزء من العلاقات الاجتماعية في داخل كل مجتمع عربي وبين المجتمعات والأقطار العربية بعضها مع البعض. الأمر الثاني، أن كامب ديفيد وما سبقها هي جزء من الصراع التاريخي للمنطقة العربية مع القوى المهيمنة فيها ابتداء من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ومشروع القوى الأربع من ١٩٤٩، وحلف بغداد هو جزء من عملية ضرب المشروع القومي العربي، وبالتالي فإن الحل سيكون أيضاً مرتبطاً بإعادة صياغة العلاقات، وفي هذا السياق أتصور أن من الأربعة أمور الكبرى التي تحدثنا فيها، أن مصر ليست ضعيفة بالقدر نفسه الذي تبدو عليه. ربما عانت من دور القوى المالية في النظام العربي، في الوقت الذي لم توظف مصادر قواها السياسية والمعنوية بالقدر نفسه الذي يمكن توظيفه حتى في السياق الحالي.

٢ ـ إن التفاعلات العربية الراهنة بتفصيلاتها تمضي في سياق معين من الأرجح أنها لن تؤدي إلى الكثير. ومن ثم فإن المطلوب هو الخروج من هذا السياق بطرح أطروحات جديدة أو الوصول إلى سياسات جديدة تخرجنا من سياق الصغائر الموجودة في النظام العربي الآن.

٣ ـ إن مصر يجب ألا تنتظر القبول من أحد وإنما بحكم موقعها ودورها... الخ، عليها أن تأخذ المبادرة وأن تطرح أموراً معينة وألا تنتظر قراراً من أحد بعودتها إلى جامعة الدول العربية أو غير ذلك.

٤ ـ إن المتابعين لقضية النظام العربي لا بد أن ينشغلوا بقضية إدخال مصر كطرف فاعل في النظام دون أن يكون من شأن هذا ربط الوطن العربي بالتزامات أو تعهدات معينة.

ولكي نخرج من الأوضاع التي نحن فيها لا بد من أن نرى بعض آليات هذه التفصيلات. وما سوف أذكره هنا هو أشياء محددة، وأود أن أشير إلى أن تفكيره صانع القرار غير تفكير المفكر. فبالنسبة إلى مسؤول مصري اليوم، فإن إحدى القضايا الرئيسية عنده أن مخزون الزيت أو مخزون السكر في الدولة هو على نحو معين، وبالنسبة إليه هذه القضية ملحة، بغض النظر إذا كان المثقفون قد يطرحون تصورات كبرى... الخ. ومن ثم فإن التصورات الكبرى التي نذكرها لا بد وأن تتلاءم وقدرة مصر على مواجهة الحاجات الأساسية، وتمكنها من تلبية هذه الحاجات في حدها

الأدنى الذي تراه. ولديّ كثير من الأمثلة الصغيرة عن التفاعلات المصرية ـ العربية التي تشير إلى تعقيد الصورة.

وفي مجال ماهية توجهات مصر العربية، بكل أسف فإن الأمر الأكثر منطقية وهو الحزام المصري ـ السوداني ـ الليبي، ورغم أنه أكثر الأمور منطقية، فهو أبعدها عن المنال في هذا الوقت، لأسباب أولها ظروف الوضع في داخل السودان، وهو وضع شديد الوطأة في التدهور والتردي الأمر الذي يجعل السودان غير قادر على تقديم شيء؛ والوضع في ليبيا الذي لا محل للاستزادة أو الحديث فيه.

والسؤال هو كيف تدعم الدولة المصرية؟ وكل الكلام الذي ذُكر سواء في موضوع الأمن الغذائي أم في غيره كلام عمومي سليم، إنما لو أمسكنا بكل موضوع على حدة ودخلنا في التفاصيل نجدها غير ممكنة. لقد تكلمنا عن قضية الأمن الغذائي وربما يكون هذا الموضوع في حد ذاته هو موضوع لندوة أخرى. ما هي الاحتمالات الحقيقية لموضوع مُثار لأكثر من خمسة عشر عاماً؟ وكذلك الحديث عن أموال السعودية والعمالة المصرية وأراضي السودان، إن شيئاً من ذلك لم يتحقق ولا بد أن نرى ماهية المشاكل الحقيقية حتى لو توافرت النيات الطيبة... الخ.

الأمر الثاني هو موضوع التصنيع الحربي. وهناك الكلام غريب جداً. فالعربية السعودية تمول الصناعة العسكرية في البرازيل وتركيا، ولكنها لا تمول الصناعة الحربية في مصر. فالصناعة الحربية تتطلب استثمارات هائلة وقضية السوق فيها قضية حاكمة ـ والجيش المصري لا يستطيع أن يستوعب بمفرده كل قدرات الصناعة الحربية المصرية. وما أود قوله إن ما ننتهي إليه هو توجهات استراتيجية، يدور البحث فيها أيضاً في الإمكانات العملية أو الفرص العملية وإلّا انتهينا إلى كلام جميل على المستوى الاستراتيجي، ولكن إذا حاولنا تطبيقه على المستوى العملي نجد أنه يبدو غير ممكن أو عملي بالسلامة النظرية نفسها للفكرة نفسها.

وتحدث بعد ذلك **جميل مطر** وقال: الواضح أننا ما زلنا نتراوح بين الحكومات والشعوب. لم نستقر على شيء محدد للحديث. في موضوع الحكومات أثيرت مشكلة المقاطعة والجامعة العربية كما أثارها فائق، وأرجو أن نكون حذرين في الكلام في هذا الموضوع وما أعلمه وما سأكتبه يوماً ما عن وضع المقاطعة العربية لإسرائيل سوف يشيب له شعر الكثيرين. فالمقاطعة العربية في حالة لا يمكن تصورها.

والأمر الثاني أننا تحدثنا عن استراتيجية عربية، وعبد الناصر نفسه فشل في جمع العرب على استراتيجية عربية، وعام ١٩٦٤ شاهد، وعام ١٩٦٥ شاهد أيضاً، وما حصل عام ١٩٧٣ هو الاستثناء الذي انتهى بعد ٢٤ ساعة، فعندما نتكلم عن استراتيجية عربية يجب أن نعلم مع من نتكلم. من سيرسمها ومن سيتفق عليها، وما هي شروطه وما هي شروط مصر؟ لقد أشار علي الدين هلال إلى دور مصر في المؤتمر الدولي وغير ذلك، وحين يطرح قضية معروفة للجميع وهي رفض أمريكا وإسرائيل المستمر لأن تكون مصر عضواً فاعلاً في المؤتمر. فما مصلحتهم إذاً في عدم اشتراك مصر إذا كان الغرض هو جر العرب إلى كذا وكذا؟

وبخصوص مؤتمر الجزائر علينا أن نسأل أنفسنا لماذا انتظرت هذه القمة التي عقدت من أجل الانتفاضة ستة أشهر؟ وعندما صدرت القرارات، تبين أنه كان يمكن لها أن تصدر في كانون الثاني/ يناير الماضي، فلم يحدث شيء في الأشهر التالية، إلّا إذا كانوا في انتظار شولتز أو أشياء

أخرى. ونستطيع أن نتصور تأثير ذلك في الشعب في فلسطين. ومع ذلك أقول إني متفائل، وقد يكون من أسباب التفاؤل هو التجربة التي عشتها في مركز دراسات الوحدة العربية العام الماضي. وأنا أقول إن مصر ـ كما ذُكر هنا كثيراً ـ قد فقدت موقع القيادة الرسمية للحركة القومية العربية ولكني أزعم، ولدي ما أدلل به على ذلك، أن مصر اليوم تقود الفكر القومي العربي سواء كُتّاباً وفكراً، أو أحزاباً جديدة دخلت الحركة القومية ولم تكن قومية. أشخاص جدد يدخلون كل يوم في إطار الفكر القومي، ونوعية الكتابات أيضاً تمثل إضافة ضخمة للفكر القومي. ولذلك أنا متفائل على المستوى الشعبي.

تحدث بعد ذلك **حازم صاغية** وقال، أحاول أن أعلق على المسألة التي طرحها جميل مطر والتي هي محاولة صوغ المشكلة، ولدي مشكلة في تعريف العروبة. فما هي العروبة ولتسمحوا لي ببعض الإستدراكات:

أولاً وحتى إشعار آخر وطالما ليس هناك وطن عربي بل أوطان عربية، فأنا أتحدث «كتضامني عربي» مستبعداً التعابير الايديولوجية. وفي هذه الحدود فأنا متفهم تماماً لوجهة النظر التي أبداها الاخوة المصريون وفي رأيي أن الأوطان العربية وحتى إشعار آخر هي واقع المنطقة.

وثانياً إن حديثي قائم على حوار داخلي مصدره التجربة اللبنانية، وأتصور أن النموذج اللبناني علّمنا شيئاً. فهذا النبش للأحشاء اللبنانية أحشاء المجتمع جعل أي كلام ايديولوجي مستبعداً وجعل الحديث عن «الميداني» يطغى على الحديث عن الايديولوجي.

ثالثاً إن مصطلح عروبة مصر فيه تعميم، وعروبة المشرق أيضاً فيه تعميم، بمعنى عريض هناك عروبتان، وأنا منحاز تماماً لعروبة مصر بما هي عروبة عملية وليست ايديولوجية عروبة مبنية على الجغرا ـ سياسية (جيوبوليتكس)، وعلى أمن وعلى منافع أكثر مما هي عروبة قائمة على الماضي وعلى المشاعر وعلى الاعتبارات الايديولوجية الأخرى.

هناك مشكلة في العلاقات العربية المعاصرة، من زاوية المصالح والحاجات الأمنية، فالعالم ماضٍ نحو الإنفراج ونحن متفاوتون عن المسار العالمي، لأن لدينا قضية معلقة هي قضية الصراع مع اسرائيل. فنحن نعاني من وضع مؤقت. وعندما تحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا بد من تنسيق خطواتنا مع الإيقاع الدولي.

وسأحاول أن أتحدث بتوفيق تاريخي عن مدخل لبناء عروبة معاصرة بالتوفيق بين الإعتبار العربي العام، وهنا أعتقد أن القول بأن أزمة العلاقات العربية هي أزمة أنظمة وأن الجماهير ليس بينها مشكلة، ينطوي على شيء من التبسيط. فلبنان ليس حالة فريدة. إن لبنان هو الحالة الأكثر بروزاً والأكثر تفجراً وتضخماً، لكن الجرح اللبناني موجود في كل بلد عربي. وأتصور أن مصر، الأكثر إندماجاً في الوطن العربي، لا تخلو من مشكلة. وأقرأ عن الوفد أن حزب الوحدة الوطنية يقول إن هناك مشكلة وحدة وطنية، إذاً هناك مشكلة، وما بين مصر التي تعيش مشكلة اندماج في حده الأدنى ولبنان الذي يعيش مشكلة اندماج في حده الأقصى هناك مشكلة مجتمعية، مشكلة في النسيج العربي. العروبة إذاً لم تستطع أن توفق بين ضبط وعدم إنفجار النسيج العربي وما بين هدف جامع واحد. تكون العروبة في المجتمعات الصغيرة مدخلاً لحروب أهلية، وفي المجتمعات الكبيرة مدخلاً لإثارة حساسيات بين شعب وشعب أو داخل الشعب نفسه. ولا أتصور مدخلاً لمخاطبة أي بلد سوى السلطات الشرعية القائمة. كلمات ايديولوجية مثل إرادة الجماهير، لا أعرف

معناها. إذا لم يكن هناك انتخاب أو اقتراع فأنا لا أفهم معناها. إن السلطات الشرعية، رغم الكثير من التحفظ عليها، هي المنوط بها تغيير وتحسين هذا التمثيل الشعبي، وحتى اشعار آخر فإن الإعتراف بواقع الحياة الدستورية الأساسية في كل بلد من البلدان هو المدخل الأساسي إلى عروبة معاصرة.

هذا القول ينبع من سجال مع الفكر القومي العربي السائد، فلا أتصور الكيانات القائمة في الوطن العربي ـ حتى أكثرها هزالاً في الخليج ـ هي مجرد حصيلة مؤامرة استعمارية. هناك مؤامرة استعمارية طبعاً، لها مصلحة في إنشاء هذه الكيانات، لكن هذه الكيانات جاءت تتعايش مع أوضاع ذاتية، مع أوضاع عصبيات ومجتمعات، ومع توازنات عصبية حيال مجتمعات مجاورة، ولا يستطيع أحد أن ينكر، أن ٧٠ بالمائة أو أكثر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي دول حديثة الولادة. ولا أتصور أن القول بأنها دول مصطنعة أمر عملي، والأقطار العربية حديثة التكوين أيضاً باستثناء الأقطار التاريخية.

أقول إن البحث عن المرجع هو بالسلطات الشرعية القائمة، لأني أتصور أن الميل الذي ساد في الفترة السابقة إلى فكرة تمثل مصالح غير دقيقة، كيف يستطيع أطراف سواء كانوا جماعة أو حزباً أو طليعة أن يقولوا إنهم يمثلون مصلحة جماهير أو طبقة... الخ. بمعزل عن سؤال هذه الجماهير أو الطبقة ما هي مصلحتها. أتصور أن التجارب السابقة بمحصلتها الإجمالية، على جبهة معارك المصير أم على جبهة معارك التنمية، بررت الأنظمة التوتاليتارية بحصيلة لا تبشر بالخير، حصيلة لا تبشر باستمرار هذه الأوضاع، وأملي في هذا الحديث أن أجد الحوافز على التفكير في تجديد الفكر التضامني العربي.

تحدث بعد ذلك **عبد المنعم سعيد** وقال: فيما يتعلق بالاستراتيجية العربية التي طالب بها الكثيرون ـ وأنا منهم ـ في رأيي أنها أول ما تتكون مجتمعياً. والمشروع الناصري تكون بكامله في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، والثورة البلشفية عندما جاءت كان هناك مشروع اشتراكي في الاتحاد السوفياتي. وفي رأيي أن هناك مشروعاً يتكون حالياً في المجتمع العربي، وليس ما يقدمه حزب من الأحزاب. والمشروع الذي يتكون حالياً يجد تعبيره أحياناً في شكل الإنتفاضة وأحياناً في شكل الصمود العراقي. وجزء منه راجع للتطورات الموجودة في المجتمع العربي والتهديدات التي تأتي أساساً من خارجه. إن أعداء هذه الأمة لا يتركون لأنظمتها منفذاً سواء في المشروع الأمريكي أو الإسرائيلي أو الإيراني. كل هذه المشاريع تدفع في اتجاه مشروع قوامه ثلاثة أبعاد:

الأمن: كان من الممكن للتونسي أن يقول إنه بحق بعيد عن كل ذلك، ولكن العدوان وصل له لا محالة. وممكن لليمني أن يقول أنا بعيد ولكن التهديدات واضحة له وهكذا.

أيضاً التنمية: بالمعنى الذي أشرت إليه والذي يدفع الإتجاه في رأيي ليس تقلص فاعلية الدولة وإنما تقلص هيمنتها. وأعرف هيمنة الدولة بشكل إجرائي فهي تكون مهيمنة عندما تضع جندي مرور عند تقاطع كل طريق. ولكنها تكون فاعلة إذا لم تضع أي جندي بينما يحترم الناس القانون، وهذا هو الفارق.

الجانب الثالث خاص بالثقافة: وأنا أرى أن هناك بعثاً جديداً على مستوى مراكز الأبحاث، وعلى مستوى الصحافة، بعث جديد يصل بالثقافة العربية إلى النجوع النائية وإلى القرى التي كانت تقليدياً بعيدة عن الثقافة العربية.

وذكر **علي الدين هلال** إننا إذا كنا نبحث عن وضع محتكم إليه الآن، فأتصور أن المرجع على المستوى العربي هو الموقف من الإنتفاضة الفلسطينية، وعلى المستوى الداخلي قضية الديمقراطية في كل بلد عربي.

في **ختام الندوة** تحدث **أحمد صدقي الدجاني** واستخلص أهم الأفكار التي دارت في الندوة على النحو التالي:

أولاً: إجماع على أنه لا يجوز المساس بما يمكن أن نعتبره مقدسات وحدة هذا الوطن بالمعنى الانتمائي، أي لا تقطيع لأوصالنا. فلنرس مبدأ نلتزم به جميعاً ونقيس به أي إجراء كان. لا تقطيع للأوصال. يجب أن نترك الإنسياب يتحقق والتواصل يحدث.

ثانياً: وأجمعنا على أنه كي يحدث هذا التواصل في أروع صوره لا بد أن تكون الديمقراطية هي السائدة في هذه المنطقة. وقد عبّر بعض الاخوة عن ذلك بأن يقوى المجتمع المدني وذكر بعضنا ثلاثة أمور: **الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والانتماء القومي**، وهذا يساعد في صنع المجتمع ولا بد أن نساعد في بنائه، وحين يحدث هذا سوف ينعكس على الأنظمة.

إذاً فعلينا أن نشيع جو الديمقراطية، فينعكس على السلطة فتصبح السلطة أقدر على اتخاذ القرارات وتصبح أكثر تعبيراً عن المجتمعات وتحسب حسابها.

ثالثاً: فإذا جئنا إلى موضوعنا المباشر فهناك قناعات أنه لا بد من نظام عربي، وحتى إذا كانت محاولة صوغ الاستراتيجية قد فشلت في مرحلة سابقة، لأسباب موضوعية، فإن محاولة صوغها المستمرة أمر ضروري ولازم ولا غنى عنه، كما كان هناك توافق على أن طريق صوغ هذه الاستراتيجية تقتضي بعض الواجبات على صعيد كل قطر. فإذا ركزنا الحديث على مصر، فهناك واجبات محددة، وقد ركز حازم الببلاوي على أن مصر بيدها أن تبادر على صعيد تحقيق الحلم العربي من موقعها القطري. ولا بد فعلاً في مرة مقبلة، أن نبحث «كيف» بالتفاصيل. وأضيف فكرة أخرى على ما ذكره الببلاوي أن باستطاعة مصر أن تبادر في هذه المرحلة، في موضوع أساسي أشار إليه علي الدين هلال ومن سبقه وهو موضوع الإنتفاضة. فبقدر ما تحدث مبادرات على هذا الصعيد بقدر ما يأتي المردود. ومن هنا يجب أن يكون البحث عن الأوراق التي بيد مصر وبعض ذوي الرأي ـ ومن أبرزهم محمود رياض ـ قال في جلسة فكرية إن مصر لديها على هذا الصعيد، أوراق أكثر من أي قطر عربي. وعندما نتحدث عن مبادرات مصرية يجب أن يقترن الأمر بضرورة قيام مبادرات قطرية عربية تجاه مصر، وكل بلد عربي مدعو أن يبادر بطريقة أو بأخرى وكلما تقدم أكثر على صعيد إيجاد الحقائق كلما يكون قد سار في الطريق الصحيح.

رابعاً: على صعيد النظام العربي وضح أن وضع العلاقات ليس في أحسن أحواله. ومن أسباب أزمة النظام العربي أن الأعمدة التي قام عليها منذ ١٩٤٥ اهتز بعضها. وفي دراسة سابقة ذكرنا الأعمدة التي قام عليها النظام العربي، ومن بينها كان هناك الدفاع المشترك وقضية فلسطين. ودور مصر كمقر أساسي وكان هناك دور لكل من الأقطار العربية ذات الثقل. والذي نريده على هذا الصعيد أن يحدث حوار، ويمكن لهذا الحوار أن يجري في مؤسسات النظام القائمة. والمفتاح، في الرأي الذي أتمنى أن نفكر فيه، هو كيف نرتب النظام العربي من جديد وهذا يقتضي حديثاً بين مصر وسوريا. فهل مثل هذا الحديث مستعص. طبعاً لا يخطر على البال في مثل لقائنا أن نقول لقد جرى كذا وكذا من قبل. نحن مارسنا السياسة وليكن ما جرى قد جرى عشرين مرة.

ولكن ما دمنا نؤمن بفكرة صائبة فلا بد أن نتابعها ونبني عليها، ولا بد أن يتصل الحوار. ولقد ركزت على مصر وسوريا، وانما لا بد أن يكون هناك حوار بين مصر والسعودية حول قضايا، وبين مصر وليبيا، وبين مصر وتونس... الخ. لكن فيما يخص النظام العربي، فإن وصول تفاهم على هذا الصعيد يحسم أمر الصيغة الكاملة.

فيما يخص النظام العربي والمرجعية، فلا بد أن تكون المرجعية فيما اتفق عليه. إذا اتفق على تطويره فيتطور، ولكن لا بد من احترامه. وضمن هذا يمكن بلورة أفكار تصل بنا إلى وضع أفضل.

وأخيراً كانت التحليلات تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل، ولكن امعان النظرة يخلص بنا إلى موقف يقول إن هذه الأمة طاقاتها كثيرة وكبيرة، والتطور جار. والمهم هو كيفية توظيف هذه الطاقات، وتوظيف هذه الحيوية، وواجبنا على صعيد الفكر أن نستمر في المحاولة □

المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية حول «سياسة مصر الخارجية في عالم متغير»

القاهرة، ٢ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

محمد سعد أبو عامود

محاضر في قسم العلوم السياسية بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية ـ مصر.

ما بين الثاني والخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد في جامعة القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، وكان موضوع مؤتمر هذا العام «سياسة مصر الخارجية في عالم متغير». وقد بدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية كرم فيها محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري الوفدي الأسبق، وألقى عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محاضرة الافتتاح، وكانت حول سياسة مصر الخارجية في ظل التغيرات العديدة التي يشهدها النظام الدولي. وقبل أن نعرض لأهم الأبحاث التي نوقشت على مدى أربعة أيام، والتي وصل عددها إلى حوالى ٣٢ بحثاً غطت جميع الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية المصرية، نقدم مجموعة من الملاحظات حول هذا المؤتمر العلمي المهم:

١ ـ جمع المؤتمر بين الباحثين والعاملين في حقل السياسة الخارجية، سواء في نطاق الأبحاث المقدمة أو في نطاق المداخلات التي شهدتها جلسات المؤتمر، إضافة إلى أن المؤتمر شهد محاضرتين لعصمت عبد المجيد وأسامة الباز، الأمر الذي يعني أن ثمة اتجاهاً لخلق نوع من التفاعل المعرفي بين الباحثين والعاملين في نطاق السياسة الخارجية.

٢ ـ تعددت الأبحاث التي تناولت جميع الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية المصرية. وبفحص موضوعات هذه الأبحاث، تبين أن ١٤ بحثاً دارت حول المقومات الذاتية لسياسة مصر الخارجية، و١٢ بحثاً حول سياسة مصر العربية، بنسبة تصل إلى ٣٧,٥ بالمائة من إجمالي الأبحاث المقدمة، وهو ما يعني اهتمام الجماعة البحثية المصرية بسياسة مصر العربية بشكل ملحوظ. وبرز هذا الاهتمام بشكل أوضح من خلال المداخلات التي شهدتها جلسات المؤتمر. وحظي موضوع النظام الدولي بخمسة أبحاث، ودول الجوار الجغرافي غير العربية بثلاثة أبحاث، وأداء وزارة الخارجية المصرية بثلاثة أبحاث.

٣ ـ مشاركة عدد كبير من الباحثين والدبلوماسيين العرب في جلسات المؤتمر، وإن

كان البحث الوحيد الذي قدمه باحث عربي، هو بحث وميض نظمي عن العلاقات المصرية ـ العراقية.

نوقشت في جلسة المؤتمر الأولى أربعة أبحاث، كان أولها بحث للسفير **عمران الشافعي**، حول «المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية ـ القدرات الذاتية»، وقد ركز هذا البحث على مجموعة العوامل الجغرافية والطوبوغرافية والسكانية والحضارية والثقافية القائمة والمتوافرة في المجتمع المصري خلال الحقبة الحالية، وهي بالطبع لها أصولها التاريخية القديمة، بوصفها تشكل العوامل المادية والمعنوية للقدرات الذاتية المصرية. وقد ركزت المداخلات التي تناولت هذه الورقة على العمومية الشديدة التي اتسمت بها، إضافة إلى أنها لم تشر إلى أن توافر هذه القدرات بحد ذاته لا يؤكد قدرة الدولة بصورة آلية، وإنما لا بد من محرك إرادي، ممثلاً في قيادة سياسية قادرة وراغبة في استخدام وتنمية عناصر القوة المتاحة لتحقيق أهداف معينة، من خلال السياسة الخارجية، وكذلك افتقار هذه الورقة إلى أي إشارة لكيفية قياس هذه القدرات خلال مرحلة معينة.

وكانت الورقة الثانية عن «مياه النيل في سياسة مصر الخارجية»، من إعداد **أحمد الرشيدي**، مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد. وقد أوضح أن صانع القرار السياسي المصري أعطى اهتماماً زائداً لموضوع مياه النيل وتأثيرها في الأمن القومي المصري، على الرغم من محدودية الخطر الآتي من هذه المنطقة. واستند في رأيه إلى بعض النقاط، أهمها الجانب الطوبوغرافي لهضبة الحبشة، والقانون الدولي والمستوى التكنولوجي المتخلف لبلدان حوض النيل.

الورقة الثالثة قدمها **السيد عليوة**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، وكان موضوعها «مكانة القيم المكيافيللية في صنع قرارات السياسة الخارجية في الوطن العربي»، وقد تلخصت النتيجة التي توصل إليها الباحث في هذا البحث، إلى أن فترة عبد الناصر كانت أكثر الفترات استخداماً لهذه الأساليب، تليها فترة السادات، أما الفترة الحالية فتشهد تراجعاً واضحاً لاستخدام المكيافيللية. وقد أثارت هذه الورقة جدلاً علمياً مهماً. وأهم النقاط التي دار حولها النقاش هي:

١ ـ العلاقة بين فعالية السياسة الخارجية المصرية عربياً واستخدام المكيافيللية.

٢ ـ نظرية مكيافيللي في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة وتطبيقاتها في العلاقات العربية ـ العربية.

٣ ـ مدى استخدام عبد الناصر للمكيافيللية في نطاق العمل الوحدوي كما دعا إلى ذلك مكيافيللي.

والورقة الأخيرة قدمتها **علا أبو زيد** مدرسة العلوم السياسية، وموضوعها «الاسلام والسياسة الخارجية المصرية في فترة حكم مبارك»، وعقدت الباحثة مقابلة بين عبد الناصر والسادات ومبارك، وأشارت إلى أن الإسلام لم يدخل بوصفه أحد مكونات المجال الإدراكي للرؤساء الثلاثة، والفارق بين مبارك وكل من السادات وعبد الناصر، هو أن الأخيرين قد استخدما الإسلام كأداة من أدوات السياسة الخارجية المصرية في حين أن مبارك لا يفعل ذلك. وأوضحت أن أياً من الرؤساء الثلاثة لم يستجب لآراء الاخوان المسلمين بصدد بعض قضايا السياسة الخارجية. وقد دارت مناقشات واسعة حول هذه الورقة وتركزت في النقاط التالية:

١ ـ إن الباحثة قد حصرت وحددت الإسلام تحديداً تحكمياً في نطاق فكر ورؤية ومواقف جماعة الاخوان المسلمين.

٢ ـ إن الإسلام قد استخدم بالفعل، وعلى مدى التاريخ الطويل، كأداة من أدوات السياسة الخارجية والداخلية.

٣ ـ إن الباحثة تشير إلى انخفاض النشاط المصري في الدائرة الإسلامية في عهد مبارك وهذا استنتاج غير دقيق.

٤ـ تأخذ الباحثة على عبد الناصر عدم تأييده لباكستان في صراعها مع الهند ووقوف مبارك إلى جانب العراق في مواجهة إيران، وتنسى مواقف باكستان المؤيدة لإيران في المحافل الدولية على الرغم من استمرارها في العدوان على العراق، ولا ترى غضاضة في العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية، بينما تنتقد تأييد مصر العربية المسلمة للعراق العربي المسلم.

وتساءل عصام العريان عضو مجلس الشعب المصري عن الاخوان المسلمين، وعن الموقف المستقبلي لهم وعن تجاهل القيادة السياسية لآرائهم في نطاق السياسة الخارجية.

أما الجلسة الثانية فقد عُرض فيها أربعة أبحاث. الأول عن «الدول الكبرى الجديدة في مرحلة تغيير العالم» قدمه **أنور عبد الملك**. وقد أشار إلى أن مركز الثقل السياسي الجديد في النظام الدولي سيكون في منطقة جنوب شرقي آسيا، وأن امكانية تفاعل مصر والوطن العربي مع مركز الثقل الجديد متاحة، وأن نتائجها يمكن أن تكون ايجابية، وأن النظام الدولي مقبل على مرحلة من التعددية كبديل للقطبية الثنائية. الأمر الذي يعني الحاجة إلى تخطيط السياسة الخارجية المصرية على أسس غير تقليدية.

وأكدت هذا المعنى أيضاً ورقة **أحمد عباس البديع** وكانت بعنوان «أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك في السياسة الخارجية بصفة عامة».

أما الورقة الثالثة فقد قدمتها **نيفين عبد المنعم مسعد** بعنوان «السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨»، وقد أشارت إلى أن السمة الأساسية لهذه العلاقات هي التوتر، وأن لحظات التحسن كانت محدودة خلال فترة حكم السادات لأسباب شخصية بحتة.

أما الورقة الرابعة التي قدمها **وحيد عبد المجيد**، الخبير بمركز الأهرام، فكانت بعنوان «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي، الاستمرار والتغير». وقد استخدم نموذج بريتشر كأداة للتحليل، وقدم نقداً علمياً موضوعياً لهذا النموذج وأوضح عدم مصداقيته، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى تطوير نموذج جديد لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية. وقد توصل الباحث إلى نتيجة أساسية تتلخص في أنه كلما قدّم العرب تنازلات، كلما حدثت تطورات في البيئة الدولية لمصلحة إسرائيل، وكلما ازدادت درجة التشدد الإسرائيلي. وهذه النتيجة هي عكس ما توصل إليه بريتشر في كتابه المهم عند تحليل السياسة الخارجية الاسرائيلية.

أما الجلسة الثالثة فقد شهدت عرضاً لثلاثة أبحاث حول محور محدد هو «الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية»، وقد قُدمت ثلاث أوراق، الأولى ناقشت «الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية»؛ والثانية تناولت «الاتجاهات الريعية في الاقتصاد المصري وأثرها في توجهاته الخارجية في الثمانينات»؛ والثالثة كانت عن «تأثير النظام الدولي في الاقتصاد والمجتمع في مصر».

وعقدت الجلسة الرابعة تحت عنوان «رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية»، وجرى خلالها تقديم أربعة أبحاث. كان الأول من **منى مكرم عبيد** حول «السياسة العربية لحزب الوفد»، وقد

أوضحت دور الوفد في صياغة سياسة مصر العربية وتأسيس الجامعة العربية قبل ثورة ١٩٥٢؛ أما الورقة الثانية فكانت من **مصطفى علوي** حول «الأحزاب السياسية المصرية، والسياسة الخارجية المصرية في فترة ولاية مبارك الأولى»؛ فأوضح جوانب الإتفاق والإختلاف بين الأحزاب المصرية في هذا المجال؛ وناقشت الورقة الثالثة التي قدمها **محمد سعد أبو عامود**، «سياسة مصر تجاه القوتين العظميين في برامج الأحزاب المصرية بين انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧»، وقد أبرزت الورقة النقاط التالية:

١ ـ تأثير الجوانب الايديولوجية للأحزاب المصرية في رؤيتها لطبيعة علاقات مصر بالقوتين العظميين.

٢ ـ الإتفاق الظاهري للأحزاب حول المسائل المرتبطة بهذه العلاقات ووسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية في نطاق العلاقة بالقوتين العظميين، وإن كان هناك اختلاف حول رؤية كل حزب لهذه المسائل، والأساليب الإجرائية لإدارة هذه السياسة.

٣ ـ تراجع المقولات الساداتية وتقدم المقولات الناصرية.

أما الورقة الرابعة فقدمتها **عزة وهبي** بعنوان «النخبة البرلمانية وقضايا السياسة الخارجية ١٩٨١ ـ ١٩٨٧». وقد عرضت الورقة مواقف التكتلات الحزبية المختلفة بصدد قضايا السياسة الخارجية. وأهمية هذه الورقة تكمن في استنادها إلى مضابط مجلس الشعب، الأمر الذي أعطى لنتائج البحث مصداقية خاصة.

في الجلسة الخامسة من المؤتمر نوقشت أربعة أبحاث وكان موضوع هذه الجلسة «عملية صنع السياسة الخارجية المصرية». قدم البحث الأول **محمد قدري حسن**، حول «السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري»، فقدم عرضاً قانونياً مفصلاً ومقارنا للقواعد الدستورية المنظمة لعملية صنع السياسة الخارجية المصرية بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٧١، وقد دارت المداخلات حول هذا البحث في نقطة أساسية تتلخص في مدى جدوى المنهج القانوني في دراسة عملية صنع السياسة الخارجية.

أما الورقة الثانية فقدمها **جمال زهران** وكان موضوعها «عملية صنع القرار السياسي في فترة حكم الرئيس مبارك»، وقد أشارت الورقة إلى أن مبارك هو صانع القرار السياسي الفعلي، وان الأمر لم يختلف في جوهره عن الفترتين السابقتين، وإن اختلف أسلوب مبارك عن سلفيه من حيث التمهل والاستماع إلى جميع الآراء، الأمر الذي يؤدي إلى شيء من البطء في إتخاذ القرار السياسي. واهتم بتحليل المجال الإدراكي لمبارك مركزاً على كيفية فهمه لعملية صنع القرار السياسي. وقد أثارت هذه الورقة جدلاً كبيراً. وأهم ما أثير من خلال المداخلات العديدة ما يلي:

١ ـ عدم التفرقة بين عملية صنع القرار السياسي واتخاذ القرار، فحقيقة أن الرئيس هو متخذ القرار لا تنفي أن عملية صنع القرار تتداخل فيها متغيرات عديدة.

٢ ـ تركيزه في تحليل البيئة النفسية والمجال الإدراكي للرئيس على جانبين فقط هما كيفية فهمه لعملية صنع القرار وسماته الشخصية واغفاله لجانب ثالث مهم وهو كيفية فهم الرئيس للمسألة محل القرار.

٣ ـ عدم الإتفاق مع ما توصل إليه الباحث بأن التخطيط والإعداد لأغلب القرارات كانا ضئيلين ومن ثم كانت نسبة الاخفاق عالية.

٤ ـ إشارته إلى عدم قبول النظام السياسي للضغوط، وهي مقولة غير دقيقة علمياً حيث ان أي نظام سياسي يتعرض لضغوط سواء

أقر بذلك أو أنكر، وكأن المسألة هي في كيفية تعامله مع هذه الضغوط.

أما الورقة الثالثة فقدمها **جهاد عودة** بعنوان «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية إطار بحثي للدراسة، الحالة المصرية في فترة الرئيس مبارك ١٩٨١ - ١٩٨٧». تميزت هذه الدراسة بجهد علمي ملحوظ من أجل صياغة مقترب جديد لدراسة هذه الحالة. وقد أطلق الباحث على هذا المقترب المقترح، مقترب التطور الموقفي. وقد أثارت هذه الورقة العديد من المداخلات الخاصة بهذا المقترب المقترح، من الناحية العلمية. وأهم النقاط التي دار حولها الجدل تتلخص فيما يلي:

١ - قدم الباحث نموذجه الافتراضي لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة الخارجية المصرية استناداً إلى افتراض معين للأولويات، وهو افتراض تحكمي في الأساس، فإذا ما أجرينا تغييراً في هذه الأولويات هل سيحدث تغيير في المستويين الآخرين لهذا النموذج أم لا؟

٢ - من خلال تطبيقه لهذا النموذج أوضح مجالات تأثير المؤسسة العسكرية ومدى قوة هذا التأثير في السياسة الخارجية المصرية وطبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية المصرية. ويبقى السؤال، ما هي الأسس الموضوعية لتحديد أولويات السياسة الخارجية وتحديد مدى التأثير وطبيعة الدور؟

٣ - ما هو مفهوم قوة المؤسسة العسكرية وهل يمكن أن يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر؟

الورقة الرابعة قدمتها **أماني قنديل** حول «دور جماعات المصالح، بخاصة رجال الأعمال في السياسة الخارجية المصرية»، وأهم ما توصلت إليه الباحثة إزدياد دور رجال الأعمال في هذا المجال، وأوضحت أن مصالحهم قد توافقت مع أهداف السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الحالية. وتساءلت عما سيحدث في حال حدوث اختلاف بخاصة أن قوة رجال الأعمال كبيرة ولا يستهان بها.

الجلسة السادسة كان موضوعها «تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية،» وقدمت فيها ثلاث أوراق الأولى قدمها **عبد المجيد فراج** وكان موضوعها «دواعي المصفوفة الدبلوماسية لزيادة فاعلية الآراء، شواهد مرئية في مجال العلاقات الثقافية»، وقد تضمنت الورقة نقداً حاداً لأداء الجهاز الدبلوماسي المصري.

أما الورقة الثانية فقدمها **محمد السيد سليم**، حول «تخطيط السياسة الخارجية المصرية»، وقد تضمنت جهداً علمياً ملحوظاً في مجال التوثيق والتحليل لمفهوم تخطيط السياسة الخارجية المصرية، وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بتخطيط السياسة الخارجية المصرية في هذا العالم المتغير حتى لا يفاجأ صانع القرار بموقف لم يكن يتوقعه، فيأخذ موقف رد الفعل دون دراسة. وقدّم بعض الإقتراحات لتقوية جهاز تخطيط السياسة الخارجية المصرية في نطاق وزارة الخارجية.

الورقة الثالثة قدمها **أحمد عبد الله** بعنوان «الجهاز الدبلوماسي المصري بين العراقة والعتاقة». وقد أوضحت المداخلات التي أثيرت حول هذه الورقة العديد من النقاط أهمها:

١ - ضرورة حل ما أطلق عليه الباحث جانب العتاقة والمتمثل في إغلاق دائرة الدبلوماسيين على أبناء السفراء والأغنياء وخريجي الجامعة الأمريكية، وذلك من خلال التنسيق بين وزارة الخارجية وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية.

٢ - تنظيم العلاقة بين الجهاز الدبلوماسي

والوزارات الأخرى التي لها ملحقون بالخارج وتنظيم طريقة اختيار هؤلاء الملحقين وإعدادهم إعداداً جيداً.

٣ ـ تقنين العلاقة بين الجهاز الدبلوماسي وصانع القرار السياسي، بحيث لا تترك الأمور متوقفة على تقدير صانع القرار، فإن كان مبارك يرسي تقليداً واحداً في هذا المجال وهو أمر يحسب له، إلّا أن التقنين أمر واجب.

الجلسة السابعة ناقشت ثلاثة أبحاث حول «سياسة مصر العربية». الأول قدمه **عبد المنعم سعيد** بعنوان «العودة إلى الصف: مصر والوطن العربي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨». وقد حدد الباحث المقولة التي يحاول إثباتها وتتلخص في أننا إزاء بداية نمط جديد في العلاقات العربية ـ العربية، لم تستقر ملامحه بعد، وإن كانت أعمدته (الأمن ـ التنمية ـ الثقافة) واضحة كل الوضوح، ويمكن تسميته «وستفاليا عربية» يحدث فيها التعاون الإقليمي ويتصاعد في ظلها الحفاظ على الدولة القطرية القائمة، ومن خلال ايديولوجية محافظة في عمومها. وهذه الأطروحة تختلف بشكل ملموس عن النظرة القومية العربية التي سادت في المنطقة العربية في الخمسينات والستينات وتختلف عن النظرة القطرية التجزيئية. ويحدد مجال البحث في هذا المجال بالتعرف إلى القوى التي تقود هذه الرؤية في مصر والوطن العربي.

والواقع أن هذه الورقة قد أوضحت بشكل ملفت للنظر التطور الذي لحق بفكرة القومية العربية، ويتلخص في أن هذه الفكرة لم تعد نابعة من النخبة كما كان الحال في السابق، وإنما أضحت نابعة من القاعدة الشعبية العريضة، وذلك بحكم إدراك هذه القاعدة بمدى ارتباط مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهذه الفكرة. وقد تلاقى ذلك مع ما تواجهه الدولة القطرية العربية من أزمات حادة في جميع المجالات، والمحصلة كانت كما يرى الباحث في نشوء «وستفاليا عربية» يحدث فيها التعاون الاقليمي ويتصاعد في ظلها الحفاظ على الدولة القطرية. والسؤال الذي لم يجب عنه الباحث، هو هل تتواءم هذه الوضعية أو الحالة والطموحات المنظورة والمتوقعة للقوى الاجتماعية الاقتصادية الناهضة والناشئة في المجتمع العربي؟ وما هو دور النخبة الوحدوية في هذا المجال؟

أما الورقة الثانية فقدمها **عبد الرحمن الصالحي** بعنوان «سياسة مصر العربية في الثمانينات ١٩٨١ ـ ١٩٨٧». وعرض الباحث جميع الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فأشار إلى التفاعلات المصرية ـ العربية والأسباب التي أدت إلى عودة العلاقات العربية مع مصر، وحدد في نهاية الورقة الأخطار المحدقة بالأمن القومي العربي.

وقدم **حسن أبو طالب** بحثاً ثالثاً بعنوان «السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية، في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧»، فأرجع العوامل التي أدت إلى التدهور الذي حدث في البيئة العربية إلى عاملين: الأول عدم قيام البلدان الخليجية بتقديم الدعم المالي المطلوب لمصر خلال هذه الفترة؛ والثاني مسؤولية الرئيس السادات. وقد أشار البعض إلى أن البلدان الخليجية قدمت أو أوفت بقدر معقول في مجال تقديم الدعم المادي لمصر، قد يكون أقل من المأمول في نظر السادات، ولكنه كان دعماً كبيراً دون شك. والواقع أن الباحث أغفل عاملاً مهماً ساهم في تدهور الأوضاع في البيئة العربية، وهو العامل الخارجي المتعلق بالتحول في العلاقات بين القوتين العظميين، وبدء مرحلة الحرب الباردة الجديدة، وسعي الولايات المتحدة إلى بسط نفوذها على المنطقة واتجاهها إلى كسر التحالف العربي، وعزل مصر عن المنطقة العربية... ذلك هو العامل الغائب في

هذه الدراسة القيمة.

نقطة أخرى تثير التساؤل أشار إليها الباحث، وهي أن أداء السياسة الخارجية المصرية عربياً لم يصاحبه أي تغيرات في المجال الداخلي من حيث الجوهر، وإن كانت هناك تغيرات من حيث الشكل. والواقع أن العكس هو الصحيح، فلقد حدث تغير في المجتمع المصري في هذه الفترة، بخاصة بعد تدهور أسعار النفط والاتجاه إلى الانفتاح الإنتاجي. فقد أدرك الرأسمالي المصري أن السوق المحلية لا ترضي طموحاته، والسوق الأوروبية مغلقة، وسوقه الطبيعية، أي العربية مغلقة أيضاً، وقد شكل هذا الوضع مدخلاً مهماً من مداخل التوجه العربي للسياسة المصرية الخارجية.

والورقة الثالثة قدمها **حسنين توفيق** حول «دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧»، وقد ناقشت الورقة دور مصر العربي من خلال إدراك القيادة المصرية، ومن خلال إدراك بعض القيادات العربية، ومن خلال الأبعاد والامكانات والقيود. وأشار الباحث إلى أربعة تصورات: الدولة ـ القائد، الدولة ـ النموذج، الدولة ـ الوسيط، والدولة ـ المشارك. ثم انتقل بعد ذلك إلى تحليل الدور المصري وبعض التطورات الراهنة في النظام العربي، مثل التجمعات الاقليمية الفرعية، والتوازنات الجديدة للقوى في النظام العربي، واحتمالات اندلاع حرب عربية ـ إسرائيلية. واختتم دراسته بحديث عن دور مصر في دائرتها الاقليمية العربية وثوابت الجغرافيا ودلالات التاريخ، وأهم ما يميز هذا البحث هو العمق والدقة المنهجية الواضحة.

في الجلسة الثامنة نوقشت ثلاثة أبحاث. الأول عن «السياسة المصرية تجاه السودان ملاحظات أولية»، قدّمه **أسامة الغزالي حرب**، وقد أشار إلى طبيعة هذه العلاقات محدداً ثلاث خصائص لها: أولاها، أنها علاقة قديمة بحكم الجغرافيا والتاريخ؛ وثانيتها، أنها علاقة بين طرفين يختلفان من حيث درجة التطور، الأمر الذي أثر في نوعية واتجاه التأثير والتأثر بينهما. فقد كان اتجاه التأثير يتم بالأساس من الشمال إلى الجنوب أكثر منه في الاتجاه العكسي؛ وثالثتها، أنها علاقة بين بلدين من بلدان العالم الثالث في حالة تغير لم يستقر بعد، وفي ظل سيطرة القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية. وعن صنع السياسة المصرية تجاه السودان أوضح أنها تتم في غياب استراتيجية محددة، وفي نطاق من التشتت والتداخل التنظيمي بين الأجهزة المختلفة، وفي ظل غياب الكوادر المتخصصة في مجال التعامل مع السودان.

وقد حدد خصائص السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان على النحو التالي: العمل عند مستوى الحد الأدنى، غلبة التوجه الرسمي البيروقراطي على التوجه الشعبي السياسي، التحيز السياسي للحزب الاتحادي.

وقد شهدت المداخلات حول هذه الورقة صراعاً فكرياً حاداً، فبينما اتهم بعض المتحدثين من الاخوان المسلمين وحزب الوفد، ثورة تموز/ يوليو بأنها ضيّعت السودان، تحدث الناصريون بأن السودان لم يكن ملكاً لمصر حتى يمكن القول بأن الثورة قد ضيّعته، فقدمت هدى عبد الناصر حديثاً مفصلاً وأيدت أقوالها بالوثائق حول هذه الرؤية.

وأشار محمد رضا فوده، نائب مدير كلية الدفاع الوطني الأسبق إلى الجانب المتعلق بالأمن القومي المصري في نطاق سياسة مصر تجاه السودان.

والبحث الثاني كان حول «العلاقات المصرية ـ العراقية» قدمه **وميض نظمي**، الذي قدم عرضاً تحليلياً تاريخياً لهذه العلاقات. وقد أشار صفي الدين أبو العز، رئيس الجلسة في تعقيبه على هذا البحث، إلى

أن النظام العربي شهد إبعاد مصر والعراق لأسباب مختلفة خلال عشرة أعوام خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨، الأمر الذي كان له أثره في إضعاف هذا النظام.

الدراسة الثالثة قدمها **عبد العاطي محمد عبد الحليم**، حول «السياسة الخارجية المصرية تجاه الخليج»، وأهم ما جاء في هذه الدراسة تطور هذه العلاقات خلال الثمانينات؛ وأهم العوامل التي أدت إلى تلاقي المصالح الخليجية ـ المصرية؛ وأثر حرب الخليج. واختتم حديثه بتناول آفاق العلاقات المصرية ـ الخليجية، بخاصة بعد انتهاء حرب الخليج، والفرص المتاحة أمام السياسة الخارجية المصرية في هذا المجال.

وفي الجلسة التاسعة نوقش بحثان: الأول قدمه **عطية حسين الأفندي** بعنوان «مصر والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط»، وقد عرض البحث قواعد التسوية السياسية للنزاعات الدولية، ودرس إمكانية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام والعوامل التي تكفل نجاحه في تحقيق الأهداف العربية، ومدى توافر هذه العوامل. وأوضح أن عنصر القوة الأساسي في هذا المجال هو الإنتفاضة الفلسطينية التي يتعين التوصل إلى أسلوب لإدارتها إدارة سياسية فعالة.

والبحث الثاني كان بعنوان «السياسة المصرية والخيار النووي دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات» قدمته **نادية محمود مصطفى**، وكان هذا البحث من الأبحاث الجديدة التي شدت الانتباه، فقد عرضت الرؤى المختلفة لمواجهة الرادع النووي الاسرائيلي؛ وتوصلت إلى أن مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووي بشقيه العسكري والمدني، وإلى القيود التي واجهت البرنامج النووي المصري. كما أوضحت أن هناك إمكانية للتعاون العربي في هذا المجال. ويبقى أن البديل المتاح حالياً هو دخول مصر المجال المدني لاستخدامات الطاقة النووية. والواقع أن الباحثة لم تبين رؤيتها حول إمكانية الرادع التقليدي وفوق التقليدي، وإذا ما كان كافياً أم غير كاف، بخاصة وأن هذا البديل يتحدث عنه كثيراً الآن خبراء الاستراتيجية العرب.

والجلسة العاشرة نوقشت فيها الأبحاث التالية: «السياسة الخارجية المصرية تجاه القرن الافريقي» قدمه **محمد رضا فوده**، و «السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينات» قدمته **سلوى لبيب**، وهذان البحثان يدوران في نطاق سياسة مصر الافريقية وارتباطها بالأمن القومي المصري؛ أما البحث الثالث فقد قدمته **هالة سعودي**، حول «حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة من خلال تحليل نمط تصويت الدولتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧». وقد أوضحت الدراسات أن عدم التوافق في التصويت بين الدولتين هو السمة المميزة لهذه الفترة.

وآخر أبحاث هذا المؤتمر فقد قدمه **حسن نافعة** حول «سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة توازن»، فقد استند في تحليله إلى مفهوم نقطة التوازن، بمعنى أن هناك منطقة تفاعل طبيعي بين الولايات المتحدة ومصر تنطوي بطبيعتها على مزيج من التفاعلات التعاونية والصراعية في الوقت نفسه. ويفترض نظرياً أنه إذا تجاوزت العلاقات الصراعية نقطة معينة فإن من شأن ذلك دفع الولايات المتحدة إلى توجيه مواردها الهائلة ضد مصر، الأمر الذي يعرض مصر للخطر. والعكس صحيح، وهو أنه إذا تجاوزت العلاقات التعاونية حداً معيناً فقد يكون ثمن هذا التعاون تحجيم قدرات مصر ودورها كقوة إقليمية، ويكون عبئاً على استقلال مصر ويعرض أمنها القومي للخطر. ويحدد هدف البحث بمناقشة الإشكالية التي تطرحها

محاولة البحث عن نقطة التوازن المثلى في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. كما يعرض للخبرة التاريخية في مجال هذه العلاقات، حيث توضح الدراسة أن المحصلة النهائية لهذه العلاقات كانت سالبة، وتوضح أن حل هذه الإشكالية يتلخص في إعادة البناء الداخلي، والقيام بدور عربي فاعل يرى الباحث أنه دور توفيقي؛ وفي الاستفادة من مناخ التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأهم ما يمكن تقديمه من ملاحظات حول هذه الدراسة ما يلي:

١ ـ إستناد الباحث إلى مفهوم نقطة التوازن في تحليله، وأعتقد أنه مفهوم جيد ولكنه بحاجة إلى تعميق، فنقطة التوازن هذه ليست نقطة ثابتة وإنما نقطة متحركة، الأمر الذي يتطلب توافر قدر من المهارة السياسية لتحديدها في كل فترة من الفترات، إضافة إلى أن نقطة التوازن بالنسبة إلى هذه العلاقات تتأثر بنقاط توازن أخرى بعضها يمكن أن يكون لمصر فيه إرادة فاعلة وبعضها الآخر بعيد عن مجال التأثير الفعّال. وهنا يثار التساؤل حول مدى فائدة هذا المفهوم بصورته الحالية كأداة للتحليل.

٢ ـ أشار الباحث إلى أنه كلما ازدادت قوى مصر الذاتية وارتباطاتها العضوية بالوطن العربي كلما ازدادت قدرتها على الصمود بوجه الضغوط الأمريكية. والواقع أن هذه النتيجة صحيحة على المستوى النظري، ولكن من الناحية الواقعية لا بد وأن نضيف عبارة «مع تغير العوامل الأخرى» مثل التقليل من الاعتماد على المعونة الأمريكية، وإمكانية تقليل الضغوط الأمريكية الرامية إلى تحجيم دور مصر العربي، والنجاح في إقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفياتي، هنا فقط يمكن أن تصح هذه المقولة.

٣ ـ إن *البديل الغائب في هذه الدراسة* للوصول إلى نقطة التوازن المثلى التي ينشدها نافعة هو ما أسميه بالبديل العربي. فقد أثبتت الخبرة التاريخية المعاصرة استحالة الوصول إلى ما يمكن أن نسميه بنقطة التوازن في علاقة كل بلد عربي بالولايات المتحدة على حدة، أو من خلال وضع سياسة عربية خارجية متكاملة تجاه الولايات المتحدة يضطلع فيها كل بلد عربي بدور محدد يستطيع أن يحشد في نطاقه جميع امكاناته للوصول إلى نقطة التوازن هذه على مستوى العلاقات الأمريكية ـ العربية. والبديل العربي أثبت نجاحاً في التعامل مع الولايات المتحدة في ظل ظروف معينة كما حدث في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٣. ودليل قوة هذا الأسلوب نأخذه من الأسلوب الأمريكي في التعامل مع العرب، الذي أشار إليه مبارك في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، أثناء زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٣. إذ ذكر أن الولايات المتحدة تفضل التعامل مع وطن عربي منقسم، على أساس أن هذا يحقق مصالحها.

بقي أن نقول إن هذه الورقة تمثل جهداً علمياً مخلصاً؛ فيه جانب إبداعي لا شك أنه يستحق التأمل والنظر.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل على موضوعات هذه الأبحاث خلوها من دراسة عن العلاقات المصرية ـ السوفياتية، مع أن هذه العلاقات قد تطورت في الفترة الأخيرة بدرجة ملحوظة، وهذا بالطبع لا يقلل من قيمة هذا المؤتمر العلمي الرصين الذي أصبح سوق عكاظ السياسي، الذي ينعقد سنوياً تحت مظلة مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ليعرض فيه الباحثون السياسيون المصريون والعرب إبداعاتهم البحثية في مجال العلوم السياسية، في جو ديمقراطي حر متميز، تتفاعل فيه الآراء من جانب جميع القوى السياسية والفكرية المختلفة في المجتمع، ويدير هذه السيمفونية المتناغمة الألحان علي الدين هلال مدير مركز الدراسات السياسية □

ندوة «العلاقات اليمنية ـ المصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠»

عدن، ١٦ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

أحمد يوسف أحمد

أستاذ مساعد العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

عقدت في رحاب جامعة عدن في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ الندوة الثانية حول العلاقات اليمنية ـ المصرية، وكانت الندوة الأولى قد عقدت في رحاب جامعة صنعاء في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ بمناسبة اليوبيل الفضي لثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. وقد نبعت فكرة هذه الندوات أصلاً بمبادرات غير رسمية، بغرض توثيق الصلات الفكرية بين المثقفين المصريين واليمنيين وتوجيه جهودهم لدراسة التجربة المتميزة للعلاقات المصرية ـ اليمنية في الماضي والحاضر، بما يساعد على إعطاء دفعة لهذه العلاقات في إطار الجهود الرامية لإحداث نقلة نوعية في الأوضاع العربية عموماً.

وقد تشكلت لهذه الندوة لجنة تحضيرية برئاسة محمد سعيد العمودي، مدير جامعة عدن، قامت بجميع الأعمال التمهيدية على المستويين العلمي والتنظيمي لهذه الندوة، واختارت توقيت انعقادها بمناسبة الذكرى الحادية والسبعين لميلاد جمال عبد الناصر، عرفاناً بدوره العربي القيادي العظيم، وإشارة إلى بصمته الخاصة على العلاقات ـ المصرية اليمنية.

١ ـ موجز فعاليات الندوة

ألقى علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، كلمة في افتتاح الندوة نوّه فيها بالدور النضالي لجمال عبد الناصر مصرياً وعربياً، وبخصوصية الروابط بين الشعبين المصري واليمني، وبيّن أهمية قيام الحوار العقلي والتواصل الثقافي الحر والبحث العلمي للعلاقات المصرية ـ اليمنية لتقوية وتعميق هذه الروابط. وقد حلل الأمين العام في كلمته مرحلة المد القومي العربي التي شهدت تصدي مصر ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ لدورها القيادي التاريخي في الوطن العربي، ملقياً الضوء على دورها في دعم ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر اليمنيتين. ثم انتقل إلى الحديث عن مرحلة الانحسار، مبيناً ملابساتها وموضحاً أن الخروج منها لن يكون ممكناً إلّا بدراسة وتحليل أسباب هذا الإنحسار؛ ومن هذا المنظور تتحدد الرؤية لحاضر ومستقبل العلاقات اليمنية ـ المصرية كجزء من رؤية حاضر ومستقبل العلاقات العربية بأجمعها.. وحدد الأمين العام بعد ذلك تصوره للمهام

المشتركة التي تواجه العلاقات المصرية - اليمنية في سياقها العربي، وهي مجابهة المخاطر الصهيونية، والحفاظ على أمن البحر الأحمر وأمن المنطقة العربية بأكملها، ووضع نهاية ملائمة لتفاقم الوضع الاقتصادي والوصول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل.

وقد اختار منظمو الندوة لها إطاراً زمنياً يبدأ من عام ١٩٥٠ ويتوقف عند عام ١٩٧٠، ربما تجنباً لحساسية الخوض في مرحلة التدهور في العلاقات بعد وفاة جمال عبد الناصر، ومع تبلور سياسات السادات تجاه الكيان الصهيوني والأقطار العربية، بخاصة في النصف الثاني من السبعينات. ومع ذلك فقد ضمت الندوة عدداً من البحوث التي عادت إلى الجذور التاريخية للعلاقات المصرية - اليمنية. وهكذا يمكن القول بأن بحوث الندوة قد انقسمت إلى قسمين رئيسيين: **أولهما**، تناول هذه الجذور التاريخية، بينما انصب **الثاني** على النطاق الزمني المحدد للندوة.

وبالنسبة إلى البحوث التي تناولت الجذور التاريخية للعلاقات قدم عبد الله محمد باوزير بحثاً عن التاريخ القديم للعلاقات اليمنية - المصرية من خلال السجلات المصرية ومؤلفات اليونان والرومان، وقدمت ايمان شمسان بحثاً بعنوان «لمحات موجزة من العلاقات المصرية - اليمنية في العصور التاريخية القديمة»، وقدم محمد سعيد شكري بحثاً عن العلاقات اليمنية - المصرية في صدر الإسلام، وقدمت فردوس منصور عبيد بحثاً عن العلاقات اليمنية - المصرية في فترة حكم الصُلَيحيين، وقدم عبد الشافي صديق بحثاً عن العلاقات اليمنية - الأيوبية (٥٦٩ - ٥٩٤ هـ)، وقدم محمد عكاشة بحثاً عن العلاقات اليمنية - المصرية في العهد المملوكي، وقدمت شفيقة العراس بحثاً عن اليمن وموقفها من الحملة الفرنسية على مصر، وقدم كل من صالح علي باصره وفيصل عبده كبش بحثاً عن العلاقات اليمنية - المصرية في القرن التاسع عشر.

أما البحوث التي تناولت العلاقات في النطاق الزمني للندوة مباشرة فيمكن القول بأنها انقسمت بدورها إلى شقين: **أولهما**، يتناول بعض الجوانب النظرية لهذه العلاقات؛ **والثاني**، يحلل الجوانب التطبيقية فيها.

يأتي في الشق النظري بحث فريدة النقاش عن الانعكاسات الايديولوجية لميثاق العمل الوطني في مصر على ميثاق الجبهة القومية، وبحث محمد سعيد داود وسالم عمر الخفر عن الفروق الأساسية بين الميثاق الوطني للجبهة القومية والميثاق المصري، وبحث توماس ماركس هاوزن ويورغن شتال عن مكانة الناصرية ضمن تيارات تصورات الاشتراكية اللاماركسية.

أما الشق التطبيقي فقد تضمن بحوثاً عن تأثير الثورة المصرية في الثورة اليمنية لمحمد عبد ربه السلامي؛ وحركة التحرر اليمنية وعلاقتها بالثورة المصرية منذ النصف الثاني من الخمسينات وحتى قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ لصادق عبده علي؛ والعلاقات اليمنية - المصرية وثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر لصالح رمضان محمود؛ والقوى السياسية الداخلية في اليمن وعلاقتها بالثورة المصرية لعلي العراري، ومجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى الاصلاحية بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وموقف الحلفاء المصريين تجاهها لمحمد علي الشهاري؛ وعبد الناصر وثورة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر لسالم عمر بكير؛ والعلاقات النضالية بين ثورتي ٢٣ تموز/ يوليو و١٤ تشرين الأول/ اكتوبر وردود الفعل الاستعمارية تجاههما لأسمهان عقلان؛ والدعم المصري لثورة تشرين الأول/ اكتوبر في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني لناجي محمد سعيد؛ واستراتيجية المضائق المائية والتكالب الامبريالي على مصر واليمن لحسين عمر

صالح؛ وأثر البحر الأحمر في العلاقات اليمنية ـ المصرية لسيد مصطفى سالم؛ والعلاقات الدبلوماسية اليمنية ـ المصرية وأهميتها في النضال العربي ومجابهة التحديات الإمبريالية لعبد الله أحمد العود؛ وأضواء على العلاقات المصرية في مجال التربية والتعليم بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠ لعباس العيدروس.

وقد نظمت الندوة على أساس عقد ثلاث جلسات عمل طويلة استغرق كل منها أربع ساعات وزادت على ذلك أحياناً، إضافة إلى جلسة الإفتتاح، وجلسة الختام التي ألقى فيها محمد حسن الزيات كلمة باسم الباحثين عبرت عن عمق المشاعر المصرية تجاه اليمن، وعن تقديره للتطور الذي لمسه على أرض اليمن؛ كما وزع مصطفى عبد القادر النجار، الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب، وسام المؤرخ العربي على عدد من المؤرخين اليمنيين والمصريين.

وقد أصدرت الندوة في ختام أعمالها عدداً من التوصيات قوّم فيها المشاركون جهود جامعة عدن في تنظيم أعمال الندوة، وثمنوا حضور الأمين العام للجنة المركزية علي سالم البيض، وأعضاء المكتب السياسي، واعتبروا كلمة البيض في الجلسة الافتتاحية بمثابة وثيقة أساسية من وثائق الندوة. وأوصوا بمواصلة الاهتمام بالدراسات التاريخية المتصلة بعلاقات الشعبين اليمني والمصري، وطالبوا الحكومات المصرية واليمنية بالعمل على نشر كل الوثائق الخاصة بهذ العلاقات وتمكين الدارسين من الإستفادة منها، وعبروا عن أملهم في أن تنشر جامعة عدن البحوث التي قدمت في الندوة والمناقشات التي جرت فيها. ورأوا أهمية مواصلة الجهد الذي بذل في ندوتي صنعاء وعدن الخاص بالعلاقات اليمنية ـ المصرية عن طريق تنظيم ندوة ثالثة في القاهرة. وأوصت الندوة الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والإبداعية في البلدين الشقيقين برفع فاعلية التنسيق فيما بينهما، ووضع البرامج المشتركة بما يساهم في تدعيم أواصر الأخوة بين الشعبين الشقيقين. وأوصت الندوة كذلك بمواصلة السعي لتعزيز أواصر العلاقات الكفاحية بين الشعبين اليمني والمصري، من خلال التعاون المشترك في المجالات الثقافية والعلمية والفنية، على أن تضطلع الجامعات والمراكز البحثية اليمنية والمصرية بدور فاعل فيها. وثمن المشاركون اعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية، ورأوا في ذلك خطوة طيبة على طريق تعزيز علاقات الأخوة بين الشعبين الشقيقين. وحيا المشاركون ثورة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وأوصوا بدعم هذه الثورة بما يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة والثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني و
الجهود المش
قضية فلسط
حركة التحرر

وجدير بال
في أعقاب الند
أدارها سالم عمر بكير وشارك فيها كل من فريدة النقاش ونعمان المسعودي وأبو بكر السقاف وسيد مصطفى سالم وأحمد يوسف أحمد. وواصل المشاركون في هذا اللقاء التلفزيوني الحوار حول عدد من القضايا التي أثارتها الندوة كما قدموا ملاحظات تقويمية بشأنها، وناقشوا بعض الأفكار الخاصة بعقد الندوة الثالثة في القاهرة. كما عقدت ندوة شعبية بمدينة سيئون بمحافظة حضرموت بمقر شعبة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين تحدث فيها صالح رمضان وسيد مصطفى سالم وأحمد يوسف أحمد ونعمان المسعودي، عن الأبعاد التاريخية والمستقبلية

للعلاقات. وكان لهذه الندوة مذاق خاص حيث أظهرت العمق الشعبي للعلاقات المصرية ـ اليمنية وتجذر المفاهيم القومية الوحدوية العربية لدى المواطن اليمني العادي.

٢ ـ ملاحظات نقدية

أولاً، بذلت جامعة عدن جهوداً ضخمة على المستويين العلمي والتنظيمي لإنجاح الندوة، الأمر الذي خرج بها على النحو المشرف الذي مثل نقلة نوعية في التفاعل بين المثقفين المصريين والمثقفين اليمنيين، وساعد على تحقيق الندوة لأهدافها. وقد حفلت الندوة كما هو واضح بعدد ضخم من البحوث بالنسبة إلى مدة انعقادها، (ثلاثة وعشرون بحثاً) بعضها تناول الموضوع ذاته، (كما في وجود أكثر من بحث حول العلاقة بين الميثاق الوطني المصري وميثاق الجبهة القومية، أو حول علاقة ثورة تموز/ يوليو بثورة تشرين الأول/ اكتوبر). وحسناً فعلت الجهة المنظمة للندوة عندما طبعت كل البحوث، ولكنها اعتبرتها تمثل خلفية للنقاش فلم تقدم كلها في جلسات الندوة، وانما قدمت نماذج منها (وفي المجال التاريخي بالذات) بما يكفي لإدارة الحوار العلمي حول الموضوعات التي تثيرها.

وقد لوحظ أن طباعة البحوث قد شابتها أخطاء مطبعية خارجة عن المألوف في مثل هذه الحالات، الأمر الذي أثر في امكانية قراءتها أصلاً في عدد من الحالات، كما لوحظ عدم الأخذ بفكرة وجود معقب أو أكثر على كل بحث، بما يثري الحوار عادة، وكان اتباع هذا التقليد ممكناً بدلاً من عمل أكثر من بحث في موضوع واحد، كما سبقت الإشارة.

ثانياً، عكست البحوث جهداً واضحاً أثرى بحق أغراض التحليل العلمي للعلاقات المصرية ـ اليمنية. غير أن عدداً من المشاركين قد لاحظ غياب التعددية الفكرية في هذا الجهد العلمي، حيث عبّرت البحوث النظرية عن وجهة النظر الماركسية واللينينية تحديداً، كما أن معظم البحوث التطبيقية قد تبنى وجهة نظر الجبهة القومية في تطور العلاقات المصرية ـ اليمنية في النطاق الزمني للندوة. وكان من المفيد، دون شك، لو تنوعت وجهات النظر بهذا الصدد بخاصة أن جميع المشاركين في الندوة يمكن تصنيفهم داخل معسكر الثورة العربية، إذا جاز التعبير. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المناخ الديمقراطي الكامل للندوة قد عوّض هذا النقص، حيث طرحت جميع وجهات النظر بوضوح، ودار الحوار الموضوعي بين وجهات النظر المتمايزة مما ساعد دون شك على توضيح أكثر لجوانب الموضوعات محل النقاش.

ثالثاً، أثار عدد من المشاركين مسألة تدقيق المعلومات الواردة ببعض البحوث، وقد أشير على سبيل المثال إلى وصف عبد الناصر في بحث صادق عبده علي بأنه قدم تسهيلات إلى ملاك الأراضي الشاسعة وطغمة الرأسماليين الكبار، علماً أنه بافتراض التسليم بتصور عبد الناصر في بداية الثورة لامكانية إحداث تنمية رأسمالية فإن موقفه من كبار الملاك الزراعيين لا يحتاج إلى اثبات. كذلك أشير إلى ما جاء في بحث هاوزن وشتال من أن عبد الناصر قد أعلن في عام ١٩٥٤ أن هدفه هو الوصول إلى المجتمع الاشتراكي، وهي معلومة غير صحيحة لأن حديث عبد الناصر عن الاشتراكية بدأ في عام ١٩٥٧ بإشارته إلى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني. وقد قيل في هذا السياق أنّ مشكلة الخطأ في المعلومة هنا أنه يعطي الانطباع المبرر بأن عبد الناصر كان يتراجع عن المنظور الاشتراكي، فقد أعلن الاشتراكية في عام ١٩٥٤ ثم أدخل عليها عنصراً ديمقراطياً تعاونياً في عام ١٩٥٧، ثم أكد على البعد القومي فيها (وفقاً للبحث) عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠، وذلك على عكس التطور الفعلي لتجربة عبد الناصر، التي كانت تشهد مزيداً من

بلورة البعد الاشتراكي فيها بمرور الزمن، ربما باستثناء سنوات ما بعد الهزيمة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠.

وضرب مثال ثالث بما ورد في البحث نفسه عن عدم استفادة عبد الناصر من الفرصة المؤاتية لتأميم المؤسسات الأجنبية وإنشاء القطاع العام الصناعي بما يعطي الانطباع بأن هذا لم يحدث بصفة عامة، علماً بأنه حدث في مرحلة مبكرة نسبياً من عمر الثورة في السنوات التي أعقبت عدوان السويس بصفة خاصة.

رابعاً، نالت قضية المنهج اهتماماً واسعاً بين المشاركين، وكان هذا أمراً طبيعياً في ندوة أعد معظم بحوثها إنطلاقاً من منهجية واضحة هي الماركسية ـ اللينينية. وقد أثيرت قضية المنهج بصفة خاصة فيما يتعلق بالمقابلة بين تجربة عبد الناصر في مصر وتجربة الجبهة القومية في جنوب اليمن، حيث أشار بعض المشاركين تحفظهم على نهج الاكتفاء بمقابلة النصوص، الذي طبق في بحث محمد سعيد داود وسالم عمر الخضر عند مقابلته بين الميثاق الوطني المصري وميثاق الجبهة القومية. وأشير إلى ضرورة إدخال الفروق الزمانية والمجتمعية في الاعتبار عند إجراء المقابلة، والعمل على ايجاد معايير علمية ملائمة لتقويم نص ايديولوجي ما بدلاً من الاكتفاء بقياسه إلى مثاليات ايديولوجية صارمة، بخاصة أن هذه المثاليات ـ ولنأخذ الحالة الماركسية ـ اللينينية على سبيل المثال ـ قد شهدت منذ بدأ تطبيقها على أرض الواقع على يد لينين وحتى الآن وصولاً إلى غورباتشيف، اجتهادات هائلة. وقد ذكر في مواجهة وجهة النظر هذه أن أي اجتهادات مهما كانت لا تمس الأصول التي تبقى صالحة لإعمالها منهجياً في دراسة الواقع.

خامساً، أثار الجدل حول قضية الأصالة بالنسبة إلى ثورتي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر في مواجهة القول بتدبيرهما خارجياً بفعل ثورة تموز/ يوليو مناقشات واسعة كالمعتاد، ويمكن القول بأن جوهر النقاش الذي دار بهذا الصدد قد مال إلى الصيغة الصحيحة التي تحسم القضية لمصلحة أصالة الثورتين دون أي إخلال بالأهمية الحاسمة للدعم القومي الذي تلقاه كل منهما من ثورة يوليو في مواجهة خصوم الثورتين المحليين والإقليميين والدوليين. ويلاحظ مع ذلك أن أحد الآراء قد قلل إلى الحد الأدنى من قيمة الدعم الخارجي للثورتين ولثورة ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر تحديداً. كما أشير إلى ضرورة وضع دعم ثورة يوليو في إطار النضال العالمي ضد الامبريالية مما يعطي للمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي حقه في هذا الدعم. كما يلاحظ أن عدداً من الآراء أشار بحق إلى الدعم المعنوي الذي قدمته ثورتا أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ اكتوبر لثورة تموز/ يوليو في ظروف حصارها أو هزيمتها العسكرية؛ كما يتمثل في تفجير ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر في أجواء كارثة الانفصال، وانتصارها في حصار صنعاء الشهير في أعقاب عودة القوات المصرية بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ومواصلة ثورة تشرين الأول/ اكتوبر لمعركة التحرر الوطني بنجاح بعد الهزيمة نفسها.

سادساً، جرى نقاش طويل حول الأخطاء المصرية في شطري اليمن، وذلك في إطار التسليم بالإنجاز الاستراتيجي الثوري الذي حققه الدور المصري هناك. وقد نسبت هذه الأخطاء دائماً إلى «أجهزة» عبد الناصر التي لم تستوعب منطقه الثوري، وكانت تعبر عن مصالح ذاتية أو طبقية التقت مع الفئات الأكثر تخلفاً في معسكر الثورة في الشطرين، وإن كان أحد الآراء قد لفت النظر إلى أنه لا يمكن الفصل في نظام عبد الناصر بينه وبين أجهزته على هذا النحو بما يفتح الباب لمناقشة النقطة المهمة الخاصة بتمايز الرؤى

في الفعل الثوري، بينه وبين المراكز الثورية اليمنية، كما يتضح بالذات في تجربة الشطر الجنوبي. كما أن بعض الآراء قد أشار إلى عملية المبالغة والتضخيم التي تحدث عادة عند الحديث عن هذه الأخطاء، كما جرى عرض صريح بالمقابل للأخطاء اليمنية بعد أن لفت أحد المشاركين النظر إلى أن أحداً لم يتكلم عنها. وقيل بهذا الصدد إن الأخطاء قد حدثت على الجانبين، بل ان بعض الأخطاء اليمنية كان هو الذي سهل وقوع الأخطاء المصرية.

سابعاً، ساد اتفاق عام بين المشاركين بأن ندوة عدن وندوة صنعاء السابقة عليها قد وضعتا الأساس اللازم للانطلاق إلى مناقشة قضايا الحاضر والمستقبل في العلاقات المصرية ـ اليمنية في شكل أكثر تحديداً، وأن هذا يمثل المهمة الأساسية للندوة الثالثة المزمع عقدها في القاهرة.

ولا شك في النهاية أن ندوة عدن قد حققت الهدف الأساسي منها بإعطاء دفعة للعلاقات المصرية ـ اليمنية من خلال هذا اللقاء المكثف بين عدد من المثقفين المصريين واليمنيين، الذي تم فيه التعرّف على وجهات النظر المتنوعة بشأن عدد من القضايا المهمة بالنسبة إلى مسار هذه العلاقات، بل التقريب بين وجهات النظر هذه، ناهيك عن تعزيز روابط الأخوة العربية بين المشاركين في مناخ ديمقراطي سليم. إن مثل هذه الإنجازات قد تبدو في حينها متناهية الصغر في سياق النضال من أجل تحقيق الأهداف القومية العامة، غير أنها بتراكمها التدريجي يمكن أن تمثل في المستقبل المنظور قاعدة صلبة للانطلاق إلى غدٍ عربي أفضل □

The World Bank
World Development Report, 1988

تقـريـر عـن التنميـة في العالم، ١٩٨٨

(Washington, D.C.: The Bank, 1988), 343 p.

ربيع كسروان

مساعد باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.

يقع **التقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨** في ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول الفرص والمخاطر في إدارة الاقتصاد العالمي، حيث يتطرق إلى خيارات السياسة للتكيف الشامل؛ والقسم الثاني يعالج موضوع المالية العامة في التنمية بشكل موسع؛ أما القسم الأخير فيتضمن ملحقاً احصائياً عن مؤشرات التنمية الدولية التي توفر معلومات عن المعالم الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ما يزيد على مائة بلد. وتندرج الجداول الواردة فيه تحت المجالات العريضة التالية: الحسابات القومية، الصناعة، الزراعة، الطاقة، التجارة الخارجية، الدين الخارجي، تدفقات المعونة، المعاملات الخارجية الأخرى، ماليات الحكومات، النظام النقدي، الديمغرافيا، الصحة، التعليم، القوى العاملة، والتحضر.

يقتصر **القسم الأول** على عرض مختلف «التطورات التي حصلت للاقتصاد العالمي» خلال هذه الفترة. حيث يعرض حالات الخلل الاقتصادي الكلي بين البلدان الصناعية وانعكاس ذلك على البلدان النامية. ثم يستنتج من ذلك أنه من الضروري التركيز على ثلاثة توجهات رئيسية:

١ ـ تخفيض عجز موازنة الولايات المتحدة الأمريكية جنباً إلى جنب مع قيام طلب محلي قوي في المانيا الاتحادية واليابان والاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع، حتى يصبح ممكناً خفض الخلل المالي الكبير في الحساب الجاري وتجنب خطر التثاقل الحاد في الاقتصاد العالمي.

٢ ـ استمرار البلدان النامية في اصلاح سياساتها المالية.

٣ ـ تخفيض صافي تحويلات الموارد من البلدان النامية حتى تتمكن هذه البلدان من مواصلة نموها الاقتصادي.

أما **القسم الثاني** فهو مخصص لبحث «دور المالية العامة في التنمية» بشكل موسع حيث يحدد المشكلات ويحاول وضع حلول ممكنة لها.

يبدأ هذا القسم بوضع أرضية هذا البحث من خلال تحديده لدور القطاع العام في الاقتصاد. هذا الدور الذي أصبح أكثر أهمية

مع تمدد حجم القطاع العام بشكل كبير في معظم البلدان الصناعية والنامية. ونتيجة لذلك ازدادت أهميته المالية وازدادت معها الحاجة إلى معالجة المشاكل الخاصة بسياسات المالية العامة. فللقطاع العام، من دون شك، أثر مهم في جميع نواحي الاقتصاد. فالإيرادات والمصروفات ـ وبالتالي العجز أو الفائض في الميزانية العامة ـ هما عاملان لتحقيق الإقتصاد الكلي. فهما يساعدان على معرفة معدل التضخم، والعجز في الحساب الجاري، ونمو الدين القومي، ومستوى النشاط الاقتصادي. ولا يقل هذا الدور أهمية على نطاق الاقتصاد الجزئي، فللضرائب والدعم والمشتريات الحكومية للسلع دورها في تشجيع إنتاج بعض السلع واستهلاكها، وفي إعاقة انتاج واستهلاك غيرها. فمن حيث المبدأ، يمكن لسياسات المالية العامة أن تؤثر في جميع نواحي الاقتصاد. إلّا أنّ هناك عدداً من التأثيرات الايجابية والتأثيرات السلبية نتيجة للدور الموسع للقطاع العام. فالتأثيرات السلبية ناشئة عن استخدام الموارد العامة بشكل غير فعّال وتوسع الحكومة توسعاً فاضحاً في مجالات من الأفضل تركها للأسواق الخاصة. وأما التأثيرات الايجابية فتشمل قدرة الحكومة، من حيث المبدأ، على ترشيد استخدام الموارد ترشيداً ناجحاً متى أخفقت الأسواق في القيام بذلك إضافة إلى قدرتها على توفير ـ أو المساعدة في توفير ـ العون للمعوزين. **غير أن مهمة المالية العامة تتمثل بشكل عام في موازنة هذه السلبيات والايجابيات**، وبهذا الشكل يمكن أن نحسن من نوعيتها.

ثم يتناول **الفصل الثالث** دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار. فمن أخطر نواحي السياسة المالية العامة **كيفية إدارة عجز القطاع العام**. وذلك بسبب ما يترتب على حالات العجز المالي الضخم من خلل اقتصادي خارجياً وداخلياً. فحالات الخلل الخارجية تتمثل في عجز الحساب الجاري، وهروب رؤوس الأموال، وتوسع سريع في الديون الخارجية؛ أما حالات الخلل الداخلية فتتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض استثمارات القطاع الخاص، وزيادة التضخم.

ولتحقيق الإستقرار الاقتصادي، لا بد من اتباع سياسة مالية تتسم بالحذر والروية. أي تلك السياسة التي تؤمن التوافق بين أوجه العجز المالي والمعدلات المنخفضة المستقرة للتضخم والدين الأجنبي المحتمل، والجو الملائم للاستثمار الخاص. وزيادة على ذلك، فإن الاصلاحات في المجالات الأخرى (كالتحرر المالي وخفض أسعار العملات والغاء القيود المفروضة على الأسعار وإصلاح التجارة وغيرها) لا تكون فعّالة إلّا إذا اعتبرت الآثار المالية. والخلاصة أن السياسة المالية العامة المتسمة بالحذر والرويّة لا شك أنها تحمي من مخاطر الدين الأجنبي الكبير ومن احتساب العملات بأعلى من قيمتها الحقيقية.

ثم يعالج **الفصل الرابع** موضوع «اصلاح الضرائب الرئيسية للحكومة المركزية». ويذهب إلى أنه على الرغم من الطابع المعقد لهذا الموضوع يمكن استخلاص بعض التوجهات العامة في موضوع تخطيط الضرائب استناداً إلى التجارب الحديثة، على الرغم من أن تطبيقها يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر. وتتمحور هذه التوجهات في ثلاثة خطوط رئيسية:

١ ـ تبسيط تخطيط أوعية الضرائب مع أسعار أقل وعمليات تكيف أقل للقاعدة، وبالتحديد استبعاد أو تنظيم الحوافز الضريبية الخاصة لأهداف الاستثمار والإنتاج والتجارة.

٢ ـ تحسين إدارة الضرائب لتحسين التحصيل وتسهيل تحول هيكل الضرائب من الإعتماد على فئات سعرية مرتفعة للضريبة إلى الإعتماد على قواعد ضريبية أعرض.

٣ ـ تجنب فرض ضرائب على الفقراء.

أما **الفصل الخامس** فيتناول موضوع تحسين تخصيص الإنفاق العام. وذلك من خلال ثلاث زوايا: كيفية إنفاق الحكومة لمواردها؛ أفضل الطرق المتبعة في ذلك؛ والاصلاحات المؤسسية والتقنية التي يمكن أن تحسن تخصيص الإنفاق العام. ثم يخلص من ذلك إلى أنّه لا بد للإصلاح في هذا المجال من أن يتبع الإتجاهات التالية:

١ ـ المحاسبة الأساسية: لكي يتسنى للحكومات متابعة الانفاق بطريقة دقيقة، كما يبين لها مقدار ما سيكون متاحاً لها إنفاقه.

٢ ـ التحليل الإقتصادي الروتيني: باعتباره جزءاً من عملية التخطيط لكل من الأوضاع الاقتصادية الكلية والاستثمارات المقترحة. ومن المفروض من هذا التحليل أن يحول دون خيارات استثمارية خاطئة وأن ينبه في الوقت ذاته من يرسمون السياسات إلى الآثار المالية المترتبة على خياراتهم.

٣ ـ التنسيق في اتخاذ القرارات بين من يرسمون الخطط ومن يضعون الميزانية وجهات الإنفاق والجهات المانحة. فمن دون هذا التنسيق لا يمكن ضبط الميزانية وتوجيهها بصورة سليمة.

أما **الفصل السادس** فيعالج «أولويات الإنفاق وخيارات الإيرادات» في مجالات الصحة والتعليم، الخدمات المدنية، والبنية الأساسية الريفية. ويخلص أنه لا بد من اتباع الإصلاحات التالية: تحديد الأولويات بحسب الأهمية؛ فرض الرسوم على المستفيدين، الأمر الذي من شأنه أن يحسن الكفاءة الاقتصادية؛ ومراعاة اللامركزية في توفير الخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل جزء من المسؤوليات الادارية والمالية إلى الأشخاص الأكثر قرباً إلى الأوضاع المحلية.

ويعالج **الفصل السابع** مسألة «تمويل أجهزة الحكم المحلي على المستويات دون القومية، ويركّز على موضوع اصلاح نظم الإيرادات المحلية حتى يمكن تخصيص الموارد تخصيصاً متكافئاً. ويلاحظ **التقرير** أن هيكل الحكم المحلي في كثير من البلدان النامية يتميز بعدم الكفاءة، كما تتسم العلاقات المالية بعدم الوضوح. ويعود ذلك إلى أسباب سياسية أكثر منه إلى افتقار المعرفة أو المهارة. وهذا ما يجعل الإصلاح أكثر صعوبة. لكن على الرغم من ذلك فإن الوضع يتطلب أنظمة أكثر وضوحاً وتحديداً. ويمكننا نقل مسؤولية الكثير من الخدمات إلى أجهزة الحكم المحلي التي ينبغي أن تعتمد على مصادر الإيراد، مثل ضرائب الأملاك ورسوم المستفيدين. ولتوفير الخدمات المحلية بكفاءة يمكن اعتماد نظام للمنح مصمم بصورة سليمة. كما يتعين على أجهزة الحكم المحلي أن تكون مسؤولة عن طريقة استخدامها للموارد العامة أمام مختلف الجهات المختصة.

ويتطرق **الفصل الثامن** إلى قضايا المالية العامة المشتركة بين كثير من «المشروعات المملوكة للدولة» وفي إمكانية إصلاح وضع هذه المشروعات. فعلى الرغم من أن بعض المشروعات المملوكة للدولة في البلدان النامية استطاع أن يعمل كمشروعات تجارية ناجحة إلّا أن الكثير منها أحدث استنزافاً لموارد الميزانية وساهم في العجز الإجمالي للقطاع العام، وأضعف الإدارة المالية، وساهم سلباً في القيمة المضافة. والواقع أن هناك عدداً قليلاً من المشروعات الرئيسية المملوكة للدولة في البلدان النامية، خصوصاً تلك المعنية بالبنية الأساسية، يقدر أن تبقى ضمن الملكية العامة. لكن إذا كان لهذه المشروعات المملوكة للدولة أن تساعد في التنمية من دون اثقال كاهل المالية العامة، وجبت العناية بتحسين قضايا المحاسبية، وتقويم الأداء اعتماداً على الحوافز، ثم تقويم استثماراتها بدقة. إضافة إلى ذلك على الحكومات أن تحدد سياسات للتسعير والضرائب تسمح باسترداد التكاليف.

أما درجة ملكية الدولة لهذه المشروعات فليست هي التي تحدد وحدها أداء المشروع. إلاّ أن تضخم محفظة الأوراق المالية للمشروعات المملوكة للدولة يمكن أن يثقل كاهل الموارد المالية والإدارية. ولقد عمد كثير من الحكومات في البلدان الصناعية كما في البلدان النامية إلى اعتماد سياسة تقليص الملكية العامة وليس توسعها. والمقياس هنا هو أن تحسب الحكومة باستمرار تكاليف ومنافع الإبقاء على الملكية العامة وإدارة كل مشروع، وأن تنظر في احتمالات نقل ملكيته إلى القطاع الخاص. ويمكن لكثير من النشاطات، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية والخدمات، اعتماد عقود الإدارة وعقود التأجير كخطوة مرحلية وسيطة في ذلك الاتجاه.

ثم يذهب **التقرير في الفصل الأخير** إلى جمع حصيلة البحث، فيقدم «خمس وصفات عامة للسياسات المالية العامة» بناءً على تجربة العقود القليلة الماضية واستناداً إلى الأمثلة العديدة للسياسات السليمة للمالية العامة التي أشار إليها **التقرير**، حيث تمكن بعض البلدان النامية من تجنب المشكلات المالية الخطيرة، واتخذ بعضها الآخر خطوات جريئة نحو الإصلاح. فمن الواضح إذاً أن الإصلاح ممكن رغم أن التغيير المؤسسي صعب ويحتاج إلى وقت. كما يلاحظ **التقرير** أن هذه الوصفات، ليست مثلاً عملياً صعب المنال، بل هي أهداف عملية. وقد شرع بعض البلدان بالفعل في اتخاذ خطوات لتحقيقها. أما الخطوط الرئيسية لهذه السياسات فهي:

١ ـ اتباع سياسات متروية في وضع الميزانيات.

٢ ـ خفض تكاليف تحصيل الإيرادات.

٣ ـ زيادة كفاءة وفاعلية الانفاق العام.

٤ ـ تعزيز استقلال المؤسسات العامة التي تتبع أسلوب اللامركزية وزيادة خضوعها للمسألة.

٥ ـ اتباع سياسات للمالية العامة تتفق مع أهداف تخفيف حدة الفقر.

خاتمة

الحقيقة أن هذه الدراسة التي أعدتها هيئة العاملين في البنك الدولي ترتدي طابعاً مهماً، في وقت أدى سوء إدارة السياسات المالية العامة في الكثير من البلدان النامية إلى ظهور مشكلات اقتصادية خطيرة فيها. فكان من نتيجة العجز المزمن في الميزانيات أن اثقلت بلدان كثيرة بالديون الخارجية، وبنسب تضخم مرتفعة، وبركود الاستثمارات الخاصة. كما لم تتمكن الإيرادات العامة في هذه البلدان من ملاحقة الإنفاق. حتى بدأ كثيرون يطرحون تساؤلات حول دور الحكومة في التنمية، فهل هي العنصر المحفز على التنمية أم هي عقبة في وجهها؟ إلاّ أن هذه الدراسة بيّنت أن باستطاعة الحكومة أن تكون العنصر المساعد على التنمية، لو جرى تبني سياسات مالية سليمة وحكيمة. ولقد أعطى التقرير أمثلة كثيرة عن سياسات جرى اتباعها في بلدان نامية وحققت أهدافها.

ولا شك أن هذه الدراسة مهمة جداً على صعيد الوطن العربي. فميزانيات الحكومات في معظم الأقطار العربية في حالة عجز مزمن. كما يتخبط ١٢ قطراً عربياً في حالات ديون خارجية ثقيلة. وكل هذا نتيجة لسوء إدارة السياسة المالية العامة فيها. وعليه، فإن اقتراحات هيئة العاملين في البنك الدولي يمكن أن ترشد واضعي السياسات المالية العامة في الوطن العربي إلى بعض السياسات التي يمكن أن يؤدي تبنيها إلى تحسين نوعية السياسات المالية للحكومات العربية، الأمر الذي لا بد له أن ينعكس إيجاباً على الجهود التنموية العربية □